Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية

نيابة العمادة و البحث العلمي لما بعد التدرج

مدرسة الدكتوراه

مخبر البحث إدارة المؤسسات و تسيير رأس المال الاجتماعي

MECAS

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات

تخصص: المالية الدولية

بعنوان:

التجارة الخارجية الجزائرية
من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق

من إعداد الطالبة: زير مي نعيمة

لجنة المناقشة:

أ.د. بلمقدم مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان: رئيسا.
أ.د بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان: مشرفا.
د: بن منصور عبد الله	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان: ممتحنا.
د: بزاوية محمد	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان: ممتحنا.

السنة الجامعية: 2011-2010

شكر و عرفان

الحد لله ملء السموات ، الحمد لله ملء الأرض، الحمد لله ملء ما بينهما، الحمد لله ملء ما شاء ما بعد ذلك.

أولا وقبل كل شيء، أشكر الله عز وجل جزيل الشكر، على أن وفّقني وأمدّني القوة والإرادة لإتمام هذا العمل.

ثم لا يفوتني ،وقد تمّ البحث وبلغ غايته، إلاّ أن أسجّل شكري وتقديري إلى أستاذي الدكتور بن بوزيان محمد – وعائلته الكريمة- على حسن رعايته توجيهاته القيّمة وفائق اهتمامه، طيلة إشرافه على إعداد هذه المذكرة،

كما أشكر لجنة المناقشة على قبولها مناقشة هذه المذكرة.

كما أشكر كل من:

جميع عمال المكتبة لجامعتي كل من تلمسان وبشار على حسن تعاونهم، وإلى عمال المكتبة الوطنية بالحامّة بالجزائر العاصمة،

إلى أختي صليحة التي كان لها الفضل الكبير في مساعدتي على مستوى الرقن والطباعة وترتيب المراجع، ومراجعة القوانين ،وتحلّيها بالصبر طوال إنجاز هذا العمل.

كل عمال الديوان الوطني للإحصائيات، وعمال المركز الوطني للإعلام التابع للجمارك الجزائرية،

كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد ولم يسعفني الحظ في ذكر أسمائهم أتقدم بالشكر الجزيل.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

روح أبي الغالية الذي طالما تمنى أن أصل إلى أعلى

المراتب العلمية...

أمي، حفظها الله، رمز الطهر والحنان، أعزّ إنسان على أرض الوجود، والتي كانت لي أماً و أباً في نفس الوقت وكانت لي سنداً بدعواتها وتشجيعاتها، والتي أعطت ولم تأخذ، وكان لها الفضل الكبير في قطف هذه الثمرة،

أخوتي وأخواتي،

جميع أفراد عائلتي،

كل أصدقائي وزملائي،

كل أساتذتي وزملائي في مدرسة الدكتوراه،

كل من ساهم في هذا البحث ولو بكلمة تشجيع،

كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

الباحثة

الـفـهـرس

فهرس المحتويات

الإهداء
الشكر
فهرس المحتويات
قائمة الجداول والأشكال
المقدمة العامة ..... أ

الفصل الأول: التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي

مقدمة الفصل 02
I- **مفهوم التجارة الخارجية** 03
I-1 تعريف التجارة الخارجية وأهميتها 03
I–2 أسباب قيام التجارة الخارجية 06
I–**3** العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية..... 08
II -**النظريات المفسرة للتجارة الخارجية**..... 09
II-1 النظرية التقليدية الكلاسيكية..... 09
II-2 النظرية النيوكلاسيكية..... 17
II-3 بعض التوجهات والنظريات الحديثة في التجارة الخارجية 21
III - **سياسة التجارة الخارجية**..... 36
III -1 مفهوم سياسة التجارة الخارجية وأهدافها 36
III -2 أنواع سياسة التجارة الخارجية..... 38
III -3 أدوات سياسة التجارة الخارجية..... 42
IV- **الاتجاهات الجديدة للتجارة الخارجية**..... 45
IV -1 النظام التجاري الدولي الجديد 45
IV -2 النظام التجاري الجديد والدول النامية..... 47
IV -3 العلاقة بين التجارة الخارجية والبيئة..... 49
خاتمة الفصل 52

الفصل الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الاقتصاد المخطط

مقدمة الفصل 54
I. مفهوم التخطيط الاقتصادي..... 55
I-1 تعريف التخطيط 55

I -2 مستويات التخطيط..... 55
II. الجزائر وتجربة التخطيط..... 57
II -1 وضعية الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال..... 57
II -2 التخطيط كأداة لتنظيم العمل وتحقيق أهداف الاشتراكية 59
II -3 التجارة الخارجية في الفترة (1963–1966)..... 61
III. التجارة الخارجية الجزائرية خلال فترة المخططات التنموية 1967–1977..... 71
III -1 التجارة الخارجية خلال المخطط الثلاثي 1967–1969..... 71
III -2 التجارة الخارجية خلال المخطط الرباعي الأول 1970–1973..... 75
III -3 التجارة الخارجية خلال المخطط الرباعي الثاني 1974–1977..... 84
IV. التجارة الخارجية الجزائرية خلال مرحلة التنمية اللامركزية 1980..... 91
IV-1 التجارة الخارجية خلال المخطط الخماسي الأول 1980–1984 91
IV -2 التجارة الخارجية خلال المخطط الخماسي الثاني 1985 –1989..... 97
خاتمة الفصل..... 109

الفصل الثالث :التجارة الخارجية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق

مقدمة الفصل..... 111
I. مفهوم اقتصاد السوق ومبادئه..... 112
I-1 تعريف اقتصاد السوق..... 112
I-2 مبادئ اقتصاد السوق 112
I-3 موقع التجارة الخارجية من اقتصاد السوق 113
II. الجزائر واقتصاد السوق..... 115
II -1 تحول الجزائر نحو اقتصاد السوق..... 115
II -2 دوافع وأسس التحرير التجاري في الجزائر..... 117
III. خوصصة التجارة الخارجية الجزائر..... 122
III -1 التجارة الخارجية في ظل إصلاحات صندوق النقد الدولي 1989–1998..... 122
III -2 المؤسسات الجزائرية المكلفة بتسيير وترقية التجارة الخارجية..... 136
III -3 ترقية الصادرات خارج المحروقات 138
IV. التجارة الخارجية خلال مرحلة برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2009 150
IV-1 مفهوم البرنامج وأهدافه..... 150
IV-2 التجارة الخارجية الجزائرية في إطار اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي..... 154

3-IV التجارة الخارجية الجزائرية والمنظمة العالمية للتجارة 174
خاتمة الفصل..... 182

الفصل الرابع: دراسة تطبيقية لأثر التحرير التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية

مقدمة الفصل..... 184
I. **مقدمة في الاقتصاد القياسي**..... 185
-1 تعريف الاقتصاد القياسي وأهدافه..... 185
I-2 منهج البحث في الاقتصاد القياسي..... 186
I- 3 أهمية استخدام الاقتصاد القياسي..... 188
II. **الطرق القياسية التطبيقية**..... 189
II-1 السلاسل الزمنية 189
II-2 التكامل المتزامن..... 193
II-3 نموذج تصحيح الأخطاء وسببية *Granger*..... 196
III. **الدراسة التطبيقية**..... 198
III- 1 وصف متغيرات الدراسة..... 198
III- 2 تحليل نتائج الدراسة..... 218
خاتمة الفصل..... 223
الخاتمة العامة 225
الملاحق..... 231
قائمة المراجع والمصادر 243

قائمة الأشكال و الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	البيـان	حة
(1-1)	الولايات المتحدة الاحتياجات من رأس المال والعمل لكل 1 مليون دولار من صادرات الأمريكية، ومن السلع المنافسة للواردات	19
(2-2)	حجم الاستثمارات خلال الفترة (1963-1966)	61
(3-2)	تطور التجارة الخارجية الجزائرية(1963-1966)	62
(4-2)	التركيبة السلعية للصادرات والواردات خلال الفترة (1963- 1966)	63
(5-2)	تحديد الرسوم الجمركية حسب قانون(63-413)	65
(6-2)	الصادرات حسب المنطقة في الفترة(1964-1966)	68
(7-2)	تطور الميزان التجاري للفترة(1963-1966).	69
(8-2)	الاستثمارات خلال المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)	71
(9-2)	توزيع الرسوم الجمركية حسب التصنيف المنشأ بموجب المرسوم رقم 35/68 الصادر في 1968/02/02	72
(10-2)	تطور الميزان التجاري للفترة(1967-1969).	72
(11-2)	التركية السلعية للصادرات و الواردات خلال الفترة (1967- 1969)	73
(12-2)	صادرات الخمور في الفترة (1967-1969)	74
(13-2)	التوزيع الجغرافي للواردات في الفترة 1967-1969	74
(14-2)	حصيلة الاستثمارات في المخطط الرباعي الأول (1970-1973)	77
(15-2)	تطور الميزان التجاري خلال الفترة(1970 - 1973)	79
(16-2)	صادرات الخمور في الفترة (1970-1973)	80
(17-2)	التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة (1970-1973)	80
(18-2)	التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (1970-1973)	81

(2–19)	التوزيع الجغرافي للواردات في الفترة(1970–1973)	82
(2–20)	التوزيع الجغرافي للصادرات في الفترة(1970–1973)	83
(2–21)	تطور الميزان التجاري خلال الفترة(1974 –1977)	84
(2–22)	التوزيع الجغرافي للواردات في الفترة (1974–1977)	85
(2–23)	التوزيع الجغرافي الصادرات في الفترة (1974– 977)	86
(2–24)	التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة (1974–1977)	87
(2–25)	التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (1974–1977)	88
(2–26)	تطور الميزان التجاري خلال الفترة(1978 – 1979)	89
(2–27)	تطور الناتج الداخلي الخام من 1970–1979	90
(2–28)	المبادلات الخارجية للسلع والخدمات للفترة(1979–1985)	93
(2–29)	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة(1985–1991)	98
(2–30)	تطور الميزان التجاري خلال الفترة(1985– 1989)	104
(2–31)	أهم السلع الموجهة للتصدير خارج المحروقات خلال الفترة(1986– 1989)	106
(3–32)	تطور المديونية الجزائرية في الفترة (1990–1998)	119
(3–33)	التضخم في الجزائر في الفترة(1990- 1989)	**120**
(3–34)	صادرات المحروقات في الجزائر(1989–1993)	128
(3–35)	نسبة خدمة الدين للصادرات مع السلع والخدمات (1989–1993)	128
(3–36)	تطور الميزان التجاري التجارة للفترة (1991–1993)	129
(3–37)	تطور الصادرات والواردات للفترة (1995–1999)	135
(3–38)	يمثل تطور هيكل الصادرات خارج المحروقات (1994-1997)	140
(3–39)	تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات (1995-2004)	139
(3–40)	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة(2004-2009)	148
(3–41)	تطور أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1999–2001)	151
(3–42)	تطور سعر البترول الجزائري الفترة (1998-2006)	152
(3–43)	الميزان التجاري للفترة (2000–2009)	161
(3–44)	نسبة نمو القطاعات(2001–2007)	163
(3–45)	تطور الناتج الداخلي الخام بالقطاعات خارج المحروقات(2002–2006)	163

(46-3)	التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة(2000-2009).	164
(47-3)	التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (2000-2009).	166
(48-3)	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية (2002-2009)	168
(49-3)	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية(2002-2009)	169
(50-3)	أهم زبائن الجزائر في الفترة (2000-2009)	171
(51-3)	أهم موردي الجزائر في الفترة (2003-2009)	172
(52-4)	مؤشر الانفتاح في الفترة 1970-2009.	200
(53-4)	تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1970-2009).	202
(54-4)	تطور الناتج الداخلي الخام/الفرد في الجزائر للفترة (1970-2009).	202
(55-4)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970 -2009)	205
(56-4)	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970 -2009)	207
(57-4)	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970 -2009	211
(58-4)	تطور معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1970 -2009)	215
(59-4)	اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لمؤشر الانفتاح والمتغيرات الأخرى	220

فهرس الأشكال

رقم الشكل	البيـان	الصفحة
(1–1)	الإنتاج والتصدير طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية	24
(2–1)	مسار دورة حياة المنتوج	26
(2–3)	يوضح الواردات لسنة (1980–1984)	92
(2–4)	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1986-1990)	105
(3–5)	تطور صادرات التمور بالجزائر في الفترة (2003–2007)	141
(3–6)	تطور صادرات المياه المعدنية بالجزائر في الفترة (2003–2007)	141
(3–7)	تطور صادرات الجمبري بالجزائر في الفترة (2003–2007)	142
(3–8)	تطور صادرات الخمور بالجزائر في الفترة (2003–2007)	142
(3–9)	تطور صادرات الفوسفات بالجزائر في الفترة (2003–2007)	143
(3–10)	تطور صادرات الأسمدة بالجزائر في الفترة (2003–2007)	143
(3–11)	أهم زبائن الجزائر خارج المحروقات في الفترة(2003–2007)	145
(3–12)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة في الفترة(2004–2009)	148
(3–13)	تطور المؤسسات الصغيرة الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط في الفترة(2004–2009)	149
(3–14)	الميزان التجاري للفترة(2000–2009)	161
(3–15)	التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة(2000–2009)	165
(3–16)	التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة(2000–2009)	167
(4–15)	استراتيجيات اختبار الجدر الأحادي.	196
(4–16)	مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر في الفترة (1970–2009).	200

(4–17)	تطور الناتج الداخلي الخام/الفرد في الجزائر خلال الفترة 1970 –2009	203
(4–18)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970 –2009)	205
(4–19)	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970 –2009)	208
(4–20)	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970 –2009)	211
(4–21)	تطور معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1970 –2009)	216
(4–22)	الشكل رقم(4–22): العلاقة بين معدل الفائدة، معدل البطالة، الكتلة النقدية، التضخم ومؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970 –2009)	218

المقدمة العامة

المقدمة العامة

التجارة الدولية هي تبادل السلع والخدمات عبر الحدود والمناطق المختلفة، كما أنها تشكل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي لمختلف بلدان العالم، وقد عبّر المجتمع الدولي عن اهتمامه بها وإدراجها ضمن الخطط الوطنية للتنمية منذ الأربعينات من خلال التوقيع على اتفاقية الجات (GATT[1]) في أكتوبر 1947، ثم إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO[2]) في أبريل 1994 التي تختص بوضع القواعد والضوابط لتنظيم هذه التجارة.

موازاة مع ذلك، ظهرت الحاجة إلى إبرام اتفاقيات تجارية بين الشركاء التجاريين لتعزيز التبادل التجاري، تدفقات الاستثمار وتنقل الأشخاص. وقد مرت هذه الاتفاقيات بمراحل تطور مختلفة إذ اقتصرت في مرحلة الخمسينات والستينات على تجارة السلع، ثم شملت بعد ذلك تجارة الخدمات والاستثمارات والملكية الفكرية في المرحلة الحالية، ويندرج أيضا في مفهوم التجارة الدولية فئة اتفاقيات التعاون الاقتصادي والفني والثقافي والعلمي التي تبرمها الدول فيما بينها من أجل تسهيل عملية التبادل التجاري.

من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هذه الاتفاقية هي تشجيع الشركات والأشخاص الطبيعيين بين الدول– التي يتم إبرام الاتفاقية معها– للبحث عن إقامة مشاريع في مجالات التعاون المحددة في الاتفاقية، التي تشرف على تنفيذها وتحقيق أهدافها لجنة وزارية مشتركة تشكل بين الحكومتين وتجتمع حسب الحاجة.

لقد عرف العالم منذ منتصف الثمانينيات تسارعا هائلا للأحداث، زادت حدته في العقد الأخير من القرن العشرين. حيث حدثت ثورة تكنولوجية مذهلة خاصة في مجالي الاتصال والمواصلات وانتشرت عمليات الإنتاج بفضل تنامي نشاط الشركات متعددة الجنسيات والتكتلات الاقتصادية في كل ركن من أركان العالم ؛ كما تسابقت التدفقات المالية إلى عدد كبير من الدول النامية، وعرفت التجارة أكثر فتراتها ازدهارا ودعم ذلك سياسة التحرير الاقتصادي والمؤسسات الاقتصادية الدولية. كل هذا وغيره جعل العالم أكثر ارتباطا في التجارة والتمويل.

---

[1] *General Agreement on Tariffs and Trade.*
[2] *World Trade Organisation.*

إن الجزائر كباقي دول العالم، أعطت بدورها الاهتمام لهذا المجال، بعد أن ورثت عقب استقلالها نظاما اقتصاديا سيطر عليه اقتصاد فرنسا في مجال المبادلات التجارية، ولكون هذا القطاع المتنفس الوحيد لما يوفره من مدخلات تسمح بتغطية متطلبات الدولة اعتمادا على صادراتها من المواد الأولية (البترول والغاز) وحماية الصناعة المحلية الفتية، رأت الدولة أن تسير هذا القطاع بانتهاج سياسات مختلفة تتلاءم مع المرحلة الاقتصادية التي تمر بها البلاد، فعمدت خلال مسيرتها التنموية إلى فرض الرقابة على التجارة الخارجية في مرحلة أولى، ثم احتكارها في مرحلة ثانية، وبعدها وفي مرحلة التسعينات عرفت تطورا سريعا– رافقته ترسانة كبيرة من النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة للتجارة الخارجية– في المجال الاقتصادي خاصة مع تحرير التجارة الخارجية الذي نتج عنه تدفق سريع للمبادلات التجارية.

كما عرف قطاع التجارة الخارجية تذبذبات قوية ومستمرة خلال الثلاثة عقود الماضية من خلال تأثره بعوامل خارجية وداخلية، أما الخارجية مثلا كعدم استقرار أسعار المحروقات ، التي هي العنصر الأساسي في إيرادات الصادرات الجزائرية، وتدهور سعر صرف الدولار الأمريكي في السوق الدولية، وتأثير التضخم الخارجي عبر السلع المستوردة. أما العوامل الداخلية فتتمثل في ضعف الإنتاجية الحدية للعامل الجزائري في مختلف القطاعات الإنتاجية، وفشل أغلب سياسات الإصلاح الاقتصادي المتبعة خلال هذه الفترة التي شجعت على تراجع الإنتاج، وبالتالي زيادة الواردات وانحصار الصادرات في جانب المواد البترولية فقط.

لهذا كله جاء موضوع هذه الدراسة للبحث في مجال تجربة الجزائر في ميدان التجارة الخارجية عبر مراحل الاقتصاد الموجه ومن ثمّ اقتصاد السوق.

1) إشكالية البحث:

تتمثل الإشكالية الرئيسية للبحث في توضيح وضعية التجارة الخارجية الجزائرية في ظل كل من الاقتصادين المخطط واقتصاد السوق، أين نطرح السؤال الجوهري هل أدّى تحرير التجارة الخارجية في ظل اقتصاد السوق إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية؟ وفي إطار هذه الإشكالية العامة نحاول الإجابة على بعض الأسئلة الفرعية:

1. ما مفهوم التجارة الخارجية، وما هي النظريات المفسرة لها وما المقصود بالتقييد والتحرير؟
2. كيف كانت التجارة الخارجية الجزائرية في مرحلة الاقتصاد المخطط، وكيف تطورت في ظل اقتصاد السوق ؟
3. ماهي وسائل، أسباب وأهداف الدولة في سياسة الاحتكار؟.
4. ماهي الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الدولة في ميدان التجارة الخارجية للوصول إلى التحرير، وماهي إيجابياتها وسلبياتها على هذا الاقتصاد؟.

2) فرضيات البحث:

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة نضع الفرضيتين التاليتين:

1. تحرير التجارة الخارجية في الجزائر يؤثر على معدل التضخم، معدل البطالة، معدل النمو، سعر الفائدة والكتلة النقدية .
2. تحرير التجارة الخارجية وحده يؤدي إلى تحسين وضعية الاقتصاد الجزائري .

3) أهمية البحث:

تستوحي هذه الدراسة أهميتها في ظل التدويل المستمر للعلاقات الاقتصادية الدولية، والاتجاه نحو تحرير الاقتصاد العالمي، وزيادة تشابك الأسواق، أين حظيت التّجارة الخارجية باهتمام متزايد من قبل الاقتصاديين وأصحاب القرار لارتباطها بعامل السيادة، كما أنها الوسيلة الأنجع لتحقيق اندماج أفضل في النظام الاقتصادي العالمي، إذ يتميز العصر الحالي بتزايد حدة المنافسة وتنامي ظاهرة العولمة، كما أنّ تزايد اهتمام الدول والمؤسسات بإقامة التحالفات والتكتلات قصد مواجهة ظاهرة العالمية واللحاق بركب التطور الاقتصادي، إضافة إلى أن طلب انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وسعيها لإقامة منطقة تبادل حر، لتحرير تجارتها الخارجية، سيؤدي إلى تزايد المخاطر على الاقتصاد الوطني بسبب عدم تكافؤ القوى بين المؤسسات الجزائرية والمؤسسات الأجنبية، الأمر الذي يستدعي اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة في الوقت اللازم قبل فوات الأوان.

لهذه الأسباب ارتأينا دراسة التجارة الخارجية للجزائر في ظل الاقتصاد المخطط والحر ومعرفة ما إذا كانت الإصلاحات التي تقوم بها الدولة تعود بالنّفع على الاقتصاد الجزائري، أم أنها زادته سوءا.

4) دوافع اختيار موضوع البحث:

هناك عدة أسباب جعلتنا نبحث في هذا الموضوع، فبالإضافة إلى الدوافع الشخصية والمتمثلة في رغبتنا الذاتية في دراسة المواضيع المتعلقة بالتجارة الخارجية، وكذا ميولنا للبحث في موضوعات العلاقات الاقتصادية الدولية وفضولنا الزائد للتعرف على المستجدات التي طرأت على التجارة الخارجية الجزائرية، فهناك دوافع موضوعية، منها أن الموضوع يندرج في إطار المواضيع التي تدور حولها نقاشات باستمرار، نظراً لأهميته وخضوعه باستمرار لتغيرات جديدة وكذا محاولة إثراء المكتبة الجامعية بدراسة موضوع جديد.

5) أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث إلى ما يلي:

1. تحليل نقاط القوة ونقاط الضعف في الاقتصاد الجزائري في مراحل الاقتصاد المخطط واقتصاد السوق.
2. مراجعة الإصلاحات الخاصة بالتجارة الخارجية الجزائرية.
3. الوقوف على النقائص والمعوقات في قطاع التجارة الخارجية في الجزائر.
4. مدى نجاح سياسة التحرير على مستوى التجارة الخارجية الجزائرية ومنافسة المنتجات العالمية.
5. تقدير تجربة التجارة الخارجية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق.

6) نطاق البحث:

على اعتبار أن الاقتصاد الجزائري مرّ بعدة سياسات تجارية خارجية بين 1967 و 2009 فإن الدراسة ستقسم إلى المراحل التالية:

- ✓ المرحلة الأولى: مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية في الفترة الممتدة ما بين 1967 إلى 1969: عقب الاستقلال ورثت الجزائر نظاما اقتصاديا يسيطر عليه اقتصاد فرنسا في المبادلات التجارية مع العالم الخارجي، مما أدى بمتخذي القرار إلى اعتماد جملة من القوانين والمراسيم، حاولوا من خلالها تنظيم التجارة الخارجية معتمدين على مبدأ الرقابة، وتعتبر هذه المرحلة كبداية لأول مخطط تبنته الجزائر وقد اعتبر كتجربة للتخطيط.
- ✓ المرحلة الثانية: احتكار الدولة للتجارة الخارجية في الفترة الممتدة ما بين 1970 إلى 1989: بعد مرحلة الستينات، جاء المخطط الرباعي الأول (1970-1973) ليفصح عن نوايا السلطات الجزائرية اتجاه قطاع التجارة الخارجية، فابتداء من جويلية 1971 تم إقرار مجموعة من الإجراءات تنص على احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية كل واحدة حسب المنتوج المتخصص فيهُ، ثم بعدها المخطط الرباعي الثاني(1974–1977)، والخماسي لأول (1980–1984)، وتنتهي المخططات بالخماسي الثاني في الفترة الممتدة من(1985– 1989).
- ✓ المرحلة الثالثة: مرحلة تحرير التجارة الخارجية في الفترة الممتدة ما بين 1990 إلى 2009: بعد الأزمة البترولية لسنة، 1986 وزيادة عبء المديونية الخارجية وكذا ضغط المنظمات الدولية عمدت الجزائر إلى إصلاح قطاع التجارة الخارجية، وأهم ما ميز هذا الإصلاح هو أنه كان مرحلياً، فالمرحلة الأولى كانت عبارة عن تحرير مقيد، أما الثانية فعرفت على أنها مرحلة التحرير الخالي من القيود، وأخيرا مرحلة التحرير التام حيث تزامن ذلك مع التوقيع على برنامج التعديل الهيكلي.

فقد ركزت هده الدراسة على المرحلة الأولى باعتبارها مرحلة الاقتصاد المخطط وكل من المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة باعتبارها مرحلة الاقتصاد الحر، التي شهدت تغيرا كبيرا في حجم التدفقات المالية المباشرة عالميا، وتزامن ذلك مع الانفتاح الكبير على العالم، خاصة على الشركات الأجنبية، باعتبار أن سنة 1991 شكلت الخطوات الأولى، ضمن المسار الكلي للإصلاحات، فيما يخص تحرير التجارة الخارجية.

7) منهجية وأدوات البحث:

لكل دراسة أسلوبها ومنهجها الخاص، وتماشيا مع طبيعة الموضوع الذي يأخذ في شقه النظري سرد الأحداث بالنسبة لتطور مراحل التجارة الخارجية، فلقد اعتمدنا فيه على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لغرض تقييم وتحليل التجربة الجزائرية في التجارة الخارجية، وقصد الإجابة على الإشكالية والأسئلة المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات، سوف نعتمد في دراستنا على هذا المنهج الذي يتلاءم وطبيعة الموضوع من خلال سردنا لمختلف المفاهيم والنظريات وتحليلها، وقد قمنا باستخدام العديد من الأدوات منها:

- مختلف القوانين والتشريعات التي تتعلق بالموضوع، والأوامر والمراسيم المتعلقة ببرامج الإصلاح.
- الاستعانة بالدراسات السابقة والملتقيات الوطنية والدولية التي ناقشت المواضيع المرتبطة بهذا البحث، إضافة إلى الكتب والمجلات الاقتصادية.
- الإحصائيات المرتبطة بالموضوع، عن طريق زيارة المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك *CNIS*[1] ، والديوان الوطني للإحصائيات [2] ONS، إضافة إلى المواقع الإحصائية المتخصصة على الانترنت.

8) الدراسات السابقة:

يعتبر هذا البحث بمثابة تكملة وتعميق لبعض الدراسات التي سبقته، ومن بين الدراسات التي تناولت الجوانب المتعلقة بموضوع التجارة الخارجية في الجزائر نجد بعض الدراسات التي تم الاطلاع عليها:

1. التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات الراهنة(1989–2004)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي مقدمة من طرف شنيني سمير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر2005 –2006.

[1] *Centre national de l'informatique et des statistiques des douanes algériennes*
[2] *Office national des statistiques se trouvant a BAB AZOUNE ALGER ALGERIE.*

2. الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على التجارة الخارجية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، مقدمة من طرف جاري فتح جامعة الجزائر، 2001–2002.
3. واقع وآفاق التجارة الخارجية في ظل التحولات المعاصرة ،رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، مقدمة من طرف بوشايب حسينة ،جامعة الجزائر، 2000–2001.
4. تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،فرع تسيير مقدمة من طرف شرفاوي عائشة، جامعة الجزائر،2001.
5. التجارة الخارجية وتمويلها بعد الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، مقدمة من طرف كبير سمية جامعة الجزائر 2001–2002
6. تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير في القانون، فرع الإدارة والمالية مقدمة من طرف بن طيب زهية ،جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007 –2008.
7. تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال 1990–2000 رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط ،مقدمة من طرف العيدي خليفة ، جامعة الجزائر، 2001–2002.
8. الإصلاحات الحديثة على التجارة الخارجية، حالة الجزائر، مقدمة من طرف عبيدة بوتشيشة سليمة، جامعة الخروبة، الجزائر،2001.
9. التجارة الخارجية بين التقييد والتحرير حالة الجزائر، رسالة ماجستير، في العلوم الاقتصادية فرع التخطيط مقدمة من طرف قريز مسعود، جامعة الجزائر 2000–2001.
10. تنظيم وتطور التجارة الخارجية حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة دولة في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، من إعداد عبد الرشيد بن ديب، جامعة الجزائر، 2002–2003.
11. التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص للدكتور عجة الجيلالي، الدار الخلدونية للنشر، القبة القديمة، الجزائر، الطبعة الأولى 2007.

كل هذه دراسات تطرقت للتجارة الخارجية الجزائرية في فترات محددة، فبالنسبة لدراسة العيدي خليفة فقد اقتصرت على تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على تطور ميزان المدفوعات الجزائري في فترة محددة ما بين 1990 إلى 2000، أما دراسة كبير سمية المعنونة بالتجارة الخارجية وتمويلها بعد الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، فقد ركزت على جانب التمويل في التجارة الخارجية بعد مرحلة الإصلاحات، كما نجد أن رسالة الدكتوراه الخاصة بعبد الرشيد بن ديب ورغم أنها درست تنظيم وتطور التجارة الخارجية منذ الاستقلال، إلا أنها افتقرت إلى الدراسة التطبيقية، حيث جاءت في صورة نظرية بحتة.

وفيما يخص الدكتور عجة الجيلالي، لم يدخر جهدا في هذا الموضوع، فرغم تعرضه بالشرح والتحليل للتجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية في العهد الاشتراكي إلى الرأسمالي، إلا أن هذا

الكتاب غلب عليه طابع السرد الواضح للقوانين والتنظيمات الخاصة بالتجارة الخارجية كون المؤلف مختص في القانون بحكم شهادة الدكتوراه في القانون العام التي حصل عليها.

9) صعوبات البحث: كأي بحث، بحثنا لا يخلو من الصعوبات، نوجزها كالتالي:

- عدم وجود نظام معلومات اقتصادية واجتماعية موحدة للإحصائيات في الجزائر .
- منتجوا الإحصائيات في الجزائر، مثل الديوان الوطني للإحصائيات ووزارة التشغيل ...الخ، لا يستعملون نفس الخطوات أو نفس المناهج لتقييم المعلومات، مثل عدد العمال أو البطالين، مما يؤدي الى اختلاف في الاحصيات من هيئة إلى أخرى.
- اختلاف الأرقام الإحصائية من مصدر إلى آخر، ومن جهة إلى أخرى، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تناقض المعلومات وتعددها بتعدد المصادر.
- انعدام المراجع الحديثة المتعلقة بالموضوع في المكتبات الجامعية.
- كثرة القوانين وصعوبة التحكم فيها.
- موضوع يتطلب التتبع الدائم للتطورات الجارية على المستوى العالمي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، سواء تعلق الأمر بالقضايا الاقتصادية والسياسية، خاصة وأن السياسة وسيلة من الوسائل المستعملة لتحقيق الأغراض الاقتصادية.

10) هيكل البحث:

انطلاقا من طبيعة الموضوع والأهداف المنوطة به، فقد تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول بعد المقدمة، ففي الفصل الأول نتعرض لمفاهيم التجارة الخارجية والسياسات التجارية في النظرية الاقتصادية، وتناول في الفصل الثاني تطور التجارة الخارجية بالجزائر في ظل الاقتصاد المخطط، أما الفصل الثالث فنعالج فيه تطور التجارة الخارجية بالجزائر في ظل اقتصاد السوق، ثم الفصل الرابع الذي تتم فيه الدراسة التطبيقية لمعرفة أثر التّحرير التّجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، وأخيرا الخاتمة التي أوردنا فيها نتائج الدراسة .

الفصل الأول:
التجارة الخارجية في الفكر الاقتصادي

مقدمة الفصل

يعد التبادل التجاري بين الدول، حقيقة لا يمكن تصور العالم من غيرها اليوم، فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، حيث يقوم الاقتصاد الوطني لكل دولة على مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تتكامل مع بعضها البعض بطريقة تجعل كل منها يؤثر ويتأثر بالآخر، أين تمثل التجارة همزة وصل بين هذه الأنشطة فيما بينها عن طريق تجارة داخلية، وبينها وبين العالم الخارجي كتجارة خارجية. فبذلك تشكل التجارة الخارجية فرعا من فروع الاقتصاد الوطني وتعتبر المرآة العاكسة لاقتصاد كل دولة .

يعتبر هذا الفصل تقديما للتجارة الخارجية وأهم نظرياتها في الفكر الاقتصادي ابتداءا من النظرية الكلاسيكية وصولا إلى التوجهات الحديثة.

I. مفهوم التجارة الخارجية:

1-I تعريف التجارة الخارجية وأهميتها:

استعمل لفظ التجارة الخارجية لأول مرة في الفترة التي سادت فيها نظرية التجارة الحرة عندما كانت البلدان الصناعية تبحث عن منافذ خارجية لمنتجاتها، وعن مصادر للمواد الأولية في المستعمرات أو في البلدان الأجنبية.

تشكل التجارة الخارجية مسألة مركزية في العلاقات بين الدول، حيث في الماضي كانت سببًا من أسباب الحروب، أما اليوم فإنها تعد أهم أسباب التقارب بين الدول، كما أنها تسمح لهذه الدول أن تستهلك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة إضافة إلى توسيع منافذ التوزيع لبيع إنتاجها[1].

يقصد بالتجارة الخارجية "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل "[2].

كما يمكن أن نعرفها بأنها مجموعة القواعد القانونية المنظمة للأعمال التجارية، والقائمة على أساس التدفقات المالية والمادية والخدماتية المتبادلة بين الدول، حيث جانب الصادرات يعبر عن القدرة الإنتاجية للاقتصاد والقابلة للتحول إلى دول أخرى، بينما تعبر الواردات عن العجز المسجل على مستوى الاقتصاد الوطني في تغطية جزء من الطلب الكلي، كما أنها بصفة مختصرة تعبر عن كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة[3]، أو بطريقة أخرى هي التي تتم بين الدول خلال عمليات الإستراد والتصدير، حيث يتم انتقال السلع والخدمات والموارد المالية من دولة إلى أخرى وفق إجراءات إدارية و مالية.

إضافة إلى التعاريف السابقة يمكن أن نضيف أن التجارة الدولية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة، وتتكون من عنصرين أساسيين هما: الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة و غير منظورة.

أما فيما يخص مفهوم التجارة الدولية، والتجارة الخارجية، فهناك من يعتبرهما وجهان لعملة واحدة، لكن هناك من يقول أنه إذا انتقلنا إلى مصطلح "التجارة الدولية" لنعرف الفرق بينه وبين مصطلح "التجارة الخارجية"، فإنه يمكن القول أن الاختلاف بينهما كبير: فالمصطلح الثاني– أي التجارة الخارجية – جزء من المصطلح الأول – أي التجارة الدولية – فهذا المصطلح يخرجنا عن إطار الفهم الكلاسيكي الضيق

---

[1] *LASARY, le commerce international à la portée de tous, ouvrage imprimé à compte d'auteur, 2005. Page 12.*

[2] حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر 1996، ص 13.

[3] الصادرات والواردات المنظورة تمثل السلع، أما الصادرات والواردات غير المنظورة فتمثل الخدمات .

لمضمون التجارة الخارجية، ويضيف إليها كل صور التبادل الدولي التي نراها في عالمنا المعاصر بحيث تشمل كل من :

- التبادل الدولي السلعي، أي التجارة الخارجية في إطارها الكلاسيكي(التجارة الخارجية المنظورة).
- التبادل الدولي الخدمي، أي التجارة الخارجية في إطارها المعنوي (غير المنظورة).
- الهجرة الدولية، أي انتقال عنصر العمال بين دول العالم.
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال ، أي انتقالها بين دول العالم المختلفة.
- التوافق البيئي، وهو أحد منجزات "جولة الأرجواي" الثامنة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تم إطلاقها في أول يناير 2002، وقد اكتسب تعميم وانتشار مصطلح « التجارة الدولية » بعدا رسميا في إطار هذه الجولة، حيث أحلت اصطلاح « تحرير التجارة الدولية» محل اصطلاح « التجارة الخارجية »[1]. فيقصد بالتجارة الدولية، التجارة الخارجية أي تلك التي تمارس خارج الحدود السياسية للدول، وإن عالم اليوم كعالم الأمس في حاجة إلى تبادل السلع، الخدمات، التكنولوجيات ورؤوس الأموال، كما هي في حاجة إلى التّعاون في مجال الهجرة والسياحة.

على الرغم من أن التجارة سواء داخلية أو خارجية هي نتيجة لقيام التخصص وتقسيم العمل[2] فقد جرت عادة الكثير من الاقتصاديين الذين يتعرضون لموضوع التجارة الخارجية إلى تأكيد الفوارق بينها وبين التجارة الداخلية استناداً إلى واحد أو أكثر من الفوارق التالية: [3]

- التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية، في حين أن التجارة الخارجية على مستوى العالم.
- اختلاف العملة المحلية عن العملة الأجنبية، فنجد أن التجارة الخارجية تتم بعملات متعددة ولكن التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط.
- التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة، في حين أن التجارة الداخلية تتم في ظل نظام واحد.
- وجود عقبات وموانع وتشريعات وقوانين تنظم التجارة الخارجية وتختلف عن تشريعات التجارة الداخلية.

تقوم التجارة الدولية على قاعدة ثابتة هي قاعدة التصدير والاستيراد، و إذ كان من المتصور أن تستورد دولة أكثر مما تصدر أو تصدر أكثر مما تستورد فإنه من النادر– وإن لم نقل من المستحيل– أن توجد دولة خارجة عن هذه الحلقة.[1]

---

[1] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية، قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الكتاب الثالث، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية ، 2005 ، ص 32.

[2] عادل أحمد حشيش : أساسيات الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر، 2002 ، ص 12 .

[3] حمدي عبد العظيم: مرجع سابق، ص 14.

وقد برزت التجارة الدولية كحل لمعضلة عجز الدول عن القيام بمفردها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لعدم قدرتها على إنتاج هذه السلع، إما لأسباب تعود لطبيعة السلع أو عدم توافر رؤوس الأموال أو التكنولوجيات، أو الإدارة الحديثة لدى بعض الدول لإنتاجها بتكلفة أقل.[2]

تكمن أهمية التجارة الخارجية في أنها تلعب دورا هاما في معظم الاقتصاديات الدولية فتوفر للاقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الاستيراد، وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير، وتؤثر هذه النشاطات الاستيرادية والتصديرية بدورها على الأسواق المادية السلعية (الإنتاج، الدخل والعمالة)، وعلى الأسواق النقدية والمالية (أسواق النقود و الصرف الأجنبي) [3].

لقد ساهمت اتفاقيات تحرير التجارة الدولية والإقليمية على مدى الخمسة عقود الأخيرة في زيادة درجة الترابط بين دول العالم و إلى تعاظم كبير في حجم التدفقات السلعية والنقدية بين الدول مما ضاعف من تأثير التجارة على اقتصاديات مختلف دول العالم .

تتجلى أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:

- تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدول، وتربطها مع بعضها البعض.
- تساعد في زيادة رفاهية البلد عن طريق توسيع مجالات الاستهلاك والاستثمار .
- تعد مؤشرا هاما على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير، ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما لها من آثار على الميزان التجاري.
- هناك علاقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فالتنمية الاقتصادية وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية، تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي ومستواه.

إنّ الاتجاه الطبيعي هو ارتفاع مستوى الدخل القومي وازدهار التجارة الخارجية في نفس الوقت، فالتنمية الاقتصادية تستهدف زيادة إنتاج السلع، وإذا تحقق هذا الهدف تزايدت عندئذ قدرة الدولة على التصدير الخارجي فالتاريخ الاقتصادي لبريطانيا، ألمانيا واليابان مثلا يشير بوضوح إلى أن نمو وزيادة الدخل القومي يصاحبه زيادة حجم التجارة في هذه الدول. أما آثار التجارة الدولية على اقتصاديات الدول

---

[1] نعيمي فوزي، غراس عبد الحكيم، التجارة الدولية، دروس في قانون الأعمال الدولي، الجزء الأول(بدون دار النشر وبلد النشر)، أكتوبر 1999، ص 31.

[2] عبد العزيز عبد الرحيم سلمان ، التبادل التجاري، الأسس، العولمة والتجارة الإلكترونية ، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان الأردن ،2004 ص 10 .

3 طالب محمد عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات، دار وائل للنشر، الأردن 2004، ص 14.

النامية فيتضح أكثر من أي وقت مضى، ذلك أن هذه الدول تحكمها أوضاع التخلف الاقتصادي لأسباب تاريخية، ولذلك يكون متوسط الدخل فيها منخفضا، فيقل بذلك مستوى الاستهلاك ومستوى الصحة العامة والتعليم وتنخفض الإنتاجية، وتقل الاستثمارات مما يؤدي إلى هبوط مستوى الدخل، وهكذا تدور دائرة الفقر من جديد، وإذا لم تتكسر هذه الدائرة في نقطة ما من محيطها، فلن يتغير وضع التخلف ولن تحدث تنمية حقيقية . ويمكن للتجارة الدولية أن تلعب دورا في الخروج من هذه الدائرة خاصة عند تشجيع الصادرات، فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس المال الأجنبي الجديد الذي يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع وإنشاء البنية الأساسية ويتم الوصول في النهاية إلى زيادة تكوين رؤوس الأموال والنهوض بالتنمية الاقتصادية.

- نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز التنمية الشاملة.

كخلاصة يمكن القول أن التجارة الدولية ساهمت في السابق في ميلاد وتطوير الرأسمالية وتساهم حاليا في تقدم العديد من الدول كالدول الصناعية الجديدة (دول جنوب شرق آسيا مثلا)، التي تطورت بفضل حجم صادراتها بالأساس، فكلما تطورت هذه التجارة ارتفعت مداخيل الدول من العملة الصعبة ومن وسائل الإنتاج الأخرى مما ينعكس إيجابيا على اقتصادها الداخلي .

I-2-أسباب قيام التجارة الخارجية:

تقوم التجارة بين الدول لنفس أسباب قيامها داخل الدولة الواحدة، وفي كلتا الحالتين تتخصّص الأقاليم بسبب وجود موارد معيّنة لدى بعضها غير موجودة لدى البعض الآخر، مما يجعل مثل هذا التخصّص معقولاً ومربحًا، كأن تملك إحدى هذه الدول مساحة كبيرة من الأرض وعددًا قليلاً من السكان نسبيًا، ويعتبر هذا أفضل مزيج من الموارد الإنتاجية اللازمة للتربية المثلى للأبقار مثلا وتمتلك دولة أخرى أراضي قليلة وكثيرًا من العمال الماهرين ورأس المال، ومثل هذا المزيج يحقق إنتاجًا صناعيًا أفضل، فتتخصص الأولى في إنتاج الأبقار وبيع اللحوم، وفي المقابل تتخصص الثانية في المنتجات الصناعية وبيعها إلى الدولة الأخرى.

يتم تبادل القدر الأكبر من التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة؛ وتحدث هذه التجارة لأن دخل معظم الناس في تلك الدول يسمح لهم بشراء كميات كبيرة من السلع، وكذلك لأنها تمتلك معظم الصناعات المتخصصة. ومنه يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الخارجية في العوامل التالية[1]:

- عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- وجود فائض في الإنتاج.
- الحصول على أرباح.

[1] حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 16.

- رفع مستوى المعيشة.
- التخصص الدولي: إن الدول سابقا لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية بين دول العالم.
- تفاوت التكاليف والأسعار لعوامل الإنتاج والأسعار المحلية: إذ يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير[1] الذي يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة، وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.
- اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى: يتباين الأسلوب الإنتاجي والمعرفة الفنية بين الدول تباينًا كبيرًا، بحيث يؤثر بشكل كبير على طبيعة السلع المنتجة في كل بلد، فنجد أن الدول المتقدمة تحتكر إنتاج السلع التي تشكل التقنية عنصراً أساسيًا في إنتاجها، أما الدول النامية فإنها في الغالب تتخصص في تلك التي يغلب عليها طابع المواد الخام مثل النفط والمعادن والقطن.
- اختلاف ظروف الإنتاج: فبعض المناطق تصلح لزراعة البن والشاي مثلا، فيجب أن تتخصص في هذا النوع من المنتجات الزراعية، وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي.
- اختلاف الميول والأذواق: فالمواطن المحلي يفضل المنتجات الأجنبية حتى ولو توفر البديل المحلي منها، وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.

[1] اقتصاديات الحجم الكبير مفهوم تم تطبيقه في الأساس في مجال التصنيع فحواه أنه كلما زاد حجم المشروع كلما حقق إنتاجا أكبر بتكلفة أقل على عكس المشروع صغير الحجم.

I-3-العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية:

هناك عدة عوامل من شأنها التأثير على التجارة الدولية سواء كان في الدول المتقدمة أو النامية، ومن أهم هذه العوامل نميز:

1) انتقال الأيدي العاملة[1]:

- تفاوت الأجور من دولة إلى أخرى: والذي يرجع إلى تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول.
- الندرة النسبية و الندرة المطلقة للعمالة.
- اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة.
- تفاوت مستوى المعيشة والحضارة، مثلا هجرة الفلاحين من أجل تحقيق أموال.
- درجة التقدم الاقتصادي: ففي حالة الرواج يزيد الطلب على العمالة.
- العوامل السياسية : الحروب لها تأثير على العمالة مما يجر تحويلات النقود وتأثر القدرة الشرائية.

2) رأس المال:

- سعر الفائدة الحقيقي: انتقال الأموال يكون تبعا لمعدل الفائدة المرتفع.
- سعر الخصم : إذا كانت نسبة الخصم منخفضة فإنها تكون مشجعة لانتقال رؤوس الأموال.
- سعر الصرف: رأس المال الذي ترتفع قيمة عملته عالميا يكثر عليه الطلب من الدول الأخرى ويزيد حجم التبادل، والحوافز على الاستثمار في هذه البلدان.

3) التكنولوجيات:

إن اختراع آلات جديدة تساهم في الإنتاج والتغلب على مشاكل نقص الأيدي العاملة يوفر الجهد، التكاليف، الوقت والجودة مما يؤثر على التبادل التجاري.

إضافة إلى هذه العوامل نجد أن ظهور الدول الحديثة، التجمعات الجهوية والمنظمات الدولية الانفتاح الاقتصادي، كلها عوامل أثّرت على التجارة الدّولية.

[1] حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص 28(بتصرف).

II. النظريات المفسرة للتجارة الخارجية:

II-1 النظرية التقليدية الكلاسيكية:

يجتمع أغلب الإقتصاديين على أن الدراسة النظرية للتجارة الخارجية، ترجع إلى بداية ظهور النظرية الكلاسيكية خلال الفترة ما بين أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر ولقد جاءت هذه النظرية كرد فعل لآراء المذهب التجاري[1]، والتي كانت تدعو إلى ضرورة فرض القيود على التجارة الخارجية من قبل الدولة ، قصد الحصول على أكبر كمية ممكنة من المعادن النفيسة أهمها الذهب والفضة، باعتبارهما مقياسين لقوة الدولة؛ وقد ظلت هذه الأفكار سائدة حتى ظهرت مدرسة الطبيعيين والتي نادت بحرية النشاط الاقتصادي وفقا لقوانين الطبيعة، والقاعدة المعروفة « **دعه يعمل أتركه يمر** ***Laisser faire، laisser passer*** » الأمر الذي دفع الأفراد والجماعات إلى ممارسة نشاطهم الاقتصادي بحرية بعيدا عن القيود والعقبات التي كانت تفرضها الدولة عليهم وعلى التجارة الخارجية، مما مهد الطريق لظهور أفكار الاقتصاديين التقليديين أمثال **سميث، ريكاردو، جون ستوارت ميل**،...الخ ، الذين هاجموا جميع أشكال الحماية والتدخل والقيود على التجارة الخارجية.[2]

إضافة إلى دفاع هؤلاء الاقتصاديين عن حرية التجارة الخارجية فقد عملوا في نفس الوقت على بناء أسس لنظرياتهم في التجارة الخارجية، ومن ثم حاولوا إيجاد حل لمشكلة التوازن المفقود في علاقات التبادل الدولي.

ظهرت هذه النظرية في مولد الثورة الصناعية إذ أصبح المجتمع آنذاك يقوم على التجارة الدولية ولا يستطيع أن يعيش بدون التبادل الدولي، ومن ثم ظهرت عدة مشاكل في التجارة الخارجية، بحاجة إلى حل أهمها:

- هل التّجارة الخارجية ضرورية لكل دولة ؟
- هل التّجارة الخارجية دائما مجدية ؟
- هل الكسب يتحقق عند التصدير فقط أم عند التصدير و الإستراد معا ؟
- هل يجب بكل وسيلة أن تزيد حقوق الدولة عن ديونها في الخارج أم أن حقوقها تتوازن عادة مع الديون التي تترتب عليها؟[3]

تعتبر هذه النظرية نقطة الانطلاق في تحليل تطور نظرية التجارة الدولية، وإن لم يكن للمذهب التجاري نظرية فاصلة في هذا الموضوع.[4]

---

[1] ظهر المذهب التجاري في القرن السابع عشر بظهور الدولة الحديثة والوحدة القومية في كل من انجلترا، اسبانيا، فرنسا، البرتغال، بلجيكا هولندا، حيث بدأت مجموعة من الناس أطلق عليهم التجاريون يكتبون مقالات عن التجارة الدولية.

[2] على عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان، 2007، ص 36.

[3] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية ، مصر، ص 111 (بتصرف).

[4] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز،أسس العلاقات الاقتصادية الدولية ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006، ص 51.

1-1 نظريات النفقات المطلقة لآدم سميث:

يمكن القول أن آدم سميث[1] لم يضع نظرية خاصة بالتبادل ، فأفكاره في نظرية التجارة الدولية طرحها في كتاب أصدره عام 1776 بعنوان " ثروة الأمة" [2]، التي تعتمد- حسبه- على ما لديها من ذهب وفضة وما تحققه من إضافة فيهما، فإذا لم يكن للدولة مناجم تحتوي على الذهب والفضة فإن السبيل الوحيد للحصول عليهما هو التجارة الدولية، وهذا يستدعي أن تحقق الدولة فائضا في ميزانها التجاري، أي أن تفوق صادراتها وارداتها ويدفع الفرق بالمعدن النفيس، ويلزم لتحقيق فائض في الميزان التجاري أن تعمل الدولة بأساليبها المختلفة على بلوغ هذه النتيجة.

ميز التجاريون بين ثلاث فترات مرت بها النظرية التجارية:

- **الفترة الأولى:** وهي الفترة التي تعرف بفترة السياسة المعدنية ويستدعي احتفاظ الدولة في تلك الفترة برصيد من المعدن النفيس وإخضاع عمليات انتقال المعدن النفيس للخارج لرقابة مباشرة.
- **الفترة الثانية:** اكتفت الدولة نتيجة تجاربها بأن تفسر معاملاتها مع كل دولة على إنفراد، ومن ثمّ لم تعد هناك حاجة إلى فرض رقابة مباشرة على كل عملية من عمليات انتقال المعدن النفيس إلى الخارج، وعلى أن تكتفي بالرقابة غير المباشرة على مجموع معاملاتها مع كل دولة.
- **الفترة الثالثة:** اتضح للدولة أن مركزها النهائي يتوقف على مجموع صادراتها في نهاية العالم، وعلى ذلك فليس من الضروري أن تكون معاملاتها مع كل دولة في صالحها فالعبرة في مجموع معاملاتها.

---

[1] فيلسوف اسكتلندي ورائد في الاقتصاد السياسي ، هو صاحب كتب نظرية المشاعر الأخلاقية والتحقيق في طبيعة وأسباب ثروة الأمم، عادة ما يشار إليه باختصار باسم ثروات الأمم، ويعتبر من أعظم ما أبدع وأول عمل يتناول الاقتصاد الحديث. كما يعتبر والد الاقتصاد الحديث على نطاق واسع . درس سميث الفلسفة الأخلاقية في جامعة جلاسجو، وجامعة أكسفورد. و ثروة الأمم يشرح أن السوق الحرة، بينما تبدو فوضوية وغير مقيدة، هي في الواقع موجهة لإنتاج الكمية الصحيحة والمتنوعة من السلع من قبل جهة ما تسمى بـ "باليد غير المرئية" صورة اليد الخفية التي استخدمها سميث في السابق كانت نظرية المشاعر الاخلاقيه ، لكنه قد يكون استخدم أصلا في مقالته، "تاريخ علم الفلك". سميث يعتقد أنه عندما يسعى الفرد للمصلحة الذاتية، انه يشجع بطريقة غير مباشرة مصلحة المجتمع : "من خلال انتهاج مصلحته الشخصية، والفرد كثيرا ما يروج المجتمع بشكل فعال أكثر مما كانت عليه عندما ينوي الترويج له ". الذات المهتمة بالمنافسة في السوق الحرة، كما يقول، من شأنها أن تعود بالنفع على المجتمع ككل من خلال إبقاء الأسعار منخفضة، في حين لا يزال ذلك يبنى حافزا لطائفة واسعة من السلع والخدمات. مع ذلك كان يشعر بالقلق من رجال الأعمال، وجادل ضد تشكيل احتكارات.

[2] *ANDREW HARISON et autres, « Business international et mondialisation » traduit par SIMEON FONGANE, 1ère édition, édition de boeck, paris, France, 2004, page 278.*

لقد انتقد **سميث** كل ما من شأنه إعاقة تقسيم العمل سواء داخل الدولة الواحدة، أو ما بين مختلف الدول، وأوضح أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة تتحقق نتيجة تقسيم العمل الدولي، فهو يرى أن المتاجرة بين دولتين تتم على أساس الاختلاف في التكاليف المطلقة[1]، فتقوم الدولة بالتخصص في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها بتكلفة أقل، وتبادلها سلعة أخرى كلفتها أقل في الدول الأخرى، وهذا ما يؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل الدولي ومن ثم استغلال الموارد الاقتصادية لكل بلد بطريقة فعالة، وزيادة الإنتاج، واتساع نطاق السوق من سوق محلية ضيقة إلى دولية واسعة في ظل تجارة خارجية حرة، فالتجارة الدولية في رأي سميث تقوم بطريقتين هامتين:

- أولا: تخلق مجالا لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي و تستبدله بشيء آخر ذي نفع كبير.
- ثانيا: تتغلب على ضيق السوق المحلي، وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل إلى أقصاه وترفع إنتاجية البلد المتاجر وذلك عن طريق اتساع حجم السوق.[2]

وجّهت عدة انتقادات لأفكار **آدم سميث**، وأخذ على مبادئه أنها تنادي بأن تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتفوق فيها ولكنها لا تبين السبيل إلى هذا التخصص بالنسبة للدول التي لا تتمتع بأي ميزة نسبية ، وهذا يكون عرضة لمشكلات اقتصادية، لأن سلع الدولة المتفوقة ستغزو أسواقها في وقت لن تستطيع فيه تقدير أية سلعة لكي تمول الاستيراد، الشيء الذي لم يستطيع أدم سميث أن يرد عليه.

يعتقد **أدم سميث** أنّ التفوّق المطلق وأساس للتخصص الدولي فقط، مما لا يتفق مع المشاهد في المعاملات الدولية حيث أن التفوق النسبي يمكن أن يكون أساسا للتخصص الدولي أيضا[3].

هذه الانتقادات لا تنقص كثيرا من قدر نظرية **سميث**، لأن الحكم على أية نظرية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الظروف التي كانت سائدة وقت المناداة بها، فحرية التجارة كانت في صالح بريطانيا في ذلك الوقت وكانت صناعتها قوية لا تخشى المنافسة عليها الدول الأخرى ومن ناحية أخرى لا يرى سميث داعيا للتفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية، فالثانية تعد امتدادا للأولى، وكلاهما وسيلة لتطبيق مبدأ تقسيم العمل والتخلص من الإنتاج الفائض، في حين أن كلا من نوعي التجارة مختلف كل الاختلاف في خصائصه و نظرياته.

---

[1] *MICHEL RAINELLI « le commerce international », 8ème édition, édition la DECOUVERTE, PARIS, FRANCE, 2002, page 45.*

[2] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز، مرجع سابق، ص 53.

[3] زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر 2008، ص12

حسب رأي **آدم سميث** في أن اختلاف النفقات المطلقة لكل سلعة في الدولتين شرط أساسي لقيام التجارة الخارجية وتحقيق النفع المتبادل، لكن السؤال الذي لم يجب عنه فيما إذا كان أحد البلدين ينتج كل من السلعتين بنفقات أقل من الآخر؟ و هذا ما أجاب عنه دافيد ريكاردو في نظريته للنفقات النسبية.

1-2 نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو[1]:

نشر **ريكاردو** كتابه مبادئ في "**الاقتصاد السياسي والضرائب**" عام 1817 وقدم فيه قانون النفقات النسبية[2] الذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية حتى في عصرنا الحاضر، ويطلق عليها أيضا نظرية المنافع المقارنة أو المزايا النسبية[3]، ووضع هذه النظرية وأكملها من بعده جون ستيوارت ميل وآخرون.

طبقا لهذه النظرية، وفي ظل التجارة الحرة فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل من الدول الأخرى وتقوم بتصديرها لكي تستورد السلع التي تتمتع دول أخرى في الخارج بإنتاجها بنفقات نسبية أقل. ويتم التبادل التجاري بين الدولتين إذا اختلفت التكاليف النسبية بينها، وليس التكاليف المطلقة التي تمثل حالة خاصة من التكاليف النسبية الأكثر عمومية وشمولية، كما يعطي هذا النموذج الدور الرئيسي للتكنولوجيا، فالتقنيات المختلفة هي التي تشكل الميزة النسبية في عملية الإنتاج بين البلدان المنتجة[4]. ويستند قانون النفقات النسبية إلى مجموعة من الافتراضات:

- وجود دولتين وسلعتين في التبادل التجاري.
- تجارة حرة مع وجود منافسة تامة في الأسواق.
- حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الدولة
- عدم قدرتها على التنقل بين الدول.
- ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة، وهذا يعني أن عدد ساعات العمل المبذولة في إنتاج وحدة واحدة من السلعة المنتجة لا تتغير بغض النظر عن الكميات المنتجة.
- ثبات التكنولوجيات وانعدام التغيرات التكنولوجية في داخل كل دولة من الدولتين، مع اختلاف المستوى التكنولوجي من دولة إلى أخرى.
- انعدام النفقات الخاصة بالنقل و التعريفة الجمركية.

---

[1] فيلسوف إنجليزي الجنسية، ولد في سنة 1772 ، قام بشرح قوانين توزيع الدخل في الاقتصاد ، وله النظرية المعروفة باسم قانون تناقص الغلة، كان ذا اتجاه فلسفي ممتزج بالدوافع الأخلاقية لقوله: "إن أي عمل يعتبر منافياً للأخلاق ما لم يصدر عن شعور بالمحبة للآخرين"،و عندما قرأ كتاب آدم سميث، ثروة الأمم تأثر به وشعر بالميل لعلم الاقتصاد، أهم كتبه" مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب". توفي في سنة1823 .

[2] يمكن أن تعرف النفقات النسبية على أساس التباين الجغرافي أي تعريف النفقة النسبية استنادا إلى فكرة النسبة بين نفقات الإنتاج المطلقة لنفس السلعة في الدولتين، أو فكر التباين السلعي وفي هذه الحالة ينظر إلى النسبة بين النفقات المطلقة لإنتاج السلعتين في الدولة الواحدة.

[3] *ANDREW HARISON, et autres, « Business international et mondialisation » op. cit., page 279.*

[4] *PATRICK A. Messerlin, commerce international, 1ère édition, THEMIS Economie, 1998, Page 18*.

- يتوفر لكل دولة ثروات طبيعية محدودة وجميع الوحدات المكونة لكل ثروة طبيعية معينة متشابهة، التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.
- استخدام نظرية العمل للقيمة[1] في تثمين السلعة، وقيمة أي سلعة تقاس بكمية العمل التي تستخدم في إنتاجها.
- تجانس العمل و الأذواق في الدول المختلفة التي يجري بينها التبادل التجاري.

استخدمت نظرية التكاليف النسبية كأساس للتجارة الدولية مدة طويلة من الزمن، ثم بدأت الانتقادات توجه إليها في بداية الحرب العالمية الأولى. وفيما يلي نعرض أهم الانتقادات:

- تعتمد على نظرية العمل للقيمة في تحديد تكلفة السلعة أو قيمتها بكمية العمل المبذولة في إنتاجها، وهذا يعني إهمال مشاركة عناصر الإنتاج في تكلفة السلعة.
- تفترض النظرية انعدام نفقات النقل والتعريفة الجمركية، علما أنهما تحسبان ضمن تكلفة إنتاج السلعة، فإذا كانت هذه النفقات مرتفعة فإنها ستلغي الميزة النسبية التي يتمتع بها البلد المنتج لهذه السلعة مما يؤدي إلى وقف عملية التصدير، لأن تكلفة إنتاجها في البلد المصدر تصبح أعلى منها في البلد المستورد.
- تفترض النظرية أن جميع الموارد الاقتصادية في الدولة مستغلة في حالة التوظيف الكامل أي أن الاقتصاد في حالة توازن؛ إلا أن هذا الفرض غير واقعي، لأن كينز[2] أثبت أن التوازن في بلد ما يمكن أن يحدث دون مستوى التوظيف الكامل.
- تفترض هذه النظرية أن نفقة الإنتاج للوحدة الواحدة تبقى ثابتة بغض النظر عن الزيادة أو النقصان في حجم الإنتاج، ومن ثم يكون التخصص كاملا، وهذا مخالف لما يجري في المشاريع الإنتاجية التي تخضع بعد حد معين من الإنتاج إلى قانون تزايد النفقات (تناقص الغلة[3])، وقبل هذا الحد تخضع أيضا إلى قانون تناقص النفقات(تزايد الغلة).

---

[1] هذه النظرية تقوم على أساس أن قيمة الشيء تتحدد بمقدار ما يحتويه من عمل أو بمقدار ما يتطلب إنتاجه من عمل، إلا أنها أصبحت مهملة ذلك أنها تعتبر أن العمل هو العنصر الوحيد المستخدم في الإنتاج بينما نعلم أن هناك عوامل عديدة تدخل في هذه العملية.

2 جون ماينر كينز ،اقتصادي إنجليزي ولد في1883 ، وتوفي في سنة 1946 ،أستاذ اقتصاد في جامعة كامبردج، وكاتب في الإصلاح الاجتماعي مؤسس النظرية الكينزية من خلال كتاب "النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود في 1936وعارض النظرية الكلاسيكية التي كانت من المسلمات في ذلك الوقت. من أهم ما تقوم عليه نظريته أن الدولة تستطيع من خلال سياسة الضرائب والسياسة المالية والنقدية أن تتحكم بما يسمى الدورات الاقتصادية. كانت لكينز مساهمة كبيرة في أزمة الكساد العلمية سنة 1929، حيث أنه حاول تسليط الضوء على سبب هذه الأزمة وما هو المخرج منها. أما عن السبب فيرده كينز إلى أن التشغيل الكامل غير مضمون ،أي يوجد ركود في العجلة الاقتصادية، و الطريقة التعسفية المنتهجة في توزيع الدخول، نقص الطلب الكلي الناتج عن سوء توزيع الثروة (بؤرة الأزمة تقع في قطاع التوزيع). أما فيما يخص وجهة نظره للبطالة يرفض كينز أن الأجور سبب للبطالة لان انخفاضها سيؤدي إلى انخفاض دخل العمال وبالتالي انخفاض الطلب على السلع مما يعقد مشكلة تصريف السلع بالأسواق.

[3] يشير هذا القانون إلى أن زيادة استخدام عنصر إنتاجي واحد مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة سيؤدي إلى انخفاض الإنتاج الحدي. يبدأ مفعول قانون تناقص الغلة عندما يصل الإنتاج الحدي إلى أقصى قيمة له، أي عندما يبدأ الإنتاج الكلي بالتزايد بمعدل متناقص.

- افتراض النظرية حرية التجارة، فهذا أمر مغاير للواقع لأن معظم الدول تفرض قيود على حركة الصادرات و الواردات مما يقيد حرية التجارة.
- تفترض النظرية سلعتين ودولتين يتم التبادل التجاري بينهما وهذا فرض مبسط و تجريدي يتعارض مع الواقع، حيث أن التبادل يتم بين العديد من الدول و السلع.
- تعتمد نظرية التكاليف النسبية على فروض ساكنة تؤدي إلى تحليلات وتوازنات ساكنة لا تمت إلى الواقع الاقتصادي المتحرك بصلة، كما تفترض أن أذواق المستهلكين متشابهة في الدول المختلفة، وهذا غير صحيح.

وعموما فإن نظرية النفقات النسبية مرتكزة على جانب الإنتاج والعرض، وتحدد السلع التي تدخل في التجارة الدولية، لكنها لا تعالج كيفية تحديد نسبة التبادل الدولي، وهذا ما أكمله فيما بعد جون ستيوارت ميل.

3-1 نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل[1]:

قام **ميل** باستكمال النقص في نظرية **ريكاردو**[2]، الذي ساهم في الإجابة عن التساؤلات السابقة، إذ ألف كتابه" مبادئ الاقتصاد السياسي" في سنة 1848، فاهتم بدراسة موضوع القيم الدولية أو بعبارة أخرى النسبة التي يتم على أساسها مبادلة سلعة بسلع أخرى. فكان له دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية، وفي إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية أو معدل التبادل الدولي[3]، فبالنسبة لهذه النظرية، الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى هو الذي يحدد معدل التبادل الدولي؛ و طبقا لها فإن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية، فهناك مكسب ينتج عن قيام التجارة الدولية وتوزيع هذا المكسب بين الدولتين يخضع للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية، فكلما اقترب معدل التبادل الدولي كثيرا من معدل التبادل المحلي لدولة ما، كان نصيبها من مكسب التجارة الدولية ضئيلا والعكس صحيح.

كما دعت هذه النظرية إلى محاولة التوسع في الخارج باسم الكسب الدولي؛ ففي وسع الدولة الصغيرة أن تتبادل مع الدولة الكبيرة وفقا لمعدل التبادل السائد في الدولة الأخيرة دون أن تؤثر عليه ، نظرا لارتفاع مستوى المعيشة وضخامة طلبها في الدولة الكبيرة.

---

[1] يعتبر الفيلسوف جون ستيوارت ميل(1873-- 1806) من أوائل من نادوا بحرية التعبير عن أي رأي مهما كان هذا الرأي غير أخلاقيا في نظر البعض حيث قال "إذا كان كل البشر يمتلكون رأيا واحدا وكان هناك شخص واحد فقط يملك رأيا مخالفا فان إسكات هذا الشخص الوحيد لا يختلف عن قيام هذا الشخص الوحيد بإسكات كل بني البشر إذا توفرت له القوة".

[2] سامي خليل، الاقتصاد الدولي، نظرية التجارة الدولية ، الجز الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص70.

[3] مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز، مرجع سابق، ص 58.

لكن وكغيرها من النظريات السابقة فقد تعرضت هذه النظرية أيضا للنقد ، فقد ابتعدت عن الواقع حين افترضت تكافؤ أطراف المبادلة، فإذا ما كان التبادل الدولي يتم بين دول غير متكافئة فمن المحتمل ألا يكون للطلب المتبادل أي دور يذكر في تحديد نسبة التبادل الدولي، حيث في وسع الدولة الكبيرة أن تملي شروطها.

كما أن اشتراط التكافؤ بين قيم صادرات وواردات كل من الدولتين لتحقيق استقرار معدل التبادل الدولي يعد قيدا على تلك النظرية، فما الحل حين يكون التبادل في اتجاه واحد فقط؟ فالسؤال الذي طرحه التقليديون حول أساس التجارة الدولية يجد إجابة في نظرية النفقات النسبية، أما السؤال الثاني المتعلق بنفع التجارة الدولية فتقدم الإجابة عنه نظرية الطلب المتبادل. مع ذلك فإن التفرقة بين العوامل التي تحدد السلع الداخلة في التجارة الدولية، من جانب العرض والعوامل التي تحدد أثمانها من جانب الطلب تفرقة غير صحيحة، فمن نظام التوازن الشامل نعرف أن كل من العرض والطلب يحددان معا وفي نفس الوقت الكميات المباعة والأثمان السائدة، والصحيح هو أن هذه العوامل مجتمعة تحدد السلع الداخلة في التجارة الدولية ومعدلات التبادل لها.

4-1 نظرية التوازن التلقائي لدافيد هيوم[1]:

يرى دافيد **هيوم** في نظريته للتوازن التلقائي أن المعدن النفيس يتوزع تلقائيا بين الدول دون الحاجة إلى وضع سياسة هادفة أو أي تدخل من جانب الدولة. فإذا زاد ما لدى الدولة من المعدن النفيس عن القدر الذي يتناسب مع نشاطها الاقتصادي، فإن أسعار السلع في تلك الدولة ترتفع بالنسبة لأسعار السلع في البلاد الأخرى، مما يؤدي إلى نقص صادراتها وزيادة وارداتها، وبالتالي ينتهي إلى العجز في الميزان التجاري، ومن تسرب الذهب من الدولة إلى العالم الخارجي بينما يحدث العكس في حالة نقص مالديها من معدن نفيس.

هكذا استطاع **هيوم** عن طريق دراسة العلاقة بين كمية المعدن النفيس في بلد ما ومستويات الأسعار فيه، والعلاقة بين مستوى الأسعار فيه ومستوى الأسعار في العالم الخارجي ،أن يبين عدم جدوى القيود التي تفرض على التجارة الدولية بقصد زيادة حصيلة الدولة من المعدن النفيس.

كتقييم للنظرية الكلاسيكية يمكن أن نقول عنها أنه لتحديد قيمة السلع اعتمد التحليل الكلاسيكي لقوانين النفقات المطلقة والنسبية على نظرية العمل في القيمة أساسا، وردت بالتالي اختلاف النفقات النسبية للسلع المتبادلة دوليا إلى اختلاف كمية العمل المستخدمة في إنتاجها، حيث كانت نظرية العمل

---

[1] فيلسوف واقتصادي ومؤرخ اسكتلندي وشخصية مهمة في الفلسفة الغربية وتاريخ الاسكتلندي ولد في 1711 توفي 1779، تأثر في أفكاره بآدم سميث.

في القيمة تفترض وجود عنصر واحد من عناصر الإنتاج وهو العمل، وألغت دور عناصر الإنتاج الأخرى(مثل الأرض، رأس المال، التكنولوجية) في تحديد نفقة الإنتاج، لذلك كانت النتيجة الطبيعية استبعاد نظرية ريكاردو في النفقات النسبية لكثير من العناصر الواقعية في التحليل الاقتصادي، أي عدم القدرة على تقديم تفسير مقبول للتجارة الخارجية.

كما يفترض التحليل الكلاسيكي في التجارة الخارجية أنّ الإنتاج والتخصص الدولي يخضع في ظروفه لقانون الغّلة الثابتة، ويجرف هذا الفرض النظرية إلى تيار البعد عن الواقع والتبسيط في التحليل، وبالتالي عدم المنطقية وقبول النتائج التي توصلت إليها النظرية، ذلك لأن الواقع يوضح إلى أن الإنتاج يخضع في غالب الأحيان لقانون الغّلة المتناقصة(النفّقة المتزايدة) في حين يخضع إنتاج جانب كبير من المشروعات الصناعية لقانون الغّلة المتزايدة(النّفقة المتناقصة) وبالتالي توجه القدرات الإنتاجية لمشروعات نحو الحجم الأمثل للإنتاج.

هذه النظرية افترضت أن التجارة تقوم بين دولتين فقط وليس بين مجموعة من الدول، كما أنها افترضت أن التعامل يتم بسلعتين وليس مجموعة من السلع، كما أنها افترضت عدم وجود تكاليف لنقل السلعة من دولة إلى أخرى وعدم وجود حواجز جمركية، إضافة إلى أن عوامل الإنتاج تتمتع بحرية انتقال داخل الدولة في حين يصعب الانتقال بالنسبة لهذه العوامل بين الدول؛ كما أضافت أن الإنتاج خاضع لقانون ثبات التكاليف، وأن أذواق المستهلكين في كلا الدولتين متجانسة. فكل هذه الافتراضات أضعفت من النظرية ولكن ما لا يمكن أن ننفيه هو أنها أساس إيضاح الكيفية التي يتم بها التبادل للسلع بين الدول ؛ فلا يمكن أن ننفي أيضا أن النظرية نجحت في شرح أثر التجارة الدولية على رفاهية الدول، فقد أوضحت كيف أن الاختلاف في تكاليف العمل النسبية تحقق فائدة عند قيام التجارة الدولية بين الدول، ولكنها لم توفق في إيضاح السبب في أن التكاليف أقل أو أن العمل أكثر إنتاجية في بلد عن آخر .

II-2 النظرية النيوكلاسيكية:

2-1 نظرية هكشر[1]–أولين[2]:

خلصت النظرية الكلاسيكية في تفسير قيام التجارة الخارجية إلى قانون النفقات النسبية باختلاف تلك النفقات الذي يدعو إلى قيام التبادل بين الدول، إضافة إلى اتخاذ العمل كعنصر أساسي وحيد للقيمة إلا أنها أهملت الأسباب التي تدعوا إلى اختلاف هذه النفقات بين الدول، أي أنها بهذه الصورة تحدد متى تقوم التجارة الدولية، ولا تفسر لماذا تقوم ، فهي تصف حالة مشاهدة ولا تفسرها، الشيء الذي عمد إلى توضيحه الاقتصادي السويدي أولين، وإن كان قد اعتمد على أفكار هكشر، مما أدى إلى تسمية النظرية بنظرية هكشر–أولين.

يرجع ظهور نظرية نسب عناصر الإنتاج في التجارة الخارجية إلى الاقتصاديين السويديين"**إيلي وهكشر**" في كتاب بعنوان" **آثار التجارة الخارجية على التوزيع**" الذي صدر سنة 1919، وإلى تلميذه "**برتل أولين**" والذي قام بتطوير وتفسير نظرية معلمه من خلال كتابه بعنوان "التجارة الإقليمية والتجارة الدولية الذي أصدره سنة 1933[3]، وذلك بتوجيه النقد إلى الأسس التي قامت عليها النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية .

تعتبر أهم فرضيات نظرية تناسب عوامل الإنتاج في أن:

- البلدان تنتجان سلعتين.[4]
- حرية التبادل، عدم وجود رسوم جمركية.
- المنافسة الحرة.
- عدم الانتقال الدولي لعوامل الإنتاج.
- الاستخدام التام لعوامل الإنتاج.
- حرية انتقال عوامل الإنتاج داخل البلد.
- أذواق المستهلكون معطاة.
- التكنولوجيات المتاحة لإنتاج نفس السلعة الواحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد.

---

[1] اقتصادي ومؤرخ سويدي تحصل على شهادة الدكتوراه من جامعة *Uppsala* 1907 ، يعتبر مؤسس المدرسة السويدية للاقتصاد، من مؤلفاته' :أثر التجارة الخارجية على التوزيع'، عام 1919، والذي من خلاله تطرق إلى عرض محتوى نظريته.

[2] اسمه بالكاملBertil Gotthard Ohlin يعتبر مؤسس النظرية الحديثة للحركية التجارية، (*the modern theory of the dynamics of trade*) في سنة 1977 تحصل على جائزة نوبل للاقتصاد مناصفة مع *James Meade* ، درس على يد إيلي هكشر بجامعةLund بستوكهولم . شغل منصب وزير التجارة خلال الفترة 1944–1945 .

[3] محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، المعمورة، مصر 1999، ص144.

[4] عادل أحمد حشيش، ومحمود مجدي شهاب، مرجع سابق، ص116.

على غرار التقليديين الذين يرون أن النفقة تحتسب بالنقود لهذا يجب أن تدور المنافسة على الأسعار، ترجع نظرية هكشر–أولين إلى أن التجارة الدولية تعود إلى اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج ، فهناك أسعار عوامل الإنتاج، والمنتجات، وأن ما يؤثر على نفقة الإنتاج –أي على سعر عناصر الإنتاج– يؤثر على سعر السلع المنتجة سواء كان التبادل في الداخل أو الخارج، لذلك يتخصص البلد بحسب أسعار عوامل الإنتاج، فالتخصص عند **أولين** ناتج عن الاختلاف في أسعار عوامل الإنتاج بين الدول وليس نتيجة للتفاوت بين النفقات المقارنة.

كما أضافت أن الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج قد تتأثر بأذواق المستهلكين، فقد تقلل أو تلغي الميزة النسبية لهذا العنصر، ومن هنا كان تماثل الأذواق في البلدان المختلفة شرط أساسي لهذه النظرية، لكن مما يؤخذ على هذه النظرية:

- اهتمامها بالجانب الكمي وإهمالها للجانب النوعي عند اعتمادها على الندرة والوفرة لعوامل الإنتاج، و نسب مزجها عند عملية الإنتاج، إضافة إلى افتراضها لتجانس عوامل الإنتاج في جميع الدول وهو افتراض غير واقعي.
- أهملت هذه النظرية على غرار نظرية **ريكاردو** انتقال عناصر الإنتاج دوليا، فمع وجود عقبات و قيود على حرية حركة عناصر الإنتاج فإنه لا يمكن تجاهل أثر حركة عنصر العمل ورأس المال بين الدول[1].

لكن السؤال المطروح هو ما مدى صحة هذه النظرية ؟ وما هي الاختبارات التي تعرضت لها ؟ وما الإصلاحات التي شملتها ؟

في هذا المجال يمكن القول أنه كان يعتقد أن هذه النظرية صحيحة غير أن محاولات عديدة جرت لاختبار مدى صحتها. بقي أن نشير إلى أن مساهمة هذين المفكرين ما هو إلا امتداد لنموذج دافيد ريكاردو لتفسير أسباب قيام التبادل الدولي.

[1] أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الرؤية، للطباعة والنشر، المعمورة، مصر، 2006، ص31.

2-2 لغز ليونتيف فاسيلي[1]:

منذ صياغة نظرية "**هكشر-أولين**" ظهرت عدة محاولات لاختبار صحتها، ومن أبرز المحاولات تلك التي قام بها ليونتيف عام 1953، فقام بتقدير كمية العمل ورأس المال المطلوب لإنتاج ما قيمته مليون دولار من السلع، الصادرات، والسلع المنافسة للواردات في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كان الاعتقاد السائد في ذلك الوقت أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بوفرة نسبية في عامل رأس المال وندرة نسبية في عامل العمل، مقارنة مع دول أخرى.

حسب "**هكشر**" فإن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تصدر سلعا كثيفة رأس المال، وتستورد سلعا كثيفة العمل، ولاختبار ذلك استعمل "**ليونتيف**" الجدول التالي الذي يبين الاحتياجات من رأس المال العمل، لكل 01 مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من السلع المنافسة للواردات وفق أسعار سنة 1947 :

جدول رقم(1-1):الاحتياجات من رأس المال والعمل لكل 01 مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية، ومن السلع المنافسة للواردات (أسعار 1947).

الاحتياجات من / لما قيمته 1 مليون دولار من	الصادرات	السلع المنافسة للواردات
رأس المال (بالدولار بأسعار 1947)	2550780	3091339
العمل (بالعامل في السنة)	182313	170004
رأس المال لكل عامل (لأقرب ألف دولار)	14 ألف دولار	18 ألف دولار

المصدر: عادل أحمد حشيش، مجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 127.

[1] اقتصادي أمريكي، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد ،ولد عام 1905 بميونخ بألمانيا، درس الفلسفة وعلم الاجتماع والاقتصاد وحصل على البكالوريوس في الاقتصاد عام 1924. تابع دراساته وحصل على درجة الدكتوراه ، ثم انتقل إلى المكتب الوطني للأبحاث الاقتصادية في نيويورك في عام 1931 ثم إلى وزارة الاقتصاد في جامعة هارفارد في عام 1932، أصبح أستاذا للاقتصاد في عام 1946. بعد نشره لبحثه عن بنية الاقتصاد الأمريكي في فترة (1919-1929)، في عام 1941 استمر في العمل على تطوير نظرية المدخلات والمخرجات وتطبيقاتها المختلفة، وكان عضو ورئيس للرابطه الاقتصادية الأمريكية عام 1970، وعضواً ورئيساً لجمعية الاقتصاد الرياضي عام 1954، وكان أيضا عضوا في الجمعية الأمريكية للفلاسفة، والاكاديميه الأمريكية للفنون والعلوم والمعهد الإحصائي الدولي والمقارن، توفى فاسيلي ليونتييف في نيويورك عام 1999.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن إنتاج ما قيمته 01 مليون دولار من الصادرات الأمريكية خلال سنة 1947، يتطلب استخدام كمية من رأس المال تقدر بحوالي 2,6 مليون دولار وإلى كمية من العمل تقدر بحوالي 182 ألف عامل.

أما إنتاج ما قيمته 01 مليون من السلع المنافسة للواردات، فإنه يتطلب استخدام كمية من رأس المال تقدر بحوالي3,1 مليون دولار وإلى كمية من العمل تقدر بحوالي 170 ألف عامل.

من ذلك نجد أن وحدة واحدة من الصادرات تتطلب ما قيمته 14 ألف دولار من رأس المال لكل عامل بينما وحدة واحدة من السلع المنافسة للواردات تتطلب ما قيمته 18 ألف دولار من رأس المال لكل عامل.

نستخلص من الجدول السابق أن وحدة الصادرات تتطلب كمية من رأس المال أقل مما تتطلبه وحدة السلع المنافسة للواردات، وأن وحدة الصادرات تحتاج لكمية من العمل أكبر مما تحتاجه وحدة السلع المنافسة للواردات؛ وهذا ما يدل على أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية كثيفة العمل بينما السلع المنافسة لوارداتها كثيفة رأس المال، من هذه الحقيقة استنتج ليونتيف، أن اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية في التقسيم الدولي للعمل، يقوم على أساس تخصصها في مجالات الإنتاج كثيفة العمل، لا كثيفة رأس المال، وهذا عكس ما هو شائع، من أن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة باقتصاديات بقية دول العالم، يتميز بوفرة نسبية في رأس المال، وندرة نسبية في عنصر العمل فإن العكس هو الصحيح.

بهذا فإنّ محاولة ليونتيف قد فتحت الباب أمام العديد من الانتقادات التي تتعارض مع الافتراضات التي بينت عليها نظرية وفرة عوامل الإنتاج .

وصفوة القول أن النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية التي حاولت تفسير المزايا النسبية والتجارة الدولية على أساس التكاليف النسبية والوفرة النسبية لعوامل الإنتاج، تميزت بالسكون والثبات مما جعلها بعيدة كل البعد عن الواقع، وعاجزة عن تفسير حقائق العالم الاقتصادية، التي تتميز بالتغيّير المستمر، لذلك ظهرت بعض التّوجّهات الحديثة التي تعنى بذلك في مجال تفسير التجارة الخارجية.

II-2 بعض التوجهات والنظريات الحديثة في التجارة الخارجية:

2-1 نظرية ليندر للتجارة الدولية 1961:

تعطي هذه النظرية هنا اعتباراً هاماً ودوراً فعالاً لجانب الطلب، وتستند على افتراضين هما أن احتمال تصدير الدولة لسلعة يزداد مع توافر الأسواق المحلية للسلعة وأن مجموعة السلع الموجودة في الأسواق المحلية تعتمد على معدل دخل الفرد.

يعتبر الاقتصادي السويدي "**استيفان ليندر**" من أوائل الاقتصاديين الذين قدموا دور الطلب في نموذج تفسير التجارة الدولية. وقد سلم ليندر في بداية تحليله بأن نظرية نسب عوامل الإنتاج تقدم تفسيرا جيدا للتجارة في السلع الأولية، كما سلم بعدم قدرة هذه النظرية على تفسير التجارة الدولية في منتجات الصناعات التحويلية، التي يشكل هيكل الطلب عليها أساس التجارة الخارجية.

كما يرى أنه من الخطأ أن نفترض أن التجارة الدولية تقوم بين دول متجانسة، وهو الخطأ الذي قامت عليه كل من النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية ،حيث أن هناك دول اقتصادها يتميز بدرجة عالية من القدرة على تخصيص الموارد وفرص التجارة، وأخرى عكس ذلك، أي دول متقدمة ونامية، وعند تفسيره فرق بين نوعين من السلع[1]: المنتجات الأولية والسلع الصناعية، بالنسبة للأولى يرى أن تبادلها يتم وفقا للميزة النسبية التي تحدد نسب عناصر الإنتاج، وهو نفس تفسير **هكشر-أولين** أي عن نسب عناصر الإنتاج تحدد بمعرفة الطلب، أما الثانية فيرى أنها أكثر تعقيدا ، فهناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات والواردات المحتملة، ويرجع السبب في الاتجاه إلى السوق المحلي إلى افتراض المعرفة غير الكاملة وعدم اليقين فيما يتعلق بالأسواق الخارجية، مما يرفع من درجة المخاطرة عند التصدير إلى أسواق لا نعرف عنها شيئا. كما أن تقديم السلعة إلى السوق المحلى-خاصة إذا كانت سلعة جديدة مبتكرة- يساعد على التعرف على مدى ملائمة السلعة لاحتياجات المستهلكين وإن كانت في حاجة إلى تعديل، وذلك من واقع الصلة المباشرة بين المنتج والمستهلك القريب منه، بحيث يستفيد الأول من التغذية العكسية للمعلومات، ومن البديهي أن ترتفع النفقات إذا كان التسويق يتم بأسواق خارجية.

هناك مجموعة أخرى من العوامل تحدد الصادرات والواردات الفعلية، والمبدأ الأساسي في نظرية ليندر هو وجود الطلب المحلي على السلع، والذي يعتبر شرطا ضروريا وليس كافيا لتكون هذه السلع صادرات محتملة، كما أن هناك عدة أسباب تدعم المبدأ الأساسي لليندر تدور كلها حول فكرة واحدة هي الدراية بظروف السوق المحلية تكون قبل الدراية بظروف السوق الخارجية، من بينها:

---

[1] عادل أحمد حشيش، ومحمود مجدي شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 148.

- القرار الخاص بإنتاج سلعة معينة لا بد أن يبنى على حاجات اقتصادية واضحة ومحددة.
- إذا كان الاختراع ضروري لإنتاج السلع، فإن وجود الطلب المحلي ضروري حتى يستطيع المنتج القيام بعملية الإنتاج، وحل جميع المشاكل المرتبطة بتطبيق الاختراع قبل الانطلاق إلى الأسواق الخارجية.
- تعديل أي نوع من السلع أو تطوير سلع جديدة بفعالية لا يمكن أن يتم في السوق المحلية، حيث الظروف أكثر ملائمة للتعديل و التطوير.

لكل هذه الأسباب نجد من الصعب تحقيق ميزة نسبية في إنتاج سلعة، إلا إذا أنتجت هذه السلعة لمواجهة طلب في السوق المحلية في بداية الأمر.

وقد وضع ليندر مفهوم « كثافة التجارة» لكي يقيس حجم التجارة بين الدول، إذ يرى أن تشابه هيكل الطلب في بلدين يجعل التجارة بينهما أكثر كثافة، فرغم وجود عوامل أخرى تحدد هيكل الطلب مثل(المناخ، اللغة، الدين)، إلا أن عامل الدخل يمكن أن يضع عقبات أمام التجارة.

رغم ما وجه لها من انتقادات تمثلت في أن السوق الخارجية ليست امتداد للسوق الداخلية، إضافة إلى أن أذواق المستهلكين غير متشابهة عند تقارب مستويات الدخول الفردية في البلدان المختلفة (الأذواق تكون حسب العادات والتقاليد مثلا)[1]؛ إلا أن نظريته اعتبرت تطويرا في مجال التجارة الخارجية، إذ أنها التزمت بالمنهج الديناميكي في التحليل، أي درست العلاقة بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، كما قدمت تحليلا نظريا لأسباب التفاوت في الدخل الفردي بين دول العالم، كما اهتمت بجانب الطلب في تحديد إمكانيات التخصص الدولي؛ إضافة إلى تأكيد الفارق الجوهري بين الهيكل الاقتصادي للدول النامية والدول المتقدمة، أي أنها تنتقل من التحليل النظري إلى الواقع الاقتصادي.

كخلاصة لهذه النظرية فإن التجارة الدولية تحفز على النمو في الدول ذات الهيكل الاقتصادي المرن، أي الدول المتقدمة، ولا تحفز ذات الهيكل الاقتصادي الجامد، أي الدول النامية، ويترتب على ذلك اتجاه الفجوة بين متوسط دخل الفرد في كل من الدول النامية والمتقدمة، فالتبادل الدولي طبقا لنظريته ليس وسيلة لتضييق الهوة في الداخل بين الدول المتقدمة والنامية، بل أنه يؤدي إلى زيادة حدة التفاوت بينهما .

وعلى قدر المجهودات المبذولة لم يستطع **ليندر** تقديم تفسير متكامل لكافة قطاعات التجارة الخارجية في المنتجات الصناعية. لذلك ظهرت نظريات جديدة محاولة دمج تفسير نظرية **ليندر** لتطوير نظرية **هكشر–أولين**، وجعلها أكثر واقعية وقدرة على تفسير ظواهر الاقتصاد العالمي، وتتفق

معها في تفسيرها لأسباب قيام التجارة الدولية بالاعتماد على جانب العرض، أي الدور الذي تلعبه عوامل الإنتاج من حيث وفرتها النسبية أو ندرتها في اختلاف المزايا النسبية الطبيعية .لكن أوجه الاختلاف، وهو

[1] *ANDREW HARISON, et autres, op .cit. Page 284.*

الشيء الجديد الذي أضافته هذه النظريات، أي وجود مصادر جديدة لاختلاف المزايا النسبية وهي في أن واحد تمنح الدولة ميزة نسبية مكتسبة ويمكن إجمالها في التطور التكنولوجي و رأس المال البشري واقتصاديات الحجم .

2-2 نموذج الفجوة التكنولوجية:

وضع بوسنر *POSNER* هذا النموذج في سنة 1961[1]، معتمدا في تفسيره على أن جزءا كبيرا من التجارة الدولية بين الدول الصناعية مبني على تقديم سلع جديدة وخطوات إنتاجية جديدة، وهذا يعطي للمنشأة المخترعة والدولة ميزة احتكارية مؤقتة في السوق العالمي تزول بانتشار التكنولوجيا الجديدة وتقليد هذه السلعة؛ كما أشار"**بوسنر**" إلى وجود نوعين من فترات الإبطاء في عملية الانتشار الدولي للتكنولوجيات الحديثة هما:

1- فترة إبطاء رد الفعل، ويطلق عليها أيضا فجوة تأخر الطلب، وهى تشير إلى الفجوة الزمنية بين اللحظة التي يقدم فيها الابتكار الجديد لأول مرة، واللحظة التي يتعرف فيها المنتجون في الدول الأخرى على حاجتهم للاستجابة مع التغيرات الحادثة، ويتحقق ذلك عندما تبدأ الدولة المبتكرة في تصدير السلعة الجديدة إلى دول أخرى، وهنا يشعر المنتجون في هذه الدول الأخرى بتحدي المنافسة الجديدة، ويعترفون بحاجتهم إلى رد فعل ملائم.

2- فترة إبطاء التقليد، وهى تشير إلى الفجوة الزمنية بين إنتاج السلعة الجديدة لأول مرة (الإنتاج الأصلي)، وإنتاج الدول الأخرى لها (الإنتاج المقلد)، وعند هذه النقطة تبدأ صادرات الدولة المبتكرة في التراجع، ويحل محلها الإنتاج المحلي المقلد في البلدان الأخرى.

ويختلف المدى الزمني للفجوتين، فتكون فترة إبطاء التقليد أطول زمنا من فترة إبطاء الطلب، والفجوة الزمنية بينهما يطلق عليها الفجوة التكنولوجية، وهى التي تفتح المجال أمام التجارة الدولية لهذه السلعة، والشكل التالي يشرح ذلك بوضوح:

[1] سامي خليل، مرجع سابق، ص 260.

الشكل (1-1): الإنتاج و التصدير طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية.

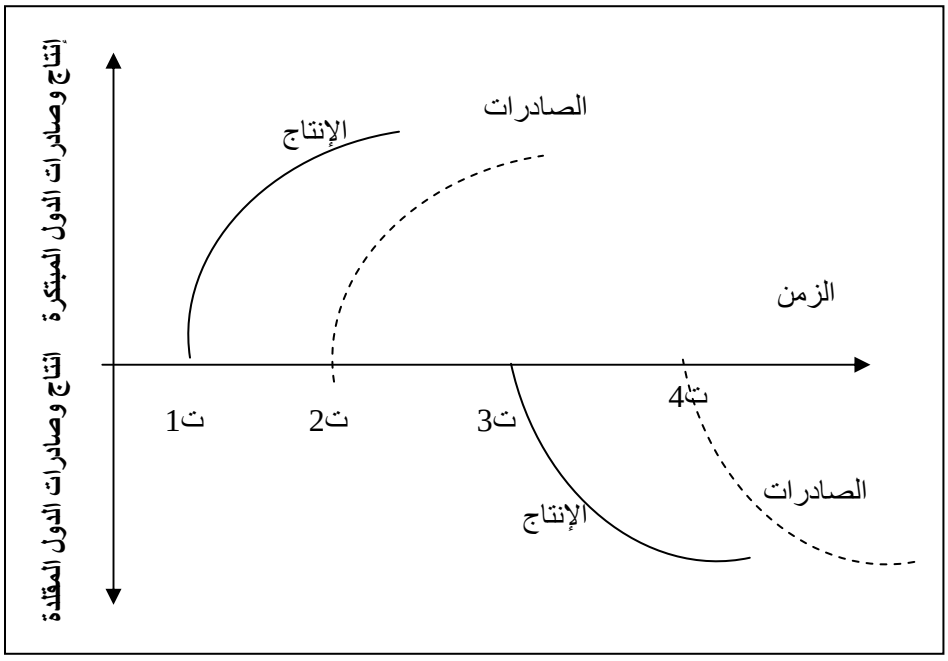

المصدر: سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الأول، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة مصر، 1991، ص 221.

يتضح من الشكل السابق أن الفجوة ت1، ت2، تعبرعن فجوة تأخر الطلب، والفجوة ت1-ت3 تمثل فجوة التقليد، والفرق بينهما وهو ت2-ت3 يشير إلى الفجوة التكنولوجية.

بالرغم من أهميتهما الكبرى، فإن نظرية الفجوة التكنولوجية لم تستطع الإجابة عن سؤالين في مجال التخصص والتبادل الدوليين هما:

- لماذا يقتصر ظهور الاختراعات، والتجديدات على الدول الصناعية الأكثر تقدما مثل الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان ألمانيا، دون غيرها من الدول سواء أكانت من الدول الصناعية الأقل تقدما، مثل بلجيكا، إسبانيا، هولندا أو دول العالم النامي ؟.
- ما هي الفترة التي تستغرقها الفجوة التكنولوجية والمزايا النسبية التي تصاحبها؟.

لكن هذا النموذج لم يكن قادرا على الإجابة عن هذين السؤالين، الأمر الذي شكل ثغرة فيه، فكان على نموذج دورة حياة المنتوج أن يتصدى للإجابة عليهما .

2-3 نموذج دورة حياة المنتوج:

يعتبر هذا النموذج أكثر تعميما وامتدادا لنموذج الفجوة التكنولوجية، وقد تم تقديمه بواسطة *VERNON* سنة 1966، وتمثلت فكرته الأساسية في دراسة دورة حياة المنتوج في التجديد، إذ اعتبره ميزة نسبية جديدة بالنسبة لدولة ما، فقد وضح عبر مثال للولايات المتحدة الأمريكية أن المنتوج يكون جديدا في البداية ثم ينتشر في الدولة الصناعية، ثم يصبح نمطيا[1]، وتعتبر هذه النظرية أول تفسير ديناميكي للعلاقة بين التجارة والاستثمار الأجنبي.

طبقا للنظرية التكنولوجية الجديدة في التجارة الخارجية، فإن دورة حياة المنتوج، وكما يراها "فرنون *VERNON*"، تمر بثلاث مراحل[2]: مرحلة المنتوج الجديد، مرحلة المنتوج الناضج ومرحلة المنتوج النمطي، وبمروره من مرحلة الاختراع إلى مرحلة التنميط، فإن معدل نمو الطلب على هذا المنتوج سوف يتفاوت صعودا أو هبوطا.

في المرحلة الأولى، نجد أن معدل الطلب هذا يتميز بالبطء، ليأخذ في الارتفاع خلال مرحلة النضج، ثم يعود مرة أخرى إلى الهبوط عندما يصبح المنتوج نمطيا، كما يصاحب هذه المراحل المختلفة لنمو الطلب تغيرات مناظرة في الأهمية النسبية لعناصر الإنتاج المختلفة المتمثلة في الأرض، العمل الماهر والعمل غير الماهر، رأس المال المادي والتكنولوجيات، وهي تغيرات من شأنها أن تنعكس على مستوى الإنتاج وهيكل التّجارة الخارجيّة.

سنتناول المراحل المختلفة لدورة حياة المنتوج بالدراسة والتحليل ثم بعد ذلك نقوم بتقييم النظرية التكنولوجية في التجارة الدولية واختبار مدى قدرتها على تفسير التجارة الخارجية فيما بين الدول الصناعية المتقدمة بعضها البعض من جانب، وبينها وبين الدول الآخذة في النمو من جهة أخرى؛ أولا من خلال الشكل التوضيحي التالي، ثم التفسير الخاص به :

---

[1] *ANDREW HARISON, et autres, op.cit., page 282.*

[2] سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين والتنظير التنظيم، مرجع سابق، ص 223.

الشكل (**1-2**): مسار دورة حياة المنتوج.

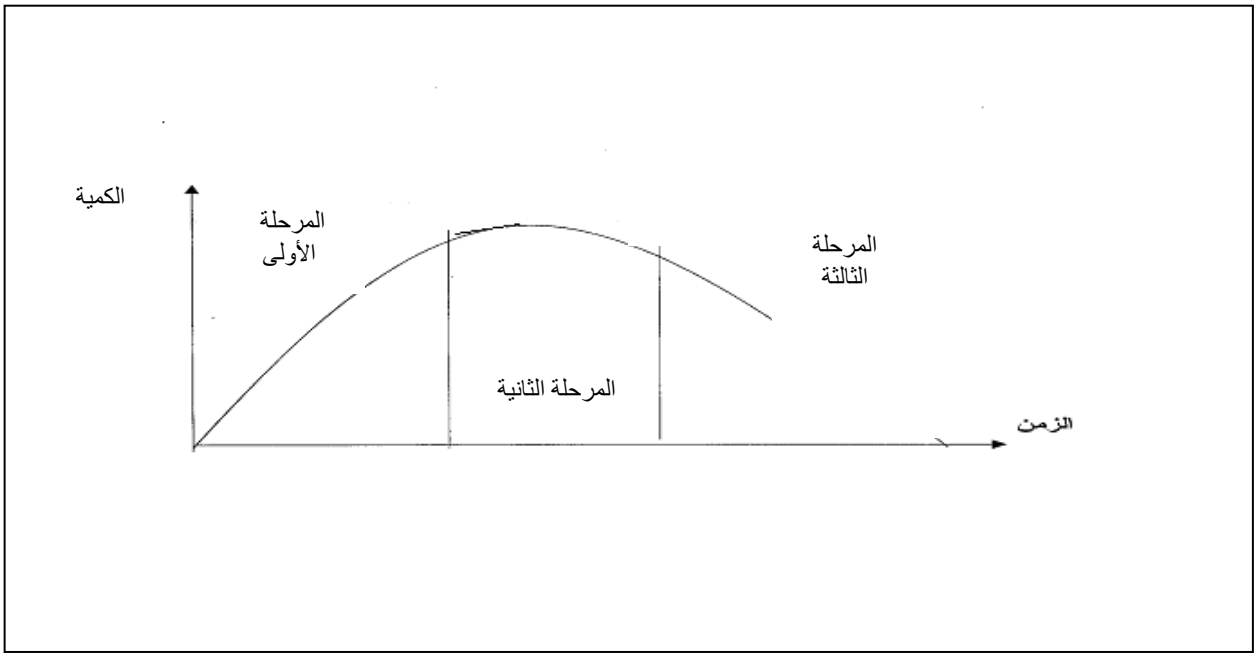

المصدر:سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الأول، مرجع سابق، ص 224.

من الشكل السابق نميز ثلاثة مراحل :

أ) **مرحلة المنتوج الجديد:** تتميز المرحلة الأولى من دورة حياة المنتوج، بأن نشاط البحث والتطوير يحتل مكانة بالغة الأهمية في إخراج المنتوج الجديد إلى الوجود، وعليه فإن الاستثمار في هذا النشاط يتوقف على توفر عدد من الشروط الأساسية التي تحكم قرارات المستثمرين الخواص في مجال البحث والتطوير، والتي يمكن إيجازها كما يلي :

-وجود سوق داخلي قادر على استيعاب المنتجات الجديدة.

-ضرورة توفر طاقة تكنولوجية، سواء منها البشرية (علماء، خبراء، عمال متخصصين ... إلخ) أو المادية (آلات، معدات متطورة...إلخ) من شأنها أن تسمح بإنتاج منتجات جديدة، أو تحسين جودة منتجات قائمة.

-وجود قدرة تنافسية لدى المشروعات الإنتاجية صاحبة الاختراع لمواجهة المنافسين.

ب) مرحلة المنتوج الناضج: تعرف مرحلة نضج سلع دورة المنتوج خصائص عديدة منها:

أولا: خصائص مرحلة المنتوج الناضج:

- اختفاء العديد من المنتجات عن الظهور في الأسواق سواء لعدم توافقها مع رغبات المستثمرين أو لعدم مواكبتها لأذواق المستهلكين.
- استقرار الأساليب والوسائل الفنية للإنتاج، بعدما كانت متغيرة في مرحلة المنتوج الجديد.
- رغبة المستهلكين في الوصول إلى مستويات أفضل من الجودة.
- زيادة درجة نمطية الإنتاج تؤدي إلى انخفاض المخاطر المصاحبة لعمليات الإنتاج والتسويق من الاستخدام المكثف لعناصر الإنتاج ذات تكنولوجيات عالية إلى استخدام عناصر إنتاج ذات تكنولوجيات نمطية.
- سيادة المرونة السعرية للطلب، نظرا لوجود منتجات شبيهة منافسة، في حالة ارتفاع سعر المنتوج الناضج.
- سيادة ظاهرة الإنتاج الكبير، التي تنشأ عنه مزايا اقتصاديات الحجم التي تلعب دورا هاما في تخفيض نفقات الإنتاج، ومن ثم زيادة الطلب على المنتجات الناضجة.

ثانيا: المظاهر الاقتصادية لمرحلة المنتوج الناضج:

إلى جانب الخصائص السابقة التي تتميز بها مرحلة المنتوج الناضج، هناك عدة ظواهر اقتصادية تبدأ في الظهور خلال هذه المرحلة وهي:

- زيادة الاستثمارات الأجنبية وحركات رؤوس الأموال الأجنبية.
- زيادة دور الشركات متعددة الجنسيات في تسويق المنتجات دوليا، فمع نهاية المرحلة الثانية تبدأ الشركات الأم في الدول الصناعية المتقدمة، في إنشاء فروع لها في الدول المستوردة سواء أكانت صناعية متقدمة في أوروبا الغربية، أو دولا آخذة في النمو وذلك نتيجة للعوامل الآتية:
  1. إشباع الطلب الناشئ والمتزايد في دول الاستيراد.
  2. الاستفادة من نفقات الإنتاج المنخفضة الناتجة عن وفرة المواد الأولية، أو وفرة عنصر العمل الرخيص لإعادة استيراد هذه المنتجات مرة أخرى من جانب الدولة الأم أو زيادة المركز التنافسي لها في الأسواق الخارجية.

ثالثا :الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات متعددة الجنسيات خلال مرحلة المنتوج الناضج:

تفسر النظرية التكنولوجية في التجارة ظاهرة الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات متعددة الجنسيات حيث، أنه بعد ظهور المنتوج الجديد بفترة قصيرة في الدولة الأم صاحبة الاختراع وفقا لنموذج دورة المنتوج، فإن قدرا من الطلب يبدأ في الظهور بصورة متزايدة في دول أوروبا الغربية المتطورة، وعندما تبلغ مرونة الطلب الداخلية مستوى أعلى، فإن نمو الطلب سيكون سريعا، الأمر الذي يشجع الشركات الأم على إنشاء وحدات إنتاجية في هذه الدول، قصد إشباع الطلب المتزايد من سلعة دورة المنتوج، على أن يكون الشرط الأساسي لوجود استثمارات أجنبية في هذه المرحلة هو التالي: (النفقة الحدية للإنتاج+ نفقات النقل من بلد التصدير إلى بلد الاستيراد) أكبر من النفقة المتوسطة المتوقعة في بلدان الاستيراد.

ج) **مرحلة المنتوج النمطي:** يرى أصحاب المناهج التكنولوجية في التجارة الخارجية، أن المرحلة الثالثة لدورة المنتوج، تتميز بتطورات هامة تؤدي في نهاية الأمر إلى تطابق خصائص سلعة دورة المنتوج في مرحلتها النمطية، مع خصائص سلعة **هكشر – أولين**، بالأساس في النواحي التالية[1]:

- تماثل دوال الإنتاج بالنسبة للسلعة الواحدة بين دول العالم المختلفة وفي ظل هذه الظروف تصبح التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج شائعة، ويمكن الحصول عليها من الأسواق العالمية.
- اختفاء ظاهرة اقتصاديات الحجم، وخضوع الإنتاج لقانون الغلة الثابتة، والغلة المتناقصة.
- سيادة المنافسة الكاملة في أسواق السلع، وخدمات عناصر الإنتاج ويصبح فيها السعر أداة تنافسية أساسية.
- تشابه الطلب نظرا لاتخاذ السلعة محل الدراسة لشكلها النهائي في جميع الدول.
- ينتج عن نمطية السلعة استبعاد إمكانية حدوث ظاهرة انعكاس كثافة عناصر الإنتاج المستخدمة.

إن المناهج التكنولوجية في التجارة الخارجية تعطي أهمية كبيرة للدور الذي يلعبه عامل الاعتماد على البحث والتطوير، باعتباره محددا لنمط التجارة الخارجية بين الدول في سلع دورة المنتج، إضافة إلى اقتصاديات الحجم ورأس المال البشري، والاهتمام بالاستثمارات الأجنبية والشركات المتعددة الجنسية، مع مراعاة الفروق القائمة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول الصناعية الأقل تقدما، فهذه النظريات أقرب إلى واقع الاقتصاد العالمي من النظريات الكلاسيكية.

---

[1] سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سابق، ص 232.

بذلك فقد قدمت هذه المناهج تفسيرا لكثير من ظواهر الاقتصاد العالمي، وعالجت النقص الذي ظهر في النظرية الكلاسيكية و المتمثل في عدم واقعية الفروض التي قامت عليها.

باختصار فإن المناهج التكنولوجية تتفوق على النظرية الكلاسيكية السابقة من حيث كونها أكثر النظريات اقترابا من واقع الاقتصاد العالمي[1]، بالرغم من أنها بدأت كمحاولة لتطعيم نموذج **هكشر- أولين** في نسب عناصر الإنتاج بحقائق الاقتصاد الدولي وجعل فروضها أكثر واقعية، إلا أنها تفوقت عليه لكونها تتضمن الكثير من العناصر الديناميكية الهامة مثل اقتصاديات الحجم، العمل الماهر، دور البحوث والتطوير، الاستثمارات الأجنبية، الشركات متعددة الجنسيات.

2-4 نظرية رأس المال البشري (فيندلي ، كيرزكوفسكي):

وتمثل هذه النظرية إحدى المحاولات لتفسير مالا حظه ليونتياف من تناقض ظاهري في أخذ رأس المال البشري بعين الاعتبار، ورأس المال البشري إنما هو نتيجة استثمار في تدريب اليد العاملة يسمح بتوفير عمالة ماهرة تزيد من إنتاجية العمل[2].

وحسب التحليل الأولي، يمكن اعتبار العمالة الماهرة كنتيجة لائتلاف عاملين أساسيين:هما العمل ورأس المال؛ والنشاط التربوي الذي يجعل من العمال غير الماهرين عمالا ماهرين، يعتمد على عامل يسمى رأس المال التربوي، الذي يمكن إدماجه في رأس المال بصفة عامة. وعليه فالبلد الذي يوجد فيه رأس المال وافر نسبيا سيصدر سلعا كثيفة من حيث العمالة الماهرة، في حين أن البلد الذي يقل فيه رأس المال نسبيا سيصدر سلعا ذات كثافة من حيث العمالة غير الماهرة.

2-5 وفورات الحجم:

تستند هذه النظرية على ظاهرة تتمثل في أنه كلما زاد حجم الإنتاج بالنسبة لبعض السلع، كلما قلت تكلفة إنتاج الوحدة منها، وتشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويرا لنموذج **هكشر- أولين** لنسب عناصر الإنتاج، بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة.

تعتبر هذه النظرية أن توفر سوق داخلية ضخمة شرطا ضروريا لتصدير السلع التي يتم إنتاجها في ظل اقتصاديات الحجم، والمتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج (نتيجة انخفاض النفقات). كما ترى هذه النظرية أن الدول الصناعية الصغيرة الحجم تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع نصف المصنعة لعدم قدرتها في التأثير على أذواق المستهلكين في الدول

---

[1] سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير، مرجع سابق، ص 236 (بتصرف).

[2] جمال الدين لعويسات ، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية ، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر،2000، ص 33.

الأخرى، على العكس من ذلك فإن الدول الصناعية الكبيرة الحجم تحصل على مزايا نسبية مكتسبة مصدرها اقتصاديات الحجم في إنتاج السلع التامة الصنع أو الاستهلاكية بسبب قدرتها على التأثير على أذواق المستهلكين في الدول الأخرى ، وعليه يمكن القول بأن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير هيكل التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير، مثل الولايات المتحدة ،ألمانيا الموحدة، فرنسا، إنجلترا وإيطاليا في إنتاج السلع التامة الصنع أو السلع الاستهلاكية، في حين أن الدول الصناعية ذات السوق الداخلية الصغيرة مثل بلجيكا ،هولندا، لكسمبورج اليونان والدول الإسكندنافية في إنتاج السلع نصف المصنعة أو السلع الوسيطية.

2-6 نظرية التبادل اللامتكافيء " اريغي ايمانويل-سمير أمين[1]":

ظهرت هذه النظرية في الخمسينات ولكنها لم تتطور إلا في السبعينات على يد **ايمانويل**، وقد اعتمد النظرية على مجموعة من الفروض ، منها أنه إذا كان عنصر العمل غير قادر على الانتقال بين البلدان، فإن عنصر المال قادر على ذلك، الشيء الذي يخلف معدل واحد للربح في مختلف البلاد إضافة إلى أن رأس المال ليس عنصرا أوليا للإنتاج، ولكنه من إنتاج العمل، أما الأجر فيتحدد بالعوامل التاريخية والإنسانية. وقد أوضح **ايمانويل** طبيعة علاقة التبادل بين الدول المتقدمة والنامية، وأضاف أن التبادل اللامتكافيء ما هو إلا نتيجة تواطؤ اجتماعي عام في الدول المتقدمة، وقد ميز بين صورتين للتبادل الدولي:

- عندما يكون رأس المال مختلف في الدولتين، ولكن الأجور ومعدلات فائض القيمة متساوية، بحيث يكون إجمالي الساعات للدول المتقدمة تحصل على الكثير من المنتجات إذا ما قورنت بإجمالي ساعات العمل للدول النامية.
- عندما يكون رأس المال مماثل في الدولتين ولكن الأجور مختلفة، فإن ما تحصل عليه الدول النامية عن طريق التبادل الدولي أقل مما تحصل عليه الدول المتقدمة، ومعنى ذلك أن التبادل يؤدي إلى تحويل فائض القيمة إلى الدول المتقدمة عن طريق معدلات التبادل من الدول النامية وهذا ما يطلق عليه **ايمانويل** التبادل اللامتكافيء.

---

[1] سمير أمين، مفكر واقتصادي مصري من أهم أعلام مدرسة التبعية ومن أهم مؤسسي نظرية المنظومات العالمية، درس في باريس من 1947 إلى 1957، حيث حصل في عام 1952 على دبلوم في العلوم السياسية قبل أن يأخذ شهادة التخرج في الإحصاء 1956 والاقتصاد 1957 ويعود إلى مصر حاملا شهادة الدكتورة في الاقتصاد من السوربون .خلال العام.1951

إضافة إلى هذا كله فقد أوضح **سمير–أمين** أن الاختلاف في الأجور راجع للظروف التاريخية الممثلة في الفرق بين التكوين الاجتماعي للفرد في كل من البلد المتقدم والنامي، كما أنه أضاف أن التبادل اللامتكافيء لا ينتج فقط عن الاختلاف في الأجور بين البلاد المتقدمة وتلك النامية، وإنما ينتج أيضا عن سيادة الاحتكار في العلاقات بين البلدين، الشيء الذي أهمله الفكر التقليدي في هذا المجال.

2–7 نظرية مهارة العمالة والتخصص (كيسينج):

يرى "**كيسينج**" أن العمالة ليست عاملا وحيدا ومتجانسا من بين عوامل الإنتاج، إذ ينبغي تقسيمها إلى عدة أنواع من المهارات، فهو يميز بين ثماني فئات مرتبطة بثمانية أنواع من النشاط:

1. العلماء.
2. المهندسون.
3. التقنيون والمصممون الصناعيون .
4. الإطارات الأخرى، القيادات.
5. عاملوا الآلات والكهرباء.
6. البقية من العمال اليدويين ذوي المهارة.
7. الموظفون بالمكاتب.
8. العمال الغير ماهرين أو شبه الماهرين.

وتشير الأعمال التي أجراها «**كيسينج**» إلى أن نموذج «**هكشير–أولين**» قادر على التنبؤ بطبيعة المبادلات بالاستناد إلى الأرصدة التي نسميها أرصدة عاملية، شريطة أن تتم تجزئة العمالة نفسها إلى عدة فئات فرعية أكثر تجانسا.

2–8 نظرية تشجيع الصادرات :

تتطلب هذه النظرية من الدول النامية الدخول في التقسيم الدولي للعمل الذي يتأسس على تبادل منتجات استهلاكية ذات السعر الضعيف (من المحيط) مقابل منتجات المركز المتقدم، لأن الأجور في الدول النامية ضعيفة، تفضل الشركات المتعددة الجنسيات أن تستثمر في هذه البلدان من أجل ارتفاع معدل الربح، وتسمى هذه العملية بتدويل الإنتاج، وتنفذ عن طريق تنقل الوحدات الإنتاجية وإعادة انتشار فروع صناعية، والمبرر لهذه العملية هو أن الفرق في معدل الأجور بين المركز والمحيط يفوق الفرق في معدل الإنتاجية، وهذا يحافظ على المعدلات القطاعية للربح.

يواجه نمط تشجيع الصادرات لسياسة إحلال الواردات في الدول النامية مشكلة ضيق السوق، ويبقى اللّجوء إلى السوق الخارجي ضروري لاستيراد التكنولوجيات الجديدة وتلبية النمط

الاستهلاكي المستورد من الدول المتقدمة، ولهذا يحتاج الخلل في ميزان المدفوعات إلى الدخل الذي يأتي من تصدير منتجات الدول النامية.

2-9 نظرية إحلال الواردات:

يعني إحلال الواردات أن ننتج محليا ما نحتاج من سلع كانت تستورد من قبل عن طريق خلق السوق المحلي للصناعة التي تحل محل الواردات ؛ ثم خلق الحماية الكافية لهذه الصناعة، بمنع استيراد السلع التي نريد إحلالها بالإنتاج المحلي مستخدمين في ذلك إما التعريفة الجمركية أو أدوات قيود الاستيراد الأخرى (مثلا الحصص). من خلال فرض القيود على استيراد تلك السلع التي نريد إحلالها بالإنتاج المحلي، يصبح المنتج المحلي في مكانة أفضل من المنتج الأجنبي من حيث الأسعار، خاصة بعد إضافة التعريفة إلى سعر السلعة المستوردة بحيث تصبح غير قادرة على منافسة السلعة المحلية، فينشأ محليا فائض في الطلب على هذه السلع مما يترتب عليه ارتفاع أسعارها وبالتالي ربحية الاستثمار فيها فتتجه الموارد المحلية إلى الاستثمار في إنشاء الصناعات التي تقوم بإنتاج هذه السلعة المستوردة من قبل.

تمر سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات بمراحل متعددة، أما المرحلة الأولى فيتم فيها فرض القيود على الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية، وبالتالي تتميز المرحلة الأولى بإحلال الواردات للصناعات الاستهلاكية. أما المراحل التي تلي ذلك فيمكن أن يتخذ التصنيع طريقين، أما الطريق الأول فيتخذ نمط إحلال الواردات للصناعات الوسيطة (التي تنتج مستلزمات الإنتاج)، ثم بعد ذلك الصناعات الثقيلة التي تنتج أدوات الإنتاج، أما في الطريق الثاني تتحول الصناعات الاستهلاكية إلى مجال الصادرات ويترتب من سياسة التصنيع عن طريق إحلال الواردات، تخفيف العبء على ميزان المدفوعات فيما يخص موارد النقد الأجنبي النّادرة، ويترتب كذلك على هذه السياسة انخفاض الأهمية النسبية للواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية وزيادة الواردات من السلع الاستثمارية، فتؤدي سياسة إحلال الوردات إلى توفير موارد النقد الأجنبي التي كانت تستخدم في استيراد تلك السلع من قبل، ومن ثم يمكن استخدام هذه الموارد في أغراض الاستثمار.

2-10 معدل التبادل الدولي:

يعرّف هذا المعدل بأنه عبارة عن مقدار طلب كل دولة على سلعة الدولة الأخرى، وعلى مرونة هذا الطلب، وهذا ما سمّاه "**جون ستوارت ميل**" بالطلب التبادلي[1]، وبطريقة أخري يمكن القول أن الوحدات المستوردة التي يحصل عليها البلد مقابل كل وحدة تصدرها إلى الخارج، وبطريقة أخرى هو المقارنة بين ثمن صادرات البلد وثمن وارداته، ونميز في معدل التبادل ما يلي:

أ) معدل التبادل الصافي:

وهو عبارة عن النسبة بين أسعار الصادرات والواردات، ويعتبر أكثر المعدلات استعمالا في التجارة الخارجية، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

حيث:

$$N = PX/PM$$

PX: أسعار الصادرات.

PM: أسعار الواردات.

إذا كان:

- N<1: المعدل في صالح الدولة.
- N>1: المعدل في غير صالح الدولة.
- N=1: لا يوجد تغيير نسبي في أسعار الصادرات والواردات.

ب) معدل التبادل الإجمالي:

وهو النسبة بين الرقم القياسي لكمية الصادرات والرقم القياسي لكمية الواردات، ويعطى بالصيغة التالية، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$G = QM / QX$$

- QM: الرقم القياسي للصادرات.
- QX: الرقم القياسي للواردات.
- G: كبير كلما كان في صالح الدولة.

ج) معدل التبادل الدولي الحقيقي البسيط:

يشير إلى معدل التبادل الصافي مصححا بالتغيرات في الإنتاجية في كل من الصادرات والواردات، حسب العلاقة التالية:

$$S = N \times ZX$$

- N: معدل التبادل الدولي الصافي.
- ZX: الرقم القياسي لإنتاجية الصادرات.
- S: معدل التبادل الدولي الحقيقي البسيط.

[1] سامي خليل، الاقتصاد الدولي، نظرية التجارة الدولية، مرجع سابق، ص89.

د) **معدل التبادل الحقيقي المزدوج:** ويشير إلى معدل التبادل الدولي الصافي مصححا بالتغيرات في الإنتاجية في كلا من الصادرات والواردات ويعبر عنها كالآتي:

$$S=N \times (ZX/ZM)$$

- N: معدل التبادل الدولي الصافي.
- ZX: الرقم القياسي للصادرات.
- ZM : الرقم القياسي للواردات.

إن أكثر التعريفات استخداما في التجارة الخارجية هو معدل التبادل الصافي، الذي يمثل العلاقة بين ثمن الوحدة من الصادرات وثمن الوحدة من الواردات ، أما فيما يخص بالعوامل التي تحدد معدل التبادل الدولي هي الكمية المطلوبة والمعروضة ومرونة العرض والطلب.

2-11 نظرية أسعار الصرف:

سعر الصرف هو الذي يحقق التوازن بين كل من الطلب والعرض من العملات الأجنبية. أما سوق النقد الأجنبي فهو عبارة عن إطار مؤسسي يقوم فيه الأفراد والمؤسسات ببيع وشراء مختلف العملات، وتتمثل الوظيفة الأساسية لسوق النقد الأجنبي في ضمان نقل أموال (أو قدرة شرائية) من دولة ما (أو عملة ما) إلى دولة أخرى، كما يترتب الطلب على العملات -أساسا- على واردات السلع والخدمات وعمليات الاستثمار والاقتراض، في حين أن عرض العملات ناتج عن عمليات التصدير للسلع والخدمات وعن الاستثمار والقرض، وتتمثل نظريات تحديد أسعار الصرف فيما يلي :

أ) **نظرية الكمية :**

تتخلص هذه النظرية في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية مما يؤدي إلى التغيير في معامل التبادل الدولي، إذن نقص في الصادرات مما ينتج ميزان حسابي غير متوازن.

ب) **نظرية الأرصدة :**

القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة موازين المدفوعات من تغيير، وليس على أساس كمية النقود وسرعة تداولها.

إذا كان الرصيد موجبا فهذا يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، أما في حالة العكس، فهذا يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية وعلى إنخفاض قيمتها الخارجية.

ج) نظرية سعر الخصم :

إنّ رفع سعر الخصم في بلد ما يؤدي إلى زيادة القيمة الخارجية لعملة ذلك البلد، وذلك لأنه يؤدي إلى الزيادة في سعر الفائدة، فيعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، وبذلك يزداد طلب الأجانب على عملة ذلك البلد مما يؤدي إلى ارتفاع في سعر صرفها، وعلى العكس فإن انخفاض سعر الخصم يؤدي إلى نزوح رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية والمقومة بعملة الدولة إلى المناطق ذات سعر الفائدة المرتفع، فيؤدي ذلك إلى زيادة في عرض العملة، ومن ثمّ العجز في ميزان المدفوعات فتنخفض القيمة الخارجية للعملة.

د) نظرية تعادل القوى الشرائية :

إنّ القيمة الخارجية لعملة دولة معينة تتوقّف على القدرة الشّرائية لتلك العملة في السوق المحلية، بالنسبة لمقدرتها في الأسواق الخارجية، أي على العلاقة بين الأسعار السائدة في الدولة بالنسبة للأسعار السائدة في الدول الأخرى.

هـ) نظرية الإنتاجية :

تتلخص هذه النظرية في أنّ القيمة الخارجيّة لعملة الدولة تتحدد على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي.

خلاصة القول أنّ النّظريات السابقة ساهمت بشكل كبير في تفسير نمط التّجارة الدواية بالاعتماد على متغيرات معينة، وما يعيبها أن كل نظرية اعتمدت في تحليلها للميزة النسبية على عنصر دون غيره ما جعل نتائجها وهي منفردة غير متكاملة لعدم وجود نظرية واحدة تضم وتشمل هذه النتائج.

III. سياسة التجارة الخارجية:

III -1 مفهوم سياسة التجارة الخارجية وأهدافها:

يقصد بسياسة التجارة الخارجية "مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بهدف تحقيق أهداف معينة"[1]، وتعرف أيضا أنها "وسيلة إلى جانب وسائل أخرى كالإجراءات المالية والنقدية التي تستعين بها الدولة لتحقيق أهداف معينة أهمها التنمية الوطنية، تثبيث سعر الصرف وإقرار التوازن في ميزان المدفوعات ...الخ ".[2] بطريقة أخرى يمكن القول أنها اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية)، وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ قرارات وإجراءات تضعها موضع التطبيق.

تختلف السياسة التجارية باختلاف النظم الاقتصادية، فهي في دول النظام الرأسمالي تختلف عن دول النظام الاشتراكي، كما تختلف من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، كما تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية، وتختلف باختلاف نوعية السياسة التجارية المطبقة (التقييد أو التحرير)، ونذكر منها:

أ) **الأهداف الاقتصادية** و تتمثل في :

- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تعظيم عائدات الصادرات والموارد من العملة الأجنبية و تخفيض الطلب على الصرف الأجنبي.
- تشجيع الاستثمار من أجل التصدير وزيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني .
- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة واستخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها وأنواعها.
- حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج، وحمايته من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم.
- حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة و المساندة لها، إضافة إلى حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.

---

[1] مجدي محمود شهاب، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 185.

[2] عادل احمد حشيش ، مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي ، مرجع سابق، ص12

ب) **الأهداف الاجتماعية و** تتمثل في:

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الزراعيين أوالمنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة.
- إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة.

ج) **الأهداف الإستراتيجية** و تتمثل في :

- المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية.
- العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبترول مثلا.

III -2 أنواع سياسة التجارة الخارجية:

نظرا لقيام التجارة الخارجية على قواعد ثابتة وهي التصدير والاستيراد، فإن القواعد والإجراءات منصبة على هاتين القاعدتين، فالدولة قد تعتمد – تبعا لاختلاف النظم الاقتصادية ولأهداف معينة– إما على فتح أسواقها للمبادلات الدولية مطبقة بذلك قواعد المبادلات الحرة، أو تضييق الخناق على هذه المبادلات وغلق حدودها مطبقة قواعد حماية التجارة، ومنه نميّز سياستين للتجارة الخارجية:

1-2 سياسة حرية التجارة:

يقوم نظام الحرية الاقتصادية والتجارية على نظريات **آدم سميث** وأتباعه من الاقتصاديين الكلاسيكيين أو التقليديين أمثال ريكاردو، استوارت ميل، برفعهم شعار « **دعه يعمل**»، باعتبار الفرد هو المنظم الرئيسي للعملية التجارية، ورفعوا شعار « **دعه يمر**»، عن طريق التخفيض أو الإلغاء الكلي للتعريفة الجمركية، وتعرف هذه السياسة بأنها السياسة التي تتبعها الدولة أو الحكومة عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية والحصص و الوسائل الأخرى، ويستند هذا المذهب إلى العديد من الحجج منها:

- أن التحرير لا يساهم فقط في النمو الاقتصادي و لكنها تعمل على تحقيق السلام والأمن في العالم من خلال إحلال المنافسة التجارية بدلا من الصراعات العسكرية.[1]
- تطبيق الإجراءات التجارية المقيدة لانتقال السلع مثل الرسوم الجمركية أو غير الجمركية سيؤدي إلى نقص الرفاهية الاقتصادية للدولة ، والعكس صحيح في حالة التحرير.[2]
- تحرير التجارة الخارجية يجعل السلع و الخدمات أرخص بالنسبة للمستهلكين مما يزيد القدرة الشرائية.
- الحرية تساعد على الإنتاج الوفير حيث أن الدولة تتمتع بميزة تنافسية في إنتاج سلعة ما يفوق احتياجاتها فتقوم بالمبادلة مع دولة أخرى تحصل منها على السلع التي تحتاجها.
- تخفيض معدلات البطالة بدرجة أفضل من سياسة الحماية لأنها تساعد على الاستفادة من عناصر الإنتاج المتوفرة في الدول المتقدمة.
- الحرية تودي إلى تعظيم الصادرات في إطار إتباع إستراتيجية الإشباع من أجل التصدير ومن ثم تحقيق هدف التوازن الخارجي.

---

[1] محمد صفوت قابل، تحرير التجارة الخارجية بين التأييد و المعارضة، دار الحكمة للنشر، القاهرة، مصر، 2002، ص 55.

[2] محمد صفوت قابل، مرجع سابق، ص 58.

- التخصص في الإنتاج: تؤدي الحرية تخصص إلى تخصص كل دولة في إنتاج السلع المناسبة لظروفها الطبيعية والتاريخية بتكاليف منخفضة وبالتالي يزداد الحجم الكلي للسلع المنتجة في العالم مما يعود بالنفع على كل الدول.[1]
- تخفيض أسعار السلع الدولية: تساهم الحرية في مضاعفة الحجم الكلي للسلع الدولية مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها بحكم الوفرة.
- الحرية تشجع التقدم التكنولوجي حيث أن وجود المنافسة وتحسن النوعية يؤدي إلى التقدم التكنولوجي من أجل البقاء في السوق.

2-2 سياسة حماية حرية التجارة:

تسمى أيضا بمفهوم سياسة تقييد التجارة الدولية، وقد ظهرت في نفس الوقت الذي ظهرت فيه نظريات حرية التجارة حيث أن أنصارها أصبحوا يرون ضرورة تقييد التبادل مع الخارج لا سيما استيراد السلع الأجنبية قصد حماية السلع الوطنية من المنافسة الخارجية.

هذه السياسة تعرف على أنها حماية البلد لمنتجيه المحليين من المنافسة الأجنبية[2]، فتنفذ عن طريق تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات، واتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها وسوقها المحلية من المنافسة الأجنبية.

أهم ما تعتمد عليه الدولة في هذه السياسة هو فرض الرسوم الجمركية على الواردات، إضافة إلى وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية.

كما أن لأنصار حرية التجارة حججهم، فإن لأنصار الحماية كذلك حججهم التي نوجزها فيما يلي:

أولا: الحجج الاقتصادية:

- الحماية تؤدي إلى معالجة البطالة: بفعل الحماية التي توفرها الدولة لصناعتها ضد المنافسة الأجنبية التي تهدد بالإفلاس، و بالتالي تسريح العمال.

ثانيا: الحجج غير الاقتصادية:

- حماية أمن الدولة.
- المحافظة على الطابع الوطني.
- الحماية تجعل الدول تقيد علاقاتها التجارية مع الخارج حتى تحافظ على تقاليد شعبها الفكرية والاجتماعية، والهوية الوطنية.
- الاستقلالية: تساهم الحماية في استقلال الاقتصاد الوطني، فمثلا في حال حدوث أزمات لا تجد الدولة نفسها متأثرة بالاقتصاد العالمي.[3]

---

[1] نعيمي فوزي، غراس عبد الحكيم، مرجع سابق، ص 36.

[2] كامل البكري، الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، مصر، 2000، ص 85 .

[3] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص 202.

3-2 العوامل المؤثرة في تحديد سياسة التجارة الخارجية:

تتأثر سياسات التجارة الخارجية بمجموعة من العوامل الأساسية، نذكر أهمها وهي:

أ) مستوى التنمية الاقتصادية:

يعد مستوى التنمية الاقتصادية الذي تبلغه دولة ما من أهم محددات السياسة التجارية المتبعة ، فجمود الاقتصاد واحتلاله موقعا متأخرا في سلم التقدم الاقتصادي يجعله أكثر حرصا على وضع سياسة أكثر تعقيدا للتجارة الخارجية[1]، بعكس الحال بالنسبة لاقتصاد آخر بلغ مرحلة متقدمة من النمو والتطور الاقتصادي، إذ يميل هذا الاقتصاد إلى وضع سياسة للتجارة الخارجية تتسم بمرونة عالية نظرا لتوصّله إلى تكوين قاعدة اقتصادية قوية قادرة على التنافس في السوق العالمية، أو على الأقل ليست بحاجة كبيرة إلى تدعيمها.

ب) الأوضاع الاقتصادية السائدة:

تتأثر السياسات التجارية عادة بالأوضاع السائدة في الاقتصاد المحلي والعالمي كما يلي:

1. **على مستوى الاقتصاد المحلي:** إن ارتفاع الصناعة المحلية مثلا واشتداد حاجتها للسلع الرأسمالية والوسيطية والمواد الخام، يحتم على الدولة إتباع سياسة للتجارة الخارجية أكثر ملائمة قصد توفير هذه المستلزمات أو محاولة الارتقاء ببدائل لها محلية. إضافة إلى أن الطلب المحلي الاستهلاكي يلعب دورا هاما في مختلف المنتجات عند تحديدها من حيث الكم، خاصة في ظل انخفاض مرونته ودرجة أهميته وضرورته في السوق. أيضا فإن الحالة الاقتصادية العامة (كالتضخم أو الركود والبطالة) لها دور هام في تحديد مضمون السياسة التجارية المتبعة، فمثلا قد تلجأ الدولة التي تعاني من تضخم جامح أو ارتفاع في مستوى البطالة إلى تطبيق سياسة الإحلال محل الواردات للمحافظة على توازن الأسعار وتحقيق ارتفاع معدلات التشغيل، كما يمكنها كذلك الاعتماد في هذا الشأن على الحواجز الجمركية وغير الجمركية لتحقيق نفس الهدف.
2. **على المستوى الدولي:** إن تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شأنه تشجيع الدولة على إتباع سياسة تؤدي إلى زيادة حجم الصادرات من جهة، وضغط استهلاكها المحلي من جهة أخرى.

---

[1] مثل الجزائر والتي انتهجت في مرحلة معينة نمط معين من أنماط التنمية الاقتصادية في فترة السبعينات، وينطبق الأمر هنا على الاقتصاديات النامية

4-2 معايير تقييم سياسة التجارة الخارجية:

نقدم جملة من المعايير التي يراها أهل الاقتصاد كفيلة بالحكم على مدى نجاعة السياسة التجارية المتّبعة وهي:

أ) مدى فاعلية السياسة المتبعة:

من خلال مقارنة التكلفة والعائد لكل من سياسة تدعيم صناعات التصدير أو صناعات الإحلال محل الواردات في الكفاية في استخدام الموارد، يكون الحكم ممكنا على مدى فاعلية السياسة المتبعة.

ب) مدى مساهمة السياسة المتبعة لتحقيق العدالة في توزيع الدخل:

إن من المعايير الهامة لتقييم أية سياسة للتجارة الخارجية هو مدى تأثيره على توزيع الدخول فإتباع سياسة لحماية المنتجات الوطنية مثلا، ينشأ عنها إعادة توزيع الدخول لصالح فئة المنتجين الوطنيين على حساب مجموع المستهلكين.

ج) مدى تأثير السياسة المتبعة على النمو الاقتصادي:

إتباع سياسة من شأنها ترشيد استهلاك العديد من السلع المستوردة، سوف يؤثر على الميل الحدي للاستيراد، فيؤثر على فاعلية السياسة النقدية والمالية المطبقة تبعا لأثر المضاعف، مما يسهم في الإسراع بمعدلات التنمية.

III -3 أدوات سياسة التجارة الخارجية:

تستخدم الدول بعض الأدوات والوسائل لتطبيق السياسة التجارية التي تناسبها، وتكون هذه السياسة وفقا للنظام الاقتصادي السائد ، وعليه نميز بين الوسائل السعرية ، الكمية والتنظيمية.

3-1 **الوسائل السعرية:** وهي التي تؤثر في تيارات التبادل الدولي عن طريق التأثير في أسعار الواردات و الصادرات وذلك عن طريق :

أ) **الرسوم الجمركية:** وهي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية (واردات أو صادرات)، ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة للدولة في وقت معين اسم "التعريفة الجمركية" وهناك نوعين من التعريفات الجمركية[1]:

- **رسوم القيمة:** تفرض كنسبة مئوية من قيمة المنتج.
- **رسوم النوعية:** تفرض كمبلغ محدد من النقود على كل وحدة من المنتج.

ب) **الإعانات[2]:** والغرض منها تدعيم القدرة التنافسية للإنتاج الوطني في الأسواق الدولية عن طريق منح إعانات للمنتجين الوطنيين، هذه الإعانات قد تكون في شكل مباشر ممثلة في دفع مبلغ معين من النقود يحدد على أساس نوعين أو قيمتين ، أو تكون في شكل غير مباشر ممثلة في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي كالإعفاءات أوالتخفيضات الضريبية التسهيلات الائتمانية، إتاحة بعض الخدمات بنفقات رمزية.....إلخ .

ج) **الإغراق:** وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل والخارج، حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة، مضافا إليه نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى السوق الأجنبية وينقسم إلى ثلاثة فروع[3] :

1. الإغراق العارض: والذي يفسر بظروف استثنائية طارئة.
2. الإغراق قصير الأجل والمؤقت: والذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله.
3. الإغراق الدائم: المرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية.

---

[1] كامل البكري ، مرجع سابق ، ص 87.

[2] *MICHEL RAINELLI, « l'organisation mondiale du commerce », 6ème édition, édition la DECOUVERTE, PARIS, FRANCE, 2002, page 44.*

[3] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1998، ص 291.

د) **سعر الصرف:** ويقصد به كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا لقيمة العملة الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا في الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ ، ومن أبرز الآثار الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف ما يتعلق بقيمة كل من الصادرات والواردات ، بما يترتب عليه من انخفاض ثمن الصادرات المحلية وارتفاع قيمة الواردات الأجنبية[1].

2-3 الوسائل الكمية:

تستعمل هذه الوسائل نظام الحصص ونظام تراخيص الاستيراد ، ويقصد بنظام الحصص "نظام تحدد الدولة بمقتضاه كمية الواردات التي يجوز استيرادها من سلع معينة خلال فترة معلومة من الزمن"[2] ، ولهذا النظام آثار اقتصادية إذ يؤدي إلى تفاوت بين الثمن في الخارج وفي الداخل، مما يخلق فرصة للحصول على ربح إضافي، أما من يحصل على هذا الربح فالأمر يتحدد على كيفية تنظيم نظام الحصص، وعلى هيكل سوق السلعة الخاضعة لهذا النظام.

يتبع هذا النظام – نظام الحصص– نظام تراخيص الاستيراد، ويتبلور في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص سابق من الجهة الإدارية المختصة لذلك والتي تمنح هذه التراخيص في حدود الحصة المقررة بلا قيد ولا شرط ، وقد تصدر تراخيص الاستيراد وفقا لأسس معينة كتحديد حصة التاجر على أساس المستورد من السلعة في فترة زمنية سابقة، وقد تعمد الدولة إلى بيع هذه التراخيص بالمزاد مما يمنح اشتراك الدولة في الأرباح الناتجة عن الاستيراد.

3-3 **الوسائل التنظيمية:**[3] يمكن التمييز في شأن هذه الوسائل، والتي تتعلق بتنظيم الهيكل الذي تتحقق داخله المبادلات الدولية، من معاهدات واتفاقات تجارية واتفاقات الدفع واجراءات الحماية الإدارية والتكتلات الاقتصادية:

أ) **المعاهدات التجارية:** وتعقدها الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الديبلوماسية من اتفاق يعرض تنظيم العلاقات التجارية، التي تعتبر تعاقد يتناول أمور تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري بين الدولتين، وتتضمن الإشارة إلى الإجراءات بنوع من التفصيل كتحديد الكميات أو القيم أو بيان المنحنيات التي تدخل في نطاق المبادلات بين هاتين الدولتين.

---

[1] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي مرجع سابق، ص 292.

[2] محمد زكي الشافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1970، ص 203.

[3] زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي مرجع سابق، ص 297.

ب) **اتفاقات الدفع:** وهي اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفق الأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان، فتتم حركة المدفوعات بين الدولتين المتعاقدتين بالقيد في حساب مقايضة المدفوعات ومتحصلات كل منهما على الأخرى، إضافة إلى أنه يحدد العملة التي تتم على أساسها العمليات وسعر الصرف الذي تجرى التسوية وفقا له.

ج) **الحماية الإدارية:** وهي عبارة عن إجراءات استثنائية تقوم بها السلطة الإدارية بغرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية مثل: الشد في تطبيق القواعد الصحية....الخ.

د) **التكتلات الاقتصادية الدولية:** وتظهر كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية، و كمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، وتتخذ عدة أشكال أهمها:

- **منطقة التجارة الحرة:** أين تلتزم كل دولة بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف في الاتفاقية، مثل منطقة التجارة الحرة الأوروبية.
- **الإتحاد الجمركي:** ويتفق مع سابقه من حيث إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية، على الواردات فيما بين الدول الأعضاء فضلا عن توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالإتحاد في مواجهة الخارج، مثل اتحاد البينيلوكس بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج الذي عقد في لندن في 1944.
- **الإتحاد الاقتصادي:** هو التعاون بين الدول الأعضاء، وإلغاء القيود المفروضة على المبادلات التجارية، تحرير حركات رؤوس الأموال، وإنشاء مشروعات....الخ، كل ذلك بغرض إنشاء هيكل اقتصادي متكامل بين الدول.
- **الاندماج الاقتصادي الكامل:** إضافة إلى الإتحاد الاقتصادي تنشأ سلطة عليا تكون قراراتها في الشؤون الاقتصادية ملزمة لجميع الدول (مثل السوق المشتركة).
- **التكتلات الاقتصادية الدولية:** مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الوكالة الدولية المتخصصة لمنظمة العمل الدولية، منظمة التنمية والزراعة، منظمة الأغذية والزراعة...الخ.

IV. الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية:

1-IV النظام التجاري الدولي الجديد:

لقد ظهرت مجموعة من المتغيرات في مرحلة الثمانينات والتي انعكست بشكل حاد على التجارة الدولية لكل من البلدان المتقدمة والنامية، كما تشير هذه المرحلة أيضا إلى الدور المتزايد للتجارة الدولية في الاقتصاد العالمي، حيث أن الإنتاج العالمي تضاعف بـ 1.6%، كما تضاعفت التجارة العالمية بـ 3.3%[1] وذلك بين 1980 و2000 ، وتزايدت وثيرة احتكار وتدويل الإنتاج وتركيز رأس المال والتجارة، بواسطة السيطرة الشاملة للشركات المتعددة الجنسيات التي صارت تتحكم في ثلثي (2/3) هذه التجارة في أواخر الثمانينات.

إن الطبيعة المتناقضة للتجارة الدولية في عقد الثمانينات طرحت من خطر التناقض الحاد بين النمو السريع في صادرات المواد المصنعة والنمو البطيء في صادرات المواد الأولية، ورغم التأثير العميق لاقتصاديات الدول النامية بما فيها البلدان النفطية ، إلا انه لا يبدو في ظل هذه التناقضات أن هناك بوادر تحسن التبادل التجاري بعوامل مختلفة مثل زيادة تدهور البيئة الاقتصادية الدولية والإجراءات الحمائية للدول المتقدمة التي تعيق بدون شك دور التجارة الدولية لحل مشكلة الديون الخارجية، وإصلاح أوجه الاختلال التجاري في البلدان النامية.

كما أن الصعوبات المزمنة التي أصبحت تلاحق بصفة خاصة التجارة الخارجية للبلاد النامية فتضعها إما موضع التنمية الجديدة ، أو تؤكد تعميق تبعيتها ، وإلى تحدي التكنولوجيات والغذاء الذي يواجه هذه البلدان، يضاف تحدّي الحمائية الجديدة والمتزايدة من البلدان الصناعية في وجه الصادرات الصناعية و الزراعية و صادرات الخامات للبلدان النامية. فقد تحولت التجارة الدولية بسبب هذه الحمائية إلى عائق بدل أن تحرك النمو في البلدان النامية، فقد أصبحت تعني مزيدا من انخفاض في مستويات التجارة الخارجية، وتراجع في النمو الاقتصادي إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة.

ثم شهد الاقتصاد العالمي ومنذ بداية التسعينات اتجاها نحو تكوين الكتل الاقتصادية وإنشاء مناطق للتجارة الحرة و الاتحادات الجمركية؛ وتسارع هذا الاتجاه في أعقاب الثمانينات مع إعلان برنامج إنشاء السوق الأوربية المشتركة الموحدة سنة 1992 ، وإنشاء سوق حرة للتجارة بأمريكا الشمالية سنة 1989 ضمت الولايات المتحدة و كندا والمكسيك أخيرا، و بذلك أصبحت الكتل التجارية الإقليمية تتقلد دور المحرك لتنمية التجارة الدولية[2].

---

[1] *MICHEL RAINELLI, « le commerce international », 8ème édition, édition la DECOUVERTE, PARIS, FRANCE, 2002, page 23.*

[2] حيث تبين الإحصائيات أن حصة التجارة الخارجية لأهم التجمعات التجارية الإقليمية في قيمة التجارة العالمية لعام 1989 بلغت 96%.

لقد رافقت ظاهرة التكتلات ، تزايد وتيرة التقدم التقني وتنظيم الاقتصاد الدولي، اللذين ساعدا على إمكانية التخصص الجزئي في الفرع الواحد، فأصبحت أجزاء منفردة من فروع الإنتاج هدفا للتخصص بدل هذه الفروع بالكامل، كما أتاحت تحقيق هذه الإمكانية إلى حد كبير بفضل عامل التنظيم الدولي للاقتصاد الذي عرف قفزة نوعية في تطور التعاون الإنتاجي الدولي، وتطورت بشكل لم يسبق لها مثيل الأشكال الجديدة للتبادل الدولي، فأصبحت الدول المتطورة تعتمد أكثر فأكثر على بعضها البعض وعلى بعض الدول النامية ،لأن الاتجاهات المعاصرة في التخصص أدت إلى إدماج وثيق للاقتصاديات الوطنية بصورة مباشرة في عملية الإنتاج و بالتالي فقدت استقلاليتها.

كما أصبح التبادل بين الدول المتقدمة يمثل 2/3 تجارة السلع الصناعية، أما صادراتها من هذه السلع للدول النامية بلغ 1/4 من إجمالي التبادل الدولي، مما نتج عنه استيلاء الدول الرأسمالية واحتكاراتها على أهم ميادين التجارة الدولية، عن طريق سيطرتها على ميادين الإنتاج التي أصبحت تخلق مزايا نسبية جديدة بفضل زيادة وثيرة التقدم التكنولوجي، بينما لم يبق أمام البلدان النامية إلا أن ترضى بإمكانيات مشكوك فيها للتنمية من خلال النمو الكمي في صادرات المواد الخام، وهو المجال الذي لم يمسه التقدم العلمي التكنولوجي إلا قليلا ، باستثناء مجموعة صغيرة فقط من الدول النامية[1] التي استطاعت أن تحتل مكانا في هذا التدويل للإنتاج، وحققت نموا في تجارة السلع الصناعية بشكل جزئي، و بالموازاة ركزت الدول المتقدمة جهودها في الصناعات الأكثر استعمالا لرأس المال التكنولوجي أين تكون المكاسب عالية، و تخلت عن فروع الصناعات ذات المكاسب الضعيفة بتلوث البيئة. ومن خلال ما سبق يتضح أن الاقتصاد الدولي أصبح يخضع إلى اتجاهين أساسيين ومتناقضين:

1. الشمولية *globalisation* التي هي من اختصاص الشركات المتعددة الجنسيات التي تريد العمل على المستوى الدولي .
2. الإقليمية *régionalisation* التي تتكفل بها الدول الوطنية وهي نتيجة الجاذبية الجغرافية والتاريخية.

هكذا تظهر معالم جديدة لتقسيم العمل بين الشمال والجنوب، مبني على المزايا النسبية للصناعات ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة الرخيصة الموجودة بالدول النامية والصناعات ذات التكنولوجيات العالية والاستعمال المكثف لرؤوس الأموال الموجودة بالدول المتقدمة.

كما نجد أنّ التجارة الدولية تشكل الهدف والوسيلة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، ولا شك أن الدور الذي تلعبه في التنمية يجعلها تحتل المكانة الأولى في النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

---

[1] هذه الدول مثل: كوريا الجنوبية، هونكونغ، سنغافورة، البرازيل، المكسيك، الأرجنتين و ماليزيا.

IV-2 النظام التجاري الجديد و الدول النامية:

يرى صندوق النقد الدولي بأن المنظمة العالمية للتجارة سوف تقوي النمو في البلدان النامية خاصة تلك التي تنتهج سياسات تجارية متفتحة، لأن ارتفاع معدلات نمو الاقتصاد العالمي وفتح أسواق البلدان الصناعية أمام منتجات البلدان النامية سوف يؤدي إلى تحسين البيئة الاقتصادية الصعبة التي كانت تواجه تلك الدول، ومن تم تحسن أدائها الاقتصادي ورفع معدلات نموها، ثم إن تفهم أهمية النظام التجاري الجديد واستقصاء آثاره بالنسبة لها لا يتعلق فقط بتحسين أوضاع تجارتها ونموها الاقتصادي بل إنه يتعلق بمستقبلها في ظل هذا النظام الذي تشوبه عيوب جوهرية تمس مصالح هذه الدول بصورة أساسية، وتلحق الضرر المستمر باقتصادها.

بالنظر إلى أهمية التجارة الدولية بوجه عام ولتلك الدول بوجه خاص، فإن مجموعة الدول النامية تعاني من مشكلة التبادل غير المتكافئ القائم بينها وبين الدول المتقدمة، إذ يسود الفرق بين أسعار صادرات الدول النامية إلى دول الشمال المتقدم، وأسعار الصادرات الصناعية المتجهة من هذه الأخيرة من حيث تغير حركة أسعار كل من الصادرات والواردات بفعل الاحتكار والتفاوت في مرونة العرض والطلب في غير مصلحة صادرات الدول النامية، ويلحق هذا التغير قصوراً واضحاً في موازين مدفوعات الدول النامية ، وينعكس ذلك سلباً على السياسات التنموية فيها، كما أن بنية هذا النظام قد تبلورت على أساس تقسيم عمل دولي، تقوم فيه قدرة الشمال المتقدم العلمية والتقنية بدور حاسم، وتسوقه إلى اختصاص دول الشمال المتقدم بصادرات كثيفة البحث العلمي، والتقنية (الصناعات الكيماوية والأدوية والإلكترونية المتقدمة، والهندسية، والطيران ومنتجات الهندسة الوراثية ووسائل الإنتاج وغيرها)، واختصاص دول الجنوب بإنتاج وتصدير السلع الزراعية، والاستخراجية : الطاقة، والمواد نصف المصنعة والسلع الصناعية النمطية شائعة الاستخدام وذات المعارف التقنية المصممة وغيرها.

فكل التغيرات الاقتصادية العالمية التي تبلورت في هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد أثرت على الدول النامية، بما فيها إنشاء منظمة التجارة العالمية لاستكمال الثالوث[1] الاقتصادي العالمي، وما طرحته من قضايا جديدة في كافة المجالات، يملي على هذه الدول ضرورة التكيف مع ما أفرزه هذا النظام الجديد من تغيرات لأنها ستواجه تحديات كبيرة –إذ تم التغلب عليها – قد تؤدي إلى مكاسب وقد تؤدي إلى خسائر في حالة العكس.

[1] إضافة إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

لكن مواقف الدول النامية من المنظمة العالمية للتجارة بقيت تتأرجح بين التأييد، التحفظ، والتردد نظرا لأهمية هذه المنظمة بسبب ما هو متوقع لها من سيطرتها في قضايا الاقتصاد العالمي عامة والتجارة الدولية خاصة ؛ فإن جميع هذه الدول ستتأثر بها على درجات متفاوتة وبأشكال مختلفة وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن تقلص حدود استخدام سلاح الحماية ، أي تخفيض مستوى الحماية بشكل ملحوظ بالنسبة لقطاع الزراعة – الذي هو من القطاعات الأساسية في اقتصاديات غالبية الدول النامية– على مدى السنوات القادمة؛ وإلغاء الحماية نهائيا على مدى السنوات العشر القادمة بالنسبة لقطاع المنسوجات والملابس– وهو أيضا من القطاعات الهامة لمعظم الدول النامية– ؛ وإلغاء الحماية نهائيا بالنسبة لـ 40% من السلع المصنعة، مع تخفيضها بنسبة 30% فيما يتعلق بالقسم الآخر أي الـ 60% و الذي يهدف في الأخير إلى الوصول إلى عالم غير محدود من الناحية التجارية، سوف يضعف من قدرة الدول النامية على رسم سياستها التنموية وتطوير اقتصادياتها، وهي مجردة من سلاح الحماية أو بمستوى متدني منها خاصة فيما يتعلق بالإنتاج الوطني، ودون أن نهمل قطاع الخدمات الذي سوف تشتّد المنافسة فيه بسبب التحرير التدريجي، ونظرا لضعف وهشاشة هذا القطاع في الدول النامية –خاصة الخدمات المالية– فإنه سوف يتأثر سلبا نتيجة هذا التحرير، إضافة إلى أن إلغاء أو تخفيض الدعم بالنسبة لبعض المنتوجات سيضعف القدرة التنافسية لهذه الدول في الأسواق العالمية.

أمام محدودية القدرات الاقتصادية للدول النامية في وضعها الراهن، والمستوى المتدني لصناع القرار فيها من أجل تطوير مستوى التعاون والتنسيق فيما بينها، نجد أنها تقف في مفترق الطرق فيما يتعلق اتخاذ القرار إما بالرفض، وبالتالي الانعزال عن الجزء المنتج للتقدم العلمي والتطور التكنولوجي، أو القبول وبالتالي الانضمام إلى المنظمة، والتكيف مع نظام اقتصادي دولي غير متكافئ وغير عادل فالخيارات محدودة، ولكل خيار كلفة ينبغي تحملها، لأنها وعلى الرغم من أن عدد سكانها على 80% من سكان العالم إلا أنها لا تساهم في الدخل العالمي بأكثر من حوالي 20%، بنصيب يقدر بـ 24.4 % من سوق الصادرات العالمية، ويعيش فيها أكثر من مليار نسمة تحت خط الفقر، كما أن نصيبها في صنع التطور العلمي والتقدم التكنولوجي يكاد يكون منعدم، ولعل خيار التكيف هو الأقل تكلفة، على أن تتعامل هذه الدول مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة بصورة أكثر عقلانية وأكثر انفتاحا، وأن تعمل على تطوير آليات عملها الاقتصادي بما يساهم في استغلال أفضل لطاقاتها المتاحة ومواردها الممكنة.

ما يمكن استخلاصه من خلال ما تقدم أنه ليس مطلوبا من الدول النامية سوى أن تلتحق بقطار العولمة، وتندمج في الاقتصاد العالمي وتنتهج سياسة حرية الأسواق، وحرية التجارة بأي شرط وتحت أي وصفة يقدمها صندوق النقد الدولي أو تمليها سياسات البنك الدولي، أو تطرحها مبادئ المنظمة العالمية للتجارة، والتي لا تعبر سوى عن ما تمارسه وتمليه الدول الصناعية الكبرى لتحقيق أهدافها وإيجاد الأسواق التي تقتني منها المواد الأولية بأرخص الأثمان و تبيع منتجاتها بأغلى الأثمان انطلاقا من نفس المواد الأولية.

IV-3 العلاقة بين التجارة والبيئة:

يؤدي التطور الهائل للتجارة العالمية إلى التأثير على البيئة، فنجد أن التخصص والاستغلال المكثف للعمليات الإنتاجية يؤديان إلى تدهور البيئة بشكل كبير وواضح، إلى جانب أنه يكشف بوضوح بعض المشاكل البيئية، فهذا النوع من النمو يفرض العمل على عدم خلق التوازن البيئي العالمي في مجالات عديدة مثل منع المتاجرة ببعض الكائنات المهددة بالانقراض أو المواد الخطيرة، إضافة إلى التلوث البيئي الناتج عن التغيرات المناخية والجوية والمحافظة على التنوع البيولوجي.

كما يؤدي الانتشار الواسع للتجارة الدولية وكثافة المشاكل البيئية إلى جدال قائم بين أولائك الذين يساندون التبادل الحر، والمنادون بضرورة حماية البيئة، فالتيار الأول يجزم أنه يجب تشجيع نمو المبادلات الدولية لأنه يحسن من مردودية إنتاج السلع والخدمات، ويساعد على تزايد الثروات والرفاهية الجماعية، كما أنه يضيف أن تحرير التجارة قد يكون مفيدا للبيئة، خصوصا عندما يبنى على القواعد البيئية فإنه سوف يساعد على التنمية البيئية والمحافظة على وتيرة التنمية المستدامة، كما قد يؤدي هذا التحرير إلى توسيع نطاق الخدمات ورفع مستوى المنافسة في مجال الخدمات البيئية، إضافة إلى جذب استثمارات أجنبية ومحلية، وخلق فرص عمل وأخيرا زيادة الاستجابة لمتطلبات المستهلك، أما التيار الثاني فيعتقد أن تحسين الرفاهية الاجتماعية يمر بحماية البيئة، في حين سيكون تحرير التجارة دون مراعاة الجوانب البيئية سببا رئيسيا في الإضرار بها.

للحفاظ على البيئة تقوم الغرفة الدولية للتجارة منذ عام 1971 بتنشيط شبكة من المؤسسات تشارك في الندوات الدولية حول البيئة ، كما أن هناك مؤسسات أخرى تبنت نهجا مماثلا مثل المجلس العالمي للتجارة و التنمية المستدامة ، وقد حددت الغرفة منذ 1993 برنامج عمل في خمس نقاط[1]:

1. ترقية السياسات البيئية المتوافقة مع الإبقاء على نظام تجاري متعدد الأطراف ومفتوح.
2. الإعلان على انطلاق حملة دولية لتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعالم كله للإنظمام إلى ميثاق الغرفة الدولية للتجارة من أجل البيئة و التنمية.
3. تدعيم و تقوية العمل التقليدي للغرفة عن طريق وضع قواعد السلوك حول المبادلات الدولية للنفايات السامة و التأمين على المخاطر الصناعية.
4. وضع برنامج تكوين في ميدان البيئة لصالح المؤسسات.
5. ترقية اتفاقيات التعاون في ميدان البيئة بين مؤسسات الدول الصناعية والدول السائرة في طريق النمو.

---

[1] إيزابيل بياجيوتي، ستيفان قينو، سارة مونقرول ،العولمة والتنمية المستديمة 12 بطاقة للفهم ، للتوقع ، للنقاش، ترجمة المركز الوطني للبحوث الاتربولوجية الاجتماعية والثقافية ،وهران الجزائر، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة موبولي ، سولاقرال، 1998 بطاقة 4 أ ص 5.

تعتبر التجارة– وكما رأينا سابقا– في الأساس عملية تبادل للسلع والخدمات بسبل مختلفة والتي ترتبط بعناصر إنتاج السلع، ونقلها أو تسويقها، وتتأثر بطبيعة الموارد الطبيعية المتوفرة وأسلوب إدارتها والآثار البيئية المترتبة عليها ؛ فتنشأ العلاقة بين التجارة والبيئة من أهمية إدارة عناصر الإنتاج والنقل والتسويق للسلع بما يحافظ على الموارد الطبيعية والبيئة ويراعي المعايير الاقتصادية والاجتماعية . كما تستلزم إدارة الموارد الطبيعية بأساليب كفوءة في الإنتاج والاستهلاك مع الحفاظ على البيئة ومراعاة الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التنمية.

إن للسلع البيئية دورا في التأثير على التجارة الخارجية مثل السلع المصنّعة والمواد الكيميائيّة المستخدمة مباشرة في تقديم الخدمات البيئيّة (مثلا تنقية الهواء، معالجة المياه، الأراضي)، والمنتجات ذات الأفضليّة البيئيّة كالمواد الخام والسلع المصنّعة. فقد تسبّب آثاراً سلبيّة مرتبطة بموانع بيئيّة واقتصاديّة وفنّية تحول دون تحرير التجارة فيها.

فنجد أن القضايا البيئية فرضت نفسها بقوة على كافة المستويات الدولية والإقليمية والوطنية وفي مختلف جميع الأنشطة ، خاصة بعدما بلغت الأوضاع البيئية حدودا حرجة أوشكت على الاختلال ولم تعد تلك القضايا تشكل هاجسا يهدد الحاضر وحسب، بل أصبحت واقعا جسيما يهدد حياة الأجيال في المستقبل، ولقد تم إدراج موضوعات التجارة والبيئة في أجنده منظمة التجارة العالمية منذ سنة 1995 ولكنها ظلت محل مفاوضات حتى تم الاتفاق على إدراجها في قمة الدوحة في سنة 2001[1]؛ والتي أكدت لأول مرة هذه العلاقة وأظهرت الارتباط بين المعايير البيئية والتجارة، وعلاقتهما بالقدرة التنافسية ومع تنامي التنمية المستدامة تحول الاعتقاد تدريجيا إلى أن تحرير التجارة أصبح وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وليس إضرارا بالبيئة؛ كما تقوم لجنة التجارة والبيئة بمنظمة التجارة العالمية بتناول المفاوضات المتعلقة بموضوعات التجارة والبيئة في إطار نصوص إعلان الدوحة من خلال الاجتماعات الدورية والجلسات الخاصة للجنة .

بالتالي كان من الضروري أن تقفز القضايا البيئية في مقدمة أولويات الاهتمام على الصعيد العالمي وأن تعمل جميع الدول المتقدمة منها والنامية على حد سواء من أجل مواجهة تلك القضايا ومعالجتها وفي هذا الإطار أيضا كان من الضروري أن تكون القضايا والاعتبارات البيئية من الموضوعات الهامة التي تفرض نفسها على سياسات ونظم التجارة الدولية.

---

[1] خلال المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية الذي انعقد في الدوحة العاصمة القطرية أيام 09 ،10الى 14 نوفمبر 2001 ، وهو رابع مؤتمر وزاري لمنظمة التجارة العالمية، وقد بلغ عدد الدول المشاركة فيه نحو 142 دولة، هذا إضافة إلى حضور حوالي 300 فرد من منظمات دولية و قد بلغ عدد الدول النامية المشاركة فيه 99 دولة تمثل حوالي70% من دول الأعضاء في المنظمة و 11 دولة عربية، هذا و قد شهد المؤتمر انضمام الصين للمنظمة، وقد سعى المؤتمر إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تمهيد الطريق لجولة جديدة من المفاوضات يتم من خلالها التوصل إلى المزيد من التحرير في التجارة العالمية.
- تحديد مصير منظمة التجارة العالمية و الحفاظ عليها و تحسين آلياتها و مساعدتها على تحقيق أهدافها والقيام بمهامها .

خاتمة الفصل

من خلال عرضنا لتطور النظريات الخاصة بالتجارة الخارجية، رأينا أن مضمون نظرية التجارة الخارجية في صيغتها القديمة والحديثة هو أن كل دولة تميل إلى التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتفوق في إنتاجها، وتميل إلى استيراد السلع التي تمتاز الدول الأخرى في إنتاجها نسبيا كما رأينا كذلك أن نفقات النقل وقانون تناقص الغلة يعملان على تحديد التبادل الخارجي؛ إضافة إلى أن اختلاف نسب عوامل الإنتاج كثيرا ما يؤدي إلى تخصص الأقاليم في إنتاج سلعة بالرغم من عدم توافر العوامل الأخرى .

يفترض في نظرية التجارة الخارجية، سريان مبادئ المنافسة الحرة، إلا أننا نعلم استحالة ذلك في الحياة الاقتصادية، فظروف الإنتاج تسودها مبادئ الاحتكار، ومبادئ المنافسة بل تخضع أغلب فروع الإنتاجية للمنافسة الاحتكارية، وفي ظل هذه الأنظمة تتغير ظروف التصدير والاستيراد.

كما تطرقنا لسياسات التجارة بنوعيها الحمائية وسياسات التقييد وحجج أنصار كل من السياستين والأهداف المتوخاة من كل سياسة، إذ تبين لنا أن السياسة التجارية إنما تعود إلى طبيعة النظام الاقتصادي المعتمدة في هذه الدولة ، كما أن تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة والمتمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تحقيق مستوى أعلى من التشغيل، تحقيق الأمن الغذائي...إلخ، لا يأتي إلا بالتكامل بين مختلف السياسات الاقتصادية بصفة عامة وبينها وبين السياسة التجارية بصفة خاصة.

لكل دولة سياسات تجارية تسعى لتحقيق الأهداف السالفة الذكر، والجزائر كغيرها من الدول عرفت جملة من الإصلاحات بهدف تكييف سياستها التجارية وفق ما تمليه التطورات الاقتصادية ووفق ما يتطلبه الظرف للتحول من سياسة تقييد التجارة الخارجية الجزائرية إلى سياسة التجارة الحرة أي من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، فما هي مختلف السياسات التجارية الجزائرية المنهجية خلال هذين المرحلتين ؟ هذا ما سوف نتطرق إليه خلال الفصل الثاني.

الفصل الثاني :
التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الاقتصاد المخطط

مقدمة الفصل

لقد شكل موضوع التخطيط في الماضي اهتماما متزايدا في الأنظمة الاقتصادية، وكان ذلك بارزا في البلدان الاشتراكية، واعتمد فيما بعد من قبل عدد كبير من الدول المتقدمة والنامية.

والجزائر كغيرها من الدول التي انتهجت النهج الاشتراكي، عاشت عدة مشاكل اقتصادية واجتماعية، خاصة مع التحول الذي شهدته في منتصف الثمانينات، ناتجة في جزء كبير منها عن المديونية، فخاضت هذه التجربة عن طريق إتباع مخططات تنموية كانت أكثر من ضرورية لتنفيذها.

وقد شهدت التجارة الخارجية عدة تحولات وإصلاحات خلال هذه المرحلة من المخططات ، سعت من خلالها جاهدة إلى تحقيق النمو الاقتصادي والخروج من الأزمات التي كانت تتخبط فيها.

يتطرق هذا الفصل إلى التجربة الجزائرية في مجال التجارة الخارجية خلال مرحلة الاقتصاد المخطط.

I. مفهوم التخطيط الاقتصادي:

I-1 تعريف التخطيط :

اختلف تعريف التخطيط باختلاف المدارس الاقتصادية والأنظمة السياسية، فقد حصر معظم المفكرين الاقتصاديين مفهوم التخطيط في أنه عملية فنية مستقلة عن طبيعة النظام السياسي، كما رأوا أن يكون تدخل الدولة بصورة غير مباشرة، أي تدخل توجيهي لنشاط القطاع الخاص ولصالحه.

أما المفهوم العام للتخطيط فيمكن القول أنه" أسلوب أومنهج علمي تتبعه المجتمعات لتسيير عملية التنمية و إدارة الاقتصاد القومي لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق الاستخدام الأمثل لكفاءة الموارد المتاحة في المجتمع ، بما يؤدي إلى تحسين نوعية أو جودة حياة البشر"[1].

كما يقصد بمصطلح التخطيط "الطريقة التي يتم بها الربط بين الأهداف والوسائل، أو أنه تصميم للطريقة التي يمكن من خلالها التحكم في المتغيرات الاقتصادية وتوجيهها بما يحقق أهداف قومية مرغوبة معرفة مسبقا".[2] ويعتبر تدخل الدولة شرطا أساسيا لقيام التخطيط[3]، كما أنه عملية مستمرة تغطي مختلف الفعاليات والأنشطة و الأقاليم الاقتصادية للبلاد.

I-2 مستويات التخطيط:

ونميز في عملية التخطيط عدة مستويات وهي كالتالي:

أ) **التخطيط الشامل:** ويشمل كل الأنشطة الاقتصادية للبلاد، ويتطلب تحديداً دقيقاً للأهداف المطلوب تحقيقها في جميع مراحل عملية إعادة الإنتاج الموسع، ويرتبط نجاح هذا التخطيط بمدى تضمنه أهداف المجتمع وطموحاته وبمدى توفر أركانه الأساسية المتمثلة في الواقعية الشمولية والمرونة والاستمرارية.

ب) **التخطيط الجزئي:** ويتركز على بعض العمليات والمشروعات الرئيسية أو أحد القطاعات الاقتصادية المختارة.

ج) **التخطيط القطاعي:** ويمثل إحدى صور التخطيط الجزئي، ويهتم بتحقيق الشمول في جانب من جوانب النشاط الاقتصادي، فيغطي الجوانب المختلفة لقطاع معين متضمناً تخطيط عمليات الإنتاج والعمالة ورأس المال والإنتاجية وتنظيم القطاع والخدمات اللازمة له، ومشكلاته التسويقية والتمويلية، ويهتم أيضاً بالمشروعات اللازمة لتوسيع القطاع في المستقبل.

---

[1] سعد طه علام، التخطيط مع حرية السوق، دار طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة ، مصر،2003، ص 07.

[2] فريد بشير طاهر، التخطيط الاقتصادي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1998، ص 98.

[3] جمال داوود سلمان وطافر فاضل حسون، " التخطيط الاقتصادي" بيت الحكمة للنشر و التوزيع، العراق، 1989، ص 17.

د) **التخطيط الإقليمي:** هو التخطيط المطبق على مستوى الإقليم، والإقليم هنا يمثل منطقة اقتصادية للبلاد تتميز عن غيرها من المناطق بطبيعة بنيتها الاقتصادية وبمستوى تطور قواها المنتجة وبخصائص مواردها وثرواتها. ومع هذا التباين فإن كل إقليم يشكل جزءاً من كامل الاقتصاد. ويفيد التطبيق الصحيح للتخطيط الإقليمي في الاستثمار الأفضل لموارد الإقليم، كما يساهم في تقليص التفاوت بين الأقاليم.

هـ) **التخطيط وفق المعيار الزمني:** نميّز فيه التخطيط الطويل، المتوسط والقصير الأجل.

- **التخطيط طويل الأجل:** وهو التخطيط الذي يغطي آفاقاً زمنية طويلة بين عشر سنوات وعشرين سنة، ويتضمن استراتيجية التنمية بعيدة المدى التي تهتم بإحداث التبادلات والتحولات النوعية العميقة في البنية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.
- **التخطيط متوسط الأجل:** تتراوح مدته من خمس إلى سبع سنوات، وتنحصر مهمته في تكييف استراتيجية التنمية بعيدة المدى مع الظروف المتغيرة، وفي تجزئة أهداف التخطيط الطويل الأجل الرئيسية إلى أهداف خماسية وسنوية محددة.
- **التخطيط قصير الأجل:** ويتضمن الخطة الجارية التي تنحصر مدتها بعام واحد، تُجزَّأ في إطاره أهداف الخطط المتوسطة إلى مؤشرات تفصيلية للوحدات الإنتاجية، وتبعاً لذلك فإن الخطط الجارية تمثل أداة لإدخال التعديلات اللازمة في المكونات السنوية للخطط متوسطة الأجل.

II- الجزائر وتجربة التخطيط:

II-1 وضعية الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال:

بعد خروجها من الجزائر، ورّثت فرنسا الدولة الجزائرية الفتيّة معضلات أثرت إلى أبعد الحدود في مسارها وأداءها السياسي والاقتصادي، فلقد ترك الاستعمار الخزينة الجزائرية خالية وخاوية بعد أن قام بسلب كل ما فيها وسحب معه كل الودائع والأموال والسيولة التي كانت موجودة في البنوك، كما أنّه ونكاية بالثورة الجزائرية والجزائريين حطمّ معظم الجرارات والآلات الزراعيّة الأمر الذي ألحق أكبر الأضرار بالزراعة الجزائرية، وأبقى الجزائر تابعة زراعيا لفرنسا، وفوق هذا وذاك فقد خلفّت فرنسا في الجزائر مرضا ظلّ ومازال يفتك بالجزائر وهو مرض الأمية التي قدرّت سنة 1962 بـ 80٪، إضافة إلى نقص المعلمين والأساتذة، أما بالنسبة للفئة القليلة المتعلمة من أبناء الجزائر فمعظمهم مثقفون باللغة الفرنسية بإدارة مفرنسة أيضا بنسبة 100%.

فقد ورثت الجزائر وضعا اقتصاديا مترديا، حيث سادت المشاكل والتخلف في جميع الميادين، إضافة إلى العجز والركود بسبب رحيل الإطارات الفرنسية (حوالي 50000 إطار سام، 35000 إطار محكم) والانتقال الكبير لرؤوس الأموال إلى الخارج، وهشاشة الاقتصاد، الذي كان يعتمد في صادراته على المواد الأولية والمنتجات الفلاحية نحو الخارج ، فقد ربطه المستعمر باقتصاده الذي كان الممول الأول للجزائر.

إضافة إلى ذلك فقد تم تخريب هياكل البلاد، وترك 900.000 هكتار من أحسن الأراضي الفلاحية بالبلاد من طرف المعمرين، مع معظم الوحدات الصناعية التحولية في حالة شغور، لخلق البلبلة والعجز في الإنتاج الوطني، وتفريغ الإدارة من الموظفين الفرنسيين ومن الوثائق الضرورية لشل العمل الإداري للبلاد.

إنّ اقتصاد الجزائر، في تلك الفترة وبصفة عامة؛ كان خاضعا للنّشاط الأولي الذي يعتمد على 80٪ من إنتاجه على الزراعة والصناعة الاستخراجية كما تميّز بتبعيته الكاملة لفرنسا. إضافة إلى ذلك فقد ورثت الجزائر حوالي 02 مليون جزائري عاطل عن العمل، من ضمنهم 120 ألف مجاهد كان لهم الدور الفعال خلال حرب التحرير.

أما في المجال الصحي فإن نقص الأطباء والممرضون وقلّة المرافق الاجتماعية الصحيّة كان فادحا، وفي مجال السكن دمّرت آلاف القرى، كما عرفت الجزائر نزوحا ريفيا وعودة اللاجئين إلى الجزائر(300 ألف) ، وصعوبة التكفّل بأرامل الشهداء واليتامى والمعطوبين، إضافة إلى الوضع الثقافي الذي لم يكن أحسن حالا من الوضع الاجتماعي، فكان على الدولة الجزائرية مواجهة كل هذه الأوضاع المزرية .

بالموازاة مع ذلك سيطرت فرنسا على قطاع الطّاقة، واستفردت – ولسنوات عديدة – في الاستفادة من الثروات الطبيعية الجزائرية، فكانت الشركات الفرنسية تتولى التّنقيب عن النّفط وتسويقه، بدل أن

يكون النفط الجزائري في خدمة الشعب الجزائري، فقد واصلت فرنسا عملية السّلب والنّهب إلى أن قام الرئيس الجزائري هواري بومدين[1] بتأميم المحروقات.

وجدت الجزائر صعوبة بالغة في إعادة تأهيل البنى التحتية وإعادة الروح إلى القطاع الزراعي والاقتصادي، ورغم أن الشعب الجزائري لم يتجاوز تاريخئذ 12 مليون نسمة ، إلا أنّ الحكومة الفتية عجزت عن إيجاد الحلول للمشاكل العالقة .

كما تميزت الفترة التالية لاستقلال الجزائر بفراغ في النموذج المراد إتباعه ، وللخروج من هذه الوضعية، عقدت السلطات برنامج طرابلس[2] في جوان 1962 بهدف إرساء الاستقلال الاقتصادي من خلال تطبيق النظام الاشتراكي كخيار سياسي واقتصادي– حتى تكون تنمية الجزائر سريعة ومنسجمة وموجهة نحو تلبية حاجات الجميع ، وفي إطار التعاون، يجب أن تكون متصورة بالضرورة ضمن أفق اشتراكي–[3]، والذي ينتهج التخطيط المركزي للاقتصاد الوطني قصد تحقيق الأهداف التنموية وبناء اقتصاد قوي، من خلال اتخاذ إجراءات ضرورية وعاجلة لتنظيم التّجارة ومراقبتها قصد القضاء على التبعية التجارية ومن ثمّ القضاء على التبعية الاقتصادية للخارج.

جاء التأكيد على هذا الخيار مرة ثانية في ميثاق الجزائر بتاريخ 21 أبريل 1964، لتجديد دوره الحيوي في تحقيق التغيرات الكمية والنوعية في سير انجاز المهام الاقتصادية للبناء الاشتراكي، إذ

---

[1] يعتبر قرار تأميم المحروقات من القرارات الشجاعة والحاسمة التي أعلن عنها الرئيس الراحل هواري بومدين (1965– 1978)في خطابه التاريخي الذي ألقاه يوم 24 فيفري1971 أمام إطارات الإتحاد العام للعمال الجزائريين بعد المفاوضات الجزائرية الفرنسية بشأن نصوص تضمنتها معاهدة إيفيان الموقعة في 7 مارس 1962.

[2] عقد المجلس الوطني للثورة الجزائرية في بطرابلس بليبيا مؤتمرا ضم أعضاء الحكومة المؤقتة والقيادة العامة للجيش و بعض المسؤولين الذين تم الإفراج عنهم من سجون فرنسا لعدة أيام من أواخر شهر ماي إلى بداية شهر جوان 1962 وانتهى بوضع برنامج طرابلس الخاص بمستقبل الجزائر المستقلة، والذي حدد السياسة العامة للبلاد وحدد الوسائل التي بواسطتها يمكن علاج المشاكل التي واجهتها الجزائر غداة استقلالها حيث تضمن مجموعة من الاختيارات :الاختيارات السياسية: محاربة الاستعمار ودعم وحركات التحرر في كل العالم ، دعم السلم والتعاون الدولي المتوازن والعادل ، تجسيد الوحدة المغاربية والإفريقية ، بناء دولة عصرية على أسس ديمقراطية في إطار مبادئ اشتراكية، والاختيارات الاقتصادية : محاربة التسلط الاحتكاري و الإقطاعي ، ضرورة بناء اقتصاد وطني متكامل وتحقيق الاستقلال الاقتصادي ، تطبيق سياسة التخطيط ، مراجعة العلاقات الاقتصادية مع الخارج مع إحداث تغيير جذري على هياكل الحياة في الريف وتصنيع البلاد ، التأكيد على النظام الاشتراكي كوسيلة للتنمية الشاملة المتوازنة، والاختيارات الاجتماعية والثقافية : رفع مستوى معيشة السكان بالقضاء على البطالة، الأمية ، تحسين الوضعية الصعبة وترقية السكن، استعادة الثقافة الوطنية وإعطاء اللغة العربية مكانتها ، دعم الثقافة الوطنية على أسس علمية ثورية ترسيخ القيم الوطنية في إطارها الحضاري العربي والإسلامي ، تأكيد التمسك باللغة العربية كعنصر أساسي للهوية الوطنية المتميزة.

3 ناصر دادي عدون، "اقتصاد المؤسسة"، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة ، الجزائر، 1998 ، ص 154 .

نص على:" **أن تنمية البلاد الاقتصادية متوقفة على التخطيط، وهذا الأخير مدعو للقضاء على التخلف المتراكم**".[1]

وفي نفس السياق من التفكير والتوجّه، جاء ميثاق 1976[2] ليحدد دور التخطيط بوضوح أكثر في إطار سياسة التنمية، "فينبثق مباشرة من الاختيار الاشتراكي، فهو يقتضي تدخل السلطة السياسية لتوجيه الأعمال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتقرير استخدام الوسائل التي تستخدمها الأمة في الاتجاه الذي يتطلب انجاز أهداف الثورة حسب الأولويات المطابقة لمقتضيات البناء الاشتراكي، ومن بين هذه المتطلبات يأتي بطبيعة الحال التراكم، ودفع النمو في اتجاه تلبية مطامع الجماهير الشعبية ورقيّ الأمة و تنميتها" [3].

II -2 التخطيط كأداة لتنظيم العمل وتحقيق أهداف الاشتراكية في الجزائر:

لقد تميز النظام الاشتراكي الذي تقرر اتخاذه منهجا للمجتمع في الجزائر بميزات خاصة تجعله ينفرد عن الأنظمة الاشتراكية، سواء في البلدان النامية أو بلدان أوربا الشرقية، وذلك لأسباب وخصوصيات المجتمع الجزائري الذي تضرب جذورها في عمق التاريخ، بعدّة مميزات[4]:

- نظام مبتكر: أي يسمح بوجود قطاع خاص جد هام.
- نظام واقعي (ممارسة قبل أن يكون نظرية).
- نظام اشتراكي، عاطفي ووطني.
- نظام مطابق للقيم الإسلامية.

كما أنّ الاشتراكية كانت تهدف أساسا لتحقيق دعم الاستقلال الوطني، وإقامة مجتمع متحرر من استغلال الإنسان للإنسان، وترقية الإنسان و توفير أسباب تفتح شخصيته[5].

بعدما استخدم التخطيط كأسلوب لحل المشكلة الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي عام 1928، وانتشر المنهج بعد ذلك في الدول الاشتراكية بأوروبا الشرقية، واعتبر آنذاك كنظام بديل ونقيض لليد الخفية في النظام الرأسمالي المعتمد لآلية السوق وجهاز الأسعار، واستخدامه عمليا في العديد من الدول على اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية، باعتباره منهجا علميا لإدارة الأنشطة

---

[1] محمد بلقاسم بهلول،" سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1999 ص 35.

[2] تمت المصادقة على الميثاق الوطني في جوان 1976 باستفتاء عام، ظهرت العقيدة في الميثاق الجديد كأساس، تأكيدا على الاشتراكية، ومن هنا ينطلق الشعب الجزائري في مسيرته نحو الرقي، وهو يتصور بوضوح المجتمع الذي يعتزم تشييده.

[3] محمد بلقاسم بهلول:" سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر" ، الجزء الأول، مرجع سابق ، ص 36.

[4] ناصر دادي عدون، "اقتصاد المؤسسة"، مرجع سابق، ص 156.

[5] الميثاق الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1986، ص 41 .

على كافة المستويات، فقد طبقته الدول النامية من بينها الجزائر التي كانت تنتهج النهج الاشتراكي والذي يقتضي أولا تدخل القيادة السياسية من خلال التخطيط الوطني لتوجيه الأعمال الاقتصادية والاجتماعية، وتقرير استخدام مجموع الوسائل التي تملكها الأمة في الاتجاه المطلوب، لتحقيق أهداف التنمية الشاملة حسب ترتيب الأولويات وفقا لما يقتضيه البناء الاشتراكي.

إنّ هذا التصوّر للتخطيط يستلزم إرادة سياسية حازمة، يعززّها وعي متبصّر بأهداف التشيّيد الاشتراكي، ونظرة إستراتيجية موفرة للشروط اللازمة، كما يقتضي أيضا تقديرا سليما للمراحل المتلاحقة التي يجب أن يقطعها النشاط، ومعرفة مضبوطة لطاقات البلاد، اعتمادا على إحصاء دقيق للموارد الوطنية؛ كما أن التخطيط يتطلب جهدا كبيرا وتفكيرا عميقا من أجل اكتشاف الإمكانيات الجديدة واستثمارها وجعل الوسائل المستخدمة أكثر فعالية وأوسع أثراً، احتياطا للصعاب وتجنبا للمخاطر وتأمينا لنجاح العمل في نهاية المطاف.

في ظل هذا النظام، كان على السلطة المفاضلة بين أحد الخطرين: إما تحمل التحرير الكلي للتجارة، حيث كانت هناك مقاومات شرسة داخل السلطة تعمل على عدم ترك هذه الوظيفة للمبادرة الخاصة، سواء كانت وطنية أم أجنبية، أو تحمل مخاطر الاحتكار الكلي، وهو مغامرة غير مؤمنة العواقب، مثل فرض العزلة على الاقتصاد الجزائري حديث النشأة ، والذي لا يمكنه أن يتحمل أي وقف للتموين.

لدرء هذين الخطرين، تبنت السلطة مبدأ الاعتدال في تنظيم التجارة الخارجية، أي أنها اكتفت بالرقابة، بمعنى وضع مجموعة إجراءات إدارية وتقنية تسمح للدولة بمراقبة تدفقاتها السلعية على أساس رقابة سابقة، تتمثل في منح الرخص، ورقابة لاحقة، والتي تتطور إلى صورة تفتيش دون فرض الاحتكار، وخاضت الجزائر تجربة التخطيط ولمدة لا يستهان بها، إذ عرفت جملة المخططات التنموية تمثلت في:[1]

- المخطط الثلاثي: 1967 – 1969.
- المخطط الرباعي الأول: 1970 – 1973.
- المخطط الرباعي الثاني: 1974 – 1977.
- المخطط الخماسي الأول:1980 – 1984.
- المخطط الخماسي الثاني: 1984 – 1989.

لكن قبل الخوض في غمار المخططات، مرت الجزائر بمرحلة مهدت وهيأت الظروف لعملية التخطيط المركزي امتدت من 1963–1967.

[1] عبد العزيز وطبان، الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره (1830–1985)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة طبع ، ص131.

II-3 التجارة الخارجية الجزائرية في الفترة 1963– 1966 :

تميزت هذه الفترة بفراغ في النظرية الاقتصادية، والنموذج المراد إتباعه ،لذلك يصطلح على هذه المرحلة بمرحلة الانتظار[1]. ولعل أهم ما يميز هذه المرحلة ضعف المقومات المالية، وكذا تدمير البنى التحتية الضرورية للنمو الاقتصادي للدولة، فقد كانت الاستثمارات المعتمدة في هذا المخطط ضئيلة رغم وجود وزارة الصناعة[2]، حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (2–2): حجم الاستثمارات خلال الفترة (1963–1966). **الوحدة:** مليون دينار جزائري

السنوات / القطاعات	1963	1964	1965	1966	**المجموع**
– الفلاحة	60.8	147.9	98.2	338.8	645.7
– الصناعة	151	131.6	156.8	370.9	810.3
– كل القطاعات	1.179.2	1.829.7	1562.7	2.404.8	6.976.4

Source: Hocine BENISSAD la reforme économique en Algérie, Algérie OPU, 2ème édition 1991. P 16.

من خلال الجدول السابق نستنتج أن قطاع الصناعة ورغم كونه أحد أبرز أقطاب التنمية التي كانت منتهجة في تلك الفترة إلا أن الاستثمارات المخصصة له مقارنة بالحجم الكلي كانت ضئيلة، ولم تحقق النتائج المرجوة منه عدا سنة 1966 أين وصلت إلى 370.9 مليون دينار جزائري، أما الزراعة فقد عرفت تقهقراً، و يعود ذلك إلى:

- سوء استعمال القوى العاملة.
- ضعف التجهيزات في هذا القطاع.
- قلّة التمويل.

لقد حاولت الدولة في هذه الفترة إحداث نوع من التكامل بين الصناعة والزراعة، على اعتبار أن المصدر الأساسي لتراكم رأس المال هو قطاع المحروقات.

يوضح الجدول التالي تطور الصادرات والواردات ضمن هذه الفترة:

---

[1] حاكمي بوحفص، عبد القادر دربال، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، دفاتر *MECAS*، مخبر البحث إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، العدد رقم 03، 2007، ص 330 .

[2] *Hocine BENISSAD, "la reforme économique en Algérie", op .cit. page16.*

الجدول رقم (2-3): تطور التجارة الخارجية الجزائرية(1963-1966) الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / البيان	1963	1964	1965	1966
الصادرات	3 610.0	3 589.0	3 146.0	3 070.0
الواردات	2 887.0	3 471.0	3 314.0	3 154.0

***Source** : Abdelhamid BRAHIMI: l'économie Algérienne, OPU, Algérie, 1991, Page109.*

نلاحظ من خلال الجدول أن الميزان التجاري لسنة 1963 و1964 سجل فائضا بـ723 مليون دينار جزائري و118 مليون دينار جزائري على التوالي، بسبب الإجراءات الرقابية على التجارة الخارجية، وبالعكس فقد عرف ميزان الجزائر أول عجز في سنة 1965، فقدر بـ168 ميلون دينار جزائري ، ثم في سنة 1966 بـ84 مليون دينار جزائري، وهذا راجع إلى ارتفاع الواردات الذي عاد أساسا إلى الزيادة في الواردات من سلع التجهيز والمنتجات النصف مصنعة لتلبية احتياجات البلاد[1].

كما نلاحظ من الجدول انخفاض الصادرات الجزائرية فكانت تمثل نسبة 77% في 1964، ثم أصبحت 72% في 1965، وبعدها انخفضت إلى 67% في 1966، وهذا ما يفسر الإجراءات التي اتخذتها فرنسا من أجل خفض الواردات من الجزائر لبعض المنتجات مثل الخمور دائما.

أما التركيبة السلعية للصادرات والواردات خلال هذه الفترة فيوضحها الجدول التالي:

[1] صالح تومي وعيسى شقبقب، "النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1970-2002" مجلة الباحث، جامعة ورقلة العدد 04، 2006، ص 32.

الجدول رقم(2-4) : التركيبة السلعية للصادرات والواردات خلال الفترة (1963- 1966)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / البيان	1963		1964		1965		1966	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
المواد الغذائية ومشروبات أخرى	1151	766	1394	915	1138	781	931	713
النسبة المئوية٪	30.7	23.3	38.85	26.35	36.2	23.58	30.2	22.6
الطاقة والمحروقات	2168	249	1933	35	1960	25	1819	33
النسبة المئوية٪	57.8	7.24	53.87	1.008	62.3	0.75	59.1	1.05
المنتجات الخام	312	213	148	226	188	188	151	212
النسبة المئوية٪	8.32	6.2	4.12	6.509	5.98	5.76	4.9	6.72
سلع التجهيز	42	609	50	548	57	57	91	615
النسبة المئوية٪	1.12	17.7	1.39	15.78	1.81	1.72	2.95	19.5
منتجات نصف مصنعة	54	431	51	562	52	52	91	523
النسبة المئوية٪	1.44	12.5	1.42	16.19	1.65	1.57	2.95	16.6
السلع الاستهلاكية٪	20	1109	12	1186	20	20	15	1057
النسبة المئوية٪	0.53	32.3	0.33	34.19	0.64	0.60	0.49	33.5
سلع أخرى	1	60	غ م[1]	غ م	غ م	2189	غ م	غ م
النسبة المئوية٪	0.03	1.75	غ م	غ م	غ م	66.09	غ م	غ م
المجموع	3748	3437	3588	3472	3145	3312	3080	3153
النسبة المئوية	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من إحصائيات المديرية الوطنية للجمارك.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه في سنة 1963 مثلت صادرات الجزائر من المواد الغذائية 30.7 %، حصلت فيها الخمور على حصة الأسد، أما صادرات المحروقات فكانت تمثل 57.8 %، ثم

[1] غ م : غير متوفرة.

ارتفعت إلى 62.3 % في سنة 1965. أما بالنسبة لسلع التجهيز فقد سجلت أحسن نسبة لها في سنة 1966 مقدرة بـ2.95 %.

إن التركيبة السلعية للواردات في هذه الفترة تعطي 766 مليون دينار أي بنسبة 40 % تقريبا من السلع الغذائية من مجموع الواردات، أما بالنسبة لسلع التجهيز فقد بلغت 609 مليون دينار، أي بـ 79 % في سنة 1963، وانخفضت إلى 9 % في سنة 1964، ثم ارتفعت إلى 68 % في سنة 1965، وأخيرا قفزت إلى 86 % في سنة 1966. أما حصة المواد الأولية من مجموع الواردات فقد أخذت تتراوح بين 50 %، 39 %، 44 %، 42 % في السنوات من 1963 إلى 1966 على التوالي.

نشير في هذه الفترة إلى أنّ التجارة الوطنية محتواة من طرف التجارة الخارجية الفرنسية سنة 1962، لعدم امتلاك الجزائر وسائل ضرورية لتنفيذ سياسة اقتصادية جديدة و مستقلة.

من أجل التخلص من هذه التبعية لفرنسا في هذا المجال تمكنت الجزائر في أكتوبر 1963 من الخروج من منطقة الفرنك[1] (*Zone Franc*) ، بوضع مجموعة من الإجراءات مكنت النشاط التجاري من تحقيق استقلاله التام، وتمثلت إجراءات السياسة الحمائية فيما يلي:

1. الرقابة على الصرف:

أنشأت الجزائر في 13 أكتوبر 1963 أول بنك مركزي جزائري بغرض الرقابة على كل العمليات المصرفية، والتحويلات الخاصة بالعملة، وإبرام كل الصفقات التجارية مع الخارج ؛ وتمثلت الرقابة في وضع معدل واحد للصرف يتحكم في كل التقلبات النقدية في السوق الدولية، فقد كان هدف الدولة هو توازن ميزان المدفوعات بغض النظر عن أسعار الصرف الدولية و تقلباتها، غير أن هذه الرقابة لم تحقق الأهداف المرجوة منها نظرا للوضعية الصعبة التي كانت عليها التجارة الخارجية في هذه الفترة، فقد عرفت مشاكل على كل المستويات(الإدارة، التوزيع، الاستيراد،...إلخ).

---

[1] في أعقاب الحرب العالمية الأولى، حيث انهار النظام النقدي العالمي، أنشأت بريطانيا منطقة الإسترليني في عام 1939، كما أنشأت فرنسا منطقة الفرنك، ولقد كانت الجزائر تنتمي إلى هذه المنطقة بموجب اتفاقية إيفيان لمدة 5 سنوات، أين تم التعاقد على أساس تحويل النقد الجزائري إلى نقد فرنسي والعكس وعمليات التحويل بين البلدين طبقا لأسعار التعادل الرسمية التي يعترف بها صندوق النقد الدولي، كما تستفيد التحويلات الموجهة إلى فرنسا بنظام حرية التحويل، وتتابع عمليات التحويل متماشية مع متطلبات النموالإقتصادى والإجتماعى للجزائر، ومقدار دخلها، ومن أجل تطبيق هذه المبادئ ولحماية الجزائر من نتائج المضاربة، تتباحث مع فرنسا بواسطة لجنة مشتركة تجمع السلطات النقدية في البلدين، إضافة إلى هذا تحدد الاتفاقيات الخاصة بالتعاون النقدي بين فرنسا والجزائر بصفة خاصة ما يلي:

- إجراءات تحويل امتيازات إصدار النقد، وشروط ممارسة هذه الامتيازات خلال المدة التي ستسبق وضع نظام الإصدار الجزائري، والتسهيلات اللازمة لإقامة مؤسسة لإصدار النقد.
- العلاقات بين هذه المؤسسة وبنك فرنسا فيما يخص شروط اشتراك الجزائر في الخزينة العامة، وحق الأفراد في سحب المبالغ الخاصة بهم بالعملات ومنح المبالغ الإضافية بالعملات، ونظام الأموال الجزائرية بالفرنكات الفرنسية المطابق لحقوق السحب بالعملات، وإمكانية عدم وجود غطاء بالفرنكات الفرنسية.

غادرت الجزائر هذه المنطقة بعد رفضها إتباع فرنسا ومجاراتها في تخفيض العملة ، وبعدما واجهت الأخطار عن هجرة رؤوس الأموال والاختلالات التي سادت ميزان مدفوعاتها، ثم بعد ذلك انتهجت الجزائر سياسة نقدية ومصرفية مستقلة.

وكانت أهداف هذا النظام كالتالي :[1]

- حماية السوق الوطنية من المنافسة.
- المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار.
- الحفاظ على العملة الصعبة.
- إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة إلى النشاطات الإنتاجية ذات الأولوية.

2. التعريفة الجمركية:

تأسست أول تعريفة بموجب المرسوم المؤرخ في 1963/10/28، والتي وضعت نظام جمركي خاص بالواردات يقوم على أساس مبدأ التمييز، يميز أولا بين سلع التجهيز وسلع الاستهلاك حسب الجدول التالي[2]:

الجدول رقم (2-5): تحديد الرسوم الجمركية حسب قانون(63-413)

نوع المنتجات	نسبة التعريفة الجمركية %
- سلع تجهيز ومواد أولية - سلع نصف مصنعة - سلع تامة الصنع	10 من 05 إلى 20 من 15 إلى 20

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من

BOUZIDI M'HAMSADJI NACHIDA : le monopole de l'état sur le commerce extérieure L'expérience Algérienne (1974-1984), Office Des publications universitaires,page 118.

من هذا التقسيم نلاحظ التشجيع على استيراد السلع التجهيزية للقيام بمشاريع استثمارية عن طريق فرض رسوم منخفضة، العكس صحيح بالنسبة للسلع المصنعة والنصف مصنعة التي عليها رسوم مرتفعة لحماية المنتوج الوطني. لكن أدت هذه التعريفة إلى إصابة ميزان المدفوعات للاقتصاد الوطني بالعجز المزمن، وذلك لأن رسومها الجمركية منخفضة جدا .

تماشيا مع الاتجاه العام الذي رسمته الدولة والمتمثل في إتباع أسلوب التنمية وفق التسيير الاشتراكي عملت - في هذه الفترة - على إصدار قانون يتعلق بالاستثمارات والمتمثل في قانون (3-277) المؤرخ في 1963/07/26؛ ولعل أهم ما جاء فيه أن الدولة تتدخل بواسطة الاستثمارات العمومية بإنشائها لمؤسسات وطنية أو مؤسسات ذات اقتصاد مختلط بمشاركة الرأسمال الأجنبي والوطني من أجل جمع الشروط

[1] العيدي خليفة، تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على تطور ميزان المدفوعات الجزائري، ماجستير علوم اقتصادية فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2001-2002 ، ص 77.

[2] *BOUZIDI M'HAMSADJI NACHIDA, op .cit. , P117.*

الأساسية لتحقيق اقتصاد اشتراكي خاصة في القطاعات ذات النشاط الذي يمثل أهمية حيوية بالنسبة للاقتصاد الوطني.

حدد هذا القانون مجموعة من الامتيازات لصالح المستثمر الأجنبي تتلخص فيما يلي[1]:

- ضمان استقرار النظام الضريبي لمدة 15 سنة بالنسبة للشركات المتعاقدة التي لا يقل استثمارها عن خمسة ملايين دينار جزائري.
- تخفيضات جبائية على المواد المستوردة من الخارج، شريطة أن يكون اتفاق مسبق بين المستثمر والدولة.

لكن لم يحقق نفس القانون أهدافه لعدة اعتبارات اقتصادية وسياسية منها:

- عدم تجانس الخيار السياسي المتبع آنذاك مع الواقع الاقتصادي.
- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة المفسرة بوجود إدارة هشة وإطارات غير مؤهلة، ونقص في الهياكل القاعدية.....الخ.

كل هذه الأسباب وأخرى جعلت التردد كبير لدى أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في الجزائر.

3. تنصيب التجمعات القائمة بعمليات التصدير والاستيراد:

موازاة مع الإجراءات السابقة، عمدت الدولة إلى إنشاء شركات وطنية تمارس نشاط الإستراد والتصدير[2]، فتمّ إنشاء الديوان الوطني للتجارة في نهاية 1963، وتتمثل مهمته في تزويد السوق بالمواد اللازمة، ولتنفيذ فكرة الرقابة أكثر وأكثر أنشأت الدولة ما يعرف بالتجمعات المهنية للمشتريات[3] بموجب المرسوم(223/64) المؤرخ في 1964/08/10[4]، وهي عبارة عن جمعيات للمستوردين موضوعة تحت إشراف الدولة، ومهمتها تسطير برامج الاستيراد السنوية وتحديد الاتجاهات الجغرافية للمبادلات وتشمل هذه التجمعات 05 فروع[5]:

1. الخشب ومشتقاته.
2. المنتوج الصناعي و القطن.
3. المنتجات الأخرى.
4. الحليب و مشتقاته.
5. الجلود ومشتقاتها.

---

[1] عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييميه لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، فرع: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، السنة الجامعية (2006/2005)، ص 362 و363.

[2] *Mohamed Elhocine BENSAID « économie de développement de L'Algérie» Edition Office Des publications universitaires, 2ème édition, ALGERIE, ECONOMIA PARIS, 1982, page 179.*

[3] عجة الجيلالي، مرجع سابق ، ص 33.

[4] الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 68 الصادرة بتاريخ 21 أوت 1964 ص 919.

[5] *NACHIDA M'HAMSADJI BOUZIDI, op .cit., page 140.*

لكن الدولة هيمنت على هذه التجمعات وفرضت سيطرتها على الخواص من الناحية العضوية والوظيفية، حيت انفردت بتعيين محاسب من قبل وزارة المالية، ليتولى مهمة الإشراف على التسيير المالي للمجمعات، مما أثار غضب الخواص، ورأوا أن هذه التجمعات ما هي إلاّ أداة بيروقراطية تعطّل مبادرات المستوردين وأنهم مجرد هيئة استشارية للدولة، فطالبوا بعملية الفصل، لكن الدولة لم تولي أي اهتمام بما طرحة هؤلاء الخواص، وكأنها كانت بهده المجمعات بصدد تحضير الأرضية لنظام الاحتكار كما حدث فيما بعد مع احتكار الشركة الوطنية للتبغ والكبريت لتجارة التّبغ، واحتكار المنتجات الغذائية من طرف الديوان الوطني الجزائري واحتكار تجارة الحديد والصلب، ومن ثم أخذت وظيفة الاستيراد تتوجه نحو الخضوع لنظام الاحتكار من طرف الدولة.

قامت الدولة في سنة 1966، ودائما في إطار عمليات التأميم للقطاعات الصناعية، بإنشاء مؤسسات وطنية غرضها النهوض بالاقتصاد الوطني وإحلال الواردات، للكف من الاستيراد الذي أرهق كاهل خزينة الدولة بالعملة الصعبة، لكن رفضت التجمعات هذا التأميم الذي يحد من أرباحها، فنشبت خلافات حادة في تسيير التجارة الخارجية أدّت في النهاية إلى خلل في عمليات الاستيراد في كل القطاعات.

4. **نظام الحصص:**

أصدرت الدولة تراخيص الاستيراد في سنة 1964، تمّ بواسطتها الحد من استيراد السلع الكمالية، كما أن سياستها التجارية حرصت على توجيه عمليات الاستيراد جغرافيا[1]، أي توجيهها نحو البلدان التي تربطها معها علاقات سياسية واتجاهات مشتركة مثل المغرب، الذي يمنح للمنتجات الجزائرية مميزات متبادلة ويتضمن كمية ، طبيعة وأصل السلع المستوردة حسب ثلاثة معايير هي:

1. الحظر الكلي للسلعة إذا كانت تشكل خطورة على صحة المواطن.
2. عند الضرورة يمكن إنقاص، تكملة أو تعديل حصص الإستراد وفق تطور الظروف الاقتصادية ودواعي الحماية الخاصة بالاقتصاد الوطني.
3. حرية الاستيراد لمنتجات في إطار قائمة محدودة ومسجلة في البرنامج العام للاستيراد.

وجّه نظام الحصص إلى القطاع الخاص في هذه المرحلة، رغم هيمنة الدولة على القطاع العام للتجارة الخارجية، وكانت من بين أهدافه:

- الاقتصاد في استعمال العملة الصعبة.
- الرقابة على المبادلات الخارجية.
- تعديل الميزان التجاري من خلال المحافظة على احتياطي الصرف.

[1] *Hocine BENISSAD,"la reforme économique en Algérie", op .cit. Page 75.*

بهذا بدأت الجزائر تخرج من دائرة الارتباط بالمجموعة الأوربية بصفة عامة، وفرنسا بصفة خاصة، وأصبحت تتعامل بمبدأ الدول التي تعطيها مصلحة أكثر، وتسهيلات أكثر، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2-6): الصادرات حسب المنطقة في الفترة(1964-1966) **الوحدة** :مليون دينار جزائري

السنوات / المنطقة	1964	1965	1966
فرنسا	2 793.00	2 282.00	2 070.00
دول أخرى من منطقة الفرنك	94.00	119.00	31.00
دول خارج منطقة الفرنك	702.00	745.00	919.00
النسبة المئوية	77.82	72.59	68.54

Source : Abdelhamid BRAHIMI, op. .cit., P110.

في هذا الجدول نلاحظ أنّ بعد الارتباط في المبادلات مع فرنسا والذي قدر بـ 2793.00 مليون دينار جزائري أي بحوالي 77.82**%** في سنة 1964، بعدها انخفضت إلى 2282.00 مليون دينار جزائري في سنة 1965، ثم إلى 2070.00 مليون دينار جزائري أي ما مثل نسبة 68.54 **%**، وهو ما يفسر الإجراءات التي اتخذتها فرنسا لأجل الحد من التخفيض أو منع بعض المنتجات الجزائرية كما هو الحال بالنسبة للخمور، كما نلاحظ تطور المبادلات الجزائرية خارج منطقة الفرنك، فبلغت 702 مليون دينار جزائري بنسبة 19.55 **%** في سنة 1964، ثم انتقلت إلى 745 مليون دينار جزائري ما مثل نسبة 23.68 % في سنة 1965، بعدها قفزت إلى 919 مليون دينار جزائري في سنة 1966.

لكن تضاربت الآراء حول نتائج تطبيق هذه التجربة (التراخيص)، فمنهم من أقرّ أنها سبب الفساد الاقتصادي، ومنهم من رأى أنها حرفت عن مقاصدها من طرف المسؤولين عن التنفيذ، بالنسبة للرأيين فقد كانت النتائج كالتالي[1]:

- الاكتفاء بالمظهر الشكلي لتنظيم وظيفة الاستيراد: اكتفت السلطة من خلال نظام التراخيص بالجانب الشكلي لتنظيم هذه الوظيفة، وتغلّب الطابع المالي على الوظيفي المتمثل في أنجع الطرق لضمان استقرار التموين، مع فرض رقابة مسبقة على كيفيات الاستيراد، فنجد السلطة نفسها منشغلة في كيفية توزيع المواد المالية المخصصة للاستيراد أكثر منه في كيفية ضبط وتنظيم وظيفة الاستيراد في حد ذاتها.

[1] عجة الجيلالي، مرجع سابق، ص85.

- تكريس نظام التراخيص لتبعية متزايدة اتجاه مورد وحيد، عكس ما نادت به السلطة من ضرورة تنويع الشركاء الأجانب.

ثم حلّ القانون(66-284) الصادر في 1966/09/15 محل قانون (3-277) الصادر في1963/07/26 إذ جاء لتحديد الإطار التنظيمي للاستثمار وبعثه من جديد، فنصّ على مايلي:[1]

- إعطاء الحق للمستثمرين الخواص المحليين والأجانب في بناء الاقتصاد الوطني ولكن في ظل الاختيارات والتوجهات السياسية للبلد.
- تحديد مجالات الاستثمارات في القطاعات الصناعية والسياحية.
- تقديم تسهيلات الحصول على قروض مصرفية من الصندوق الوطني للتنمية.
- الإعفاء الكلي أو الجزئي من حقوق التسجيل المتعلقة بالملكية العقارية، بالإضافة إلى الإعفاء الكلي أو الجزئي من الرسم العقاري لمدة 10 سنوات على الأكثر.

كل هذه الإصدارات والتشريعات أثرت على تطور التجارة الخارجية في هذه الفترة مما أعطى نتائج الميزان التجاري حسب الجدول:

الجدول رقم(2-7): تطور الميزان التجاري للفترة (1963-1966).

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة / البيان	1963	1964	1965	1966
الصادرات	3748	3588	3145	3080
الواردات	3437	3472	3312	3153
الرصيد	311	116	167 -	73 -

***Source** : Mohamed Hocine BENISSAD" économie de développement de L'Algérie, op .cit. page 183.*

يبين الجدول السابق أن رصيد الميزان التجاري ظلّ موجبا خلال الفترة (1963-1964) نظرا لسياسة التقشف التي اتبعتها السلطات الجزائرية من أجل إعادة بناء الجزائر المستقلة، وتحقيق التنمية، بينما حقق الميزان عجزا بين سنتي 1965 و1966 مقدرا بـ167 مليون دينار و73 مليون دينار جزائري على التوالي، ويعود السبب في ذلك إلى تراجع الصادرات في تلك الفترة لتعثر العلاقات الجزائرية الفرنسية التي قاطعت بعض المنتجات الجزائرية إزاء قيام الجزائر بعملية التأميم كما ذكرنا سابقا.

[1] فارس فوضيل، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية ، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 1998 ص 126.

كما تمّ في هذه الفترة تجميد العلاقات التجارية، المالية والنقدية الخاصة مع العالم الخارجي، وإنشاء الديوان الوطني للتجارة، وطرحت السلطات سنة 1964 قواعد لمراقبة ترحيل الأموال ومراقبة الصرف، وبذلك انعدمت معاملات رأس المال الخاص مع رأس المال الأجنبي[1]، وعلى الرغم من قصر هذه المرحلة إلا أن أهميتها تجلت في أنها كانت الحجر الأساس في التمهيد والتهيئة لعملية التخطيط المركزي، والتدخل الواضح للدولة التي طبقت فيما بعد عن طريق المخططات، لأن مدّة خمس سنوات تعتبر قصيرا جدا خصوصا إذا ما قارناها مع الدول الاشتراكية الأخرى التي انتهجت هذا الطريق، مثلا الاتحاد السوفياتي الذي استغرق فيه البدء بالتخطيط 11 سنة[2] .

[1] أحمد هني، "تجربة الجزائر مع القطاعين العام و الخاص ومستقبل التجربة"، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية حول القطاع العام والخاص في الوطن العربي، من تنظيم وطبع ونشر مركز الدراسات للوحدة العربية بالتعاون مع صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الطبعة الأولى لبنان ،1990 ، ص 47.

[2] محمد بلقاسم بهلول،" سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، الجزء الأول، مرجع سابق ، ص163 .

III- التجارة الخارجية خلال فترة المخططات التنموية (1967– 1977):

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة ثلاث مخططات تنموية وهي المخطط الثلاثي، الرباعي الأول، والرباعي الثاني، هذا بالإضافة إلى المرحلة التكميلية (1978–1979)، ولم يكن بإمكانها تطبيقها من قبل نظرا لحداثة استقلالها من جهة، وعدم توفر الشروط الموضوعية التي تعطيها قدرة التحكم في القوى الإقتصادية الوطنية.

III–1 التجارة الخارجية خلال المخطط الثلاثي (1967–1969):

بعد أربع سنوات من الاستقلال اعتمدت الدولة أسلوب التخطيط عن طريق أول مخطط ثلاثي ؛ إذ يعتبر أول خطة تنموية اقتصادية عرفتها الجزائر المستقلة– وهو مخطط قصير الأجل– انصبّ موضوعه أساسا على التّصنيع، ذلك أنّ الإنتاج الصناعي هو محرك كل تنمية، وقد بدأت عملية الاستثمار في هذا المخطط بإعطاء الأولوية لقطاع المحروقات مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2–8): الاستثمارات خلال المخطط الثلاثي الأول (1967–1969).

الوحدة:٪

المحروقات	قطاع إنتاج سلع التجهيز	قطاع إنتاج السلع الوسيطية	قطاع إنتاج السلع الاستهلاكية
47.8	32.5	12.3	7.4

***Source** : Youcef BENHAFSI: "L'Algérie un développement pas comme les autres", Editions HOUMA, Alger, 2008, page 238.*

نلاحظ أن المحروقات أخذت الحصة الأكبر في استثمارات هذا المخطط بـ47.8 % ،ثم تليها سلع التجهيز، فالسلع الوسيطية فالاستهلاكية.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية فقد لجأت الدولة في هذا المخطط إلى الرقابة ونظام الحصص، فقامت بإدخال تعديل جزئي على تعريفة سنة 1963، التي أحدثت العجز في الميزان التجاري، بإنشاء تعريفة جديدة سنة 1968، وكان هدفها تقوية الاقتصاد الوطني لحمايته من التبعية الاقتصادية الأجنبية، وأهم ما نصت عليه هذه التعريفة:[1]

- التمييز بين تعريفة خاصة بالدول التي لها اتفاقيات تجارية مع الجزائر مثل السوق الأوربية المشتركة.

[1] *Hocine BENISSAD,"la reforme économique en Algérie", op .cit. Page 75.*

- التعريفة الخاصة ببقية الدول الأخرى.
- الفصل بين السلع الاستهلاكية الضرورية و الكمالية من حيث نسب الرسوم المطبقة على كل واحدة منهما على حدى حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (2-9): توزيع الرسوم الجمركية حسب التصنيف المنشأ بموجب المرسوم رقم(35/68) الصادر في 1968/02/02 الوحدة:٪

طبيعة المنتوج	منتوجات محولة %	منتوجات غير محولة %
سلع ذات استهلاك واسع	50-30	40-20
سلع كمالية	150-100	30-20
تجهيزات	30	20

المصدر: عجة الجيلالي مرجع سابق، ص27.

حسب الجدول رقم **(2-9)** نلاحظ أن الرسوم المطبقة على السلع الاستهلاكية الكمالية أكبرمن تلك المطبقة على السلع الاستهلاكية الضرورية، بينما الرسوم المطبقة على السلع الاستهلاكية (سواء الضرورية أوالكمالية) أكبر من مثيلتها المطبقة على سلع التجهيز، مما يؤكد سياسة حماية الجزائر لمنتجاتها الوطنية بإحلال الواردات بمنتجات داخلية.

لكن التعريفة الجديدة لسنة 1968 سرعان ما أصبحت لا تتلاءم مع تطور السياسة التنموية الوطنية، فأدخلت عليها تعديلات هي الأخرى، وأنشأت تعريفة 1973.

بالنسبة لهذه الفترة فإن الميزان التجاري يمثل حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(2-10): تطور الميزان التجاري للفترة (1967-1969) الوحدة مليون دينار جزائري

السنة / البيان	1967	1968	1969
الصادرات	3572	4097	4611
الواردات	3154	4029	4911
الرصيد	418	68	300-

***Source** : Mohamed Elhocine BENISSAD « économie de développement de L'Algérie » , op .cit. page 183.*

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الميزان التجاري سجل رصيدا ايجابيا يقدر بـ 418 مليون دينار جزائري في سنة 1967، وفي سنة 1968 بـ73 مليون دينار جزائري، وكله راجع إلى ارتفاع الصادرات من جهة وثبات الواردات من جهة أخرى، وبلغت صادرات المحروقات حوالي 72 % من مجموع الصادرات

الكلية، ثم نلاحظ أن الميزان عاد ليحقق العجز في سنة 1969 يقدر بـ 370 مليون دينار جزائري، نتيجة ارتفاع واردات سلع التجهيز لعمليات بناء الاقتصاد الوطني.

هذا ما يتعلق بالميزان التجاري، أما فيما يلي سوف نتطرق إلى التركيبة السلعية للصادرات والواردات خلال نفس الفترة فتعطى حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (2-11) :التركية السلعية للصادرات والواردات خلال الفترة (1967- 1969)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / البيان	1967		1968		1969	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
المواد الغذائية ومشروبات أخرى	643	579	931	1138	1394	1151
النسبة المئوية	69,15	21,16	23,30	18,36	85,38	71,30
الطاقة والمحروقات	2902	2605	1819	1690	1933	2168
النسبة المئوية	83,70	95,72	06,59	74,53	87,53	84,57
المنتجات الخام	235	108	151	188	148	312
النسبة المئوية	74,5	02,3	90,4	98,5	12,4	32,8
سلع التجهيز	74	57	91	57	50	42
النسبة المئوية	81,1	60,1	95,2	81,1	39,1	12,1
منتجات نصف مصنعة	202	192	91	52	51	54
النسبة المئوية	93,4	38,5	95,2	65,1	42,1	44,1
السلع الاستهلاكية	41	30	15	20	12	20
النسبة المئوية	00,1	84,0	49,0	64,0	33,0	53,0
سلع أخرى	غ م[1]	غ م	غ م	غ م	غ م	1
النسبة المئوية	00,0	00,0	00,0	00,0	00,0	03,0
المجموع	4097	3571	3080	3145	3588	3748
النسبة المئوية	100	100	100	100	100	100

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من المديرية الوطنية للجمارك.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنّ نسبة الصادرات من المواد الغذائية وصلت أعلاها في سنة 1969 بنسبة مقدرة بـ 38.85 % ، أما الواردات فقد بلغت نسبة 18,36% في سنة 1968.

[1] غ م: غير متوفرة.

كما أن صادرات المحروقات دائما في الطليعة فسجلت 70, 83 % في سنة 1967، ثم قفزت الى 87.53 % في سنة 1969.

إضافة إلى الجدول السابق، تعطى صادرات الخمور التي كانت تعتمد عليها الجزائر حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(2-12): صادرات الخمور في الفترة (1967-1969)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / المناطق	1967	1968	1969
فرنسا	187,2	223,5	370,5
الاتحاد السوفياتي	25	68	223,5
بلدان أخرى	56,5	76,6	53,6
المجموع	**268,7**	**368,1**	**647,4**

***Source** : Mohamed Elhocine BENISSAD « économie de développement de L'Algérie 1962-1978 » op .cit. page 178.*

من الجدول السابق نلاحظ أن فرنسا تحتل المرتبة الأولى في نسبة صادرات الجزائر من الخمور بنسبة تقارب 70 % في سنة 1967، ثم بدأت هذه النسبة تنخفض إلى أن وصلت إلى57 % سنة 1969، في حين نلاحظ بالمقابل حصة الاتحاد السوفياتي ترتفع من 9٪ إلى 34 % في نفس الفترة .

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للواردات في هذا المخطط تعطى حسب الجدول:

الجدول رقم(2-13) : التوزيع الجغرافي للواردات في الفترة (1967-1969)

الوحدة : مليون دينار جزائري

السنوات / المناطق	**1967**	**1968**	**1969**
أوروبا:	2296	3108	3754
فرنسا	1897	2274	2200
الاتحاد السوفيتي	259	229	441
باقي دول العالم	599	687	786
المجموع	**3154**	**4024**	**4981**

***Source** : Mohamed Elhocine BENISSAD « économie de développement de L'Algérie 1962-1978 » op .cit. page 177.*

من الجدول السابق يتبين لنا أن حصة فرنسا من الواردات الجزائرية قد تراجعت في هذه الفترة من 60% في سنة 1967 إلى 44% في سنة 1969، في حين أن حصة البلدان الاشتراكية لم تبلغ سوى 08

% في سنة 1967، ثم بلغت 05.9 % في سنة 1968 لتعود إلى نفس النسبة السابقة أي 08% في سنة 1969، لكن ما يلاحظ في هذه الفترة أن حصة البلدان العربية معدومة.

إنّ أهم ما يمكن أنّ يقال عن هذا المخطط أنّه محاولة أولى في التخطيط، رغم غياب الكثير من شروط التخطيط اللازمة، إلا أنّه اعتبر اللبنة الأولى لمسار عملية التخطيط في الجزائر.

فالملاحظ لتطور كل من الصادرات والواردات خلال الفترة 1962 – 1969 يجد أنّ هناك إعادة توزيع باستمرار، سواء بالنسبة لمنافذ التصريف الخارجي لصادرات المنتجات الجزائرية، أو بالنسبة للاستيراد من المناطق الجغرافية الأخرى، من خلال إقامة علاقات تجارية مع بقية دول العالم ومحاولة تقليصها مع فرنسا بهدف تقليل التأثيرات الضارة للتبعية الاقتصادية الفرنسية، وتعتبر سنة 1966 بداية تطبيق هذه السياسة، فبدأت العلاقات التجارية تتطور مع بقية العالم بنسب متفاوتة استيرادا وتصديرا.

III–2 التجارة الخارجية خلال المخطط الرباعي الأول (1970–1973):

بعد المخطط الثلاثي الأول، أعلنت السلطات عن مخططين رباعيين يمتدان من سنة 1970 إلى غاية 1977؛ وقد بدأت هذه الفترة بالمخطط الرباعي الأول (1970-1973) وهو ثاني مخطط تنموي في عهد الجزائر المستقلة وركّز على هدفين أساسين هما: [1]

- تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي.
- جعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية الاقتصادية. إضافة إلى هذين الهدفين اهتم هذا المخطط بتنمية الريف بهدف التوازن بين المناطق الريفية والمدن.

كما جاء هذا المخطط ليفصح عن نوايا السلطات الجزائرية اتجاه قطاع التجارة الخارجية، فابتدءا من شهر جويلية سنة 1971، تمّ إقرار مجموعة من الإجراءات نصّت على احتكار التّجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية كل واحدة حسب المنتوج المتخصصة فيه[2]، والهدف من هذا الاحتكار هو التحكّم في التدفقات التجارية وإدماجها في إطار التخطيط المركزي للنّمو الاقتصادي والاجتماعي وكنتيجة لذلك كانت أكثر من 80 % من الواردات تحت رقابة الدولة[3].

اكتفت السلطة العمومية غداة الإعلان عن الاحتكار في سنة 1971 بإصدار أوامر متفرقة إلى غاية 1973، ولم تشهد هذه الفترة صدور أي قانون يتناول التّجارة الخارجية وتنظيمها بل عمدت إلى

---

[1] دراوسي مسعود ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر (1990– 2004)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر،2006/2005.

[2] *BOUZIDI M'HAMSADJI NACHIDA, op .cit. ,Page 156.*

[3] صالح تومي، عيسى شقبقب، مرجع سابق، ص 32.

العمل بآليات الرقابة رغم الإعلان عن الاحتكار الذي يعبر عن نظام يسمح للدولة ممثلة في مؤسساتها المتخصصة والمدفوعة عنها بمباشرة مهام التبادل التجاري على سبيل الحصر ودون مشاركة باقي الأعوان الاقتصاديين.[1]

جاء قانون المالية لسنة 1971 الصادر بالأمر رقم(93/70) المؤرخ في 1970/12/31[2] ليلغي النظام التفضيلي للسلع الفرنسية، وأدمجها في النظام التفضيلي للسلع التابعة للمجموعة الاقتصادية الأوربية. لكن هذا القرار لم ينشأ من العدم، فقد جاء نتيجة لتأزم العلاقات الاقتصادية الجزائرية الفرنسية بعد إصدار فرنسا قرار منع استيراد بعض السلع الجزائرية، وكذا رغبة الجزائر في إعادة النظر في هيكل تجارتها الخارجية الذي لم يكن في صالح الاقتصاد الوطني.

إضافة إلى ذلك، فإن لتنويع مصادر تموين السوق الداخلية خاصة مواد التجهيز، حصة لا بأس بها، من حيث الأهمية التي احتلتها ضمن سياسة التنمية المنتهجة في المخططات الوطنية ضمن المخطط.

في أول جويلية 1971 منحت المؤسسات العمومية صلاحيات احتكار العمليات التجارية، وأصبحت كل مؤسسة تستطيع استيراد السلع الخاصة بها وبالفروع التابعة لها، لكن هذه الصلاحيات خلقت جوا من الفوضى، وأصبح يتم استيراد نفس نوع السلعة من طرف شركة بغرض التوزيع، وأخرى بغرض الإنتاج، وبما أن التفاوض مع الأجانب يتم بصفة فورية فقد خلقت نوعا ما فوضى في الأسعار فتم إحداث الرخص الإجمالية للاستيراد، وقد كان من نتائج هذه الممارسات بروز نوعين من الاحتكارات:

- **الاحتكار الرسمي:**[3] ويمنح عادة للمؤسسات الوطنية أيا كان نشاطها إنتاجي أو توزيعي، على أن يكون بالنسبة للمؤسسة الإنتاجية تخصص الاحتكار لتشغيل المؤسسة فقط دون المتاجرة بالسلع المستوردة.
- **الاحتكار بالتأشيرة:** ويتعلق بقائمة السلع التي تعجز المؤسسة المحتكرة عن تأمينها لفائدة زبائنها ، وتقوم في هذا الشأن بتفويض امتياز إلى مستوردين عموميين أو خواص في شكل تأشيرة صادرة عنها لا تتعدى صلاحياتها 06 أشهر مقابل اقتطاع رسم الاحتكار الذي يتراوح بين 01 % إلى 5.6 % من قيمة السلع المستوردة، ومثل هذا الاقتطاع يعتبر بمثابة ريع تستفيد منه المؤسسات الحائزة على الاحتكار دون بذل مجهود في الاستيراد.

بعد ذلك فقد جاءت تعريفة 1973 في نهاية هذا المخطط، وذلك بعد انطلاق عمليات تأميم القطاعات الاقتصادية الكبرى وتأميم واحتكار التجارة الخارجية من طرف الدولة ابتداء من 1970، ثم تأميم

---

[1] عجة الجيلالي، مرجع سابق، ص46.

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 109 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1970 ص 1691.

[3] عجة الجيلالي، مرجع سابق، ص50.

المحروقات 1971، ولقد واصلت الدولة الاعتناء بالصناعة ووسائل الإنتاج، وبلغ الإنفاق الاستثماري يقدر بـ5.5 مليار دينار جزائري بنسبة 17.79 % من الإنفاق الكلي، ثم المحروقات بقيمة 4.6 مليار دينار جزائري، أي بنسبة 14.88% من الإنفاق الكلي، وأخيرا الفلاحة والري بإنفاق وصل إلى 4.1 مليار دينار جزائري أي ما يمثل 13.26 %.[1]

كان هدف هذا المخطط أولا وأخيرا تنفيذ القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية [2]مع ترجيح الاستثمار في الصناعة الثقيلة، وفي تقويم المحروقات التي نالت حصة الأسد بـ 42 %، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (2-14) :حصيلة الاستثمارات في المخطط الرباعي الأول (1970-1973)

الوحدة : %

المحروقات	صناعة الفولاذ	الصناعة الميكانيكية	مواد البناء	صناعات أخرى	المجموع
%42	%14	%10	%08	%26	%100

***Source** : IDDIR ABDERRAHMANE: « L'industrie algérienne bilan et perspectives », imprimerie HASNAOUI, Alger, 2008, page 12.*

ثم تأتي بعد استثمارات المحروقات، صناعة الفولاذ بـ14%، والصناعات الميكانيكية بـ10%، ثم مواد البناء بـ 08 %، دون أن ننسى مجموعة صناعات أخرى متمثلة في 26 %.

مع نهاية المخطط الرباعي الأول، وبعد نهاية مرحلة الرقابة التي كانت تتميز بنوع من الحرية، حاولت السلطة تطبيق نظام الاحتكار في التجارة الخارجية، الذي أسند للمؤسسات العمومية في جويلية 1971 من أجل احتكار كل منتوج لكل مؤسسة حسب نوع النشاط، وقد جاء هذا النظام من أجل حلّ المشاكل التي برزت مثل:

- سد الفراغ القانوني الذي يعاني منه هذا القطاع.
- الوصول إلى حل للمشاكل الذي طرحه أعوان سلطات مراقبة التجارة الخارجية والمتمثل في وضع نهاية لسوء التنظيم الناجم عن تداخل الصلاحيات ما بينهم وبين الأجهزة الخاصة بهذا القطاع.
- عدم تأقلم هذا النشاط مع نظام التخطيط الذي كان سائد.

ولحل كل هذه النزاعات عمدت الدولة إلى هذا النظام أي نظام الاحتكار، فقامت بإسناد الاحتكار للمؤسسات ، كونها تغطي معظم فروع النشاط الاقتصادي، وما يعاب على هذه الطريقة أنها لم تفصل بين الوظائف التقليدية للمؤسسة (الإنتاج، التوزيع، الإنتاج و التوزيع معا) ووظيفة الاستيراد، إضافة إلى

---

[1] جاري فاتح، الإصلاحات الإقتصادية على التجارة الخارجية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، 2001-2002 ، ص57.

[2] أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، الطبعة الثانية ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993، ص26.

غياب قانون يحدد شروط الاستيراد[1]، وغياب البرمجة والتخطيط النزيه للواردات من المواد الأولية مثل قطاع الغيار دون الرجوع إلى المخزون، إضافة إلى انخفاض نوعية وجودة بعض المنتجات الصناعية مثل الأجهزة الكهرومنزلية. لتدارك هذه العيوب، عمدت الدولة إلى إصدار آلية جديدة لتنظيم الاحتكار عرفت بالتراخيص الإجمالية للاستيراد في 1973/02/20 وهي: «عبارة عن سند استيرادي سنوي يعطي كافة واردات المؤسسة خلال مدة معينة ، وفي نفس الوقت يحدد الغلاف المالي الأقصى لتسديد المبادلات مع الخارج »، فاهتم هذا الإصدار بكافة الوظائف المرتبطة بالتجارة الخارجية من استيراد وتصدير، وتأخذ هذه التراخيص 03 أشكال[2]:

1. **التراخيص الإجمالية للاستيراد الاحتكارية:** وهي مخصصة فقط للمؤسسات التي تملك الاحتكار على الواردات رسميا، والتي لها الحق في استيراد السلع سواء للاستهلاك النهائي أوالإنتاجي أو الاستثماري.
2. **التراخيص الإجمالية للاستيراد للإنتاج:** وهي موجهة خصيصا للمؤسسات من أجل تمويل عملياتها الإنتاجية فقط دون البيع، و تعطي إلى كل هيئة، مؤسسة، منشأة تسيير مكتب، حيث أن المبلغ مقدر سنويا للاحتياجات الخاصة بالاستيراد[3].
3. **التراخيص الإجمالية للاستيراد بالأهداف المخططة:**هي موجهة لتموين المشاريع الاستثمارية المخططة من قبل المؤسسات، وقد خضع تنفيذ هذه التراخيص في حد ذاتها للرقابة في 03 طرق كالتالي:[4]

1. على مستوى المؤسسات في حد ذاتها: عليها أن تقوم بإعداد ملف خاص عن سير العمليات المنجزة وفقا للمدة المحددة و الشكل من طرف وزارة التجارة.
2. على مستوى البنوك: تعلم البنوك و بصفة شهرية وزارة التجارة عن وضعية عمليات الاستيراد المنجزة أو السائرة في طريق الإنجاز من قبل المؤسسات الحاصلة على تراخيص.
3. على مستوى إدارة الجمارك: تعلم الجمارك و بصفة دورية الوزارة بالوثائق الجمركية الخاصة بعمليات الاستيراد العابرة للحدود.

ولقد شهدت هذه الفترة إصلاحا جبائيا في سنة 1973 عدل التعريفة الجمركية كالتالي:[5]

- تعريفة الحق العام، والتي تخصص على المنتجات الآتية من الدول التي تمنح الرعاية الخاصة للجزائر (*La notion la plus favorisé*).

---

[1] *BOUZIDI M'HAMSADJI NACHIDA , op .cit. Page* 158

[2] *BOUZIDI M'HAMSADJI NACHIDA, op .cit. Page* 22 et 228.

[4] *BOUZIDI M'HAMSADJI NACHIDA, op .cit. Page* 235.

[5] *Hocine BENISSAD, la reforme économique en Algérie, op .cit. page.p76*

- تعريفة خاصة، والتي يكون مصدرها بلد أو مجموعة من البلدان.

أما الميزان التجاري بالنسبة لهذه الفترة فيعطى حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (2-15): تطور الميزان التجاري خلال الفترة(1970 - 1973)

الوحدة: مليون دينار جزائري.

السنوات / البيان	1970	1971	1972	1973
الواردات	6025	6028	6694	8876
الصادرات	4980	4208	5854	7479
الرصيد	**-1225**	-1820	-840	-1397
معدل التغطية[1] %	82.65	69.8	87.45	84.26

***Source** : Mohamed Elhocine BENISSAD "économie de développement de L'Algérie", op .cit. Page 183.*

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن الميزان التجاري عرف عجزا طيلة الفترة الممتدة بين 1970-1973، بداية من سنة 1970 مقدرا بـ 1225 مليون دينار جزائري إلى 1397 مليون دينار جزائري سنة 1973، التي شهدت اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية، مما دفع بمنظمة الدول المصدرة للنفط *OPEC* [2] إلى التخفيض التدريجي لإنتاجها البترولي والذي أدى إلى زيادات كبيرة في أسعار البترول الخام، فتميزت هذه الفترة بارتفاع العوائد لقطاع المحروقات نظرا لارتفاع الأسعار، الشيء الذي أدى إلى الحصول على إيرادات وفوائد هامة كانت تعتبر الحل الأمثل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة، وهذا ما أكسب هذا القطاع أهمية كبرى في تجديد إستراتيجية التنمية في الجزائر، لكن بالرغم من ذلك فقد كانت الواردات تفوق الصادرات، مما أدى إلى تسجيل العجز في هذه السنة، دون أن ننسى العجز الأكبر والمسجل في سنة 1971 والمقدر بـ 1820 مليون دينار جزائري، وكان ذلك ناتج عن اللجوء إلى السوق الخارجية من أجل تمويل السوق المحلية من السلع الاستهلاكية والاستثمارية اللازمة للمشاريع الضخمة في هذه الفترة ، كما عرفت الصادرات الجزائرية نحو فرنسا تراجعا نتيجة لتراجع صادرات الخمور، مثلما يمثل الجدول التالي:

---

[1] معدل التغطية: وهو يمثل قدرة الصادرات على تمويل الواردات ، ويحسب عن طريق قيمة الصادرات / قيمة الواردات *100

إذا كان معدل التغطية> 100 فيعني أن قيمة الصادرات تغطي قيمة الواردات ، و يكون لدينا فائض في الميزان التجاري .

إذا كان معدل التغطية< 100 فيعني أن قيمة الصادرات لا تكفي لتغطية قيمة الواردات، و يكون لدينا خسارة في الميزان التجاري .

إذا كان معدل التغطية = 100 فيعني أن التجارة الخارجية في حالة توازن.

[2] *Organization of the Petroleum Exporting Countries.*

الجدول رقم(2−16) : صادرات الخمور في الفترة (1970-1973)

الوحدة : ملايين الهكتولترات.

السنوات / المناطق	1970	1971	1972	1973
الاتحاد السوفياتي	415,8	5 000	5 092	4 028
فرنسا	428,9	333	500	3 068
المجموع	**806,1**	**5 969**	**6 382**	**9 754**

***Source** : Mohamed Elhocine BENISSAD « économie de développement de L'Algérie 1962-1978 » op .cit. Page 179.*

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن حصة فرنسا من صادرات الخمور الجزائرية تراجعت في هذه الفترة ، لتحل محلها صادرات الاتحاد السوفييتي الذي أخد يحتل المرتبة الأولى بـ 5000 مليون هكتار أي بنسبة 83% في سنة 1971، مقابل 333 مليون هكتولتر لفرنسا بنسبة 5% فقط، ثم بلغت 5092 مليون هكتولتر في سنة 1972 مقابل 500 % ، بعدها عرفت انتعاشا في سنة 1973 إذ بلغت 3068 مقابل 4029 للإتحاد السوفياتي .

أما التركيبة السلعية للصادرات والواردات في هذه الفترة حسب الجداولين التاليين:

1. **التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة (1970−1973):**

الجدول رقم(2−17): التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة (1970−1973)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / المواد	1970	1971	1972	1973
السلع الاستهلاكية	1001	531	560	914
المواد الغذائية	958	487	517	872
سلع التجهيز	98	200	78	85
المواد الأولية ومنتجات نصف مصنعة منها :	3883	3479	5367	6473
الطاقة	3456	3150	4817	6206

***Source** : Mohamed Elhocine BENISSAD « économie de développement de L'Algérie 1962-1978 » op .cit. Page180 .*

بالنسبة لهذه الفترة يتواصل تنوع التركيبة السلعية للصادرات، إذ بدأت تتسم بالتصنيع وانفتحت على تجهيزات المواد الأولية والمنتجات النصف المصنعة، إذ يلاحظ ارتفاع صادرات المواد الأولية ومنتجات

نصف مصنعة، مما يعطيها الصلابة على مستوى النشاط الاقتصادي الذي يعتمد عليها بصورة كبيرة، لكن وكما يلاحظ دائما حصة الأسد للطاقة .

2. **التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (1970–1973):**

الجدول رقم(2–18) :التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (1970–1973)

الوحدة:مليون دينار جزائري

المواد / السنوات	المجموع	السلع الاستهلاكية الغذائية	سلع التجهيز	المواد الأولية ومنتجات نصف مصنعة
1970	1164	680	2514	2535
1971	1191	849	2406	2436
1972	1538	1139	2577	3576
1973	1898	1219	3534	3443

***Source** : Mohamed Elhocine BENISSAD « économie de développement de L'Algérie 1962-1978 », op .cit. Page181 .*

من خلال الجدول نلاحظ أنّ فاتورة الواردات من السلع الغذائية بدأت في الارتفاع منذ سنة 1970، حيث بلغت 680 مليون دينار جزائري، وقفزت إلى 1219 مليون دينار جزائري سنة 1973، كما أن سلع التجهيز والمواد الأولية قد حذت حذوها في الارتفاع، بالغة بذلك 3534 و3443 مليون دينار جزائري على التوالي في نفس السنة.

أما التوزيع الجغرافي للواردات خلال هذا المخطط فالجدول التالي يوضحها:

الجدول رقم (2−19): التوزيع الجغرافي للواردات في الفترة(1970−1973)

الوحدة : المليون دينار جزائري

السنوات / المناطق	1970	1971	1972	1973
أوروبا:	4728	4471	4964	6756
ألمانيا	620	568	866	1221
فرنسا	2632	2274	2021	2845
بريطانيا	208	332	353	347
اسبانيا	201	167	307	451
البلدان الاشتراكية :	350	397	430	543
الاتحاد السوفيتي	228	243	230	265
البلدان العربية	143	143	151	223
المغرب	55	80	88	130
تونس	53	34	41	50
باقي دول العالم:	974	1017	1149	1354
أمريكا	498	503	469	730
اليابان	72	169	86	130
المجموع	**6205**	**6028**	**6694**	**8876**

***Source** : Mohamed Elhocine BENISSAD « économie de développement de L'Algérie 1962-1978 » op .cit. Page 177.*

من خلال الجدول السابق نلاحظ بعض التنوع بالنسبة للتوزيع الجغرافي للواردات خلال هذه الفترة، بظهور نوع من التبادل مع البلدان العربية وإن كان هامشيا، لكنها بداية لا بأس بها، إضافة الى الخروج من الدائرة الفرنسية لتشمل كل من ألمانيا، ايطاليا، اسبانيا، ويضاف إلى هذا التنوع دخول الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان الحلقة ؛ لكن المركز الأول بقي دائما لفرنسا بنسبة 4728 مليون دينار جزائري في سنة 1970، ثم 4471 مليون دينار جزائري في سنة 1971، و4964 مليون دينار جزائري في سنة 1972، وارتفعت إلى 6756 مليون دينار جزائري في سنة .

وتتوزع الصادرات جغرافيا حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (2−20) : التوزيع الجغرافي للصادرات في الفترة(1970−1973)

الوحدة: المليون دينار جزائري

السنوات / المناطق	1970	1971	1972	1973
أوروبا:	4130	3237	4339	5869
ألمانيا	641	1014	1123	1636
فرنسا	**2668**	**992**	**1363**	**1667**
ايطاليا	غ م	317	450	702
بريطانيا	205	154	239	420
اسبانيا	125	494	494	709
البلدان الاشتراكية :	غ م[1]	غ م	غ م	غ م
الاتحاد السوفيتي	242	278	289	306
البلدان العربية	102	98	113	126
المغرب	66	61	80	102
تونس	5	4	3	4
مصر	14	17	25	8
باقي دول العالم:	351	267	823	973
أمريكا	41	78	495	829
اليابان	17	2	8	114
المجموع	**4981**	**4208**	**5854**	**7479**

***Source** : Mohamed Elhocine BENISSAD « économie de développement de L'Algérie 1962-1978 », op .cit. Page175 .*

هذه الفترة، نلاحظ من الجدول أنّ فرنسا احتلت المرتبة الأولى بالنسبة للصادرات في سنة 1970 بمبلغ 4130 مليون دينار جزائري، أي بنسبة 53 %، لكنها تتراجع بعد ذلك إلى 3237 مليون دينار وهو ما مثل نسبة 23 % في سنة 1971، ثم بلغت 1667 مليون دينار في سنة 1973، كما يلاحظ أيضا زيادة تنويع الصادرات خارج فرنسا بمبلغ وصل إلى 1636 مليون دينار بالنسبة لألمانيا في سنة 1973، و702 مليون دينار لايطاليا، و420 مليون دينار لبريطانيا، و709 مليون دينار لإسبانيا، في نفس السنة ، إضافة إلى حصة الاتحاد السوفياتي التي لا تتعدى 306 مليون دينار، والدول العربية التي دائما تكاد تنعدم لعدم تجاوزها 102 مليون دينار جزائري في سنة 1973.

[1] غ م : غير متوفرة.

رغم انفتاح الجزائر في هذه الفترة على الاستثمار الأجنبي من خلال مجموعة النصوص القانونية المنظمة له، إلا أنّ السلطات الجزائرية لم تتمكن من التّحكم في الثروة الوطنية التي بقيت مستغلة من طرف الشركات الأجنبية، بالتالي اضطرت سنة 1971 إلى عملية تأميم قطاع حساس وإستراتيجي في الجزائر ألا وهو قطاع المحروقات .

III-3 التجارة الخارجية خلال المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

جاء هذا المخطط مؤكدا للإستراتيجية الصناعية، فواصلت الجزائر خيار الصناعات الثقيلة فكان حجم الإنفاق كبيرا نظرا لارتفاع سعر البترول في الأسواق الدولية، مما عزز عائدات الصادرات الجزائرية من المحروقات وزاد من الاهتمام به، فوصل حجم الإنفاق عليه إلى 19.5%، فقد كانت بنية الاستثمارات في هذا المخطط تفوق 50%. كما كان هدف المخطط تخفيض التبعية بفضل مجهودات بدلتها الدولة في ميدان الفلاحة، تمثلت في رفع وتحسين المنتجات الفلاحية ومضاعفة المجهودات في الاستثمار في نفس الميدان.

وقد تمّ في 1976 المصادقة على دستور وطني نص على أنّ «احتكار الدولة يتم بصفة لا رجعة فيها بالتجارة الخارجية، والتجارة بالجملة»، مما عزّز الاحتكار الدولة.

ويعطى ميزان التجاري لهذه الفترة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (2-21): تطور الميزان التجاري خلال الفترة(1974 - 1977)

الوحدة: مليون دينار جزائري.

السنوات / البيان	1974	1975	1976	1977
الواردات	17754	23756	22226	29534
الصادرات	19595	18563	22204	24089
الرصيد	1841	5191-	22-	5445-
معدل التغطية %	110.3	78.14	99.9	82.81

***Source** : Mohamed Elhocine BENISSAD "économie de développement de L'Algérie, op .cit. page 183.*

نلاحظ من الجدول السابق أن الميزان التجاري لسنة 1974 سجل فائضا يقدر بـ1841 مليون دينار جزائري، وهذا راجع للارتفاع الاستثنائي لأسعار البترول في سنة 1973.

ثم نلاحظ كالعادة أن الميزان التجاري عرف عجزا بداية سنة 1975 مقدرا بـ 5191 مليون دينار، ثم انخفض إلى22 مليون دينار في سنة 1976، وقفز مرة أخرى إلى 5445 مليون دينار في سنة 1977 وكان ذلك كما أشرنا سابقا إلى مواصلة اللجوء إلى السوق الخارجية من أجل تموين السوق المحلية من

السلع الاستهلاكية والاستثمارية اللازمة للمشاريع الضخمة في هذه الفترة التي انتهجتها الدولة خلال هذا المخطط .

ويعطى التوزيع الجغرافي للواردات حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (2-22) : التوزيع الجغرافي للواردات في الفترة (1974-1977)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / المناطق	1974	1975	1976	1977
أوروبا:	12030	16799	15312	20137
ألمانيا	2298	2703	3246	4275
فرنسا	**4952**	**8292**	**6014**	**7115**
بريطانيا	632	806	1013	875
اسبانيا	884	878	812	1446
البلدان الاشتراكية :	951	905	1139	1451
الاتحاد السوفيتي	488	284	468	374
البلدان العربية	272	218	185	289
المغرب	173	105	غ م[1]	غ م
تونس	76	69	91	91
باقي دول العالم:	4501	5834	5541	7670
أمريكا	**2130**	**3572**	**2632**	**2561**
اليابان	533	873	1188	1805
المجموع	**17754**	**23756**	**22177**	**29566**

***Source** : Mohamed Elhocine BENISSAD « économie de développement de L'Algérie 1962-1978 » Op .cit. Page 177.*

نلاحظ من الجدول السابق أن فرنسا مازالت تحتل دائما المرتبة الأولى من حيث التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية، إذ بلغت 4952 مليون دينار جزائري في سنة 1974، ثم تضاعفت إلى 8292 مليون دينار جزائري في سنة 1975، بعدها انخفضت إلى 6014 مليون دينار جزائري في سنة 1976. لكن ما يلاحظ زيادة تنويع الواردات خارج فرنسا إلى ألمانيا بالدرجة الأولى وأنها بلغت 4275 مليون دينار جزائري في سنة 1977، إضافة إلى اسبانيا وإيطاليا، كما ارتفعت حصة أمريكا إلى 2561 مليون دينار في سنة 1977 واليابان إلى 1805 مليون دينار جزائري في نفس السنة مقارنة مع المخطط السابق.

[1] غ م :غير متوفرة .

كما أنّ التوزيع الجغرافي للصادرات يوضح حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (2−23) : التوزيع الجغرافي الصادرات في الفترة (1974− 1977)

الوحدة: المليون دينار جزائري

السنوات / المناطق	1974	1975	1976	1977
أوروبا:	11814	11186	11057	10459
ألمانيا	**4021**	**3567**	**4027**	**3533**
فرنسا	3765	2765	3010	3057
ايطاليا	1230	1928	16171	1301
بريطانيا	374	747	524	330
اسبانيا	1219	877	653	584
البلدان الاشتراكية :	غ م	غ م	647	548
الاتحاد السوفايتي	335	382	352	230
البلدان العربية	1091	39	64	8
المغرب	239	3	غ م	غ م
تونس	23	21	غ م	غ م
مصر	790	21	غ م	غ م
باقي دول العالم:	5795	6216	10583	13160
أمريكا	4588	5111	9784	12480
اليابان	122	150	14	76
المجموع	**19595**	**18569**	**22351**	**24175**

***Source** : Mohamed Elhocine BENISSAD « économie de développement de L'Algérie 1962-1978 » op .cit. Page 175.*

حسب الجدول السابق، في هذه الفترة، وبعد انتعاش أسعار البترول سنة 1974، أخذت الولايات المتحدة الأمريكية مكانة فرنسا في التوزيع الجغرافي للصادرات، فقد انتقلت صادرات الجزائر نحوها

من 4588 مليون دينار أي بنسبة 43 % سنة 1976، إلى أن وصلت إلى 12480 بنسبة 51 % من مجموع الصادرات سنة 1977.

ما يلاحظ في هذه الفترة أنّ حصة ألمانيا أيضا فاقت حصة فرنسا في هذا المخطط، فقد بلغت4021 مليون دينار جزائري سنة 1974، بينما بلغت حصة فرنسا 3765 مليون دينار جزائري، ونفس الملاحظة عرفتها السنوات الموالية في هذا المخطط ، أي ارتفاع صادرات الجزائر إلى ألمانيا بذل فرنسا.

كما نلاحظ تطور حصّة المغرب من الصادرات الجزائرية مقارنة مع نهاية المخطط السابق، فقد بلغت 239 مليون دينار جزائري بعدما كانت 102 مليون دينار جزائري في سنة 1973.

بالنسبة لهذا المخطط، كانت التركيبة السلعية للصادرات والواردات حسب الجدولين التاليين:

الجدول رقم (2-24): التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة (1974-1977)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / المواد	1974	1975	1976	1977
السلع الاستهلاكية منها :	693	770	645	564
المواد الغذائية	651	671	628	551
سلع التجهيز	68	50	11	19
المواد الأولية ومنتجات نصف مصنعة منها :	18261	17731	20048	23507
الطاقة	18261	17274	19380	23125

***Source** : Mohamed Elhocine BENISSAD «économie de développement de L'Algérie 1962-1978 », Op .cit. Page 180.*

مما يلاحظ في هذه الفترة انخفاض صادرات سلع التجهيز بشكل ملحوظ، لكن المواد الغذائية حافظت تقريبا على نفس نسبها بالنسبة للمخطط السابق، كما تواصل ارتفاع صادرات المواد الأولية ومنتجات نصف مصنعة، والتي ارتفعت بارتفاع حصة الطاقة منها.

وفيما يخص التركيبة السلعية لواردات هذه الفترة فقد وضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (2-25) :التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة (1974-1977)

الوحدة: مليون دينار جزائري

المواد	مجموع السلع الاستهلاكية		سلع التجهيز	المواد الأولية ومنتجات نصف مصنعة
السنوات	المجموع	السلع الغذائية		
1974	4661	3544	5540	7317
1975	5176	3719	9754	7896
1976	5045	3593	8288	8893
1977	8198	4398	10103	11233

***Source** : Mohamed Elhocine BENISSAD « économie de développement de L'Algérie 1962-1978 » op .cit. Page 181.*

نستنتج من المعطيات الموضحة بالجدول السابق أن الواردات الغذائية تضاعفت مقارنة مع نهاية المخطط السابق، فقد سجلت 3544 مليون دينار في بداية هذا المخطط، بذل 1219 في سنة 1973. ثم أخذت في الارتفاع من سنة إلى أخر إلى أن وصلت إلى 4398 مليون دينار جزائري في نهاية هذا المخطط أي في سنة 1977 ، كما أن الواردات من سلع التجهيز أخذت هي الأخرى في التزايد من سنة الى أخرى إلى أن بلغت 10103 مليون دينار جزائري في سنة 1977، ونفس الملاحظة نسجلها بالنسبة لواردات المواد الأولية والمنتجات نصف مصنعة، **التي بلغت** 11233 مليون دينار جزائري في سنة 1977.

بالنسبة للفترة (1978-1979) فلم تكن أية خطة، واكتفت الدولة بتنفيذ المشاريع التي لم يتم انجازها من الرباعيين الأول والثاني، فاعتبرت فترة تكميلية للرباعيين، كما اعتبرت كمرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني والخماسي الأول، لأن الدولة أجّلت إصدار المخطط الخماسي الأول لظروف سياسية متصلة بعقد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني"[1]، وصدر القانون (02/78)[2] المؤرخ في 11 /1978/02 المتضمن احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وتطبيق نظام الحصص للمواد الحرة المستوردة، الذي خصّ الواردات فقط للمؤسسات العمومية بصفة عامة، والمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري أو الإداري[3]، وإلغاء إجراءات التأشيرة وبطبيعة الحال إن احتكار الدولة للتجارة الخارجية كان عاملا لتخليص القطاع الخاص من المنافسة الأجنبية، لأنه يمكن القول أنه لا يزال دون المستوى من أجل مواجهة المنافسة الأجنبية من حيث الأسعار والنوعية، كما جاء هذا القانون من أجل حماية الاقتصاد الوطني، وتقوية قدرة التفاوض مع الأطراف الخارجية، وإعداد المتعاملين الوطنيين للتصدير، وتنويع العلاقات مع الخارج، وحدد جميع الالتزامات التي يجب على المؤسسات العمومية المعنية بالاحتكار أن تلتزم وهي:

---

[1] محمد بلقاسم بهلول:" سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ، الجزء الأول، مرجع سابق ، ص334.

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 07 الصادرة بتاريخ 14 فبراير 1978 ص 171.

[3] *Jean PIERRE BOURCIER, Jean Dupoux, Pratique des marchés internationaux, Edition moniteur Algérie, 1981, page122.*

- سد حاجيات الهيئات الاقتصادية والاقتصاد الوطني بصفة عامة.
- سد حاجيات المستهلك الجزائري في إطار سياسة توزيع عادلة.

الممارسة الفعلية و الدقيقة للاحتكار المسند إلى المؤسسات العمومية والهيئات الحكومية.

وحسب الجدول التالي فقد تمثلت نتائج الميزان التجاري لهذه الفترة كالتالي:

الجدول رقم (2-26): تطور الميزان التجاري خلال الفترة(1978 - 1979)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات / البيان	**1978**	**1979**
الواردات	7293	7797
الصادرات	6340	9485
الرصيد	**-953**	1688
معدل التغطية %	**86.93**	**121,64**

***Source** : Mohamed Elhocine BENISSAD "économie de développement de L'Algérie" Op .cit. Page 246.*

يتبين أن الميزان سجل عجزا سنة 1978 مقدرا بـ -953 مليون دولار، كما سجل فائضا في السنة الموالية بـ 1688 مليون دولار، أي نتيجة الصدمة سنة 1979 ،التي كانت نتيجة الأزمة الأمريكية الإيرانية وحرب الخليج، حيث زادت العائدات النقدية للدول المصدرة للبترول، وأفضت إلى تراكم فائضات مالية كبيرة لديها. كما أن الجزائر قررت في سنة 1978 تخفيض وارداتها من فرنسا عمدت هذه الأخيرة إلى تقليل صادراتها من الجزائر.

كما تميز الناتج المحلي الإجمالي خلال المرحلة 1970-1979 بارتفاع من حيث القيمة ترتب عنها زيادة في الدخل الوطني، وذلك نتيجة الزيادة في حصيلة الصادرات من العائدات النفطية نتيجة لارتفاع في أسعار البترول الذي كان في المرة الأولى سنة 1974 والثانية في 1979 وليس نتيجة الأداء الحقيقي لسير الاقتصاد الوطني مثلما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم(2-27): **تطور الناتج الداخلي الخام (1970-1979).**

الوحدة: %

السنوات / **البيان**	**1970**	**1971**	**1972**	**1973**	**1974**	**1975**	**1976**	**1977**	**1978**	**1979**
% *PIB* الناتج الداخلي الخام	26.42	22.22	18.23	22.34	**63.05**	22.06	9.37	22.59	25.46	18.58

المصدر:أنظر الملحق رقم 02.

باعتبار أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي الزيادة في الدخل الوطني كان هدفا أساسيا للسياسة الاقتصادية للدولة خلال الفترة (1970-1979)، ولأن التصدير يمثل أحد الجوانب الهامة في التجارة الخارجية التي تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، فبقدر ما تزداد نسبة الصادرات إلى الواردات بقدر ما تزيد أهمية الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية، ومن ثم فإن القدرة على التصدير تعتمد على قدرة الإنتاج المحلي في توفير السلع اللازمة للتصدير، كما يتحدد دور قطاع الصادرات على مدى القدرة على تصريف الفائض من الإنتاج المحلي واستبداله بالسلع والخدمات التي يكون الاقتصاد الوطني في حاجة إليها.

إنّ الصادرات خلال الفترة (1970-1979) تركزت حول المحروقات، وبالتحديد على البترول الخام، مما يجعل الاقتصاد الجزائري يتميز بالهشاشة، والتبعية للسوق العالمية، والنتيجة المحصلة من الصادرات هي أكبر. كما تميزت بنية الواردات الجزائرية خلال هذه الفترة بانفتاحها الواسع على السلع التجهيزية، والمواد الأولية والمواد نصف المصنعة، نظرا لتوجه الاقتصاد الوطني نحو التصنيع، الأمر الذي جعل من بنية الواردات قليلة المرونة لاعتماد النشاط الاقتصادي عليها.

فيما يتعلق بميزان المدفوعات فإنه باستثناء سنتي 1974 و1979، فبلغت خلالهما نسبة تغطية الواردات بالصادرات على التوالي 110 % و113 % نتيجة ارتفاع أسعار البترول، فإن باقي سنوات السبعينات سجل فيها الميزان التجاري رصيدا سلبيا نسبة التغطية فيها كانت أقل من 100.

في نهاية السبعينات، جاء نظام جديد- ليرث عن فترة حكم الرئيس الراحل هواري بومدين- اقتصادي واجتماعي يقوم على قطاع عمومي واسع يغذيه الريع البترولي المتنامي باستمرار، رغم كل ذلك، استطاع هذا النموذج الاقتصادي والاجتماعي للتنمية أن يشتغل خلال عشر سنوات تقريبا؛ كما

استطاع أن يتجاوز كل تناقضاته الداخلية بفضل الزعامة القوية التي كانت للرئيس الراحل هواري بومدين وأن يتجنّب الصعوبات الاقتصادية بفضل الريع البترولي.[1]

IV- التجارة الخارجية خلال مرحلة التنمية اللامركزية (1980–1989):

عرفت هذه المرحلة بمرحلة التنمية اللامركزية، أين شهدت إنجاز مخططين تنمويين هما المخطط الخماسي الأول (1980–1984)، والمخطط الخماسي الثاني (1985–1989)، إذ تمّ التركيز آنذاك على إعادة تقويم الاقتصاد بتنفيذ جملة من الإصلاحات سعيا منها للخروج من الوضعية الصعبة التي عرفها ، بالإضافة إلى التكيّف مع الوضع الدولي الجديد.

IV–1 التجارة الخارجية خلال المخطط الخماسي الأول (1980–1984):

أدّى التركيز على النّشاط الصناعي بصفة عامة، والمحروقات بصفة خاصة في المخططين الرباعي الأول والثاني إلى حدوث اختلالات في توازنات الاستثمارات الوطنية، فالشركات القوية كان لها القدرة على التأثير على القرارات، وتمّ إهمال توظيف الأموال في باقي القطاعات الأخرى مثل الزراعة، أو الهياكل القاعدية مثل (الطرق،السكن، المستشفيات، المدارس....الخ)، فجاء المخطط الخماسي الأول من أجل إعادة التوازن بين هذه الإختلالات، فتمّت إعادة النظر في توزيع الاستثمارات للقطاعات الأخرى، وأصبح قطاع المحروقات لا يستغل سوى 63 مليار دينار جزائري من مجموع 250 مليار دينار جزائري[2]، ما يمثل ضعفين ونصف ما كان يحظى به في الخطة الرباعية.

قامت السلطات بإعادة هيكلة أولى لمؤسسات القطاع العام سنة 1982، فألغيت المنشآت الكبرى وقسمت إلى شركات أصغر حجما وأسهل إدارة.

تمثلت أهداف هذا المخطط كالتالي3:

- إعادة التوازن الاقتصادي والتوازن الخارجي، وتخفيض الديون الخارجية، وتدعيم التكامل الاقتصادي.
- متابعة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، مع تكييف هيكل الاستثمارات من أجل تأمين تغطية أفضل للحاجات الاجتماعية الأساسية، وإلغاء التأخر الهام المسجل في بعض القطاعات.
- مواصلة سياسة التشغيل، وتطوير مستوى التأهيل.
- إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني من أجل تحسين المؤهلات الإقتصادية عن طريق التخطيط، ووضع الوسائل المادية و البشرية الفعالة تحت تصرفه.

---

[1] علي الكنز " حول الأزمة 05 دراسات حول الجزائر و العالم العربي "، دار بوشان، الجزائر، 1990، ص 73.

[2] أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، مرجع سابق، ص 29.

[3] *Abdelhamid BRAHIMI, "L'économie algérienne", op .cit. page 350.*

كما أصبحت ترقية الصادرات خارج المحروقات في الفترة (1980–1981) ضرورية لتحضير عهد ما بعد البترول، حيث اتخذت السلطات تدابير من أجل تقليل الصادرات البترولية، خصوصا أن الصادرات التراكمية للفترة (1980–1984) من المحروقات (البترول ومشتقاته والغاز الطبيعي)، بلغت حوالي 325 مليار دينار جزائري في سنة 1980 بعدما كانت 36 مليار دينار في سنة 1979، وبلغت 70 مليار دينار في سنة 1984. [1]

أما في سنة 1982، تحسّنت نسب الاستهلاك بفضل الارتفاع المذهل لعائدات البترول (انتقلت من 34 إلى40 دولار للبرميل)، لكن هذا الارتفاع لم يدم وسرعان ما انخفض، كما أن فترة بداية الثمانينات تميزت بانهيار شروط التبادل الدولي، وسيطرة المضاربة عليه، وبتضخم عابر للقوميات[2].

للتوضيح أكثر، الشكل التالي يبين وضعية الواردات الكلية في الفترة الممتدة من 1980إلى 1984.

الشكل (2–3).: يوضح الواردات للفترة (1980–1984).

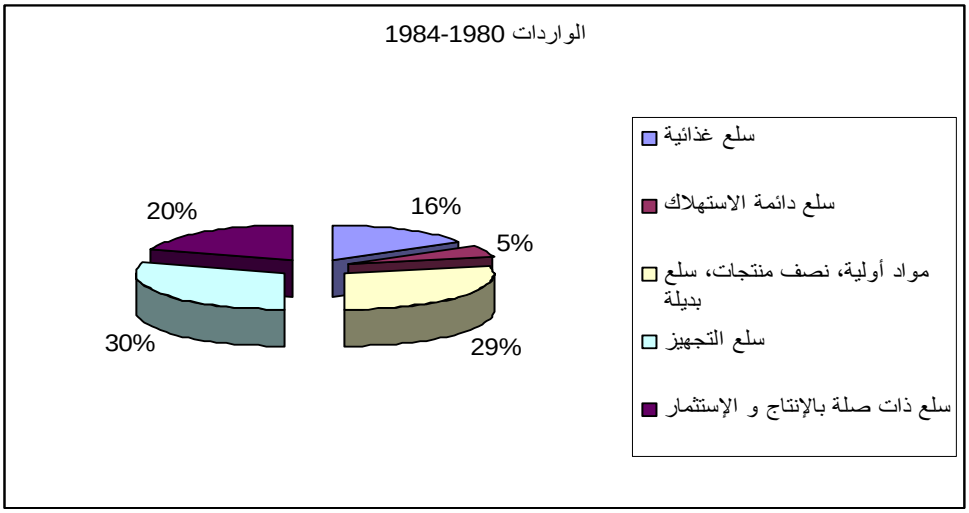

المصدر : من اعداد الطالبة انطلاقا من الجدول المعطى من المرجع:

Jean Pierre Pauwels, réflexion sur les nouvelles orientations économiques du plan Quinquennal (1980-1984) et sur l'organisation de l'économie algérienne, entreprise national du livre Alger, 1983 .page 53

أما الجدول التالي فيعطي المبادلات الخارجية للسلع والخدمات للفترة 1979–1985:

[1] *Jean PIERE PAUWELS, op. Cit. , page 33.*

[2] عجّة الجيلالي، مرجع سابق، ص 124.

الجدول رقم (2−28): المبادلات الخارجية للسلع والخدمات للفترة

الوحدة:مليون دينار جزائري

السنوات / البيان	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985
الواردات من السلع	32.378	40.519	48.780	49.384	49.782	51.257	49.491
الصادرات من السلع	36.754	52.648	62.837	60.478	60.722	63.758	64.564
الميزان التجاري	**4.376+**	12.129+	14.057+	11.094+	10.940+	12.501+	**15.073+**
ميزان الخدمات	5.2-	50-	6.3-	6.7-	5.4-	5.3-	5.1-
ميزان السلع والخدمات	0.824-	7.129+	7.757+	4.394+	5.540+	7.201+	9.973+

***Source** : Abdelhamid BRAHIMI, L'économie Algérienne, op .cit. Page 355.*

من خلال أرقام الجدول السابق، أعطى الميزان التجاري فائضا للفترة السابقة بـ 4.376 مليون دينار جزائري سنة 1979 ، كما أعطى أكثر من 15 مليون دينار جزائري سنة 1985 (بمقدار 4 أضعاف تقريبا)، ولأول مرة منذ الاستقلال يعرف الميزان التجاري فائض لمدة 07 سنوات متتالية.

وعلى العكس فبالنسبة لميزان الخدمات فقد سجل عجز طيلة هذه الفترة بسبب العودة إلى المساعدات التقنية التي قدرت بـ3.5 مليار دينار جزائري للأشغال الكبرى المقدرة بـ03 ملايير دينار جزائري في السنة.

يكفي أن نعرف أن حجم المبادلات التجارية الجزائرية مع الخارج قد بلغت سنة 1983 مقدار 110.5 مليار دج منها:

- 60.70 مليار دينار جزائري تمثل قيمة الصادرات تشكل منها المحروقات نسبة 98 %.
- 49.78 مليار دينار جزائري تمثل قيمة الواردات فيها 85 % ، تعتبر وسائل الإنتاج مثل المواد الأولية، والنصف مصنعة والتجهيزات.

بصفة عامة، سجّل الميزان التجاري للسلع والخدمات فائضا طيلة هذه الفترة إلا في سنة 1979، أين سجل عجزا قدر بـ824 مليون دينار جزائري. كما أن الواردات السلعية قد عرفت تطورا هي الأخرى بمعدل 7.5 % سنويا، فبلغت 49.491 مليون دينار جزائري في سنة 1985 مقارنة بـ32.378 مليون دينار جزائري في سنة 1979. أما بالنسبة للسنوات 1981، 1982، 1983، 1985 فقد استقرت الواردات السلعية في حوالي 49 مليون دينار جزائري للسنة، فيما اختلفت بالنسبة للسنوات 1980 و1984، وبلغت على التوالي 40.5 مليون دينار جزائري و51.2 مليون دينار جزائري.

إضافة إلى ذلك فالصادرات السلعية انتقلت من 36.754 مليون دينار جزائري سنة 1979 الى64.564 مليون دينار جزائري سنة 1985 ومن هنا فالمعدل المسطر – ضمن المخطط – للنمو والمقدر بـ06 % قد تحقق فعلا.

قامت الدولة في هذا المخطط بإعادة هيكلة الاحتكار بما يتناسب مع متطلبات التنمية الوطنية عن طريق ربط وظيفة الاستيراد بوظيفة الإستثمار من جهة، وعملية البرمجة الصارمة للواردات من جهة أخرى ، وقد تمت هذه العملية على مرحلتين[1]:

1. إعادة الهيكلة العضوية لوظيفة الاحتكار.
2. إعادة الهيكلة الوظيفية لوظيفية للتجارة الخارجية.

1. **إعادة الهيكلة العضوية لوظيفة الاحتكار** بالنسبة لهده المرحلة تمت على مستويين: مركزي ولامركزي .

أ) **إعادة الهيكلة العضوية على المستوى المركزي:** تمت هذه العملية بصدور المرسوم (175/80) الصادر في 1980/07/15[2]، والذي أنشأت الدولة بموجبه كتابة الدولة للتجارة الخارجية التي تتولّى إدارة وتنظيم التّبادل التّجاري لكن صلاحياتها بقيت غير معروفة إلى غاية 1981/09/19 فأصدرت المرسوم (257/81) الصادر في 19 /09/ 1981[3]، الذي وضّح صلاحيات هذه الكتابة، فأوكلت لها مهمّة متابعة وتنفيذ صفقات الاستيراد، ولكن ليس بمفردها بل تتقاسمها في ذلك مع وزارة التجارة، فتنازعت الاختصاصات ما بين الهيئتين، وسيطرت الوزارة على صلاحيات كتابة الدولة ولهذا تدخلت الدولة من جديد في قطاع التجارة الخارجية. إضافة إلى هذا وبتاريخ 1981/02/27 قررت وزارة الداخلية إنشاء لجنة مشتريات تابعة لوزارة الداخلية مهمتها التسيير المستقل للواردات المخصصة لمؤسساتها مع الرقابة، وبعدها انتقلت هذه العملية إلى وزارة الأشغال العمومية، ومن تمّ إلى باقي الوزارات، ورغم كل هذا التداخل في الصلاحيات والتناقضات التشريعية، إلا أن كتابة الدولة ساهمت في إعادة تنظيم وظيفة الاحتكار على مستويين:

1. من حيث طبيعة المبادلات الخارجية، قامت بتشجيع المؤسسات الوطنية على استيراد المواد الأولية اللازمة لإنجاز الأهداف المخططة.
2. من حيث سير الاحتكار، تولّت إنجاز دلائل لكيفيات الاستيراد.

ولمنح حرية أكبر للمؤسسات العمومية الحائزة على الاحتكار والاعتماد على معايير موضوعية في منح التراخيص الإجمالية للاستيراد، والحد من عوائق التّجارة الخارجية، وتنظيم المنشآت المينائية وعمليات التخزين والنقل، قدمت عدة تقارير إلى مجلس الوزراء تدعو فيها السلطة إلى اتخاذ اجراءات

---

[1] عجّة جيلالي، مرجع سابق، ص 128.

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 30 الصادرة بتاريخ 22 جويلية 1980 ص 1118.

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 38 الصادرة بتاريخ 22 سبتمبر 1981 ص 1337.

ملموسة من أجل ذلك. تمّ حل المشكل بين كتابة الدولة ووزارة الخارجية بتعيين كاتب الدولة كنائب لوزير الخارجية، وبهذا أصبحت الكتابة تابعة للوزارة. ودائما في إطار إعادة الهيكلة تم إنشاء الغرفة الوطنية للتجارة، التي اعتبرت كقناة حوار مع أرباب العمل الخواص، وليس كشريك في اتخاذ قرار الاستيراد.

ب) **إعادة الهيكلة العضوية على مستوى اللامركزية:** لقد أدت ضخامة المؤسسات الحائزة على الاحتكارات إلى إثارة العديد من المشاكل مثل مشكل الرقابة، تنظيم وتسييرا لاحتكار، لهذا تعرضت هذه المؤسسات إلى التفكيك شأنها في ذلك شأن مؤسسات الإنتاج.

وقد تمّ هذا التفكيك بمقتضى القرار الصادر عن المجلس الوزاري المشترك المنعقد في 1983/05/02 حيث استند إلى مبدأين هما:[1]

1. مبدأ فصل وظيفة الإنتاج عن وظيفة التوزيع،
2. مبدأ التخصص السلعي.

2. إعادة الهيكلة الوظيفية لوظيفة للتجارة الخارجية:

تمت هذه العملية على مستويين هما إضفاء مرونة أكثر على تسيير الاحتكار، إضافة إلى الاستجابة لانشغالات القطاع الخاص. كما أن هذه الفترة شهدت إعادة الهيكلة الصناعية التي اعتبرت نوعا من الإعداد والتطوير للمؤسسات في اتجاه الملكية الخاصة، التي تمت بدورها بأسلوبين[2]:

أ) **تجميع المؤسسات العامة في صورة شركات قابضة:** تمثل الشركة القابضة عنصر الملكية الخاصة بالدولة، وهي في ذات الوقت تبتعد عن الهياكل الإدارية والتنظيمية للدولة (الوزارات). وتخضع عملية التجميع إلى تماثل وتكامل الأنشطة تكاملا رأسيا (الإنتاج، التخزين، النقل البيع..... الخ)، أو تكاملا أفقيا (الشركات العاملة في ميدان الأسمدة، الكيماويات... الخ).

ب) **تفريع المؤسسات العامة (*Filialisation*):** ويتم هذا التفريع من خلال دراسة مختلف الأنشطة، قصد معرفة المربحة منها وغير المربحة، وعلى أساس الأنشطة المربحة يتم دمج بعض المؤسسات مع بعضها و إنشاء مؤسسة جديدة.

كما أن هذه العملية– إعادة الهيكلة– شملت:

- إعادة الهيكلة العضوية التي انطلقت مع بداية 1981 طبقا للمرسوم رقم (242/80) المؤرخ في 1980/10/04[3] الخاص بتقسيم المؤسسات الوطنية ذات الحجم الكبير، فبعدما كانت في سنة 1980 حوالي 150 مؤسسة، ارتفعت بعد الهيكلة إلى 460 مؤسسة.

---

[1] عجة جيلالي، مرجع سابق، ص 133.

[2] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص241

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 41 الصادرة بتاريخ 07 أ كتوبر 1980 ص 1513.

- إعادة الهيكلة المالية: أو ما يعرف بالتطهير المالي وهو عبارة عن إعادة تكييف النظام المالي وفق الاحتياجات المالية اللازمة للمؤسسة، وبدأت سنة 1983، فتمّ إعادة هيكلة 300 مؤسسة ماليا.

إنّ تبني هذه السياسة – أي إعادة الهيكلة– منذ 1981، لم تحقق النتائج المرجوة منها آنذاك مما فسح المجال لظهور إصلاح مكمل وهو ما يعرف باستقلالية المؤسسات التي تعد حلقة من حلقات الإصلاح، وقد صدر القانون (11/82) المؤرخ في 1982/08/21[1] المتعلق بكيفية تنظيم الاستثمارات، منها ما يتعلق بالقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، فبدأ التفكير بإعادة النظر في التوجهات العامة للاقتصاد الوطني للانتقال به من اقتصاد يعتمد على النظام المركزي إلى نظام لامركزي[2] ، ومن أهم الأهداف التي حددها هذا القانون مايلي:

- تشجيع مساهمة القطاع الخاص في البرامج التنموية.
- العمل على توفير مناصب الشغل.
- إتمام إنجاز تعهدات القطاع العام عن طريق الشراكة واعتماد صيغ التعاقد من الباطن (*La sous – traitance*).
- توسيع الإستثمار ليشمل حيزا كبيرا من المناطق الجغرافية للوطن.

تميّز هذا القانون بخاصية أساسية تتمثل في تحديد نسبة المشاركة الأجنبية بـ 49% من رأسمال الشركة، وتنظيم الإستثمار الاقتصادي الخاص وتقديم الامتيازات والضمانات والتسهيلات للمستثمرين وما يمكن الإشارة إليه أن هذا القانون وجد صعوبة كبيرة في تطبيقه نتيجة المشاكل البيروقراطية على المستويين الاقتصادي والسياسي، والتي كانت حاجزا أمام إحداث التطورات في مجال الإستثمار الخاص والأجنبي، وبالتالي تمّ التراجع عن الكثير من المشاريع الاستثمارية بعد تدهور أسعار النفط وهذا ما انعكس سلبا على قطاع المحروقات خاصة والاقتصاد الوطني عامة.

إنّ التقرير المتضمّن المخطط الخماسي الأول، شمل انتقادات شديدة اتجاه تسيير المؤسسات وفعالياتها، حيث بيّن نقائص ومواطن الضعف الرئيسية للتنظيم الصناعي وتسييّر المؤسسات مع اقتراح حلول يمكن أن تساهم في علاج هذه النقائص، لكن رغم الأهداف التي كانت ترمي إليها عملية إعادة هيكلة المؤسسات، إلا أنها لم تتحقق بسبب عدّة عراقيل، وفي ظل هذه المعطيات الجديدة للاقتصاد الجزائري في هذه المرحلة، وإبتداءا من سنة 1986، أدركت السلطات الجزائرية أنها لابد من إجراء تعديلات قانونية تسمح بمشاركة أوسع للرأسمال الأجنبي مقارنة مع ما كان عليه في ظلّ الاقتصاد الموجه، وبالتالي ضرورة الانفتاح أكثر على الإستثمار الأجنبي.

---

[1] الجريدة الرسمية رقم 34 /1982 ، الصادرة في 1982/08/24، ص 1693.

[2] عمورة جمال ، مرجع سابق، ص 364.

IV -2 التجارة الخارجية في ظل المخطط الخماسي الثاني (1985 -1989):

لجأت السلطات إلى هذا المخطط ليفك الارتباط، ويقلل من الاعتماد على الخارج وكذا لتنظيم الاقتصاد والاعتناء بالزراعة، وخصصت مبالغ مالية هامة لتطوير وتنمية القطاعات المنتجة، كما وضعت تحفيزات حقيقية لأول مرة في هذا المجال، وذلك بالتشجيع الضريبي لعام 1986 والذي نصّ على إعفائين هما:

- إعفاء رقم الأعمال المحقق من التصدير من طرف عام أو خاص.
- إعفاء المؤسسات من الدفع الجزافي المتعلق بالأجور من سنة إلى 05 سنوات.

وقد تعدّى الأمر مستوى الإعفاء، ليصل إلى التشجيع عن طريق التأمين، فقد أصبحت المؤسسة تتحمل من 10 إلى 20 % من مخاطر التصدير، على أن تتحمّل الشركة الوطنية للتأمين 90 % إلى 80 %.إضافة إلى التشجيعات والإعفاءات، سطّرت الدولة تسهيلات جبائية أخرى مسّت كل من :

- الرسم على النشاط الصناعي والتجاري.
- الرسم الوحيد على الإنتاج.
- العمليات المتعلقة بالتصدير وكذا المخصصة لإعادة التصدير.
- الرسم الوحيد على تأدية الخدمات بالنسبة للعمليات التي تتم بالعملة الصعبة وهذا لجلب العملة الصعبة.

وخصص هذا المخطط مبالغ مالية هامة قدرت بـ828.38 مليار دينار جزائري منها:

- 251.6 مليار دينار لقطاع الصناعة.
- 362.13 مليار دينار لتطوير وتنمية القطاعات المنتجة.
- 115.42 مليار دينار خصصت لقطاع الزراعة.

لكن كل هذه المبالغ لتحقيق التنمية لم تجسد على أرض الواقع، خصوصا مع حلول الأزمة البترولية سنة 1986[1]، وارتفاع حجم المديونية من 17 مليار دولار سنة 1985 إلى 26 مليار دولار سنة 1986، إضافة إلى تراجع الإنتاج الصناعي خارج المحروقات، وزيادة التبعية إلى الخارج لبعض المواد الغذائية، وارتفاع معدل البطالة فازدادت حدة الأزمة الجزائرية من خلال عجز ميزان المدفوعات وتدنّت وتيرة النمو كما يجسده الجدول التالي:

[1] حيث وصل سعر البرميل الواحد إلى 14 دولار.

الجدول رقم (2−29): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للفترة(1985−1991)

السنوات / البيان	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
النمو الاقتصادي السنوي(بالحجم)	5.4+	1.3+	0.8-	2-	3.4+	1-	2.2+
رصيد ميزان المدفوعات(بالمليار دينار جزائري)	5.17+	15-	0.3+	10.9-	11.9-	0.76-	8.44+
سعر صرف الدينار(بالدولار)	5.03	4.71	4.84	5.93	7.61	8.93	18.13
الديون الخارجية(بالمليار دولار)	17.5	21	24.7	25.1	25.8	26.5	25
خدمات الديون الخارجية(بالمليار دولار)	4.79	5 13.	5.28	6.55	7.01	8.89	9.37
وزن خدمات الديون إلى قيمة الصادرات(%)	35	62.6	55.5	80.3	69.3	66.6	72.7
البطالة **(%)**	16.5	18	17	18	17.2	19.2	20.2
معدل التضخم **(%)**	10.5	12.3	7.5	5.9	9.3	20.2	25.5
معدل الكتلة النقدية**(%)**	14.99	1.38	13.56	13.65	5.2	11.3	21.3
معدل الفائدة **(%)**	2.5	2.75	5	5	6	10.5	11.5

المصدر: محمد بلقاسم بهلول ،الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية (تشريح وضعية) مطبعة حلب، الجزائر، 1993 ص 213، ما عدا:

- معدل البطالة: *Abdelmadjid BOUZIDI, **les années 90 de l'économie algérienne**, édition ENAG, ALGER, ALGERIE, 1999*
- معدل التضخم: الديوان الوطني للإحصائيات.
- الكتلة النقدية: *banque d'Algérie statistique monétaire 1964-2005 et statistique de la balance des paiements 1992-2005.*
- معدل الفائدة : *Banque d'Algérie « Indicateurs monétaires et financiers » Revues Media : Banque. N°49 à 53.*

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مؤشر النمو الاقتصادي الذي يعكس وتيرة النمو السالبة في كل من السنوات 1987، 1988 و1990 على التوالي، ورصيد ميزان المدفوعات الذي سجل العجز خلال كل من السنوات 1986، 1988، 1989 و1990، يدلاّن على أن الجزائر كانت في حاجة ماسة إلى رؤوس أموال أجنبية لمعالجة الخلل.

كما نستنتج من خلال الجدول تدهور قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار بنسبة 260 % إذا ما قارناها مع سنة 1985 فبلغت 5.03 دينار مقابل دولار، وسنة 1991 المقدرة بـ 81.13 دينار، مما أثر على ميزان المدفوعات والنمو، وانعكس على الأسعار التي تزايدت بسرعة في السلع والخدمات المستوردة والمنتجات المحلية.

أما بالنسبة للعجز المسجل في سنة 1990 (-0.76)، والذي أدى إلى ارتفاع المديونية إلى أقصاها بالنسبة لهذه الفترة بـ 26.5 مليار دولار، وخدمة الديون تقريبا إلى 09 مليار دولار، وعبء هذه الخدمات على الصادرات بـ66 %، مما أثر على علاقات التبادل التجاري الجزائرية بالخارج، إضافة إلى ضعفها على تسديد ديونها.

إضافة إلى أن انخفاض العوائد من العملة الصعبة ابتداءا من سنة 1986 بحوالي 56 % ، والذي أدى إلى انخفاض القوة الشرائية في سنة 1988 إلى 65 % ، مما كانت عليه في 1985 و25 % أقل مما كانت عليه في 1987، إضافة إلى انخفاض واضح في الاستثمار والاستهلاك، وبالتالي إلغاء مشاريع استثمارية هامة كانت مبرمجة ، كذلك محاولة تنويع الصادرات أدت بدورها إلى إحداث نذره في السوق الوطنية على حساب المستهلك والمواطن بشكل عام، إلى جانب النمو الديمغرافي، تسريح عدد كبير من العمال في المؤسسات التي تمت خوصصتها، مما زاد من حدة البطالة وبالتالي انعكاسات اجتماعية غير مرغوب فيها، كما يوضحه الجدول السابق .

وصل معدل التضخم إلى 25.5 ٪ في سنة 1991، كما ارتفعت الكتلة النقدية إلى 21.3%، فقد استلزم نمو الاقتصاد الجزائري نقودا خاصة بعد أزمة النفط 1986 وأحداث 1988. كما أن معدل الفائدة ظل ثابتا بين الفترة (1987-1988) وقدر بـ 05% ، إلى أن جاءت الإصلاحات النقدية في سنة 1986، فوصل إلى 11.5 % في سنة 1991.

بالنسبة للآليات التقليدية للسياسة النقدية خاصة خلال هذه الفترة فقد كانت تستعمل في مجالات ضيقة جدا إن لم نقل كانت معطلة، وذلك تبعا لمتطلبات تلك المرحلة وبما ينسجم والتوجه الاقتصادي المنتهج فتكلفة القرض كانت تحدد إداريا حيث تحدد وزارة المالية كل من سعر الفائدة والعمولات المستحقة للبنوك والمرتبطة بالقروض، كما أن سعر إعادة الخصم عرف استقرارا كبيرا أو بالأحرى ثباتا طيلة الفترة، وهو ما قدر بـ 2.5 %، الأمر الذي لم يشجّع معه النّشاط المصرفي خاصة في مجال حشد المدّخرات الخاصّة؛ كل ذلك أدّى إلى حدوث اضطرابات اجتماعية عسيرة (أحداث أكتوبر 1988) [1].

[1] انتفاضة الخامس أكتوبر 1988، أين عمت المظاهرات أغلب مدن الجزائر احتجاجاً على تردي الأوضاع الاقتصادية في البلاد. فخرج فيها الشارع الجزائري مطالبا بتغييرات شاملة في النظام السياسي والاقتصادي للبلاد، حيث استهوت الدولة في مرحلة الثمانيات رحلة السقوط في العجز الاقتصادي، من حيث تدني ناتج الدخل القومي رغم مرور 26 سنة على الاستقلال.

جاء قانون (88-29) المؤرخ في 1988/07/19[1] المتعلق بممارسة الدولة لاحتكار التجارة الخارجية، الذي تمّ فيه الانتقال من التراخيص الإجمالية للاستيراد إلى إنشاء ميزانية العملة الصعبة السنوية، فأصبحت المؤسسات أكثر قدرة على التّحكم في مواردها، مع بقاء الدولة المتحكم الوحيد عن طريق القنوات الإدارية وجهاز التخطيط، كما نصّ على أنّ ممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية تتم عن طريق الوكالات (*Concessions*)[2] التي تمنحها للهيئات والمؤسسات العمومية، وكذا المجموعات ذات المصالح المشتركة، وتعطى هذه الوكالات على أساس دفتر الشروط الذي تحدد فيه واجبات وحقوق الوكيل، وبهذا لن تصبح الدولة ملزمة بمنح أمر استيراد سلعة ما إلى مؤسسة معينة، أو إلى مؤسسة وحيدة، بل فتحت مجال المنافسة أمام العديد من المؤسسات العمومية لإجراء الصفقات التجارية الدولية، إلا أن الميزان سجل عجز قدر بـ -10.9 مليار دينار جزائري.

ومن هنا ونظرا لإخفاق سياسة الاحتكار- التي طبقتها الدولة طيلة هذه المخططات – في تحقيق التنمية الاقتصادية، وكذا ضغط المنظمات الدولية، عمدت الدولة إلى إصلاح قطاع التجارة الخارجية وأهم ما ميّزه أنّه كان مرحليا، عن طريق التخفيض التدريجي للقيود الإدارية على هذا القطاع، فكانت مرحلة التحرير المقيد، ثم التحرير الخالي من القيود، ثم التحرير التام.

ولقد تمثلت أهم الإصلاحات التي وردت ضمن هذا المخطط فيما يلي:

أ) استقلالية المؤسسات:

جاء هذا المشروع بعد تدهور أداء معظم وحدات إنتاج القطاع العام، وعدم قدرتها على توفير التمويل اللازم بمواصلة عملية الإنتاج وتطويره، وضمان الجودة.

في نهاية سنة 1987 عممت الإصلاحات لتحصل كل مؤسسة على استقلالها المالي، وتتحمل مسؤولية إدارتها، وانطلاقا من سنة 1988 بدأت الجزائر في اتخاذ إجراءات إصلاحية استهدفت بالدرجة الأولى استخدام قوى السوق كمحدد أساسي لتوزيع الموارد الاقتصادية، لكن السياسات المتبعة لم تكن كاملة، فتخلّت الدولة عن التسيير المباشر للنشاطات المنتجة، وتحولت هذه المؤسسات إلى مؤسسات عمومية مستقلة تلعب فيها صناديق المساهمة دورا هاما، حيث تملك رأس المال العمومي وأصبح كل تدخل في تسيير المؤسسات يعد جريمة؛ وبموجب الاستقلالية أصبح للمسير حرية أكثر في اتخاذ القرار، مع محافظة الدولة على حق ملكيتها في الأسهم، واستثمار أموالها عن طريق صناديق
المساهمة من جهة، ومن جهة ثانية، أصبح للمؤسسة رأسمال خاص بها مع حرية التصرف فيه، حرية اختيار البنك الذي تتعامل معه.

لقد جاءت الاستقلالية بعد تضخم حجم التكاليف والأعباء الاجتماعية لصالح العمال، وعدم فعالية نظام الأسعار، وغياب تام لتسيير المخزونات على مستوى المؤسسات، إضافة إلى الاستخدام السيئ

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 1988/29 الصادرة بتاريخ 20 جولية 1988 ص 1062.

[2] *Hocine BENISSAD, la reforme économique en Algérie, op .cit. Page 88.*

لوسائل الإنتاج والقدرات الإنتاجية، وعدم التحكّم في التكنولوجيات، زد على ذلك انتشار البيروقراطية وضعف الاتصال، وتدفق المعلومات.[1] كما أنها كانت تهدف إلى :

- تنويع الصادرات خارج المحروقات.
- رفع المر دودية وتحسن الأداء.
- استغلال أمثل وعقلاني للموارد البشرية والمالية.
- إعطاء الصفة التجارية للمؤسسة العمومية الاقتصادية، التي تصبح مؤسسات ذات مسؤولية محدودة، وتبقى الدولة المالك الوحيد لهذه الأسهم.
- توفير مناصب شغل.
- إعطاء ثقة في المسير الجزائري وغرس روح المبادرة فيه، وإعطائه حرية أوسع في مجال التسيير.

وتجسدت هذه الاستقلالية من خلال القانون (06/88) المؤرخ في 1988/01/12[2] حيث نصّ على:

- اعتبار البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي.
- دعم دور البنك المركزي في ضبط وتسيير أدوات السياسة النقدية.
- منح المؤسسات المالية غير المصرفية إمكانية القيام بعمليات التوظيف المالي، للحصول على أسهم وسندات صادرة عن مؤسسات تنشط داخل التراب الوطني أو خارجه.
- السماح للمصارف بالإقراض طويل الأجل من الجمهور أو اللجوء إلى ديون خارجية.

إضافة إلى ذلك تمّ إدخال إصلاحات ذاتية اقتصادية ومراجعة الإطار التشريعي والقانوني المتعلق بالقطاع العام و الخاص، وترجم ذلك بصدور مجموعة من الأوامر والقرارات والمراسيم منها:[3]

- قانون(11/82) للاستثمار المؤرخ في 1982/08/21[4]: الذي سمح للاستثمار الأجنبي بالاشتراك مع المؤسسات العمومية على أن لا تفوق حصته 50%.
- قانون(19/87) المؤرخ في 1987/12/08[5]: الذي يسمح بالانتفاع الدائم بأراضي التسيير الذاتي وحل التعاونيات الفلاحية وخوصصة تسييرها لصالح العمال.
- قانون (29/88) المؤرخ في 1988/07/19[6]: الخاص بالتجارة الخارجية و الذي فتح المجال للشركات الوطنية لإنجاز المبادلات مع الخارج، ووضع حد لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية.

---

[1] عبد الله الو ناس، الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 121.

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية، رقم 1988/02، الصادرة في 1988/01/13، ص 55.

[3] عبد الله الو ناس، مرجع سابق، ص 104.

[4] الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 1982/34، الصادرة بتاريخ 21 أوت 1982، ص 1692.

[5] الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 1987/50، الصادرة بتاريخ 09 ديسمبر 1987 ، ص 1918.

[6] الجريدة الرسمية رقم 1988/29، ص 1062

- القوانين من (01/88)إلى (06/88) المؤرخة في 1988/01/12[1] الخاصة باستقلالية المؤسسات العمومية.

إن مثل هذه القوانين – قوانين الاستقلالية – تلزم الدولة ضرورة منح استقلالية لقطاع التجارة الخارجية، وذلك حتى تنسجم هذه القوانين مع المتغيرات الداخلية والخارجية التي فرضها المحيط الاقتصادي بكل أبعاده في إطار مقارنة اقتصاد السوق.

لكن ونظرا لأحداث أكتوبر1988، لم تعد هذه التعديلات قادرة على مواجهة متطلبات التغيرات الحاصلة، فتمّ إلغاءها وإصدار أهم قانون في تاريخ الإصلاحات، وهو القانون(10/90) الصادر بتاريخ 1990/04/14[2] المتعلق بالنقد والقرض.

ب) **الخوصصة:** تعرّف بصفة عامة بأنها" نقل ملكية جزء أو كل رأسمال شركة من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص"[3].إن عملية الخوصصة ذات اتجاه اقتصادي يهدف إلى تحرير السوق والمبادرات الفردية وترقية المنافسة، والغاية منها إصلاح المؤسسات، كما تعتبر الخوصصة وسيلة من وسائل زيادة الديمقراطية، وإحدى الدعائم المستعملة للانتقال إلى اقتصاد السوق سعيا لتقليص حجم الدولة، وعملا على ترشيد الإنفاق العام ورفع كفاءة وإنتاجية المؤسسات"، فالخوصصة ليست مصطلحا اقتصاديا بل مصطلحا قانونيا أو بوضوح هي موضة العصر مثل مصطلح اقتصاد السوق"[4]، فقد كانت تهدف إلى[5]:

- تعظيم المنافع الفردية.
- إعادة توزيع السلطة والرقابة.
- إعادة تشكيل المجتمع بأكمله عن طريق التغيير الجذري للمؤسسات الاقتصادية والسياسية، وهي بهذا تعمل على التقليل من سيطرة القطاع العام، فالقطاع الخاص في الجزائر لا يعكس صورة القطاع الفعال لأنه دائما يأتي بعد القطاع العام[6] .

ومن أساليب الخوصصة نجد[7]:

---

[1] الجريدة الرسمية رقم 1988/02، ص من 30 إلى 55.

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية، رقم 16 /1990 الصادرة بتاريخ 18 أبريل 1990، ص 520.

[3] *Claud Daniele ECHAUDEMAISON : dictionnaire de L'économie et de science sociales, BERTI édition, 2009 ; Algérie, page 791.*

[4] *Rachid BENDIB, l'état rentier en crise, OPU, Alger, 2006 page 13.*

[5] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 238.

[6] *Rachid BENDIB, op .cit. page02.*

[7] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 240.

- بيع المؤسسات العامة للخواص بطرح أسهمها للاكتتاب العام في الأسواق المالية، أو عن طريق التفاوض مع بعض المستثمرين، وتحويل أجور بعض العمال الإداريين إلى مساهمات، أو مقايضة هذه المؤسسات بالديون الخارجية.
- التأجير الطويل المدى للأصول التي تملكها الدولة للقطاع الخاص.
- طرح المؤسسات العمومية للتعاقد على إدارتها من قبل القطاع الخاص: ويحدث ذلك وفقا لدفتر شروط، إذ يبقى رأس المال مملوكا للدولة.
- تصفية المؤسسة العمومية (أو بعض وحداتها) التي لا تظهر كفاءة وقدرة على الاستمرارية.
- فتح رأسمال المؤسسات العمومية القائمة جزئيا للخواص، أو رفع رأسمالها، بإصدار أسهم جديدة تطرح للبيع.

لقد أخذ هذا المخطط في الحسبان ظروف الأزمة الإقتصادية العالمية لعلاقتها ببرامج التنمية الإقتصادية والاجتماعية عن طريق انتقال كل من السلع والخدمات ورؤوس الأموال؛ كما اعتمد على أولويات يعود اختيارها إلى ظروف الاقتصاد الوطني من جهة وظروف الاقتصاد الدولي من جهة أخرى، وتتمثل هذه الأولويات في[1]:

- تنظيم الاقتصاد الوطني.
- تطوير قطاع الفلاحة.
- تقليل الاعتماد على الخارج.

يعطى الميزان التجاري لهذا المخطط حسب الجدول التالي:

[1] محمد بلقاسم بهلول، سياسة التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 140.

الجدول رقم(2-30): تطور الميزان التجاري خلال الفترة(1985 - 1989)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / البيان	1985	1986	1987	1988	1989
الواردات	49491	43394	34153	43427	70072
الصادرات	64564	34935	41736	45421	71937
الرصيد	**15073**	**-8459**	7583	1994	1865
معدل التغطية %	130.4	80.5	122.2	104.5	102.6

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات للجمارك.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الميزان التجاري بلغ أكبر قيمة له سنة 1985 برصيد 15073 مليون دينار جزائري، وذلك راجع لارتفاع أسعار الطاقة والمحروقات المكون الأساسي للصادرات التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري، لكنه وبسبب الأزمة البترولية لسنة 1986، والانخفاض المفاجئ لأسعار البترول سجل رصيد الميزان التجاري عجز قيمته 8459 مليون دينار، فشرعت الجزائر بذلك في مسألة ترقية الصادرات خارج المحروقات منذ 1986، لكن على الرغم من الحوافز التي منحت طوال هذه الفترة والممتدة إلى يومنا هذا لهذه المسألة، إلا أنها بقيت مجرد دراسة.

ومع حلول سنة 1988، وبداية الإصلاحات الاقتصادية، قامت الدولة بسنّ قوانين عديدة من أجل ترقية الصادرات خارج المحروقات، وذلك في إطار برنامج خاص لعامي 1989 و1988 والذي سمي "بالبرنامج الإجمالي للصادرات *Programme général D'exportations PGE*".

رغم هذا التشجيع فإن النتائج المحصل عليها لم تكن في المستوى وهذا ما يمكن لمسه من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (2-4): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1986-1990)

الوحدة: مليون دولار

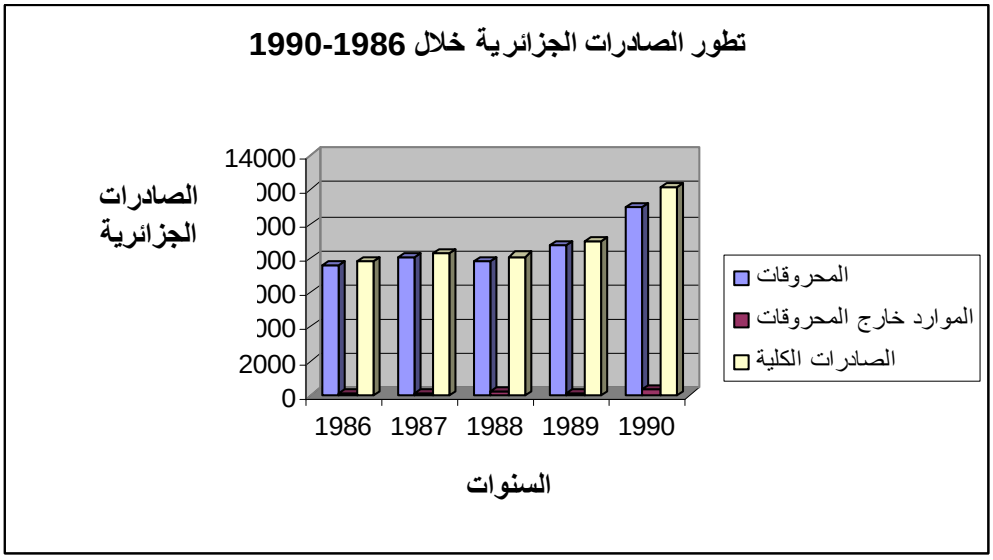

المصدر : من اعداد الطالبة انطلاقا

من إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك .

عند ملاحظة الشكل نجد أن معدل تغير الصادرات خارج المحروقات من سنة 1986 إلى سنة 1990 متذبذب، إضافة إلى ذلك فهي لم تسجل تطورا متزايدا بل تناقصت من 166 إلى 145 مليون دولار خلال 1987 و1986 ثم ارتفعت في 1988 لتتناقص من جديد في 1989، وأخيرا ارتفعت سنة 1990 إذ بلغت حوالي 10934 مليون دولار، وهذا راجع لفشل الإصلاحات التي بدأت في 1988 وعودة الاعتماد على المحروقات بعد التحسن الذي شهدته جراء أزمة 1986.

أما الجدول التالي فيمثل أهم السلع الموجهة للتصدير ما عدا المحروقات خلال الفترة(1986-1989):

الجدول رقم(2−31): أهم السلع الموجهة للتصدير خارج المحروقات خلال الفترة(1986 − 1989)

الوحدة: 10^3 دينار جزائري

السنوات / السلع	1986	1987	1988	1989
فوسفات *Phosphates*	105.288	107.703	119.127	58.232
معادن الحديد *Minerais de fer*	–	3.227	1.698	–
منتجات الصلب *Produits sidérurgiques*	186.627	235.814	549.557	425.595
خضروات *Maraîchages*	3.386	17.583	888	22
تمور *Dattes*	29.597	23.541	65.340	45.078
حوامض *Agrumes*	1.111	9.624	4.502	1
خمور *Vins*	84.007	88.048	92.909	201.610
محروقات *Hydrocarbures*	34.059.574	40.638.803	42.933.694	68.928.290

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات.

يوضح الجدول أعلاه أنّ أهم السلع الموجهة للتصدير ما عدا المحروقات خلال مرحلة الأزمة الاقتصادية الحادة التي بدأت في 1986، هي عبارة عن منتجات الصلب التي تضاعفت في 1988 بأكثر من مرتين عن 1987، وبحوالي 03 مرات عن 1986، المتمثلة خاصة في آليات الأشغال العمومية لتسديد الديون اتجاه الاتحاد السوفياتي السابق، ثم بعد ذلك تأتي المواد الأولية من الفوسفات التي كانت مستقرة إلى نهاية 1988، لتتراجع إلى النصف في سنة 1989.

أما بالنسبة للمنتجات الفلاحية فتتصدرها التمور، فما عدا التراجع الذي عرفته في سنتي 1987 و1989 فإن قيمة صادراتها قد ارتفعت إلى الضعف في 1988، كما كانت عليه في 1986، مما يبين اهتمام السلطات الجزائرية بالصادرات من خارج المحروقات.

لقد أدّت مجهودات التنمية خلال هذه الفترة إلى تحقيق إنجازات جديرة بالملاحظة في عدة ميادين، وإلى إحداث تحويلات عميقة في اقتصادنا، إلاّ أنّ النتائج المحصل عليها بالرغم من أهميتها لم تكن في مستوى المجهودات المبذولة، وفي مستوى ضخامة الوسائل المالية بالداخل والخارج

المخصصة لعمل التنمية، بالإضافة إلى ذلك ، تميّزت السنوات الأخيرة لهذه الفترة ببروز الاختلال في التوازنات وتفاقم التوترات على الصعيدين الإقتصادي والاجتماعي، كل ذلك نتيجة للسقوط العنيف لأسعار البترول الشيء الذي خلق وضعية اقتصادية متردّية في الجزائر فالتدهور المستمر لمعدلات التبادل الدولي، خاصة خلال الفترة الممتدة بين (1985– 1988) أدى إلى تدهور في حصيلة الموارد الخارجية وزاد من صعوبة الحصول على الصرف الأجنبي. وقد نتج عن ذلك عجزٌ في تلبية المطالب الاجتماعية المتصاعدة باستمرار جراء الزيادة السكانية ومن جراء الآلة الإنتاجية المفككة التي أصبحت عاجزة عن استقبال عمالة جديدة لدرجة أنّه بدأ التفكير جدياً في تسريح العمال.

لم تتحقق الأهداف التي كانت ترمي إليها الإصلاحات التي قامت بها الدولة، حيث ساد في الجزائر فكر ريعي، والذي يعني الاعتماد على النفط في كل شيء، إذ أنّ اعتماد المخططين في أعمالهم مند انطلاق التخطيط الاقتصادي لعام 1967 على تمويل الاقتصاد بالموارد النفطية المصدرة، الأمر الذي أدّى إلى التخلّي على تعبئة المدخرات، واللجوء –عند الحاجة– إلى التمويل الخارجي بدل الاعتماد على المدخرات الداخلية، والهيمنة التّامة للقطاع العام واحتكاره للاقتصاد، وربط هذا القطاع بالأسواق الخارجية من ناحية للحصول على الموارد والعتاد والمواد والخدمات، وعدم تطوير القدرات الداخلية من ناحية ثانية، كلّها عوامل أدّت إلى فشل عملية التّخطيط في الجزائر، فقد كان يتم استيراد كل ما تحتاجه بدون تخطيط علمي منظّم، ممّا أدّى إلى تبذير جزء كبير من موارد العملة الصعبة، ومن ثمّ إلى انخفاض القوة الشرائية في سنة 1988، إضافة إلى انخفاض واضح في الاستثمار والاستهلاك، وبالتّالي إلغاء مشاريع استثمارية هامّة كانت مبرمجة، كذلك محاولة تنويع الصّادرات أدّت بدورها إلى إحداث نذره في السوق الوطنية على حساب المواطن بشكل عام، إلى جانب النمو الديمغرافي، وسيادة التسيير الإداري، وكانت كل من خطّة الإنتاج، الأسعار، حجم الاستثمار، الأجور، التموين والتسويق تحدد مركزيا، فلم تعطى المبادرة للمؤسسات الشيء الذي لم يسمح بتحريك القدرات والطاقات الإنتاجية وإلى عدم اهتمام المسيرين الذين لم يصبحوا مسؤولين عن نتائج المؤسسات التي يديرونها، كل ذلك أدّى إلى حدوث اضطرابات اجتماعية، وإحداث العجز في الميزان التجاري.

لقد اعتقد البعض أن العمل بالتخطيط لم يكن إلاّ ذريعة لتغطية واقع اقتصاد متروك لقوى السوق الدولية والمحلية ،كما اعتقد البعض الآخر أنّ التّخطيط كنموذج لضبط النشاط الاقتصادي هو من الوجهة التقنية مستحيل، لأنه يفترض توفر وسائل إعلام وتوقّع ورقابة يستحيل جمعها في فترة بمثل هذا القصر، إضافة إلى هذا فإن عدم استقرار الموارد الخارجية مع قطاع خاص ريفي وحضري يجعل المهمة أكثر تعقيدا.[1] لكن الحقيقية أنّه بقدر ما كان نظام التخطيط في الجزائر ناجحا في إعطاء دفعة قوية للتّنمية، وتوسيع قطاع الدولة، وتمكينها أكثر من التحكم في القوى الاقتصادية الوطنية، بقدر ما أنّه

[1] عبد الطيف بن أشنهو ، " التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط في الجزائر 1962-1980 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1982 ص81.

لم يتمكّن من إسدال غطائه على كل الموارد المادية والبشرية للبلاد، كما عجز عن ضمّ القطاع الخاص الوطني رغم أهميته الاقتصادية في العمل الإنمائي المخطط، لأن تركه على الهامش يحد من شمولية التخطيط.

إنّ تجربة التخطيط في الجزائر وإن لم تحقق الأهداف المرجوة منها، إلا أنها تعتبر تجربة رائدة يستفاد منها دروس وتجارب وعبر عديدة في جميع الميادين، فقد كانت التّنمية الّصناعية "ترمي إلى إحداث تغيرات عميقة في البنيات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، من أجل تشييّد اقتصاد عصري تتكامل فيه الأنشطة وتتكيف فيه المبادرات بين فروع القطاع الاقتصادي الواحد أو بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبذلك تتدرج التنمية الصناعية ضمن منظور اشتراكي يعطيها مدلولها العميق وأبعادها السياسية، وفعالية في وضع القواعد المادية للاشتراكية التي يقاس واقعها بالأساس الاقتصادي الذي ترتكز عليه، وذلك يجعل الإنتاج الوطني يستجيب لأهم حاجياتها الأساسية من مواد استهلاكية ومواد تجهيز"[1].

[1] عبد العزيز وطيان، مرجع سابق ، ص 116.

خاتمة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى التجارة الخارجية في ظل الاقتصاد المخطط، إذ انتهجت الجزائر النهج الاشتراكي، فاعتمدت على سياسة المخططات المركزية في تسيير اقتصادها، بدءًا بالمخطط الثلاثي الأول الذي جاء للنهوض بالاقتصاد الوطني، ليليه بعد ذلك أربع مخططات إلى غاية أواخر الثمانينات.

وقد تسببت موجة التأميم والاشتراكية إلى أزمات في الاقتصاد الجزائري، بسبب مركزية التخطيط الاقتصادي، وغياب كثير من آليات السوق في الإنتاج والمنافسة، وشيوع الفساد الإداري، والتطبيق غير الجيد لهذا المذهب الاقتصادي، إضافة إلى أن النموذج التنموي في الجزائر أعطى الأولوية للقطاع الصناعي على غيره من القطاعات، وهو ما أدى إلى تهميش الزراعة وتبعية الدولة للخارج في الحصول على الغذاء.

خلال هذا التخطيط المركزي، كانت الدولة المنتج والمستثمر الوحيد في الحياة الاقتصادية، فقد كان هدفها التصنيع وبسرعة كبيرة من خلال الاعتماد على القطاع العمومي، ومن ثم المؤسسة الوطنية ، فالهيمنة الخانقة للدولة والمركزية التي فرضتها على الاقتصاد بصفة عامة وعلى التجارة الخارجية بصفة خاصة، إعادة التوازن بين هذه الإختلالات، فتمّت إعادة النظر في توزيع الاستثمارات للقطاعات الأخرى، وأصبح قطاع المحروقات لا يستغل سوى 63 مليار دينار جزائري من مجموع 250 مليار دينار جزائري، ما يمثل ضعفين ونصف ما كان يحظى به في الخطة الرباعية.

ورغم مساوئها، إلا أنها أدخلت الدولة في دائرة التصنيع، وذلك راجع إلى الموارد البترولية التي منحت إمكانية القيام بالإنجازات المادية، وارتفاع المستوى المعيشي رغم النمو الديمغرافي المتزايد للسكان، لكن هذه الموارد نفسها خلقت في آخر الثمانينات أزمة حادة ظهر بعدها الاقتصاد الجزائري على حقيقته، أي ظهرت هشاشته.

كل تلك المخططات لم تحقق ما كان مرجواً منها خاصة في ظل الأزمة العالمية لسنة 1986، وما صاحبها من انهيار للاقتصاد الوطني نظراً لاعتماده على البترول، فبفشل المخططات التنموية أصبح مفروضا على الدول إعادة النظر في السياسة المنتهجة على مستوى الاقتصاد، وبالتالي على مستوى التجارة الخارجية.

الفصل الثالث:
التجارة الخارجية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق

مقدمة الفصل

بعد انهيار سياسة الاقتصاد الموجه، أصبح الوجهة المفضلة هي اقتصاد السوق والاستثمار والأسواق المالية وعولمة التجارة، وكان من الطبيعي أن تسعى الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى مواكبة هذا التوجّه، وتعمل جاهدة لتحقيق النمو الاقتصادي، والخروج من الأزمات التي كانت تتخبط فيها بسبب المديونية والأزمة البترولية، إضافة إلى عدم نجاعة السياسات الاقتصادية التي كانت تنتهجها.

فخلال هذه الصعوبات التي عاشتها البلاد، ظهر اقتناع السلطة الجزائرية بالاندماج في النظام الاقتصادي العالمي الجديد عن طريق تحرير تجارتها، بعد أن قطعت شوطا كبيرا في القيام بعدة إصلاحات لمسايرة القوانين والمبادئ غير المجدية في بداية الثمانينات وبشكل واضح مما جعلها تفقد وقتا وفرصا ثمينة للنجاح في تلك المحاولات، ثم عرفت بعد ذلك نوعا حادا من الإصلاحات في بداية التسعينات، للتحول إلى اقتصاد السوق الذي رافقه تضحيات كبيرة وعدم استقرار في الإنتاج والعلاقات الاقتصادية الخارجية ،إلا أنه كان لابد من القيام به من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستوى الجودة في إنتاج السلع والخدمات حيث تم اللجوء إلى نصائح صندوق النقد الدولي الذي كان هدفها الحد من النتائج السلبية.

والسؤال الذي نطرحه في هذا الفصل هو: كيف كانت تجربة هذا التحرير التجاري في ظل اقتصاد السوق؟.

I- مفهوم اقتصاد السوق ومبادئه :

I-1-تعريف اقتصاد السوق ومبادئه:

1-1 تعرف اقتصاد السوق:

لم يعد مفهوم مصطلح" **السوق**" يعني المكان الذي تباع فيه السلع وتشترى[1]، ولا المراحل التي تمر فيها السلعة بين المنتج والمستهلك بل تعدى ذلك إلى الطريقة المجردة التي تم بموجبها عمليات بيع السلع وشرائها وتحديد أسعارها، دون الاهتمام بأية تغطية جغرافية معينة، فقد ينطبق على جزء من الاقتصاد، أو على الدولة كلها، أو حتى على الاقتصاد العالمي؛ واقتصاد السوق«لا يعني ترك إدارة النشاط الاقتصادي أو غالبيته للقطاع الخاص، وإنما هو نظام متكامل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ويفترض توفر المعلومات وسرعة وحرية تداولها، كما يفترض أن تكون الأسواق حرة، والوصول إليها متاح لجميع المتعاملين، كما أنّ وجود نظام السوق يجب أن يتيح المنافسة.»[2]. ولقد اضطرت البلدان التي توجد في مرحلة انتقال إلى اقتصاديات سوقية إلى تنفيذ برامج استقرار اقتصادي على الصعيد الكلي في نفس الوقت التي كانت منهمكة في تغيرات ضخمة لمؤسساتها[3]. ويتسم هذا الانتقال بثلاثة عناصر: الاستقرار الاقتصادي، تحرير الأسعار والأسواق، والتغيير المؤسسي العميق، فبذلك وجب عليها تنفيذ سياسات استقرار في غمرة تغيرات عميقة في المؤسسات السياسية والإطارات النظامية لاقتصادياتها.

لكن ما لا يمكننا أن ننفيه هو أن عملية التحول نحو اقتصاد السوق، يصاحبها ظهور فئة اجتماعية متميزة، تتمثل في أرباب العمل، والتي بازدياد نفوذها الاقتصادي والمالي، ستبدأ أكثر فأكثر بالمطالبة بالانفتاح السياسي بغية المشاركة في اتخاذ القرارات والوصول للسلطة بهدف حماية وتكريس مصالحها الاقتصادية (الطبقة البرجوازية كانت رائدة الثورات الديمقراطية بأوروبا).[4] بذلك كله نجد أنّ عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق تعني عموما:[5]

- تحرير الأنشطة الاقتصادية والأسعار وعمليات السوق، وإعادة تخصيص الموارد الأكثر الاستخدامات فاعلية.

- تحقيق إدارة فعالة للمشروعات و كفاءة اقتصادية ويكون ذلك عادة من خلال الخوصصة.

---

[1] مصطفى عبد الله ألكفري، عولمة الاقتصاد والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا 2008، ص59.

[2] مصطفى عبد الله ألكفري، مرجع سابق، ص62.

[3] لازاك بالسروبز أي*أل LEZEK BALCEROWICZ ET AL* "اقتصاديات انتقالية "، ترجمة نادر إدريس التل، دار الكتاب الحديث الطبعة الأولى ، عمان الأردن 2009، ص 01.

[4]لمياء زكري وفضيلة عكاش، "آثار الانفتاح الاقتصادي على مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر" الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، كلية العلوم القانونية والإدارية جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف،أيام 16 و17 ديسمبر 2008.

[5] عبد الله الو ناس، الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص109.

- فرض قيود متشددة على الميزانية مما يوفر الحوافز لتحسين الكفاءة.
- إرساء إطار مؤسسي وقانوني لضمان حقوق الملكية وسيادة القانون والقواعد التنظيمية الشفافة لدخول السوق.

1-2 مبادئ اقتصاد السوق : تتمثل أهم مبادئ اقتصاد السوق في ما يلي:

- المصلحة الذاتية: وهي أهم مبدأ ترتكز عليه الرأسمالية، وهي حق الملكية الفردية لوسائل الإنتاج وتقدير الدوافع الذاتية للفرد.
- الحرية الاقتصادية: ويقصد بها أن يتعامل الفرد مع من يشاء وفي أي وقت.
- الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج: ويقصد بها في الفكر الرأسمالي حق الفرد في امتلاك واستخدام وسائل الإنتاج المملوكة بالشكل الذي يتحقق مع مصلحته الشخصية، على هذا الأساس يقوم اقتصاد السوق بتنظيم الملكية الخاصة وحمايتها.
- المنافسة والمبادرة الحرة: حيث أنّ المنافسة تسمح بالديناميكية، وتمارس على المستويين الوطني والدولي، أما المبادرة الحرة فتسمح بالتفتح والارتقاء وتنمّي قدرات الإبداع، فالدول الأكثر تقدما هي التي تدافع عن المبادرة الحرة، المنافسة والسوق.

I-3 موقع التجارة الخارجية من اقتصاد السوق:

تحتل التجارة الخارجية مكانة هامة في اقتصاد السوق، وذلك من خلال الدور المزدوج الذي تقوم به، حيث تعمل على عرض الفائض من الإنتاج الوطني، فتحصل الدولة على موارد من الصرف الأجنبي بالطلب على هذا الفائض من الأسواق الأجنبية من جهة، ومن ثمّ تستطيع تمويل حاجات الاستهلاك النهائي للأفراد، والاستهلاك الإنتاجي الضروري للمؤسسات من السلع والخدمات وعوامل الإنتاج، والحصول عليها من الأسواق الأجنبية من جهة ثانية.

إنّ قطاع التّجارة بنوعيه، الداخلية والخارجيّة – شأنه شأن قطاع الإنتاج – يعتمد على الملكية الخاصة لعوامل الإنتاج، التي تقتضي حرية الأفراد في ملكيتهم لكل أنواع الثروة المادية، والتي يقرّها القانون ويحميها، ويترتب عن هذه الملكية حق المالك في البيع والشراء، والاستغلال في إطار القانون. كما تقتضي أيضا حريّة الإنتاج والاستهلاك التي تعتبر نتيجة طبيعية لنظام الملكية الفردية، فمالِك عنصر الإنتاج له أن يستغلّه في أي مجال من مجالات النشاط الاقتصادي، يدفعه في ذلك للحصول على أكبر ربح ممكن.

إضافة إلى ذلك فإن الملكيّة الخاصة تقتضي سيادة المستهلك، حيث تكون رغبات المستهلكين في طلبهم على السلع المتنوعة، هي التي تحدد ربحية النشاطات الاقتصادية المختلفة ، وتكون الأسعار خاضعة لعاملي العرض والطلب في السوق، وبالتالي فإن أي تغير في رغبات أو حاجات المستهلكين يؤدي إلى تغير في الأثمان النسبية للسلع المختلفة ومنه فالأسعار هي التي تربط بين المنتجين والمستهلكين.

إذا كانت التجارة الداخلية ترتبط بأسلوب الإنتاج السائد في المجتمع وبشكل الملكية والعلاقات الاجتماعية التي تعكس هذا الشكل، فهي بذلك عملية أساسية في النشاط الاقتصادي، وتلعب الدور الحاسم والمحرك في توجيهه، وتؤثر في جميع نواحي الحياة الاقتصادية، خاصة على مستوى الإنتاج وذلك من خلال تأمين تصريف المنتجات وتوفير الدافع إلى مواصلة الإنتاج، والحرص على تطويره وتقدمه.

II-الجزائر واقتصاد السوق:

II -1 تحول الجزائر نحو اقتصاد السوق:

إنّ نيّة الدخول في اقتصاد السوق في الجزائر كانت ظاهرة بوضوح كبير في بيان السياسة العامة للحكومة في ديسمبر1990، أمام المجلس الشعبي الوطني، وفي رسالة النية والمذكرة اللتين وجهتهما وزارة الاقتصاد إلى صندوق النّقد الدولي حول السياسة الاقتصادية والمالية للجزائر في 21 أوت 1990؛ وقد وافق مجلس إدارة المؤسسات على هذه السياسة في 03 جوان1991[1]، وبما أنّ الجزائر كانت تعول على أسلوب التخطيط – في تسيير اقتصادها– الذي يعتمد التوجه المركزي من حيث توزيع عناصر الإنتاج في مختلف الاستخدامات، فإنّ تطبيق اقتصاد السوق لم يكن بالأمر الهين، حيث تكمن الصعوبة في إخضاع حرية اقتصاد السوق لقيود التوجّه المركزي، فلتغيير الاقتصاد من نظام موجه إلى آخر حرّ، لا بد من إحداث تغيرات كبيرة في العلاقات الإنتاجية القائمة، ولابد من وقت للتكيّف مع العلاقات الجديدة.

مما لا شك فيه هو أن دور الدولة في الاقتصاد يختلف في النظام الاشتراكي عّما هو في النظام الرأسمالي، فلا تستطيع أن تكون المنتج والمسير، وفي نفس الوقت تؤدي وظائفها في تنظيم وممارسة السلطة، وإرضاء جميع الأطراف (في مجال التربية، الصحة، البنى التّحتية الاقتصادية والثقافية والعدالة والأمن،...الخ)[2]، كما تختلف الآثار والنتائج المترتبة عن ذلك في كلا النظامين حيث يتطلب بناء اقتصاد السوق من الدولة أن تنسحب من المجال الاقتصادي، وفتح المجال أمام المبادرة الخاصة وذلك بتكريس مجموعة من المبادئ الليبرالية التالية[3]:

- **مبدأ حرّية التّجارة والصناعة:** قامت الجزائر بتكريس هذا المبدأ في المادة 37 من دستور 1996[4]، والتي تنص على أن:" **حرية التجارة والصناعة مضمونة، وتمارس في إطار القانون**".
- **خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية:** تطورت نظرة برنامج الإصلاح الاقتصادي للخوصصة ، حيث انتقلت من التخلص من الاحتكار الحكومي في إدارة المشروعات العامة إلى تأجير هذه المشروعات، تم التخلص منها جزئيا أو كليا، وتهدف هذه العملية إلى تكثيف النسيج الصناعي، إعادة التوازن للقطاعات، وتخليص الدولة من الثقل المالي الذي يتسبب دائما في الخسائر الدائمة للقطاع العام، ومن هنا تأتي وصفة صندوق النقد الدولي حيث يوصي بتصفية الوحدات أو بيعها للقطاع الخاص[5]، وقد ظهرت فكرة الخوصصة في الجزائر لأول مرة في قانون المالية التكميلي لسنة 1994،

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية (تشريح وضعية) مطبعة حلب، الجزائر، 1993، ص 208.

[2] *MOUHOUBI Salah, « L'Algérie à l'épreuve des reformes économique », Edition Office des publications Universitaires Algérie, 1998, Page51.*

[3] لمياء زكري ، فضيلة عكاش ، مرجع سابق.

[4] *www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution96.htm*

[5] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية، مرجع سابق ص58.

1994، الذي نصّ على إمكانية فتح رأسمال المؤسسة للمساهمين الخواص، بالإضافة إلى إمكانية التنازل عن أصول المؤسسات العامة لفائدة الخواص، ثم صدر دستور 1996 الذي نصّ على اختصاص السلطة التشريعية في وضع القواعد الخاصة لنقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، بذلك انطلقت عملية الخوصصة منذ سنة 1996 بمجموعة من المؤسسات، وذلك بعد المصادقة على برنامج الخوصصة في سنة 1995.

- **إزالة الاحتكارات العمومية:** دخلت الجزائر مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، في سبيل إزالة الاحتكارات العمومية بصفة تدريجية، وفتح معظم النشاطات – التي كانت حكرا على الدولة –أمام المبادرة الخاصة.
- **إلغاء النصوص المقيدة للاستثمار:** يتضح جليا أن الاستثمار الخاص في الجزائر طوال هذه الفترة عانى من الإقصاء والتهميش، فلم يسمح له بالتدخل سوى في قطاعات ثانوية، وأخضع لنظام رقابة صارم، ثم استمر الوضع إلى غاية صدور قانون الاستثمارات سنة 1993، وبذلك انسحبت الدولة بصفة تدريجية من تنظيم الاستثمارات التي أخضعتها لنظام قانوني استثنائي لتصبح بعد ذلك خاضعة لإجراءات بسيطة من شأنها تشجيع الخواص للاستثمار سواءا المحلي أو الأجنبي، الذي يعرف بأنه "تلك المشاريع التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب الملكية الكاملة للمشروع أو نتيجة لإشراكه في رأس مال المشروع لجزء كبير له حق الإدارة، وحسب معيار صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار الأجنبي مباشر إذا امتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال"[1].
- **تكريس مبدأ حرية الأسعار**: تندرج عملية تحرير الأسعار في إطار بناء اقتصاد السوق، بحيث وجب التخفيف من حجم تدعيم الدولة للأسعار لأسباب سياسية أو اجتماعية، وتفادي أخطار التضخم، من أجل ذلك وفي سنة 1989 صدر القانون 12/89[2] المتعلق بالأسعار، الذي اعتبر لبنة أولى في تحرير الأسعار، ثمّ بعدها تمّ التحرير الحقيقي للأسعار السلع والخدمات، اعتمادا على قواعد المنافسة، إلا أن الدولة تتدخل لتقيد من مبدأ الحرية العامة للأسعار إذا توفرت بعض الشروط مثل حدوث كارثة طبيعية أو صعوبات في التموين بالنسبة لقطاع نشاط معين أو في منطقة جغرافية معينة[3].

---

[1] منور أو سرير وعليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية ،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 2 ماي 2005، ص 97.

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 29/ 1989،الصادرة بتاريخ 19 جويلية 1989 ، ص 758 .

[3] ناصر مراد،"الإصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد 02، 2003 ص25.

- **مبدأ حرية التعاقد:** صدر القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، والذي أخضعها للقانون المدني والتجاري، وبذلك أصبحت تتمتع بحرية في التعاقد.

لكن عند تغييّر النظام الاقتصادي يجب أيضا تغييّر المجتمع، ففي اقتصاد السوق مفهوم الملكية يصبح فكرة واضحة، فهناك من ناحية الملكية العامة والخاصة، كلاهما محميتان من طرف القانون، وتصبح مسؤولية الفرد كاملة، والمبادرة الخاصة أساسا لتكوين الثروة، وشيئا فشيئا تفقد الدولة احتكارها على الأنشطة الاقتصادية، ثمّ عن احتكارها لاتخاذ القرارات، سواءا فيما يخص الاستثمار أو الاستهلاك[1]. كما أنّ اختيار اقتصاد السوق لا ينبغي أن يقام لهدف إعطاء الفرص للمضاربين والطفيليّن والقراصنة لجمع المزيد من الأموال بأقل التكاليف والجهد وبالسرعة الجنونية النابعة عن مناورات التحايل والتزييف، وفي مرحلة أخرى اللّجوء إلى السوق الموازية للعملات الصعبة لأجل تهريب الادخار نحو الخارج.

II- 2 دوافع وأسس التحرير التجاري في الجزائر:

2-1 دوافع التحرير التجاري:

إنّ حرية التّجارة الخارجية لم تكن خيارا بالنسبة للجزائر، وإنما فرضها التّحول نحو اقتصاد السوق، وبما أنّ سياسة الحماية المطبّقة ضمن المسار الاشتراكي لم تثبت نجاعتها في النهوض بهذا القطاع، حيث بقي الاقتصاد يشهد تبعية مطلقة في ميدان الواردات، من مواد غذائية وأولية ومستلزمات الإنتاج، إضافة إلى الاعتماد على النفط كأداة للتصدير. فالانتقال من اقتصاد الأوامر إلى اقتصاد المبادرة ليس بالمهمّة السهلة، حيث أن العادات الموروثة من النظام القديم تمثل مجموعة من القيود التي تعرقل سير التقدم، لكن ما زاد الأمور تعقيدا هو أزمة 1986 التي انهارت فيها أسعار البترول[2]، وانفجرت أزمة المديونية وأدت إلى اختلالات اقتصادية خطيرة.

عرف الاقتصاد الوطني في ظلّ سياسة الاحتكار التي طبقتها الدولة ظاهرة النّدرة مسّت السلع ذات الاستهلاك الواسع والسلع الوسيطية المستعملة من طرف المؤسسات العامة والخاصة ذات الطابع الاقتصادي، والتي نتجت عن سوء برمجة الصادرات، وضعف التّخطيط، إلى غيرها من العوامل؛ إضافة إلى هذا فإن الاقتصاد لم يتمكن من تحقيق الاستقلالية المنشودة، بل على العكس زاد التبعية نحو الخارج، كما انتعشت ظاهرة الاقتصاد الموازي، ممّا أكّد للدولة فشل نظام الاحتكار، ودفع بها إلى التّفكير في أسلوب جديد يحقّق الاستقرار الاقتصادي والذي تمثل في انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي واكتفاءها بلعب دور السلطة الضابطة المقيدة، وإلغاء سياسة الاحتكار، والانفتاح نحو الخارج، وإحلال الخواص مكان الدولة في التجارة الخارجية.

---

[1] *Nordine GRIM, L'Algérie, Interminable Transition, CASBAH édition, Alger 2009, page 27.*

[2] كل انخفاض في أسعار النفط بـ01 دولار كلف الدولة 500 مليون دولار من إيراداتها النفطية.

اعتبر دستور 23 فبراير 1989 النواة الأولى للتخلص من النظام الاشتراكي، وذلك بإلغاء جميع النصوص والمواد الخاصّة به، كما تمّ إدخال العديد من التغيرات على علاقة الدولة بالاقتصاد؛ حيث نصّ على القضاء على احتكار الدولة للتجارة الخارجية –ما عدا الميادين الإستراتيجية – وحرية الاستيراد والتصدير لكل المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين الأجانب إضافة إلى إخضاع السوق لآليات العرض والطلب الحرة، ومن أهم الأسباب التي دفعت الجزائر إلى التّحرير نجد أسبابا داخلية وأخرى خارجية منها:

أ) الأسباب الخارجية:

1. **التحولات الاقتصادية العالمية،** والتي من أهمها وجود أسواق خارجية معتبرة، إضافة إلى النمو الهائل للاقتصاديات الغربية خاصّة بعد الحرب العالمية الثانية، وانعدام السيطرة على البنوك المركزية نتيجة لثورة المعلومات والاتصالات، واختلال توزيع الثروات بين الفقراء والأغنياء.

2. **انهيار الإتحاد السوفيتي:** وذلك سنة 1989، وتوحيد الألمانيتين سنة 1990، أحدث صدمة على العالم عامة، وعلى الجزائر خاصة، إذ فرض عليها إعادة النظر في سياستها الاقتصادية بعد خروج العالم من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية التي تزعمها المعسكر الليبرالي، والذي فرض سياسته الاقتصادية على العالم بأسره.

3. **الأزمة البترولية لسنة 1986:** إنّ اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق 95 % من إيرادات الصادرات و60 % من إيرادات الميزانية أحدث أزمة حقيقية عندما انخفضت أسعار المحروقات في سنة 1986، إضافة إلى انخفاض سعر صرف الدولار– عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات– حيث وصل هذا الانخفاض إلى 05 دولار سنة 1986[1] بعدما كان 30 دولار في نهاية 1985، فوقع الاقتصاد الجزائري في الأزمة.

ب) الأسباب الداخلية:

1. **أزمة المديونية:** إنّ المخططات التّنموية التي اتبعتها الجزائر والقائمة أساسا على الصناعات الثقيلة تطلبت مبالغ باهظة لتجسيدها، وبالتالي قامت الدولة باستثمارات مالية ضخمة تطلبت لتمويلها قروض معتبرة مقابل أن يتم تسديدها من إيرادات النفط، إلاّ أن سوء استعمال هذه القروض في معظم الحالات، أدّى إلى فقدان التّوازن في الاستثمار؛ وتطور الديون ومعدل خدمتها التي استنزفت الجزء الأكبر من الاحتياط من الذهب والعملات الأجنبية، من جهة والنمو الديمغرافي وعدم فعالية طرق التسيير، من جهة ثانية، كلها عوامل أدّت إلى تصعيد الأزمة، إضافة إلى انخفاض معدلات النمو، عجز الجزائر عن الاستيراد، وتدهور مستويات الإنتاج والاستثمار

[1] *NADIM NOUR, «Algérie : économie cherche diversification», L'ACTUEL N°104, magazine de l'économie et du partenariat international, les nouvelles revues algériennes, ANEP, régie Presse, Alger juin 2009, ALGERIE, page 14.*

والتوظيف، فقد كانت الجزائر تختنق بحبل من الديون بالعملة الصعبة التي غالبا ما أبرمتها باستخفاف[1] مع المؤسسات الدولية حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (3-32): تطور المديونية الجزائرية في الفترة (1990-1998)

الوحدة: مليار الدولار الأمريكي

السنوات / الديون	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
ديون متوسطة وطويلة الأجل	26.588	26.636	25.886	25.024	28.850	31.317	33.230	31.060	30.261
ديون قصيرة الأجل	1.791	1.239	0.792	0.700	0.636	0.256	0.421	0.162	0.212
المجموع	**28.379**	**27.875**	**26.678**	**25.724**	**29.486**	**31.573**	**33.561**	**31.222**	**30.473**

المصدر: مدني بن شهرة، الاصطلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 144.

نلاحظ من هذا الجدول أن الديون تراجعت بحوالي 750 مليون دولار لتصل إلى 30.47 مليار دولار مقابل 31.22 مليار دولار بين سنتي 1997 و1998، فإن انهيار أسعار البترول وتراجع مداخيله أفرز ارتفاع في خدمات الديون، إضافة إلى تراجع الديون المتوسطة و طويلة الأجل، إذ بلغت سنة 1998 حوالي 30.26 مليار دولار مقابل 31.06 مليار دولار عام 1997 ، في حين ارتفعت في نفس الفترة قيمة الديون قصيرة الأجل إلى 212 مليون دولار مقابل 162 مليون عام 1997.

2. **عجز الميزان التجاري:**"يتكون الميزان التجاري من الصادرات والواردات من السلع والخدمات، ويعتبر أهم عناصر ميزان المدفوعات، حيث أن ارتفاع حصيلة الصادرات يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات من جهة وإلى زيادة القدرات الاستثمارية في الاقتصاد الوطني من جهة ثانية"[2]، فبذلك يعتبر أهم بنود ميزان المدفوعات، ومؤشر ذو أهمية بالغة الدلالة على الوضع الاقتصادي للدولة، فنجد أنه منذ سنة 1967، كان الميزان التجاري الجزائري في حالة عجز دائم، لكنه عرف تغيرات في سنة 1979، حيث سجل فائضا خلال سنوات متتالية إلى غاية 1985 السنة التي عاود فيها العجز كما تمّ توضيح ذلك في الفصل السابق.

3. **التّضخم:** يشكل التّضخم – باعتباره انعكاسا طبيعيا الإختلالات الحاصلة في القوى الاقتصادية المتوازية– أحد أهم المظاهر الاقتصادية التي اتّسمت بها معظم الاقتصاديات العالمية سواء

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، عصرنه الجزائر حصيلة وأفاق 1999- 2000 ألفا *ديزيان ALPHA DESIGN* ، باريس، فرنسا ، فيفري ، 2004 ص 4.

[2] هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص244.

المتقدمة منها أو النامية، وإن كانت بدرجات متفاوتة في الحجم والتأثير[1]، فتعدّ هذه الظاهرة من أعقد الظواهر في اقتصاديات الدول، ولقد عملت الجزائر على وضع سياسات مختلفة للحد منها خاصة و أنها عرفت معدلات مختلفة للتّضخم في هذه الفترة مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(3-33): التضخم في الجزائر في الفترة (1980 – 1989)

الوحدة: %

السنوات / التضخم	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
التضخم %	9.2	14.7	6.2	6	8.2	10.5	**12.3**	7.5	5.9	9.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر على الموقع:

www.ons.dz

2-1 أسس التحرير التجاري:

لقد كان لعملية التحرير التجاري أسسا لا تكون إلا بها تمثلت فيما يلي:

أ) **الخوصصة:** حاولت الجزائر تفعيل الخوصصة بسنّ العديد من القوانين، إضافة إلى استحداث جهازين مكلفين بهذه العملية وهما:

- المجلس الوطني لمساهمات الدولة.
- المجلس الوطني للخوصصة.

وبلغ مجموع المؤسسات والأصول المتنازل عنها في الجزائر في الفترة الممتدة من شهر جوان 2003 إلى نهاية 2005[2] حوالي 238 منها 124 لمتعاملين خواص ووطنيين، و81 لمجموعات من الأجراء و31 لشركاء أجانب، كما بلغ السعر الإجمالي لعمليات التنازل 63.4 مليار دينار جزائري، ورغم أن هذه العملية باءت بالفشل نتيجة تعدد الإجراءات الإدارية والبيروقراطية، وانعدام السوق المالي الحقيقي، إضافة إلى الحالة الأمنية التي كانت تعيشها الجزائر، إلاّ أنّ القطاع الخاص يمثّل حاليا في الجزائر، حوالي 80% من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات ويشغّل أكثر من مليون عامل رسمي وحوالي 02 مليون، إذا ما تمّ إحصاء العمال غير المصرح بهم، لكنه بالمقابل يعاني من عدة

عراقيل ، مثلا فيما يتعلق بمنتجي الدواء في الجزائر، الذين يعانون من عدم دعم الدولة وعدم تدخلها لحماية الإنتاج الوطني للأدوية- مبررة ذلك بشروط منظمة التجارة العالمية، رغم عدم انضمامها بعد- جعل نسبة

---

[1] أحمد فتحي عبد الحميد وبشار أحمد العراقي، التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية و مركز دراسات الوحدة العربية، مصر، العدد 42، 2008، ص 71.

2 قلش عبد الله، أثر الشراكة الأوروجزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم انسانية السنة الرابعة، العدد 29 جويلية 2006 جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف، على الموقع www.ulum.nl .

تغطية السوق الوطنية بالإنتاج المحلي لا تتجاوز 30% و10 % فقط للأدوية الأساسية، مقابل ارتفاع فاتورة استيراد هذا المنتوج بأكثر من 100% بين سنتي 2001 و2006. إضافة إلى قرار وزارة الصحة برفع كلّ أنواع الحماية عن الصناعة الصيدلانية وتصريحات بعض المسؤولين فيما يخص عدم ثقتهم في المنتوج الوطني للأدوية، هذه الوضعية – التي لا يحسد عليها أرباب العمل المنتجين بالجزائر– جعلت هذه الصناعة مهددة بالإفلاس و 50 مؤسسة مهددة بالغلق إضافة مشكل العقار الصناعي، وتحسين محيط الأعمال التي تمثل أهم مطالب جمعيات أرباب العمل في جولات الحوار الوطني وهي المطالب التي لم تتجسد بعد.

ب) **تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر**: من أجل خلق مناخ استثماري جديد، وضعت الجزائر كافة الشروط من حيث الإمكانات البشرية والطبيعية، كما أنها سنّت القوانين التي من شأنها ترقية هذا الاستثمار وذلك في 1993 ثم 2001، تمحور مضمونها حول إلغاء المميّزات التي كان يستحوذ عليها المستثمر العام على حساب المستثمر الخاص، كما أنّها ألغت المميزات التي كانت بينهما، إضافة إلى وضع حد لتدخلات الدولة في منح بعض الامتيازات الضريبية، الجمركية والمالية من أجل جذب الاستثمار الخاص لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي.

ج) **الشراكة:** تعتبر الشراكة الأجنبية "عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء، ويتعلق بنشاط إنتاجي(مشاريع تكنولوجية وصناعية) أو خدمي أو تجاري وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، وهذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كلا منها في رأس المال (الملكية)، وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع العلامات التجارية والمعرفة التكنولوجية."[1] ولعل أهم أوجه الشراكة بالنسبة للجزائر هي الإتحاد الأوربي، والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهو ما سوف نتطرق إليه في هذا الفصل.

[1] بن عزوز محمد، الشراكة الأجنبية في الجزائر، واقعها وآفاقها، رسالة ماجستير في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2001، ص 426.

III- خوصصة التجارة الخارجية الجزائرية:

III - 1التجارة الخارجية الجزائرية في ظل إصلاحات صندوق النقد الدولي:

لقد ورد في الفصل الثالث من الباب الثالث من الميثاق الوطني لسنة 1986 على أنه:" **لضمان استقلال البلاد الاقتصادي، يجب أن يتّخذ التّصنيع طابعه الهام الذي يمكّنه من إنتاج حاجات التّنمية ومن تلبية الحاجات الاجتماعية، وبذلك يستطيع على المدى البعيد أن يسهم فعليا في تحقيق التراكم وإخراج البلاد تدريجيا من التبعية الاقتصادية، وفي وضع قواعد حقيقية للتنمية بواسطة اكتساب رصيد علمي وتكنولوجي يسمح بتوزيع إمكانيات البلاد وتوسيعها فيما يخص تصدير المنتجات غير المحروقات**".[1] من هنا بدأ التفكير الجدّي في خوصصة التجارة الخارجية، وضرورة الانفتاح على المبادلات الاقتصادية الدولية، ولقد كان لهذا القرار عدة أسباب أهمها الأزمة البترولية لسنة 1986 الناتجة عن انخفاض أسعار البترول، (حيث لم يتعد سعر البرميل 12 دولار بعدما كان 34 دولار في سنة 1981 و29 دولار في سنة 1983[2])، ولّدت الأزمة الاقتصادية في الجزائر لعدم وجود بديل يحلّ محلّ النفط في تمويل الاستثمارات العمومية، فهاهي مداخيل الجزائر الخارجية لا تكاد تغطي الاستيراد، وهاهي إجراءات التقشف تتخذ، وديون جديدة تقترض، وبدأ منحنى البطالة في الارتفاع على غير عهده في العشرية الماضية، فتمثلت أهم مظاهر هذه الأزمة بالجزائر في:

1. **الإختلالات الهيكلية:**

- انهيار الإستراتيجيات الصناعية.
- ارتفاع الواردات بشكل جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحاجة للتموين الخارجي.
- ضعف الزراعة، حيث بلغت المنتجات الغذائية المستوردة 87 % من إجمالي الواردات.
- تبعية الاقتصاد الوطني المفرطة لعائدات البترول، فيكفي لتبيان المكانة التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري أن نستشهد بثلاثة أرقام تدلنا على ذلك: فهو يمثل ⅓ من الناتج المحلي للبلاد، ويمدّه بـ ⅔ من إيرادات الموازنة، و98 % من إيراداته الخارجية.[3]

2. **الإختلالات المالية**، وتمثلت في:

- العجز المستمر في ميزان المدفوعات في الفترة ما بين 1986 و1989، ومحاولة معالجته عن طريق القروض قصيرة الأجل، مما أدّى إلى ارتفاع الدين من 0.8 مليار دولار في 1985 إلى 1.48 مليار دولار في 1989، وارتفاع خدمة الدين.

---

[1] الميثاق الوطني الجزائري لسنة 1986، ص 144.

[2] علي الكنز، مرجع سابق، ص 71.

[3] محمد حابيلي: الاقتصاد الجزائري، تبعية متزايدة لقطاع المحروقات، مجلة الإصلاح الاقتصادي، إصدار مركز المشروعات الدولية ، القاهرة مصر، العدد 20 ابريل 2008، ص 41.

- تغطية عجز الخزينة العمومية الذي بلغ 12.7 % من الناتج المحلي سنة 1988 بالإصدار النقدي مما أدى إلى ارتفاع السيولة.
- زيادة نسبة التضخم بسبب زيادة عدد السكان، والتي رافقتها زيادة الأجور للعمال التي لم تقابل بزيادة الإنتاج، وارتفاع الاستهلاك، وانخفاض قيمة العملة وارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة.
- الأزمات المالية التي لحقت المؤسسات العمومية، وما رافقها من قروض غير مجدية.
- العجز في ميزانية الدولة الناتج عن زيادة الإنفاق العام على استثمارات القطاع العمومي، ودعم أسعار السلع والخدمات، أمام انخفاض الإيرادات الضريبية، وانخفاض دخل الحكومة من الإيرادات البترولية.

3. **الإختلالات الاجتماعية:** ارتفاع معدل البطالة الراجع إلى:
   - النمو الديموغرافي.
   - تدهور عملية استحداث مناصب شغل جديدة بالإضافة إلى تسريح العمال.
   - المردود السيئ لمنظومة التعليم حيث أن 85 % من العاطلين عن العمل شباب تقلّ أعمارهم عن 30 سنة.

كلّ هذه الإختلالات اقتضت إجراء إصلاحات اقتصادية عميقة تلعب فيها المؤسسات النقدية والمالية الدولية دورا حاسما، من خلال برامج الإصلاحات الاقتصادية التي تقترحها هذه المؤسسات، إذ يتعلق الأمر بإتباع "برامج التثبيت الاقتصادي" أو"برامج التكيف الهيكلي" أو الاثنين معا.

1-1 برنامج التثبيت الاقتصادي الأول (1989/05/31-1990/05/30):

لجأت الدولة الجزائرية إلى إدخال إصلاحات ذاتية لكن دون جدوى، لهذا ومنذ ماي 1989 شرعت في إصلاحات مدعومة من طرف صندوق النقد الدولي الذي اشترط عليها مقابل ذلك تحرير التجارة الخارجية – والذي من خلاله سعى إلى إزالة العوائق الإدارية السعرية أمام الصادرات والواردات سواء أكانت تدفقات سلعية أم خدماتية –[1] إضافة إلى انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي، والتحرير الكامل للاقتصاد، وتركه لميكانيزمات السوق، من أجل القضاء على الإختلالات الداخلية والخارجية، إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية من أجل الرفع من كفاءة الاقتصاد الجزائري ، دون إهمال معالجة العجز المزمن في ميزان المدفوعات.

وقد تجسدت مجموعة من الإجراءات ضمن حكومة السيد مولود حمروش[2] حيث عملت على تحرير التجارة الخارجية باعتبارها القطاع الحسّاس الذي يجلب العملة الصعبة، تم – التوقيع مع صندوق النقد الدولي–على عدة برامج تخصّ الإصلاح الاقتصادي الذي يعرف على أنه إدخال تغيرات هيكلية تتناسب

---

[1] مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 33.

[2] دامت هذه الحكومة من سبتمبر 1989 إلى غاية جوان 1991.

مع الخلل القائم في أي عنصر من عناصر الإنتاج كان(العمل، رأس المال العقار والتنظيم، والتكنولوجيا) بهدف وضع حد الإختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية[1]، بعد جملة من المفاوضات تمّت كلّها في سرية تامة – نظرا للأوضاع السياسية التي كانت تعيشها البلاد أنداك–في فبراير من سنة 1989، لتنقضي في جوان من نفس السنة، فكانت نتيجة هذه المفاوضات أن وافق الصندوق على تقديم 155.7 مليون وحدة سحب، والتي استخدمت كليا في 1990/05/30.[2] بالإضافة إلى هذا استفادت الجزائر من قرض قدمه صندوق النقد الدولي قدره 315.2 مليون وحدة سحب خاصة(و.س.خ)[3] في 1989، وهو ما يعادل 360 مليون دولار أمريكي، للتخفيف من عبء المديونية وخدمة الديون، التي بلغت أكثر من 34 مليار دولار أمريكي، وتزايد معدل الخدمة للديون إلى الصادرات 80 %، وزادت خدمة الديون من 05 مليار دولار في 1987 إلى 07 مليار دولار في 1989، كما بلغت 68.9 % سنة 1990، و82.2 % في سنة 1993 من الصادرات[4].

تجسدت أولى الخطوات لتحرير التجارة الخارجية، في إلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، واعتماد آليات العرض والطلب في تحديد أسعار كل من الصرف والفائدة، وتقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها، كما بدأت إجراءات منح الاستقلالية لـ05 بنوك تجارية[5].

وقد تمثلت إجراءات هذا الاتفاق في:[6]

- تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات، وذلك برفع الدعم من خلال قانون المالية 1990.
- إدخال بعض التعديلات على القانون التجاري، وخاصة فيما يخص السجل التجاري.
- استحداث الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- اعتماد الوكلاء لدى مصالح الجمارك، ومنح رخص الاستيراد للمتعاملين الخواص مما مهد للتحرير التدريجي للتجارة الخارجية.
- إجراء تغيرات هيكلية على مجال السياسة النقدية من خلال قانون القرض والنقد (10/90) الذي يهدف إلى التخلّص من التمويل المباشر للمؤسسات العمومية، وفتح الفضاء لاعتماد المؤسسات

---

[1] عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق 2000–2009، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية للنشر ،الجزائر، العدد 12 فيفري 2009، ص 63.

[2] الهادي ألخالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة للنشر، الجزائر ،1996، ص 195.

[3] هي عبارة عن أصل احتياطي دولي أنشأه الصندوق في عام 1969 (بموجب التعديل الأول لاتفاقية تأسيسه) نتيجة لقلق البلدان الأعضاء من احتمال عدم كفاية المخزون المتوفر آنذاك والنمو المتوقع في الاحتياطيات الدولية لدعم التوسع في التجارة العالمية وكانت أهم الأصول الاحتياطية في ذلك الحين هي الذهب ودولار الولايات المتحدة الأمريكية.

[4] *Djilali SARI, la crise algérienne économique et sociale, diagnostic et perspectives, édition PUBLISUD, France, 2001, pages 84.*

[5] بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 00، السنة الأولى، السداسي الثاني2004، ص 182.

[6] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، مرجع سابق، ص131.

المالية الأجنبية، إضافة إلى الحد من توسّع القرض الداخلي وإصدار النّقد وجلب الموارد الادخارية، إضافة إلى منح البنك المركزي الاستقلالية التامة، وإعطاء حرية أكثر للبنوك التجارية في المخاطرة ومنح القروض للأشخاص والمؤسسات، وتناقص التزامات الخزينة العمومية في تمويل المؤسسات ومحاربة التضخم، ووضع نظام مصرفي فعال، وإنشاء بنوك تجارية أجنبية تنشط وفق قوانين جزائرية.

- القضاء على نمط التسيير المركزي الذي أثبت فشله في إيجاد أدوات التسيير المالي والنقدي حيث ركزت في هذا على إصلاح نظام الأسعار، الإصلاح النقدي، الإصلاح الجبائي.
- إلغاء التفرقة بين المتعامل الخاص والعام حيث تمت المساواة بينهما فيما يخص القروض.

سجلت عدّة نتائج لهذا الاتفاق تمثلت في أنّه:

- رغم قصر مدة هذا البرنامج والتي حالت دون تحقيق النتائج المرجوة منه في أغلب الحالات إلاّ أنّ الإنتاج الصناعي عرف نموا ضئيلا في 1990، ويعود غالبا إلى الاضطراب في التموين من المواد الأولية نتيجة للتقشف.
- ضعف معدل استعمال طاقات الإنتاج الذي وصلت إلى 52.2 % للقطاع العام، وأقل من 56 % للقطاع الخاص.
- انخفاض المديونية الخارجية من 28.379 مليار دولار سنة 1990 إلى 27.67 مليار دولار سنة 1991، ثم إلى 26.7 مليار دولار سنة 1992 مع ارتفاع خدمة الديون من 73.9 % سنة 1991 إلى 76.5 سنة 1992.

وقد اعتبرت سنة 1990 سنة القطيعة مع النظام السابق، حيث تمّ إلغاء البرنامج العام للتّجارة الخارجية، والحصص الرسمية للميزانيات بالعملة الصعبة واستبدالها بمخطط التّمويل الخارجي تحت إشراف البنوك انطلاقا من المقولة التي ترى بانّ التجارة الخارجية هي عملية من اختصاص البنك والمتعاملين التجاريين، وهكذا اعتبر هذا الاتفاق عملية إصلاح جديدة للموارد الخارجية وتحريرها من القيود السابقة المفروضة عليها في مرحلة الاحتكار، ثم أوكلت المهمة للغرفة الوطنية للتجارة لدراسة طلبات المؤسسات لتمويل استيرادها مع المصارف التي تتعامل معها بالنسبة للقطاع الخاص، ويتم التمويل مباشرة من المصارف المعتمدة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية.

كما اعتبر قانون النقد والقرض نقطة بداية التحرير الجزئي للتجارة الخارجية، بتكريسه إصلاحات جديدة في مجال التسيير، القرض والاستثمار، وإلغائه كل إجراءات الاحتكار المعمول بها من طرف الدولة، عن طريق إعطاء فرصة للرأسمال الأجنبي بكل أشكاله للمشاركة في التنمية الاقتصادية، ورفع كل القيود، ما عدا القطاعات الإستراتيجية التي تحتفظ بها الدولة، وفتح البنوك الأجنبية في الجزائر.

رغم كل ذلك فقد كان قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الصادر بتاريخ 1990/08/07، أول إجراء رسمي يؤكد مضيّ الدولة في إجراءات تحرير التجارة الخارجية، حيث منح المشرع الجزائري الحق لتجار الجملة والوكلاء الحق في استيراد البضائع وإعادة بيعها، كما خول لهم الحق في فتح حسابات بالعملة الأجنبية لتسهيل عملية الاستيراد[1]، فأصدر البنك الجزائري بدوره عدة أنظمة لتوجيه هذه العملية (النظام 02/90، 90/90، 04/03).

1 -2 برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 1991/06/03 إلى 1992/03/30 :

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للمرة الثانية من أجل الحصول على الأموال لمواصلة سلسلة الإصلاحات الرّامية إلى تحقيق التوازنات على المستوى الكلي، وذلك في سرية تامة أيضا. وافق الصندوق على تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة على 04 أقساط ، بحيث كل قسط يحدد مبلغ 75 مليون وحدة سحب خاصة[2]، تمّ سحب الثلاثة أقساط الأولى، أما القسط الرابع لم يتم الحصول عليه نتيجة عدم احترام الحكومة الجزائرية آنذاك لمحتوى الاتفاقية، إذ تمّ توجيه هذا القرض إلى أغراض أخرى غير التي تمّ الاتفاق عليها؛ ووفقا لهذا البرنامج تمّ الاتفاق على مجموعة من الإجراءات نلخصها فيما يلي[3]:

- إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي والجمركي، والاستقلالية المالية للبنك المركزي.
- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري.
- تحرير التجارة الخارجية والداخلية، والعمل على رفع صادرات النفط.
- تشجيع الادخار و تخفيض الاستهلاك.
- تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات.

---

[1] قانون المالية التكميلي لسنة 1990 الصادر بتاريخ 1990/08/07 وفقا للمادتين 40 و 41 منه.

[2] الهادي الخالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص196.

[3] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، مرجع سابق، ص 132.

استكمل هذا البرنامج تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات، مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السوق، وحرية تحديد الأسعار، وتقليص دور الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات.[1]

فكانت الإنجازات المحققة ضمن هذا البرنامج كالتالي:[2]

- تحرير أكثر من 75 % من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي، خاصة المواد الأولية إلى جانب المواد الوسطية و الكمالية.
- إنشاء القيم المنقولة، وهيكلة السوق المالي.
- إصلاح النظام الضريبي وتحرير القيود الجمركية.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي وفسح المنافسة الأجنبية خاصة في مجال المحروقات.

تحققت عدة نتائج خلال هذه الفترة تمثلت في الفائض حيث بلغ رصيد الخزينة والذي قدّر بـ14 مليار دولار، كما حقق الميزان التجاري فائضا قدّر بـ4.70 مليار دولار، فبلغت الصادرات 12.73 مليار دولار، وبلغت الواردات 8.03 مليار دولار[3]، لكن سجلت الإيرادات انخفاض راجع لانهيار أسعار النفط من 21.07 دولار للبرميل في 1992 إلى 17.65 دولار، مع ارتفاع أسعار صرف الدولار من 21.82 إلى 23.25 دينار[4]، أما انخفاض الجباية البترولية بين1991 و1992 فقد أثر على ميزان المدفوعات، حيث انتقل من 24.1 إلى 16.1 مليار دولار.[5]

إضافة إلى ذلك فإن تطوير الاستثمار في مختلف المجالات لاسيما المحروقات منها، من أجل رفع مستوى الطاقة الإنتاجية في هذا القطاع، والذي تمّ عن طريق إحداث مجموعة من التعديلات القانونية قصد جعل مجال البحث والتنقيب والاكتشاف والاستغلال والتسويق أكثر انفتاحا على الاستثمار الأجنبي للاستفادة من الخبرة والمهارات الفنية والتكنولوجيات الحديثة، التي أصبحت من الغايات والأهداف الأساسية لإبرام عقود الشراكة، وفي هذا الإطار تمّ إصدار قانون(21/91) المؤرخ بـ 1991/12/04[6] والمتعلق بقانون المحروقات [7].

---

[1] بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول،السداسي الثاني،2004 ،ص182.

[2] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل، مرجع سابق، ص 133.

[3] مدني بن شهرة الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل، مرجع سابق ص 134.

[4] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل، مرجع سابق، ص136.

[5] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل، مرجع سابق، ص 135.

[6] الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 1991/63، ص 2392.

[7] أهم ما جاء به هذا القانون مايلي :

- توسيع مجال الشراكة مع الأجانب بالنسبة للآبار الموجودة غير المستغلة من خلال نشاطات البحث والتنقيب نظرا لارتفاع تكاليفها من جهة، وجلب التكنولوجيا التي تساعد على استخدام وسائل وتقنيات حديثة ومتطورة وبتكاليف أقل من جهة أخرى.
- تحدد عقود الشراكة الشروط التي يخضع لها الشركاء، خصوصا ما يتعلق بالاستثمارات وبرامج العمل وكذا انتفاع الشريك الأجنبي.
- تقديم مزايا جد محفزة تحدد أشكال انتفاع الشريك الأجنبي وتتمثل في حصول الشريك في الميدان على جزء من الإنتاج يوافق نسبة مساهمته، وتقديم تعويضات للشريك الأجنبي تتعلق بالمصاريف والخدمات قد تكون نقدا أو عينا حسب الشروط المحددة في العقد.

بالتالي سجلت صادرات المحروقات بالجزائر في الفترة 1989–1993 النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–34):صادرات المحروقات في الجزائر(1989–1993) الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	1989	1990	1991	1992	1993
إجمالي عائدات تصدير المحروقات	9095.70	1015.49	11975.96	10848.84	9590.10

المصدر: الهادي ألخالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص251.

انطلاقا من الجدول نلاحظ انخفاض الصادرات الجزائرية من المحروقات في كل من سنتي 1989 و1993 بـ9095.70 و9590.10 مليون دولار على التوالي، مما أثر سلبا على ميزان المدفوعات من جهة، وعلى الاقتصاد الوطني ، بينما سجلت ارتفاعا في كل من السنوات الباقية.

وقد سجلت خدمة الدين بالنسبة للصادرات مع السلع لهذه الفترة النتائج المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3–35)**: نسبة خدمة الدين للصادرات مع السلع والخدمات(1989–1993)**

الوحدة: (%)

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993
نسبة خدمة الدين للصادرات من السلع و الخدمات	69	66	74	76	86

المصدر: الهادي ألخالدي، مرجع سابق، ص251.

من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة خدمة الدين للصادرات ترتفع كل سنة إبتداءا من 1989 إلى 1993 لتصل إلى 86 %، مما أحدث عجزا في ميزانية الدولة وعرقل وتيرة النمو، ودفع الجزائر إلى الاستدانة لاستيراد المواد الغذائية، إضافة إلى تخفيض قيمة الدينار في نهاية سبتمبر 1991، بعدما كانت 01 دولار ← 18.5 دينار، أصبحت01 دولار ← 8.9 دينار في 1990، وكان ذلك نتيجة لصدور القوانين المتعلقة بالإصلاحات، ومن ثم أدّى هذا التخفيض إلى ارتفاع التضخم كما تمّ الاعتراف الضمني بالسوق غير الرسمية.[1]

ومن نتائج هذا البرنامج أيضا نجد:

- تحطم الاقتصاد الوطني بسبب المضاربة في التجارة باستيراد مواد ومنتجات منافسة للمنتجات الوطنية بهدف الربح السريع.
- الاعتماد على استيراد المنتجات التّامة الصّنع بسبب سهولة الحصول على السجلات التجارية مما أدى إلى إغراق السوق بها.
- اكتساب البنوك كافة الامتيازات التجارية، مما أدى إلى تجاوزات عديدة بسبب السلوكيات البيروقراطية البعيدة عن التسيير العقلاني للموارد.

[1] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، مرجع سابق، ص135.

ابتداء من عام 1992 وفي جو من انعدام اليقين السياسي والصراع المدني، والذي جعل المستثمرين الأجانب والمحليين يعزفون عن السوق الجزائرية إضافة إلى صعوبة الحصول على تمويل خارجي تباطأت خطى الإصلاحات الهيكلية، واتساع نطاق الإختلالات الاقتصادية الكلية إذ بلغت نسبة أعباء خدمة الدين إلى إجمالي متحصلات الصادرات 80 %، مما أدى إلى انخفاض الاستثمارات الحكومية بنسبة مخيفة، واتساع نطاق الإختلالات الاقتصادية خاصة المالية، إذ بلغ عجز الميزانية بنسبة 8.7% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1993، بالإضافة إلى ضعف هذا الناتج، وتفاقم الدين الخارجي وانخفاض أسعار النفط، بذلك اعتبرت الفترة الممتدة بين 1991 –1993، ورغم صدور قانون النقد والقرض، والعديد من المراسيم، لم تفلح في إخراج الاقتصاد الجزائري من الأزمة، رغم ما يعكسه الميزان التجاري لهذه الفترة من فائض حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (3–36): تطور الميزان التجاري للفترة (1991–1993)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	**1991**	**1992**	**1993**
الواردات	7681	8406	8788
الصادرات	12101	10837	10091
الميزان التجاري	4420	2431	1303

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات المركز الوطني للإحصاءات والإعلام الآلي للجمارك.

ما يتضح من الجدول هو أن الميزان التجاري سجل فائضا رغم تناقصه من سنة لأخرى إذ انتقل رصيده من 4420 مليون دولار سنة 1991 إلى 2431 مليون دولار سنة 1992 ، ثم إلى 1303 مليون دولار سنة 1993، و هذا راجع لانخفاض الصادرات من سنة لأخرى خاصة مع تراجع أسعار البترول في الأسواق العالمية.

إن التّحرير الفعلي للتجارة الخارجية تمّ بعد إصدار التعليمة 1991/3[1] المؤرخة في 1991/04/21 المتضمنة شروط وقواعد عملية التمويل لعمليات الاستيراد، وتحديد مجال تدخل عملاء الاستيراد الجزائريين الخواص والعموميين، وإعطائهم الحرية الكاملة، مع توفر شرط التسجيل في السجل التجاري بصفته بائع بالجملة مهما كانت البضائع المستوردة ،ماعدا ذات الاستهلاك الواسع. وعموما ما يمكن قوله أن الإصلاحات في مجال التجارة الخارجية امتازت بمرونتها، حيث تمت عبر مراحل كالتالي :

- **إحلال احتكار القطاع الخاص مكان احتكار الدولة:** حلّ المتعاملين الاقتصاديين الخواص محل الدولة في وظيفة التبادل الخارجي عن طريق التعاقد، فالدولة ترتبط معهم بشروط تكون إما عبارة عن عقود امتياز أو دفاتر شروط.

[1] الهادي ألخالدي، مرجع سابق، ص224.

- **إعادة النظر في هيكل الصادرات:** التي تهدف إلى مضاعفة الصادرات خارج المحروقات عن طريق إعطاء حرية التصدير، لكن المشكل المطروح هو أن المنتجات الجزائرية تخشى من المنافسة في عقر دارها، فما بالك بغزو الأسواق الأجنبية.
- **إعادة النظر في مناطق التبادل التجاري:** وتسعى هذه الإصلاحات إلى تنويع الموردين والمصدرين الأجانب، فنلاحظ أن دول أوربا وخاصة فرنسا تهيمن على التوزيع الجغرافي للواردات في الجزائر، لأسباب تاريخية، كونها المستعمر القديم للجزائر، وأنها من وضع حجر الأساس في التجهيزات الصناعية الوطنية، وأسباب جغرافية تعود إلى قرب أسواقها من الجزائر.
- **إعادة التوازن إلى الميزان التجاري:** يتعين إعداد دراسات جدوى حول الشراكة مع الخارج لإعادة التوازن إلى الميزان التجاري، حتى تضع الجزائر حدا لاعتبارها مقاولا يعمل على تقوية اقتصاديات هذه الدول الشريكة على حساب الاقتصاد الوطني.

إضافة إلى هذه التعليمة، أصدرت حكومة السيد بلعيد عبد السلام[1] التعليمة 625 المؤرخة في 1992/08/18[2]، التي وضعت إجراءات حمائية تهدف إلى صيانة الإنتاج الوطني وتشجيعه– وهو ما يتنافى مع شروط صندوق النقد الدولي، والاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية–كما تعمل أيضا على توجيه الموارد النادرة نحو القطاعات التي تنعش الاقتصاد الوطني، وتمكّنه من تجاوز الأزمة، إضافة إلى الاقتصاد في العملة لتفادي زيادة أعباء المديونية.

بهذه التعليمة أراد السيد بلعيد أخذ زمام المبادرة لتدخّل الدولة لمراقبة وضبط التجارة الخارجية فقيدت هذه التعليمة الواردات حسب صيغتها إلى أولوية وضرورية، أولوية ثانية، واردات محصورة، وهذا ما ساهم في الركود الاقتصادي، إضافة إلى هذا التقيد رفض رئيس الحكومة –السيد بلعيد– التفاوض مع الهيئات الدولية، خاصة فيما يتعلق بجدولة الديون الجزائرية[3]، فقد كانت حسب اعتقاده المشكل الأول والأخير للوضعية الاقتصادية التي آلت إليها الجزائر، كما أكّد أنّ المحروقات هي من سيعيد الاقتصاد الوطني إلى مساره.

واصلت الحكومة عملها، وأنشأت شركات مختلطة وطنية وأجنبية، وزادت الاهتمام بقطاع المحروقات– التي كان يعول عليها– لكن انهارت أسعارها في 1993 إلى 11 مليار دولار ووصلت خدمة الدين إلى 9050 مليار دولار الشيء الذي أخلط أوراق السيد بلعيد، ودفع به إلى الاستقالة.

---

[1] رئيس الحكومة الجزائرية الذي خلف السيد بلعيد عبد السلام في الفترة الممتدة بين (1992-1993).

[2] الهادي الخالدي، المرجع السابق، ص225.

[3] قامت الجزائر في جوان 1994 باتفاق مع دائنيها في نادي باريس وفق جدول يخص القروض المتعاقد عليها، من أجل إعادة جدولتها. ثم قامت الجزائر بعد المصادقة على اتفاق التأكيد من ص. ن د المدعم بآليات موسعة للقرض في جويلية 1995 بإبرام اتفاق ثاني لإعادة جدولة ديونها أيضا مع نادي باريس حيث بلغ إجمالي الدينين المعاد جدولتهما مع نادي باريس حوالي 12 مليار دولار.وتعتبر إعادة الجدولة أسوء حل لمشكل المديونية لأنها تفرض اعتراف الدولة بعجزها ماليا عن تسديد ديونها ، وهو ما من شأنه أن يشوه السمعة الدولية للبلد المدين في الأوساط المالية والاقتصادية العالمية، كما أنها سياسة لا يترتب عينها إعفاء البلد المدين من خدمات الدين المستحقة عن فترة تأجيل عمليات التسديد السنوية ،و إنما نقلها فقط بصفة متراكمة إلى نهاية الفترة المحددة التي تمتد عليها إعادة الجدولة في شكل ديون إضافية، ثم قامت الجزائر بعد المصادقة على اتفاق التأكيد من ص. ن د المدعم بآليات موسعة للقرض في جويلية 1995 بإبرام اتفاق ثاني لإعادة جدولة ديونها أيضا مع نادي باريس حيث بلغ إجمالي الدينين المعاد جدولتهما مع نادي باريس حوالي 12 مليار دولار.

وفقا لهذه التعليمة، تمّ إنشاء لجنة "*Comité ad-hoc*" من أجل متابعة عمليات المبادلات التجارية وتنظيمها في إطار عمليات الإصلاح وإعادة الهيكلة للاقتصاد الوطني ضمن اتفاقية *STAND-BY* في جوان 1991، والتي تتضمن تحرير التجارة الخارجية. قامت هذه اللجنة بتسيير الواردات إلى غاية أبريل 1994، تاريخ إلغاءها، ولقد بلغ عدد الملفات المدروسة في 1993 حوالي 4000 ملف، وسمحت باستيراد ما قيمته 9.7 مليار دولار من البضائع.

لكن خلال هذا البرنامج شهدت الجزائر وضعا متأزما سيطر عليه الاستعمال اللاعقلاني للعملة الصعبة، وتزايد الأعباء المترتبة عن خدمة المديونية، إضافة إلى التبعية للخارج في الغذاء وآلات الإنتاج، إضافة إلى ظهور عجز مالي بنسبة 09 % من الناتج الداخلي الخام، مما أدى إلى زيادة حجم الدين العام، وتدهور شروط التبادل، وحدوث اختلال على مستوى ميزان المدفوعات وانخفاض الإيرادات الناتجة عن الصادرات، واللجوء إلى الواردات، مما أثر سلبا على ميزان المدفوعات، وبلغ معدل التضخم نسبة 31% و21.6% في سنتي 1992 و1993 على التوالي، ولقد كان ارتفاع قيمة خدمة الدين القطرة التي أفاضت الكأس، فأصدر البرلمان في عهد حكومة السيد رضا مالك[1] المرسوم التشريعي (12/93) الصادر في 1993/10/05[2] المتعلق بالاستثمار، الذي ألغى كل ما سبق من النصوص، وفتح المجال أمام الاستثمار، وأنشأت وكالة دعم وترقية الاستثمار، إلى جانب هذه الوكالة، قامت الدولة بتقديم ضمانات قانونية للمستثمرين المحليين والأجانب لحمايتهم، مما سمح لهم بنقل عوائد رؤوس أموالهم إلى الخارج.

1-3 برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث: من أبريل 1994 إلى مارس 1995.

إن زيادة حدّة الإختلالات التي ظهرت في البرنامج السابق، والتي عرقلت مسار جهود إعادة التوازن الداخلي والخارجي، إضافة إلى الارتباط الشّبه كلي بقطاع المحروقات، وانخفاض حصيلة صادرات المحروقات سنة 1993 إلى 9510.10 مليون دولار أثّر سلبا على ميزان المدفوعات والاقتصاد الوطني، إضافة إلى عبء خدمة الدين الذي بلغ معدله 86 % في 1993، بعد أن كان 76% في 1992، والذي أثر على الحصيلة المتأتية من الصادرات، وعجز الخزينة العمومية، كلها عوامل دفعت الجزائر إلى طلب مساعدات مالية للمرة الثالثة، إذ وجدت نفسها مجبرة للجوء إلى صندوق النقد الدولي، من أجل تجاوز الأزمة، خاصة انخفاض سعر البترول الذي أدى إلى انخفاض المداخيل، وجعل الجزائر تلجأ للمديونية من أجل استيراد المواد الغذائية، فألحقت أضرار بجهاز الإنتاج، وزادت الإختلالات، مما أدّى بالجزائر إلى تحرير رسالة القصد (النية) التي على ضوئها تمّت الموافقة على الاتفاق الإستعدادي، هذه الرسالة تضّمنت إستراتيجية جديدة من شأنها تسريع عملية التحول نحو اقتصاد السوق ، تمثلت فيما يلي[3]:

---

[1] رئيس الحكومة الجزائرية في الفترة الممتدة بين (1993-1994).

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 1993/64الصادرة بتاريخ 1993/10/10، ص 04.

[3] مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية، مرجع سابق، ص 137.

- تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية برفع النمو الناتج الداخلي الخام بين 03 و06 % ومنه تخفيض معدل التضخم.
- ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد.
- توفير السكن من خلال إعطاء الأولوية لقطاع البناء والمحافظة على القدرة الشرائية للفئات الإجتماعية.

وقد وافق الصندوق منح الجزائر مساندة مالية مقدرة بـ731.5 مليون حقوق سحب خاصة، ممّا أعاد ثقة المؤسسات المالية في الجزائر، فتمّت عدّة اتفاقيات من أجل جدولة ديونها، ولتحقيق هذه الأهداف تعين على الدولة استخدام مجموعة من الوسائل منها:[1]

- إعادة توازن الأسعار من خلال مراجعتها ورفع الدعم عنها، وفسح المجال أمام ميكانيزمات السوق لتحقيق هذه الغاية.
- تخفيض قيمة الدينار وضرورة انزلاقه لمواجهة الأزمات الاقتصادية الناتجة عن انخفاض أسعار البترول.
- اعتماد تحرير التجارة الخارجية والأسعار التي من شأنها تخفيف عبء خدمة الدين الخارجي على المدى المتوسط والطويل.
- العمل على دعم الإنتاج الزراعي وترقية قطاع البناء والأشغال العمومية، لأن من شأنها المساهمة في تنويع الصادرات وترقيتها على المدى المتوسط، ولقد تمّ تسطير ما سبق من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1994[2]، وبقيت حماية الاقتصاد الوطني بصفة عامّة من خلال الاحتكار حتى سنة 1994 متكونة من الأجهزة التالية[3]:

- التعريفة الجمركية مع قيمة سقف أعلى تصل إلى 60 %.
- جهاز تخصيص يدير موارد بالعملة الصعبة التي تسمح بتوجيه واحتواء الواردات.
- جهاز منع استيراد بعض المنتجات.
- جهاز منع تصدير بعض المنتجات.
- جهاز حماية يتمم التعريفة الجمركية ويشمل عند الحاجة إمكانية تثبيت حقوق تعويضية أو حقوق مقاومة لتحطيم الأسعار.

وقد تمثلت أهم أثار هذا التعديل فيما يلي[4]:

---

[1] الهادي ألخالدي، مرجع سابق، ص204.
[2] الهادى خالدي ، مرجع سابق، ص 207.
[3] فريد بن يحي، ترجمة مشري الهام، الاقتصاد الجزائري، دار الهدى، عين مليلة، 2009، ص 29.
[4] مدني بن شهرة، الاصطلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، مرجع سابق، ص 141و 142.

- تقليص العجز الكلي في الميزانية العامة بالنسبة للناتج المحلي إلى 04.4 %، مقابل 05.7 % المقدرة في البرنامج الحكومي.
- رفع أسعار الخدمات بنسبة تراوحت بين 20 و30 % في مجال النقل، الهاتف، والخدمات البريدية.
- ارتفاع أسعار المواد الغذائية قدره 40%، وأسعار المحروقات بـ 15%، من أجل تخفيف عجز نفقات الدولة التي قدّرت بـ 25.7 مليار دولار.
- لم يتحقق النمو المقدر بـ03 % بل وصل الناتج المحلي الحقيقي إلى نمو سلبي بلغ 0.4 % إضافة إلى انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة 05 %، كما أن الإنتاج في قطاع المحروقات عانى من بعض المشاكل المتعلقة بالصيانة مما أدى إلى انخفاض الإنتاج به إلى 02.5 %.
- وصل معدل التضخم إلى 29% مقابل 38 % متوقعة في البرنامج.
- تخفيض مديونية الحكومة تجاه النظام المصرفي بمبلغ 22 مليار دولار.
- سجل ميزان المدفوعات عجزا في الحساب الجاري لسنة 1995 بـ02.8 مليار إضافة إلى أن حساب رأس المال غير النقدي نجم عنه عجز مقداره 01.91 مليار دولار، مما سبب عجز في الميزان قدره 04.71 مليار دولار[1].
- تنويع الصادرات خارج مجال المحروقات.
- التخفيض من حدّة البطالة وذلك بتكثيف الشغل والإنتاجية الفلاحية، عن طريق استخدام الموارد البشرية وزراعة المساحات القابلة للزراعة .
- إضافة إلى أن زيادة أسعار السلع الواسعة الاستهلاك نتيجة تحرير التّجارة الخارجية والزّيادة المحتشمة في الأجور خاصة للأجراء العموميين، وتدهورالمداخيل وغياب أدنى الخدمات الاجتماعية، أدى إلى توسع ظاهرة الفقر، حيث أنّ هناك أكثر من 14 مليون جزائري يعيشون تحت مستوى خط الفقر[2]، وأكثر من 07 مليون جزائري يعيشون بأقل من 01 دولار يوميا.[3]

1 - 4 برنامج التعديل الهيكلي : من 1995/03/31 إلى 1998/04/01.

إن تقلبات أسعار النفط وزيادة حدّة المديونية، وانخفاض احتياطي الصّرف إلى 8.8 مليار دولار سنة 1998 وأقل من 07 مليار دولار في بداية 1999، كلها عوامل أدت إلى وضعية مزرية في الاقتصاد الوطني، حيث أصبح يعاني من اللاتوازن الداخلي والخارجي ، رغم برامج الإصلاح المطبقة سابقا، ولمعاجة كل ذلك لم تجد الجزائر بدا من اللجوء– كالعادة– إلى توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي في بداية 1994، والذي انبثق عن برنامج الاستقرار الاقتصادي القصير المدى

---

[1] الهادي الخالدي، مرجع سابق (الملحق رقم 07).

[2] بودلال علي، مكانة وأهمية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، دفاتر *MECAS*، مخبر البحث إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، العدد 02، 2006، ص 282 .

[3] لمياء زكري وفضيلة عكاش، مرجع سابق.

الذي غطى الفترة من 01 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995 اتفاق آخر سنة 1995 تمّ بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى يغطى الفترة من 31 مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998[1]. وقد وافق الصندوق على تقديم القرض للجزائر في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض، وحدد مبلغه بـ169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة[2]، وكالعادة وافق بعدما قدمت الجزائر خطاب النوايا الذي تضمن محتوى برنامج التصحيح الهيكلي الذي تنوي تنفيذه في الثلاثة سنوات القادمة في إطار استقرار الاقتصاد الوطني، والتحول إلى اقتصاد السوق، وكان ذلك ضمن عدة محاور من بينها:[3]

1. **إرساء نظام الصرف و تحرير المبادلات عن طريق:**
   - إنشاء سوق بين البنوك بالعملة الصعبة، وإنشاء مكاتب للصرف إبتداءا من 1996/01/01.
   - تخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار بين أفريل وسبتمبر بنسبة 50٪ .
   - قابلية تحويل الدينار بالنسبة للصفقات الخارجية.
   - إعادة هيكلة الضريبة الجمركية بما يناسب مستويات الدول المجاورة حيث تمّ تخفيضها بـ50 % كحد أقصى.
   - إلغاء كل منع للتصدير باستثناء المواد التي تكون لها قيم تاريخية أو أثرية.
1. **تحرير الأسعار:** وقد ركز هذا البرنامج على إعادة إصلاح دعم الأسعار للقطاع الفلاحي، إضافة إلى تحرير أسعار منتجات القطاع العام على مراحل، ثم الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات الغذائية و الطاقة إلى ما يقارب 200 ٪ تماشيا مع الأسعار العالمية.
2. **المالية العامة والسياسة النقدية** حيث تمّ:

أ) في مجال المالية العامة: توسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة، وتقليص مجال الإعفاءات الضريبية، إضافة إلى إصلاح هيكل الضرائب الجمركية وتقليص الأجور.

ب) في مجال السياسة النقدية: تطبيق أسعار فائدة موجبة ماعدا تلك المتعلقة بالسكن، تطوير السوق النقدي، توسيع وزيادة رأس مال البنوك، إشراك القطاع الخاص في تمويل البنوك

ووضع قانون استثمار جديد يسمح بالمشاركة الأجنبية في البنوك التجارية، والتركيز على الادخار من خلال إعادة هيكلة الصندوق الوطني للتوفير والادخار، ووضع نظام تأمين الودائع لحماية بنوك الودائع في معاملتها مع الزبائن.

3. **الشبكة الاجتماعية:** وذلك بإنشاء الصندوق الوطني للتشغيل الخاص بالشباب، بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين، وتشجيع الاستثمار الخاص بالسكن، ووضع نظام خاص بالتقاعد المسبق والاهتمام بسوق العمل.

---

[1] مدني بن شهرة، الاصطلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، مرجع سابق، ص 144.

[2] الهادي ألخالدي، مرجع سابق، ص 216.

[3] الهادي الخالدي، مرجع سابق، ص 217.

4. **إستراتيجية إصلاح القطاع العام:** يؤكد هذا البرنامج على استمرار عملية الخوصصة ابتداء من السياحة، التجارة، النقل والصناعة الغذائية، كما استكمل هذا البرنامج تطهير23 مؤسسة عمومية وإنعاشها وإنشاء قروض التصدير، واستبدال صناديق المساهمة بالشركات القابضة.
5. **القطاع الزراعي:** وتضمّن هذا البرنامج التّركيز على الزراعة برفع الدّعم على أسعار الحبوب، وربطها بالأسعار الدولية، وتحرير أسعار المنتجات أمثال السميد والحليب لإعطاء دفع لهذا القطاع.

وقد انعكست جميع السياسات المتخذة خلال هذه الفترة على التجارة الخارجية حيث سجل الميزان التجاري النتائج التالية:

الجدول رقم (3-37): **تطور الصادرات و الواردات للفترة (1995-1999)**

الوحدة:مليون دولار أمريكي

السنوات / البيان	1995	1996	1997	1998	1999
الواردات	10 761	9 098	8 687	9 403	9 164
الصادرات	10 240	13 375	13 889	10 213	12 522
الميزان التجاري	**-521**	**4 277**	**5 202**	**810**	**3 358**
معدل التغطية	**95**	**147**	**160**	**109**	**137**

المصدر:المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك.

نلاحظ أن الميزان التجاري عرف معدلا سالبا خلال سنة 1995 بمبلغ 521 مليون دولار، لكنه وبفضل السياسات المنتهجة سرعان ما سجل معدلا ايجابيا بـ4277 مليون دولار في سنة 1996، إلا أنّ هذا الانتعاش لم يدم ، حيث سجل انخفاض إلى 810 مليون دولار، ليعود إلى نسبة 3358 مليون دولار سنة 1999.

III-2 المؤسسات الجزائرية المكلفة بتسيير وترقية التجارة الخارجية:

هناك عدة مؤسسات مكلفة بتسيير وترقية التجارة الخارجية في الجزائر أهمها:

2-1 وزارة التجارة:

حدد المرسوم التنفيذي (207/94) الصادر في 16 جويلية 1994[1]، كافة المهام التي تقوم بها هذه الوزارة برئاسة وزير التجارة، حيث توجّه المهام التالية لها في مجال العلاقات الخارجية حسب ما جاء في المادة الثامنة من هذا المرسوم:

- تنشيط وتحفيز النشاطات التجارية الخارجية الثنائية ومتعددة الأطراف.
- المساهمة في إعداد الاتفاقيات التجارية والتفاوض في شأنها بالتعاون مع الهيئات المعنية ومتابعتها و تنفيذها.
- تصور منظومة أعلام تخص العلاقات والمبادلات التجارية الخارجية.
- تشجيع الصادرات وتوظيف الإنتاج الوطني من السلع والخدمات في الأسواق الخارجية.
- المساهمة في إنشاء الوسائل الهيكلية والقانونية المتعلقة بالمبادلات التجارية الخارجية.
- السهر على التسيير النشيط للميزان التجاري الإجمالي.

من خلال هذه المهام تلعب وزارة التجارة عدّة أدوار في تسيير المبادلات التجارية الخارجية، أهمها الدور الأساسي في ربط وترقية المبادلات التجارية الخارجية، لذلك فهي تملك هيئة خاصة تتمثل في الإدارة العامة للتجارة الخارجية، وهيئة ثانية، لها مهام واسعة تحت سلطة الوزارة هي ديوان ترقية التجارة الخارجية لتسيير المبادلات التجارية الخارجية.

2-2 الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية:

وهو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وشخصية معنوية ومستقلة ماليا، وضعت تحت وصاية وزارة التّجارة وأنشأت بمقتضى المرسوم التنفيذي (327/96) الصادر في 01 أكتوبر1996[2] ، التي تحدد المادة الرابعة منه المهام الأساسية لهذا الديوان كالتالي:

- يصدر ويوزع كل النشريات والمذكرات المتعلقة بسياق التجارة الدولية لفائدة المؤسسات و الإدارات.
- يساهم في تطوير إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية ويساهم في تطبيق السياسة الوطنية في المبادلات التجارية.

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية ،عدد47/1994 الصادرة بتاريخ 20 جويلية 1994، ص 06.

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد58/1996 الصادرة بتاريخ 06 أكتوبر 1996، ص 10.

- يرصد ويحلل الأوضاع الهيكلية والظرفية للأسواق العالمية بهدف تسهيل نفاذ المنتوجات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية و تكاثرها فيها.
- ينشىء و يسيّر شبكة معلومات تجارية وبنوك المعطيات التي توضع تحت تصرف كل المتدخلين في ميدان التجارة الخارجية عند الاستيراد و التصدير .
- ينجز كل الدراسات المستقبلية و يجنّد كل مساعدة تقنية في مجال التجارة الدولية.
- يتصوّر ويقدم الخدمات التي من شانها أن تساعد وتوجه مستعملي التجارة الخارجية في ممارسة نشاطاتهم.
- إعداد برنامج لترقية وتحليل أوضاع السوق العالمية لتسهيل دخول المنتجات الجزائرية إلى هذه الأسواق و الزيادة من حجمها.
- يقيّم ويطوّر علاقات تبادل وتعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة أو التي تمثل طرفا في مجال التجارة الدولية.

2-3 الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة:

تتكون هذه الغرفة من 21 غرفة محلية مجهزة باختصاص وطني، تلعب دورا في تشجيع المبادلات الاقتصادية والتجارية ومواكبة المؤسسات الأجنبية في الجزائر والمؤسسات الجزائرية في الخارج[1]، وقد أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي (93/96) الصادر بتاريخ 03 مارس 1996 [2]، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتّع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وتتمثل بعض مهامها حسب المادة السادسة في:

- تنظّم كل والتظاهرات الاقتصادية مثل المعارض والمناظرات والملتقيات التي تهدف خاصة إلى ترقيّة النشاطات الصناعية والتجارية والخدمات وتطويرها.
- تزود المستثمرين الأجانب والجزائريين بكل المعلومات والمعطيات التي يطلبونها.
- تقوم بكل عمل يهدف إلى ترقية قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات وتنميتها.
- تبادر بالمشاركة في التظاهرات الاقتصادية الوطنية أو الدوليّة بالتنسيق مع الغرفة الجزائرية للصناعة و التجارة.
- توطيد العلاقات وعقد اتفاقات تعاون ومبادلات تعاونية مع المنظمات الأجنبية المماثلة.
- تحقيق كل عملية ودراسة من الممكن أن تساعد في ترقية المنتجات والخدمات الوطنية.

---

[1] عبد اللطيف بن اشنهو، الجزائر اليوم بلد ناجح، بدون سنة طبع ولا دار طبع، ص 115

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد1996/16 الصادرة بتاريخ 03 مارس 1996، ص 11.

2-4 الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات:

بعدما كان تأمين وضمان الصادرات يتمّ عن طريق شركات تأمين غير متخصصة مثل الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين والشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة، تمّ إنشاء نظام جديد لتأمين وضمان الصادرات مع بداية 1996 تديره الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات[1]، وتتمثل مهمّة هذه الشركة في ضمان القرض، بجمع واستحداث المعلومات لتخفيف أهم المخاطر التجارية وأخطار الكوارث الطبيعية التي يواجهها المصدرين، كعدم القدرة على التسديد، وعدم تقبل المشتري السلع أو الخدمات التي طلبها من المصدرين، إضافة إلى المشاركة في المعارض الدولية واستكشاف أسواق جديدة .

2-5 الصندوق الخاص بتنمية الصادرات:

تمّ إنشائه بمقتضى قانون المالية لسنة 1996، حيث يقوم بمساعدة المؤسسات الراغبة في المشاركة في المعارض الدولية المسجلة وغير المسجلة في برنامج وزارة التجارة، إضافة إلى تغطية تكاليف النقل وعبور العينات عند القيام بالعرض، و مصاريف الإشهار الخاصة.

III -3 ترقية الصادرات خارج المحروقات:

لقد أكد كل من الميثاق الوطني لسنة 1976 وسنة 1986 وبرنامج الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1988،على تشجيع عملية التصدير خارج المحروقات، غير أن النتائج التي سجلت لم تحقق الأهداف المنشودة ، والسبب في ذلك يعود إلى العديد من المشاكل التي تواجهها هذه الصادرات، كما أنّه لم تكن لإجراءات الدعم والتشجيع التي شرعت فيها الدولة بداية من 1996 للرفع من مستوى أداء المؤسسات الجزائرية في قطاع التصدير خارج المحروقات الدور المنتظر منها، إذ ظلت هذه الصادرات لا تتعدى 05 % في أحسن الظروف[2]، وتعتبر أهم المشاكل التي تعترض ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر فيما يلي:

- صعوبة التطبيق العملي للإجراءات التشريعية المتخذة بغية تشجيع وترقية الصادرات، بمعنى عدم مواكبة النصوص القانونية المحلية لما تتطلبه ترقية الصادرات، إضافة إلى غياب جهاز تمويلي مخصص للصادرات.

---

[1] وصاف سعيدي" تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات"، مجلة الباحث العدد 01، 2002 جامعة ورقلة، ص 11.

[2] براق محمد وعبيلة محمد دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الشلف، العدد 04، جوان 2006، ص 125.

- النوعية، إذ تعاني المنتجات الجزائرية من النوعية الرديئة مقارنة مع المنتجات الأجنبية وهذا سواء تعلق الأمر بالنسبة للقطاع العام أو الخاص، إضافة إلى ارتفاع أسعار السلع الجزائرية مقارنة ببعض السلع الأخرى خاصة الصينية التي غزت الأسواق العالمية.
- غياب الشراكة في بعض الفروع الاقتصادية.
- عدم وجود المساعدة المناسبة والمتعلقة بالبحث عن الأسواق الخارجية، إضافة إلى عدم امتلاك المصدّرين الجزائريين للمعلومات الكافية عن هذه الأسواق والتي من الممكن أن تشكل لهم فرصا تسويقية، إضافة إلى عدم الاهتمام بوظيفة التسويق.

إضافة إلى كل ما سبق نجد[1]:

- انعدام قنوات التوزيع وخدمات ما بعد البيع، وغياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح، والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير، وانعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين، والتي تحول دون تموقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة طويلة .
- التداخل في المهام الموكلة للهيئات، والهياكل المدعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات بين الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية، والغرفة الوطنية للتجارة، والشركة الوطنية للمعارض والتصدير، مما أدّى إلى غياب التنسيق، والتضارب في الأرقام المقدمة، وبالتالي صعوبة تقييم الوضعية، وصعوبة تحقيق الأهداف المسطرة.

والجدول التالي يمثل هيكل الصادرات خارج المحروقات كالتالي:

[1] وصاف سعيدي، مرجع سابق، ص 13و14.

الجدول رقم(3-38): هيكل الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (1994-1997).

الوحدة: مليون دولار.

السنوات / الصادرات	1994		1995		1996		1997	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
محروقات	**292477**	**96,56**	**464003**	**95,03**	**684244**	**93,41**	**785836**	**96,36**
مواد غذائية	1212	0,4	5224	1,07	7472	1,02	2203	0,27
منتجات خام	848	0,28	1953	0,4	2417	0,33	2366	0,29
مواد نصف مصنعة	7179	2,37	13086	2,68	27176	3,71	22762	2,79
تجهيزات صناعية	333	0,11	879	0,18	2491	0,34	1387	0,17
تجهيزات فلاحية	61	0,02	244	0,05	147	0,02	82	0,01
مواد استهلاكية	787	0,26	2881	0,59	8570	1,17	1224	0,15
المجموع	**302897**	**100**	**488270**	**100**	**732517**	**100**	**815860**	**100**

المصدر: الأخضر عزي، "طبيعة الإصلاحات الجبائية في الجزائر مع إشارة إلى الجباية البترولية في الجزائر" الملتقى الوطني حول السياسات الجبائية للجزائر في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب، البليدة أيام 10 و11 ماي2003، ص 113.

حسب الأرقام الواردة في الجدول، يتّضح أنّ نوعية المواد المصدرة خارج المحروقات ظلت ثابتة، فمثلا بالنسبة للمنتجات الزراعية تتركز في إنتاج التمور، بينما بقيت الصدارة للمحروقات في إجمالي الصادرات، إذ فاقت 95%، وذلك رغم الامتيازات الممنوحة لصالح المؤسسات المصدرة للسلع خارج المحروقات، وقد سجلت الصادرات- بصفة عامة- خارج المحروقات المعدلات الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-39): تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات (1995- 2004)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	1995	1996	**1997**	1998	1999	2000	2001	2002	**2003**	2004
الصادرات خارج المحروقات	519	882	**516**	**358**	438	612	648	734	**673**	581
معدل النمو	-	69	**41**	**30**	22	39	47	19	**08-**	16

المصدر : براق محمد، عبيلة محمد، مرجع سابق، ص 127.

نلاحظ من هذا الجدول أن قيمة الصادرات خارج المحروقات شهدت تطورا محسوسا من 1995 إلى غاية 2004، ما عدا التراجع الذي سجل في سنتي 1997 و1998. أما بالنسبة لسنة 2003

فالنسبة السالبة تعود أساسا إلى التوتر الذي عرفته منطقة الشرق الأوسط مع غزو العراق، مما أرغم العديد من الدول إلى وقف صادراتها باتجاه المنطقة .

وفيما يلي بعض المواد المصدرة خارج المحروقات موضحة في الأشكال التالية في الفترة الممتدة بين 2003–2007:

1. التمور:

الشكل رقم(3–5) : تطور صادرات التمور بالجزائر في الفترة (2003–2007).

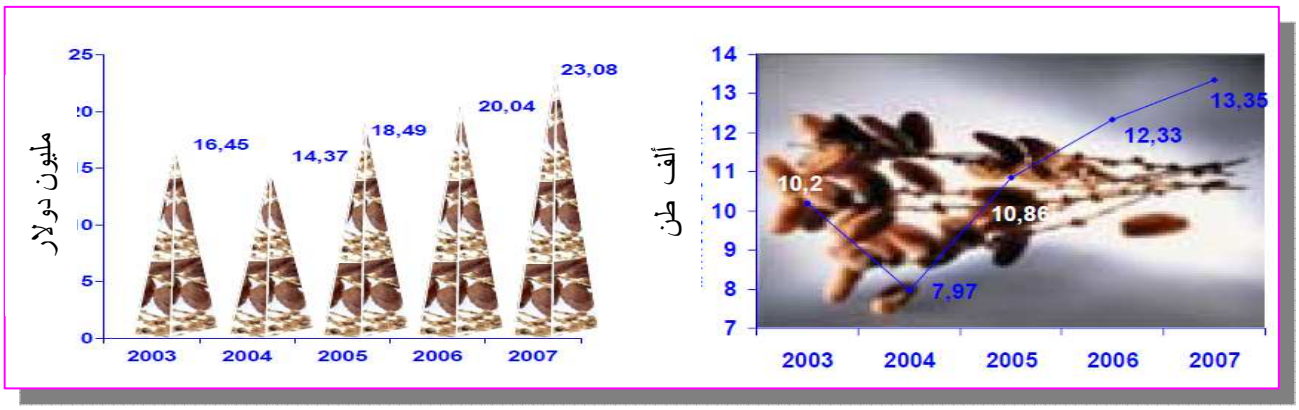

المصدر: المركز الوطني للإحصاءات والإعلام الآلي للجمارك.

نلاحظ أنّ صادرات التمور – والتي تعتبر أول مادة فلاحية تمّ تصديرها– تطورت من 16.45 مليون دولار في سنة 2003 إلى 23.06 مليون دولار في سنة 2007، أهم البلدان في هذا المجال فرنسا، المغرب، اسبانيا ، بلجيكا، كندا بنسبة 20.11 ٪.

2. المياه المعدنية:

الشكل رقم(3–6): تطور صادرات المياه المعدنية بالجزائر في الفترة (2003–2007).

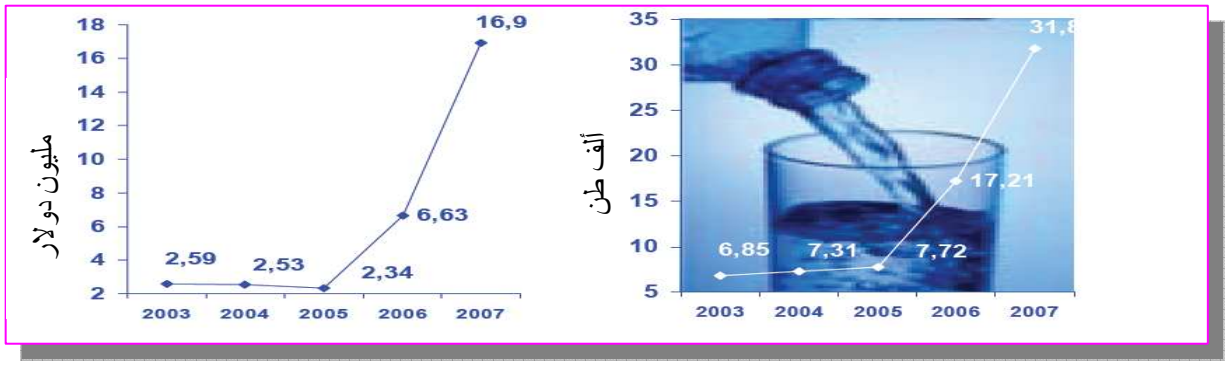

المصدر: المركز الوطني للإحصاءات والإعلام الآلي للجمارك.

من الشكل السابق نلاحظ أن صادرات الجزائر من المياه المعدنية بلغت 02.59 مليون دولار في سنة 2003 ، ثم انتقلت إلى 06.53 مليون دولار في سنة 2006 لتقفز بعدها إلى 16.9 مليون دولار في

سنة 2007، ويعتبرأهم زبائن الجزائر في هذا المجال غانا بـ22.09 ٪، فرنسا بـ 17.13 ٪ سوريا بـ 09.86٪، وليبيا بـ 08.25٪.

3. الجمبري:

الشكل رقم(3-7) :تطور صادرات الجمبري بالجزائر في الفترة (2003-2007)

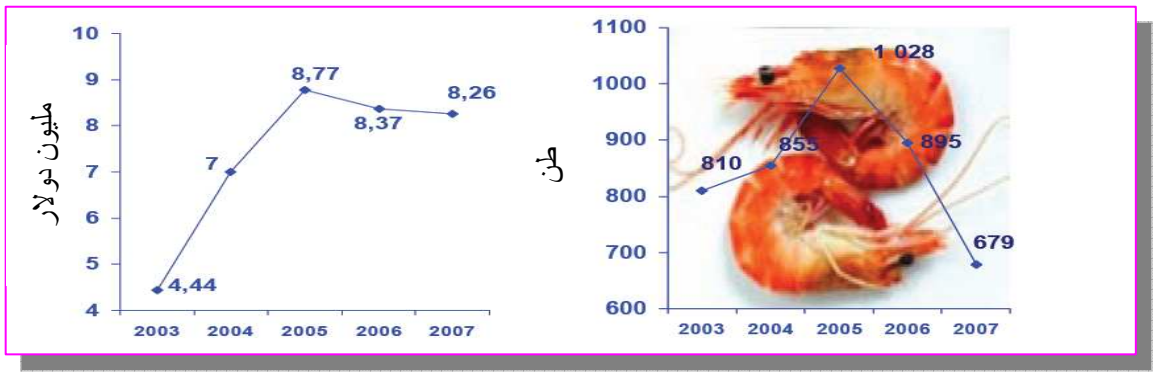

المصدر: المركز الوطني للإحصاءات والإعلام الآلي للجمارك.

نلاحظ من الشكل السابق أن صادرات الجزائر من الجمبري بلغت 4.44 مليون دولار في سنة 2003 ، لتتضاعف بعدها إلى 08.77 مليون دولار في سنة 2006، ثم تستقر عند 08.26 مليون دولار في سنة 2007. تعتبر اسبانيا أهم زبائن الجزائر في هذا المجال بنسبة تقدر بـ 99.74 ٪.

4. **الخمور**:

الشكل رقم(3-8) :تطور صادرات الخمور بالجزائر في الفترة (2003-2007)

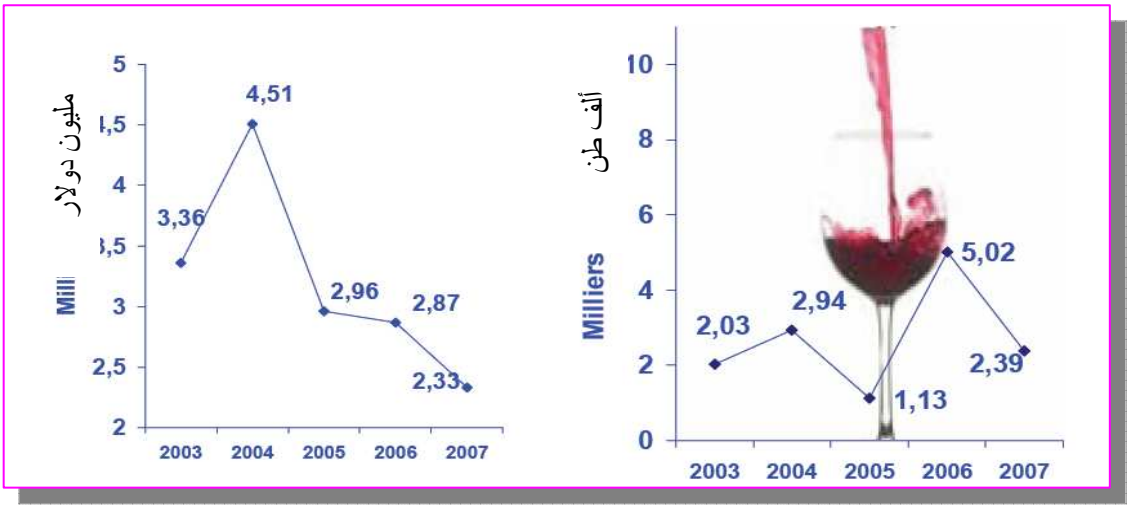

المصدر: المركز الوطني للإحصاءات والإعلام الآلي للجمارك.

بلغت صادرات الجزائر من الخمور 03.36 مليون دولار في سنة 2003، وارتفعت إلى 04.51 مليون دولار في سنة 2004 لكنها عادت للانخفاض في سنتي 2005 و2006 لتصل إلى 02.33 مليون دولار في

سنة 2007، وأهم زبائن الجزائر من حيث الخمور نجد فرنسا بأكبر نسبة مقدرة بـ93.67٪، ثم بلجيكا بـ03.65٪، وألمانيا 01.14٪، وأخيرا بلغاريا بنسبة تكاد تنعدم مقدرة بـ79 ٪.

5. الفوسفات:

الشكل رقم (3-9) :تطور صادرات الفوسفات بالجزائر في الفترة (2003-2007)

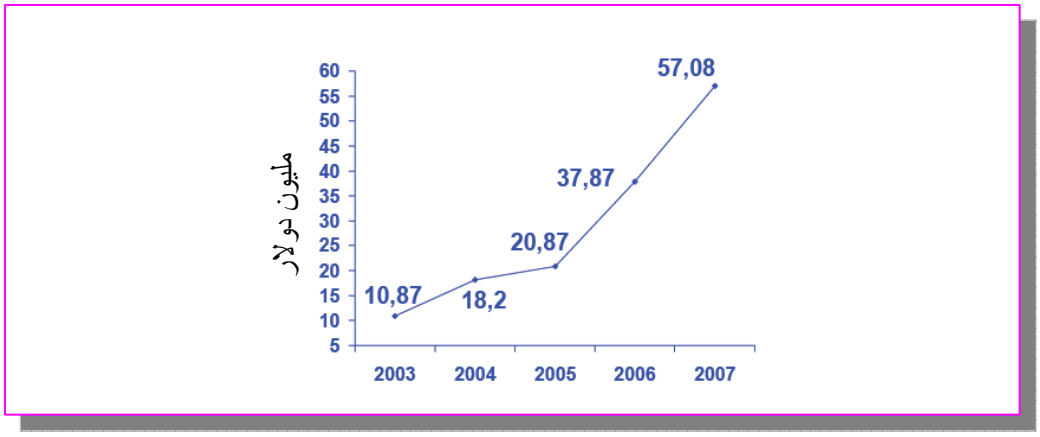

المصدر: المركز الوطني للإحصاءات والإعلام الآلي للجمارك.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن صادرات الجزائر من الفسفاط بلغت 10.87 مليون دولار أمريكي ، ثم بلغت 18.2 مليون دولار في سنة 2004، وبعدها ارتفعت إلى 37.87 مليون دولار في سنة 2006 لتقفز بعدها إلى 57.08 في سنة 2008، وتعتبر كل من فرنسا، اسبانيا، أمريكا، وتونس أهم زبائن الجزائر في هذا المجال.

6. الأسمدة:

الشكل رقم (3-10) :تطور صادرات الأسمدة بالجزائر في الفترة (2003-2007)

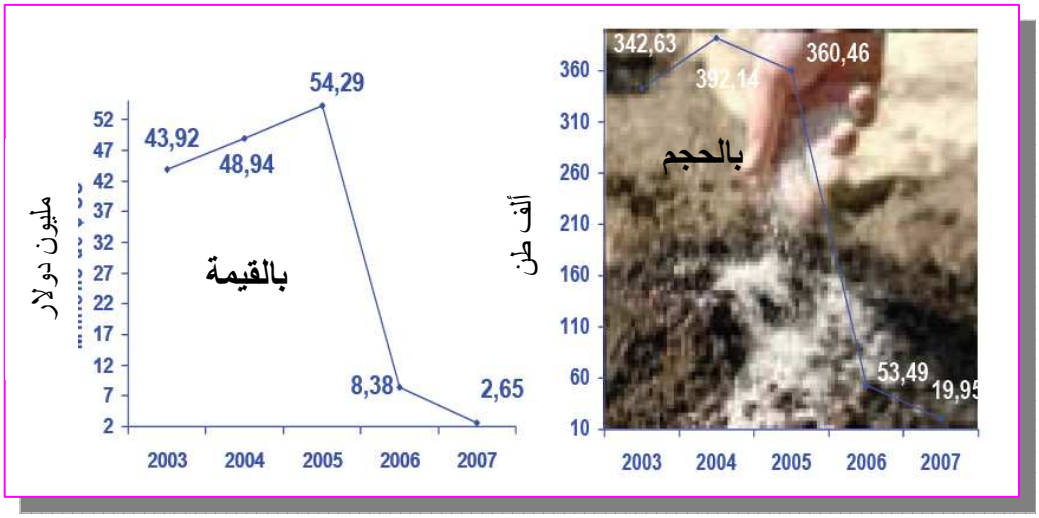

المصدر: المركز الوطني للإحصاءات والإعلام الآلي للجمارك.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن صادرات الأسمدة عرفت انخفاضا شديدا بعدما بلغت أعلى القيم لها و المقدرة بـ43.92 مليون دولار في سنة 2003، و48.94 مليون دولار في سنة 2004

ثم 54.29 مليون دولار في سنة 2005، لتصل إلى 08.38 مليون دولار في سنة 2006 و02.65 مليون دولار في سنة 2007، وأهم زبائن الجزائر بالنسبة لهذا المنتج هي نفسها الخاصة بالفوسفات.

وقد تمّ اتخاذ جملة من الإجراءات لحل مشاكل التّصدير في الجزائر من بينها[1] :

- إنشاء شهادة المصّدر لصالح كل شخص طبيعي أو معنوي مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري، ويقوم بعملية تصدير لبعض المنتجات[2]، حيث أصبحت شرطا لازما لتصدير التمور والجلود الخام، نفايات الحديد والصلب، الفلين الخام، وذلك حماية لسمعة الإنتاج الوطني في الخارج بعد التلاعب الملاحظ في كيفية تقديم هذه المنتجات في الأسواق الدولية من حيث التغليف والتعبئة والأسعار.
- إنشاء مجلس أعلى لتنمية الصّادرات مهمّته القيام برسم الإستراتيجية الكلية لتنمية الصادرات الوطنية، ومتابعة تنفيذها.
- إنشاء ملف وطني للمصدرين على مستوى الديوان الجزائري لتنمية التجارة الخارجية، من أجل إحصاء جميع المتعاملين الاقتصاديين المصدرين الذين يقيمون في الجزائر، ويكونوا قد قاموا بعملية التصدير خلال ثلاث سنوات لما يعادل مبلغ 01 مليون دينار على الأقل(حيث يستفيدوا مجانا ودوريا من جميع المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية محل الاهتمام).
- إنشاء شركات تجارية متخصصة في التصدير بهدف التغلّب على مشكلة ضعف كفاءة وإمكانيات الشركات الصغيرة والمتوسطة، وللاستفادة من التسهيلات الائتمانية التي تمنح للمؤسسات المتخصصة في التصدير، وبالتالي تمكنها من المساهمة في تنمية الصادرات.
- إنشاء ممثلين تجاريين على مستوى بعض السفارات في الخارج للتعريف بالمنتوج الوطني وفرص الاستثمار في الجزائر.
- عصرنه إدارة الجمارك على مستوى آليات العمل بما يتناسب مع التحولات الاقتصادية الدولية وتسهيل الإجراءات الجمركية للمؤسسات العاملة في قطاع التصدير.

أما بالنسبة لأهم زبائن الجزائر بصفة عامة خارج المحروقات فيلخصهم الشكل التالي:

---

[1] وصاف سعيدي، مرجع سابق، ص 12.

[2] القرار الوزاري المؤرخ في 13 فبراير 1999 ، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 32 /1999 ، ص 20.

الشكل رقم(3-11):أهم زبائن الجزائر خارج المحروقات في الفترة(2003-2007)

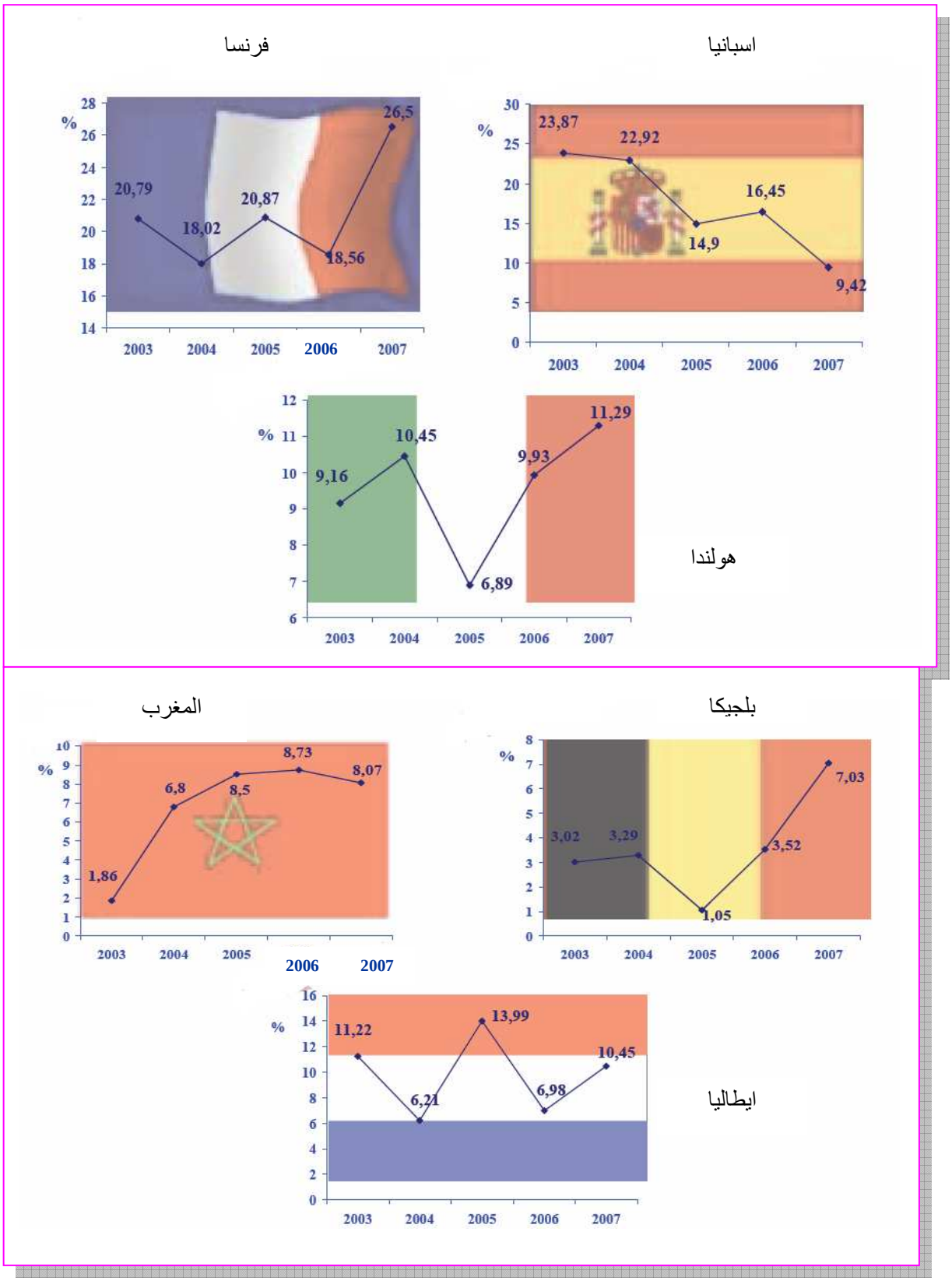

المصدر: المركز الوطني للإحصاءات والإعلام الآلي للجمارك.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أنه بالنسبة لاسبانيا فقد تناقصت نسبتها من 23.87 ٪ في سنة 2003 إلى 09.42 ٪ في سنة 2007، أما فرنسا فقد سجلت أعلى نسبة بين الزبائن وذلك في سنة 2007 مقدرة بـ26.5٪، بعدما بلغت 20.79 ٪ في سنة 2003، و20.87 ٪ في2005.

فيما يخص ايطاليا فقد أخدت نسبة 09.16٪ في 2003 ثم ارتفعت إلى10.45٪ في 2004، لكنها انخفضت إلى 06.89٪ في 2005 ، لتعود و ترتفع إلى 11.29 ٪ في 2007.

كما نجد هولندا تملك نسبة 11.22٪ في 2003، والتي انخفضت بدورها إلى06.21٪ في 2004، لتعاود الارتفاع إلى 13.99٪ في 2005، ثم انخفضت إلى06.98٪ في 2006 ، ثم عادت لترتفع إلى 10.45٪ في سنة 2007.

بالنسبة لبلجيكا نجد نسبها على العموم ضعيفة إذا ما قورنت بجيرانها فقد بلغت نسبتها 03.02٪ في2003، ثم نجدها في سنة 2005، لا تتعدى 1.05٪، لتصل إلى أعلى نسبة لها 07.03٪ في سنة 2007.

هولندا هي الأخرى سجلت نسبة لا بأس بها قدرت بـ 11.32٪ في2003 لكنها انخفضت إلى 6.21٪ في 2004 ثم ارتفعت إلى 13.99٪ في 2005 ثم عادت لتنخفض إلى 06.98٪ في 2006 ،ثم ارتفعت مرة أخرى إلى 10.45٪ في 2007.

وأخيرا نجد المغرب الذي سجل أدنى نسبة قدّرت بـ 01.36 ٪في 2003 ثم ارتفعت نسبيا إلى 06.3٪ في 2004 لتواصل بعدها الارتفاع وتستقر عند 08.07٪ في 2007.

إن نجاح سياسة تشجيع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية بخلق مزيد من التنافس بين المؤسسات الاقتصادية داخل البلاد على اعتبار أن السوق المحلي الآن أصبح سوقا متفتحا على العالم، إضافة إلى إقامة تحالفات فيما بين المؤسسات، فإذا ما قارنا المنتجات المصدرة مثلا مع الدول المجاورة كتونس والمغرب، نجد أن الأولى تصدر1193 منتوج والثانية تصدر 1120 منتوج، بينما الجزائر لا تصدر إلا 185 منتوج[1]، رغم ما تمتلكه من ميزة نسبية في قطاعات هامة، كالفلاحة مثلا.

لكن رغم ذلك نجد بعض المنتجات كالزيتون التمور والأسماك الطازجة بدأت تحتل مرتبة لا باس بها في السوق الأوروبي نظرا لجودتها[2]، إضافة إلى الصناعات الاستخراجية والصناعة التقليدية، السياحة، مما يجعل بناء اقتصاد غير نفطي أمرا ممكنا جدا بتضافر جهود الجميع ضمن إستراتيجية وطنية، من خلال التأكيد على ضرورة تأهيل المؤسسات المتواجدة حاليا والمقدرة بـ 2400 مؤسسة، 90 % منها لا تتجاوب مع المعايير الدولية.

في هذا المجال قامت وزارة الصناعة وترقية الاستثمار بدراسات لتحديد السبل الهامة لإنشاء مؤسسات تنافسية تسمى فيما بعد أقطاب اقتصادية في السوق الوطنية ومن ثمّ العالمية، ولقد اختيرت لهذه العملية

---

[1] *L. Ammar, « a quand une économie diversifiée ?», L'ACTUEL N°116, juin 2010, page 15.*

[2] *SAAD OUALI, « les exportations hors hydrocarbures peinent à décoller», L'ACTUEL N°86, décembre 2007, les nouvelles revues algériennes, ANEP régie Presse Alger, décembre 2007, page 46.*

10 مؤسسات تنشط في مجال الصناعة والخدمات من بينها 05 اختيرت لتحصل على دعم من الدولة كصيدال، شركة الخطوط الجوية الجزائرية، الشركة الوطنية لصناعة السيارات المؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية، ومؤسسة مواد البناء[1]، كما ينتظر من قطاعي الفلاحة والصناعة أن يلعبا دورا هاما في دفع النمو الاقتصادي خارج المحروقات، بالنظر إلى حجم الأغلفة المالية المرصودة لهما والتي تفوق 1.000 مليار دينار جزائري بالنسبة للفلاحة، و2.000 مليار دينار جزائري لقطاع الصناعة في شكل قروض بنكية مدعمة من الدولة لصالح الصناعة[2].

كما تمّ اختيار قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد الركائز التي يعتمد عليها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية وإنعاش الاقتصاد الجزائري، وتحضير لمرحلة ما بعد البترول، فبدا الاهتمام بهذا القطاع خاصّة بعد صدور القانون التوجيهي رقم 18-01 الصادر في 12 ديسمبر 2001[3]، لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي اعتبر نقطة تحول، حيث تميزت هذه الفترة باهتمام السلطات العمومية بهذه المؤسسات وفتحت المبادرة الخاصة لإنشائها، وبعدها تمّ إنشاء وزارة خاصة بهذه المؤسسات، من أجل توجيه مبادرات القطاع الخاص إلى الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودفعه إلى العمل الإنتاجي، وفتح المجالات أمامه للمشاركة بصفة فعالة في الكثير من النشاطات الاقتصادية الإنتاجية التي كانت حكرا على القطاع العام لمدة طويلة، فحقق هذا القطاع النتائج الموضحة في الجدول والشكل التاليين:

---

[1] *A.ZAKIA, « Mise en place d'une économie productive cap sur les grands groupes économiques» L'ACTUEL N°109, novembre 2009, page 17.*

[2] الطيب لوح، وزير العمل و الضمان الاجتماعي، المنتدى الدولي الثالث حول "دور الموارد البشرية المؤهلة في ترقية التشغيل" وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الجزائر – فندق ***MERCURE Gd HÔTEL***، ***أيام*** 26-27 ماي 2010.

[3] محمد عماري، مرجع سابق ، ص 09.

الجدول رقم (3-40): تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

خلال الفترة(2004-2009)

السنوات / طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المؤسسات الخاصة	225449	245842	269806	293946	392013	455398
نسبة النمو ٪	8.42	9.05	9.75	8.95	33.36	16.6
المؤسسات العمومية	778	847	739	666	626	591
نسبة النمو ٪	1.27-	12.34	15.45-	9.88-	6.01-	5.59-
المجموع	226227	246716	270545	294612	292639	455989

المصدر : محمد عماري ،"المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية في الجزائر، تعبيد الطريق لمرحلة ما بعد البترول"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع الجزائر، العدد رقم 21 ، فيفري 2010 ص 09.

الشكل رقم(3-12) : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة في الفترة(2004-2009)

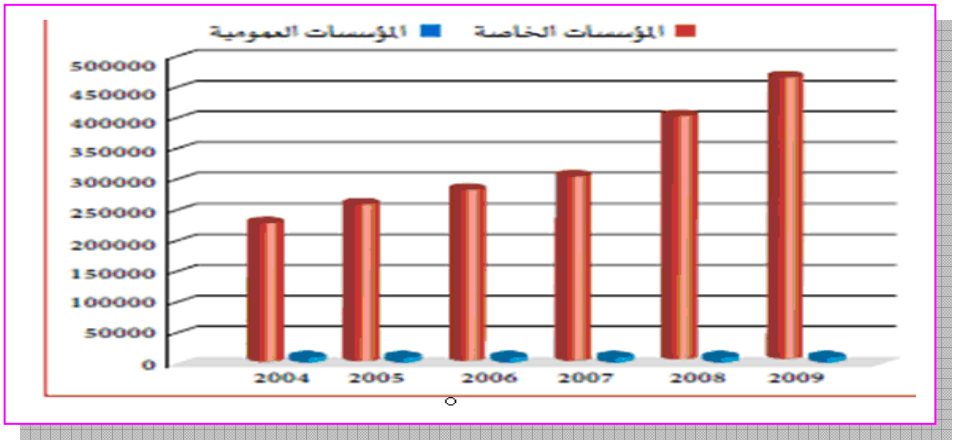

المصدر : محمد عماري ، مرجع سابق ، ص 09.

نلاحظ من الشكل والجدول السابقين أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة فاق بكثير المؤسسات العمومية في السنوات الأخيرة، حيث وصل في سنة 2009 إلى 455398 مؤسسة، بينما وصل عدد المؤسسات العمومية إلى 591 مؤسسة، مثلما يظهره معدل النمو السلبي التي تحققه المؤسسات العامة تقريبا طيلة هذه الفترة .

الشكل رقم (3-13): تطور المؤسسات الصغيرة الخاصة حسب مجموعات فروع النشاط في الفترة (2004-2009)

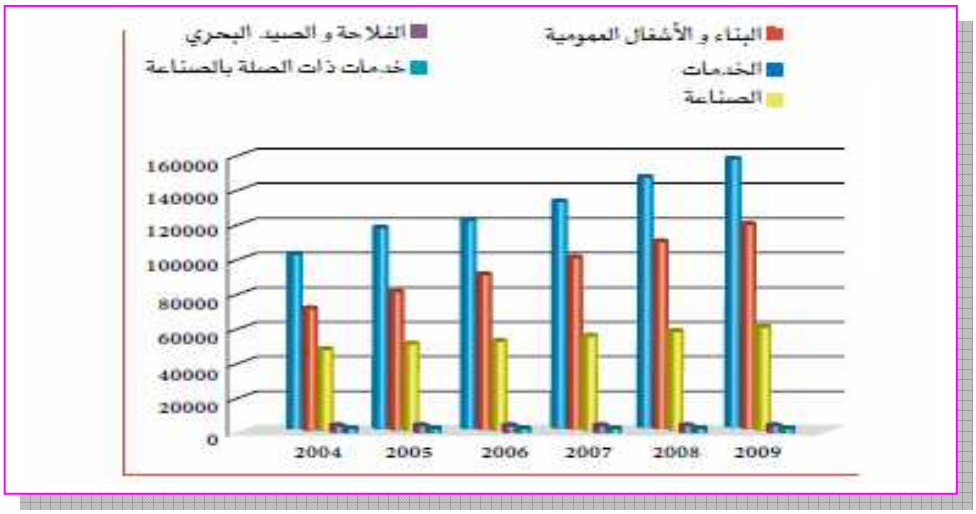

المصدر : محمد عماري ، مرجع سابق ، ص 09.

نلاحظ من الشكل السابق أن نشاط الخدمات يحتل المرتبة الأولى في السنوات الأخيرة حيث وصل عدد المؤسسات الخاصة في هذا النشاط سنة 2008 إلى 147882 مؤسسة، ثم بعد ذلك نشاط البناء والأشغال العمومية في المرتبة الثانية بـ 111978 مؤسسة، بينما نلاحظ عدد المؤسسات الخاصة في قطاع الفلاحة مازال هامشيا.

IV – التجارة الخارجية الجزائرية خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2009):

IV – 1 مفهوم البرنامج وأهدافه :

بعد برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1998 تميزت الوضعية الاقتصادية بشيء من التحسن في أداء بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كميزان المدفوعات، واحتياطي الصرف ومعدلات التضخم وحجم المديونية، بسبب ارتفاع أسعار المحروقات والإجراءات التي اتخذت في إطار برنامج التعديل الهيكلي.

لجأت الحكومة إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة تمثلت في سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001–2004)، تهدف إلى دعم النمو الاقتصادي عن طريق رفع حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري حيث خصص لهذا البرنامج مبلغ مالي قدر بـ 525 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 7 مليار دولار أمريكي على مدى أربع سنوات مقسمة وموزعة على عدة قطاعات على التوالي[1]: 2001 : 205 مليار دينار،2002: 185.9 مليار دينار،2003 : 113.2 مليار دينار،2004 : 20.5 مليار دينار.

يهدف هذا البرنامج بصفة عامة إلى تدعيم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة، والموفرة للشغل إضافة إلى أنّه يدعّم الخدمات العمومية والمنشآت القاعدية، ويحقق التنمية المحلية والبشرية، حيث يصبح الحديث عن النمو الاقتصادي واستدامته ممكنا. جاء هذا البرنامج بعد فشل اصطلاحات المؤسسات الدولية في إحداث الإنعاش انطلاقا بعد أن سيطرت فكرة أنّ" **الإصلاح يؤدي إلى النمو**" ومن أهم المبادئ التي يقوم عليها هذا البرنامج ما يلي:

أ) **الإصلاح في المجال الاقتصادي خلال السنوات الخمس القادمة:** وقد تجلى ذلك في بداية سريان اتفاق الشراكة، التي أبرمتها الجزائر مع الاتحاد الأوربي، والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتي مازالت تتفاوض بشأنها، إضافة إلى عصرنه المنظومة المالية.

ب) **تثمين الطاقات الاقتصادية الوطنية وتطويرها:** وذلك من خلال إنعاش نسيج المؤسسات ومضاعفته والقيام بتطوير عملها في الاتجاهات الآتية:

- تشجيع الإنتاج المحلي عن طريق التدابير التعريفية الملائمة، ودعم خدمات المؤسسة وذلك في مجال تكوين المسيرين وتجديد معارفهم.
- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفع عددها، بعدما ظهرت الحاجة لهذه المؤسسات بسبب المشاكل التي أصبحت تتخبط فيها معظم المؤسسات العمومية، التي يعاب عليها الضعف المسجل في تأطيرها، حيث إذا لم تتدارك الوضع بصفة استعجاليه للقضاء على هذا العجز بوضع مخطط
-
-

[1] *Youcef BENHAFSI : "L' Algérie un développement pas comme les autre", Editions HOUMA, Alger, 2008, page 227.*

لتكوين مسيرين متخصصين، فإن مصير الكثير من المؤسسات سوف يؤول للفشل بسبب هذا النقص[1].

- تثمين الثروات الوطنية بشكل أكبر، خاصة في المحروقات والمناجم، وذلك من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات، إضافة إلى الإصلاحات في المجال الفلاحي بفضل المخطط الوطني لتنمية الفلاحة[2].

وبعدها سعت الحكومة لتطبيق برنامج تكميلي ثاني غطى الفترة (2005–2009) لدعم النمو الاقتصادي خصص له مبلغ 4200 مليار دينار جزائر ي أي ما يعادل 55 مليار دولار أمريكي على مدى خمس سنوا ت ابتداء من 2005 إلى 2009 موزع على قطاعات متعددة.

والجدول الموالي يعكس أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1998 –2005):

جدول رقم (3–41): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1998 –2005)

السنوات / المؤشرات الاقتصادية الكبرى	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل النمو الاقتصادي (%)	5,1	3,2	2,2	2,1	4,7	6,9	5,2	5,1
حجم البطالة (%)	28	29	23.7	23.7	17.5	15.6	17,7	15,3
رصيد الحساب الجاري مليار دولار	0,91-	0,02	8,93	7,06	4,36	8,84	11,12	21,72
رصيد ميزان المدفوعات مليار دولار	0,174-	2,38-	7,57	6,19	3,65	7,47	9,25	16,94
ايرادت المحروقات مليار دولار	6,84	4,4	11,9	17,96	23,11	32,92	43,11	56,18
الاحتياطات الإجمالية مليار دولار	6,84	4,4	11,9	17,96	23,11	32,92	43,11	56,18
حجم المديونية مليار دولار	30,261	28,140	25,008	22,31	22,540	23,203	21,411	16,49
معدل التضخم(%)	5	2,6	0,34	4,2	1,4	2,58	3,6	1,6
رصيد الموازنة العامة(مليار دج)	101,3-	11,2-	400	184,5	52,6	284,6	337,9	1096
الكتلة النقدية M2(%)	18.77	13.6	37.7	22.3	17.3	13.7	10.5	11.7
معدل الفائدة (%)	9.5	8.5	6.75	6.00	5.50	3	1.9	4

المصدر:أنظر الملحق رقم 01.

[1]الطاهر ملاخسو، "سياسة التصنيع بين النظرية والتطبيق في الجزائر"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، عدد 21، مارس 2010، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص27.

[2]هدا البرنامج أطلقه السيد سعيد بركات الذي يهدف إلى تنمية الإنتاج لفلاحي ،إضافة إلى تنمية الصادرات، واستقرار سكان الريف والمشاركة في مكافحة الفقر والتهميش في المجتمعات الريفية قدرت تكلفته بـ 65 مليار دينار،حيث تريد الحكومة من ورائه توفير الأمن الغذائي للبلاد. ثم دعمته الدولة بأكثر من 300 مليار دينار من خلال برنامج الدعم التكميلي 2003– 2005. كما قرر رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في فبراير 2009 في إطار انعقاد الندوة الوطنية للتجديد الفلاحي والريفي في مدينة بسكرة مسح ديون الفلاحين المقدرة بـ 41 مليار دينار، وقد اتخذ هذا القرار بغرض تشجيع عالم الفلاحة على بدل المجهود المكثف المأمول منه لتحديث النشاط وزيادة المنتجات، وليست المرة الأولى التي تستفيد منها الفلاح من مسح الديون بل حدث ذلك في سنة 2001 وكان المبلغ 14 مليار دينار لكن ما هو الثمن، ففاتورة الاستيراد الغذائي مازالت باهضة.

نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي متذبذبة، حيث انخفضت خلال السنوات 1999، 2000 و2001 ثم عادت للارتفاع سنة 2002، حيث أن انخفاض معدل النمو في الاقتصاد يضعف من قدرة المقترضين المحليين على خدمة الديون، ويساهم في زيادة مخاطر الائتمان، والكثير من حالات الكساد المتبوعة بحالات إعسار مالي، كما يظهر جليا التنازل المستمر لمعدل البطالة نتيجة لما بذلته الدولة من اصطلاحات، إضافة إلى التزايد المستمر لإيرادات المحروقات نتيجة لارتفاع أسعار البترول حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (3-42): تطور سعر البترول الجزائري الفترة (1998-2006)

الوحدة:(الدولار / البرميل)

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
متوسط السعر	12.8	17.9	28.6	24.9	29	38.6	54.6	65.8	74.4

Source : ABDELATIF Benachenhou, " la fabrication de l'Algérie", ALPHA DESIGN, 2009 Algérie , page266 .

إذا كان هناك من ينظر بعين الرضى لهذه الظروف النفطية الجيدة، ولا سيما أن البلد ينهض من أزمة سياسية خطيرة اتسمت بعنف إرهابي حاد، فهناك بالمقابل من الأصوات التي تعبّر عن أسفها لوضعية التبعية المتزايدة تجاه المحروقات، التي تعتبر طرف مهم في عملية تطوير الاقتصاد الوطني، وتوجيه ودفع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، إذ تتضح أهميتها في تمويل نفقات التجهيز، ففي سنة 2001 مثلا ساهمت بـ 66% من مداخيل الدولة الضريبية،[1] فهذه الحصة تعكس عدم استقرار الإنتاج الزراعي وهشاشة الخدمات والصناعة الحديثة، كما تساهم الجباية البترولية في إنعاش الاقتصاد الوطني خاصة من خلال الاستثمارات المحققة في مجال المحروقات.

أما بالنسبة للحساب الجاري فإننا نلاحظ أنه سجل عجز في سنة 1998، والذي بدأ يتلاشى طيلة السنوات الموالية؛ هذا العجز يؤدي إلى حدوث أزمات في سعر الصرف، وبالتالي يؤثر على المستثمرين الأجانب، و يضطرهم إلى سحب استثماراتهم إلى خارج البلاد، والعكس صحيح.

فيما يخص الاحتياطات الإجمالية خلال هذه الفترة فإنها ايجابية وفي ارتفاع، مما يعزز استقرار النظام المالي، لكن رغم كل هذا فإن تدفق العملة بغزارة لا يرضي الجزائريين إلا جزئيا، لأن ذلك يتناقض مع طموحهم في حدوث التّحول المرتقب لاقتصادهم من اقتصاد ريع إلى اقتصاد إنتاج[2].

أما بالنسبة لحجم المديونية الخارجية فهو في تراجع خاصة بعد سنة 2004 مما عزز من الجدارة الائتمانية للدولة وقدرتها على الوفاء والتسديد، دون أن ننسى عمليات تحويل الديون إلى استثمارات التي لعبت دورا كبيرا في تقليص الديون، حيث قبل نادي باريس في جويلية 2000 شرط تحويل الديون إلى

---

[1] عبد اللطيف بن اشنهو "الجزائر اليوم بلد ناجح"، بدون طبعة، ص 40.

[2] محمد حابيلي: الاقتصاد الجزائري، تبعية متزايدة لقطاع المحروقات، مجلة الإصلاح الاقتصادي، مرجع سابق، ص 41.

استثمارات إثر اتفاقات إعادة الجدولة التي وقعتها الجزائر عام 1995، فوقعت اتفاقات ثنائية لمبادلة الديون بين كل من اسبانيا في مارس 2002 بمبلغ أولي 40 مليون دولار قابل أن يرتفع إلى 110 مليون دولار، وايطاليا في جوان 2002، والتي بدّلت الديون بقروض مساعدة من أجل تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية: ثانويتين وإقامة جامعية في وهران وبرنامج معالجة النفايات في 05 مدن كبيرة (باتنة، جيجل، سيدي بلعباس، سطيف وتيزي وزو) ، وأخيرا مع فرنسا في ديسمبر 2002، حيث تمت مبادلة الديون باستثمارات قدرت بـ60.9 مليون أورو[1]. وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أنه في سنة 2006، انتهت الجزائر من تصحيح أخطاء الماضي عن طريق التسديد المقدم للديون المعاد جدولتها، فقد بلغ مؤشر الدين بالنسبة للناتج الداخلي الخام 3 % في سنة 2007، بعدما كان يبلغ 76 % في سنة 1995، و42 % في سنة 2002، و044.8 % في سنة 2006، وقد قررت الجزائر عدم العودة لعملية الاستدانة مجددا.[2]

أما بالنسبة لمؤشرات التضخم، فقد عرفت انخفاضا بشكل عام– ماعدا سنتي1998 و2001– بسبب برنامج الإنعاش الاقتصادي، مما خلق جوا من الاستقرار النقدي أثر بشكل إيجابي على النظام المالي وعلى نوعية المعلومات والضمانات.

لكن الاقتصاد الجزائري ورغم طرح برامج دعم النمو والإنعاش الاقتصادي من أجل تنويعه، إلا أنه مازال ريعيا، وربما يعود ذلك إلى أنه رغم تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر والشراكة الأجنبية ،إذ بلغ عد المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجزائرية 37 مشروع في 2008 بقيمة مالية مقدرة بـ 372.60 مليار دينار جزائري مقابل 94.304 مليار دينار جزائري في سنة 2007[3]، إلا أن المستثمرين الأجانب مازالوا يجدون صعوبات في عملية الاستثمار بسبب القرارات التي اتخذتها الحكومة لتدعيم المنتج المحلي وحماية الاقتصاد، كما أنه لم يظهر أثر الأزمة العالمية لسنة 2008 بشكل كبير على الاستثمارات في الجزائر بسبب التدابير التي اتخذتها مؤخرا السلطات العمومية بهدف تطوير المناخ الاستثماري وترقية الصادرات خارج المحروقات، كإنشاء الصندوق الوطني للاستثمارات من أجل تمويل مشاريع التجهيزات العمومية، وعمليات القطاع الاقتصادي برأسمال يقدربـ150 مليار دينار في سبتمبر 2008 بقرار من رئيس الجمهورية، والذي يهدف إلى زيادة الإنتاج المحلي وتنويعه خارج المحروقات[4]، وخلق مناصب عمل، وبالتالي القضاء على البطالة،

---

[1] *Abdelatif BENACHENHOU, Algérie la modernisation maîtrisée, ALPHA DESIGN, 2004 Algérie ,page 68.*

[2] *Abdelatif BENACHENHOU, pour une meilleure croissance, édition ALPHA DESIGN, ALGERIE, 2008, page 84.*

[3] *HAYAT OUZAYED,« L'amélioration de l'environnement économique booste les échanges, commerciaux», L'ACTUEL N°116, page 08.*

[4] *EL HACHEMI Mustapha, « fond national d'investissements un plus pour le dispositif d'encouragement des investissements », L'ACTUEL N°102, avril 2009, page 32.*

إضافة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وتشجيع الاستثمارات المحلية المباشرة في الجزائر.

IV –2 التجارة الخارجية في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوربي:

2–1 مفهوم اتفاق الشراكة:

يعتبر هذا الاتفاق من أبرز التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، إذ يعزّز التّحول نحو اقتصاد السوق، ويؤكّد انفتاح الاقتصاد الوطني نحو الخارج، كما أنه يقطع شوطا معتبرا نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، إذ عملت الجزائر على استقطاب الشركاء الأجانب بتهيئة الظروف الملائمة واتخاذ التدابير اللازمة لجعل المستثمرين الأوروبيين يقبلون على الاستثمار كمنح التسهيلات الإدارية، من خلال بعض الهيئات التي تتكفل بمساعدة المستثمرين الأجانب، وضمان السير الحسن لاستثماراتهم، والقيام بإصلاحات جبائية بغية توفير مناخ جبائي وجمركي ملائم يكفل السير الحسن لعملية الشراكة، إضافة إلى وضع قوانين تنظّم الاستثمار، وأصبح من الممكن للمستوردين الحصول على النقد الأجنبي بحرية لتمويل وارداتهم باستثناء قائمة معينة من السلع التي فرض عليها حضر مؤقت من السلطات.

بعد أن وقعت كل من فلسطين، الأردن، تونس، المغرب ومصر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي جاء دور الجزائر[1]، حيث بدأ التحدث عن موضوع الشراكة بالنسبة للجزائر في 13 أكتوبر 1993، أما المفاوضات الفعلية فقد بدأت سنة 1997 لتشهد انقطاعا بين ماي من نفس السنة، وأفريل 2000، بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للجزائر؛ ثم تستأنف من جديد، مسجلة 03 جولات انتهت خلال سنة 2000 بالتوقيع المبدئي على عقد الشراكة في 2001/12/05 بالعاصمة البلجيكية، ليثمن في19 ديسمبر من نفس السنة. بعد 04 سنوات من المفاوضات تمّ عقد اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي أخيرا في 22 أفريل 2002 في مدينة "فالنس *Valence*"، والذي يقضي بدخول الجزائر إلى منطقة التبادل الحر لبحر الأبيض المتوسط في 2010[2]."

تتسم هذه الاتفاقية بكونها تمنح قدرة انتقالية من 12 سنة وصولا إلى مستوى الصفر جمركيا، وهي تميز بين 03 قوائم(الموارد الخام، المنتجات الوسطية، حيث تفكك عليها الرسوم ابتداءا من 2008، على مدى 07 سنوات، والمنتجات النهائية التي تمتد تخفيضات الرسوم عليها 10 سنوات) وستكون سنة 2017

---

[1] كمال رزيق، مسدور فارس، "الشراكة الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي"، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة البليدة، أيام21-22 ماي 2002. 2003 ص240.

[2] *Nordine GRIM, l'économie algérienne otage de la politique, casbah édition, Alger, 2004, page 145.*

نهاية الفترة الانتقالية لإزالة الرسوم الجمركية[1]. تكتسي الجزائر أهمية خاصة ضمن مجموعة دول جنوب المتوسط، وذلك لأسباب تاريخية، جغرافية ومالية منها:[2]

- من الناحية الجغرافية: تقع الجزائر شمال دول الجنوب، فهي بالتالي بوابة القارة الإفريقية، أي وسطا مفضلا للعبور.
- من الناحية الاقتصادية: يمثل الإتحاد أول شريك للجزائر مما سمح له باختلال مركز الصدارة في التفاوض، إضافة إلى اكتساب الجزائر الثروات النفطية والغازية، وأهمية أحجام الاحتياطات وامتلاكها لمصانع الحديد والصلب.

تمحور هذا الاتفاق في مجمله حول تدعيم الإصلاحات المؤدية إلى عصرنه وتحديث الاقتصاد، والاهتمام بالجانب الاجتماعي وترقية الاستثمارات الخاصة، وإعادة تأهيل الهياكل القاعدية الاقتصادية وإقامة منطقة للتبادل الحر، والتفكيك الجمركي؛ كما أنّه جاء كرد فعل للتطورات الدولية والإقليمية التي هيّأت المناخ المناسب لطرح هذه الصيغة للتعاون الأوروبي، خاصة بعد شعور أوروبا الموحدة باختلال في منطقة البحر المتوسط نتيجة المنافسة الأمريكية ومحاولاتها لتحقيق مكاسب اقتصادية في المنطقة، كل ذلك كان دافعا للتوجه الأوروبي القوي تجاه دول حوض المتوسط سياسيا وأمنيا واقتصاديا.[3]

2-2 أهداف الجزائر من الشراكة الأورومتوسطية:

إن المشاكل الاقتصادية التي أثقلت كاهل الجزائر، والتي ظلت تتخبط فيها طيلة هذه السنوات من ركود على مستوى الإنتاج وارتفاع في معدلات البطالة، ومعدلات المديونية، ومعدل نمو لا يكاد يرى، وتأخّر ظاهر للعيان في جميع المجالات إذا ما قورنت مع جاراتها تونس والمغرب، من ناحية التنظيم أو التسيير، والتكنولوجيا المستعملة، إضافة إلى ضعف كل من الاستثمار المحلّي والأجنبي كلها عوامل دفعت الجزائر إلى توقيع هذا الاتفاق، إضافة إلى ذلك يمكن استخلاص جملة من أهداف الجزائر من وراء هذا الاتفاق نوجزها كالتالي[4]:

- الارتباط بواحدة من أكبر القوى الاقتصادية، حتى تتمكّن من التّسريع في اندماجها في الاقتصاد العالمي، ورفع مستوى التنمية الاقتصادية إلى المستويات الأوربية.

---

[1] بحوث وأوراق عمل المؤتمر الإقليمي حول " سياسات تحرير الإقتصاد، واتفاقيات التجارة الحرة، في المنطقة العربية، الآثار والآفاق جمهورية مصر العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، يناير 2009 ص15.

[2] محمد فرحي، حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي هل من استراتيجية بديلة ؟ *Revue des reformes économiques et intégration en économique mondiales ; Ecole supérieure de commerce Alger, n° 02, Année 2007, page 13.*

[3] يوسف سعداوي، رفيق باشوندة واقع وأفاق الشراكة الاورومتوسطية الجزائرية، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، السياسات الاقتصادية منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، رقم 4 ، مارس 2005، ص 400.

[4] دراسات اقتصادية، مجلة دورية فصلية تصدر عن مركز البصيرة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد 10، السنة 2008، ص 51.

- الاستفادة من الأسواق الأوربية، والمساعدات والقروض المالية والإستثمارات الأجنبية ومن برامج التأهيل للعمالة والمؤسسات، إضافة إلى تسهيل نقل التكنولوجيا وثقافة الخدمات.
- خلق مناخ مناسب لتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية، وتشجيع الاستثمار في الجزائر.

2-3 الآثار الايجابية لاتفاق الشراكة الأورومتوسطية:

إن مضمون هذا الاتفاق في صيغته النظرية يهدف إلى جعل السوق الجزائرية منفذا لتصريف المنتجات الأوروبية، كما يسمح للمنتجات الجزائرية أن تؤهل المؤسسات الجزائرية للتأهّب لمنافسة المنتجات الأوروبية ذات الجودة العالية، كما تكون له أبعاد مهمة مؤثرة على العلاقات التجارية، والتي إن أجيد صياغتها ستكون بمثابة فرصة للجزائر للتوصل إلى معدلات عالية للاستثمار والنمو الاقتصادي[1]، وهو ما يعكس جملة من الآثار الإيجابية على المؤسسات الجزائرية بصفة خاصة ،وعلى الاقتصاد الوطني بصفة عامة، حيث أنّه:

- في المجال الفلاحي، يضمن الاتفاق ما يقارب 8000 منتوج فلاحي، حيث استفادت الجزائر من بعض المزايا لاسيما المتعلقة بالمواد الأولية الزراعية التي يمكن تصديرها نحو الدول الأوروبية، وفي المقابل فقد فرضت الجزائر حصصا لاستيراد مواد زراعية كالحبوب والحليب مع مراعاة نسبة الإنتاج الوطني، بالإضافة إلى مزايا أخرى لتصدير منتجاتها الزراعية ومنتجات الصيد البحري، وفي المقابل اعتماد نظام الحصص للمواد الأوروبية.
- أما في المجال الصناعي، فقد سمح بتخفيض نسب الرسوم الجمركية للعديد من المواد الأولية والمواد نصف المصنعة التي تدخل في إطار الصناعة التركيبية، وهذا من شأنه أن يساهم في تخفيض تكلفة الإنتاج بالنسبة للمنتوج الجزائري الذي يعتمد بدرجة كبيرة على المواد الأولية المستوردة من دول الإتحاد الأوروبي، ومن أجل تعجيل حركة الصناعة الجزائرية وتأهيل القطاع الصناعي، تمّ وضع برامج شاملة أساسها المساعدات المالية والفنية في إطار برنامج "**ميدا**"[2]، الذي يهدف إلى رفع مستويات الإنتاج الجزائري من خلال الجودة والمواصفات الفنية المقبولة دوليا بمساعدة الطرف الأوربي، مما يتيح الفرص للمنتوج الجزائري أن يحتل مكانة مرموقة في السوق الأوروبية، إضافة إلى إمكانية حصول الشركات العمومية والخاصة على شهادة الجودة.

---

[1] يوسف سعداوي، رفيق باشوندة ، مرجع سابق، ص 403.

[2] لقد تجسد هذا البرنامج بعد موافقة المجلس الأوربي على منح هذه المساعدات و التي قدرت بـ3.435 مليون أوربي(1995-1999) وبرنامج آخر من سنة (2000-2006)، بالإضافة إلى مساهمة البنك الأوربي للاستثمار مقابل المفهوم الجديد للتجارة من وجهة نظر الشراكة الأورومتوسطية تجارة بلا حدود- بلا حواجز، ويعتبر هذا البرنامج، أهم برنامج قدمته بلدان الإتحاد الأوربي في هذا الإطار، ويمس كل القطاعات الاقتصادية عامة، حيث تتفاوت قيمة الغلاف المالي الموجه إلى بلدان الجنوب حسب البرنامج المعد مسبقا ووفق دفتر الشروط، وهو موجه لإعادة تأهيل المؤسسات والأفراد وتحسين شروط الصحة، البيئة والتعليم ...الخ.

- يتم التفكيك الجمركي على مدى 12 سنة كاملة، ابتدءا من سنة 2004 وخلال هذه المدة التي تعتبر كافية بالنسبة للمؤسسات الصناعية الوطنية كي تتأقلم وتستطيع منافسة مثيلتها الأوروبية، فعلى عكس الواردات التي ترد إلى الجزائر من دول الإتحاد الأوروبي، والتي تخضع تدريجيا إلى التفكيك الجمركي، فالصادرات الجزائرية تستفيد من الإعفاء الجمركي الكامل على سلعها التي ترد إلى السوق الأوروبية.
- اكتساب دعم دول الاتحاد في مجال التأهيل والخبرة والاستثمار المباشر، بالإضافة إلى دعم الخوصصة عن طريق تقديم مساعدات مالية محدودة للجزائر من خلال دعم برامج "ميدا 01 " وذلك للمساعدة في تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية [1]، إضافة إلى الالتزام بدعم الوفد الجزائري في مفاوضاته الرامية إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

2-4 الآثار السلبية لاتفاق الشراكة الأورومتوسطية:

صحيح أن ارتباطات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي اتفاق يسعى بصفة عامة إلى تدعيم الاستثمار المباشر في الجزائر، والشراكة الصناعية، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرافق إعادة الهيكلة الصناعية وتحديثها، ويشجع الصادرات الصناعية وتنمية الموارد البشرية بأحسن سياسات البحث والتنمية، لإعطاء نتائج مرضية لتحسين مناخ الأعمال في الجزائر[2] من جهة، ومن جهة ثانية فإنه يتم بين اتحاد أوروبي متطوّر تكنولوجيا وتقنيا وماليا متكون من 15 دولة صناعية إضافة الى10 دول من أوربا الشرقية والوسطى، لديها مستوى دخل الفرد مرتفع وسوق كبير، إنتاج وفير ومتنوع وذو جودة عالية وقدرة تنافسية كبيرة تطبق سياسة زراعية مشتركة، تتمتع بحماية كبيرة؛ وبلد صغير – الجزائر– في طريق النمو يعتمد على إنتاج وتصدير منتوج وحيد هو المحروقات (يمثل حوالي97 %من إجمالي الصادرات)، لا تشغل طاقاته الاقتصادية إلا بأقل من50%، تابع للإتحاد الأوروبي بحوالي 56% من تجارته الخارجية، بينما لا تشكل هذه التجارة إلا 05% من تجارة الإتحاد الأوروبي، بلد ليس له بعد اقتصادي مغاربي أوعربي يشكل عمقه الاقتصادي وقوته التفاوضية[3]، كل هذه العوامل مجتمعة ومتفرقة تشكل جملة من المخاوف والتي تترجم في آثار سلبية ومخاطر متربّصة على الاقتصاد الوطني نتيجة هذا الاتفاق، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

---

[1] عبد الحميد زعباط، مرجع سابق ص 62.

[2] *MEKKIDECHE Mustapha, l'économie Algérienne au croisé des chemins, édition DAHLAB, ALGER, 2008 page 174.*

[3] عبد الحميد زعباط، مرجع سابق، ص 62.

- إنّ تفكيك الرسوم الجمركية له انعكاسات سلبية على المؤسسات الجزائرية (العمومية والخاصة) التي ليس لها القدرة على منافسة المنتجات الأوربية[1]، حيث أن النسيج الصناعي الهش والذي سيتم القضاء عليه– ولو جزئيا– بدخول المنتجات الأوروبية ذات الجودة العالية والأسعار المنخفضة إلى السّوق الجزائرية بكميات كبيرة، بعد هذا التفكيك على الصادرات مما يخلق تحديات كبرى خاصّة قطاع السكر، الزيت، الحليب إضافة إلى فتح المجال لجلب أبقار حلوب مما يحتم على المؤسسات العاملة في هذا القطاع إما العمل بكل قدرتها للبقاء ومجابهة المنافسة أو الاندثار والموت، وهو ما يعقد الأمر أمام الصناعة الجزائرية التي تظل تشتغل بأقل من نصف طاقتها الإنتاجية وبأجهزة إنتاجية متقادمة وبإنتاجية ضعيفة[2].
- الخسارة في إيرادات خزينة الدولة المتأتية من الرسوم الجمركية والتي تقدر بـ01.5 مليار دولار.[3]
- من مكاسب الشراكة أيضا، إقامة منظمة تبادل حر، إضافة إلى تحقيق تعاون اقتصادي في مختلف المجالات، والتسهيلات المالية المحصل عليها في إطار برنامج "**ميدا**"، إلا أنّ هذا لا يعني بالضرورة تحقيق نمو اقتصادي متوازن لجميع القطاعات، بل إن خطر غلق عدد جديد من المؤسسات الإنتاجية وارتفاع معدل البطالة، وتفكك النسيج الصناعي الداخلي، وتدهور القدرة الشرائية للمواطن وارتفاع معدلات الفقر، كلها مؤشرات تزداد تأكدا يوما بعد يوم من خلال الوضع الحالي للبلاد[4].
- زيادة العجز في الميزان التجاري، حيث أن التفكك الجمركي الذي يحدث من طرف واحد[5] سيمارس ضغطا على الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات من سلع أوربا، فقد بلغت فاتورة الاستيراد 40 مليار دولار ممثلة بذلك نصف عائدات المحروقات في سنة 2008[6]، مما دفع الحكومة إلى إنشاء لجنة لمتابعة التجارة الخارجية، عن طريق القرار رقم 429/09[7] الصادر في 2009/12/30 وحددت مهامها وهياكلها التي تتمثل في متابعة وتحليل التدفقات للمبادلات التجارية وعقلنه الواردات، واقتراح جميع التدابير لتطهير وتنظيم النشاط التجاري الخارجي والتقييم الدوري
-

---

[1] جلطي غانم، "التجارة الخارجية للجزائر كمتغير استراتيجي في رسم السياسة الإقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، السياسات الإقتصادية، واقع وآفاق، منشورات كلية العلوم الإقتصادية و التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، رقم 6أبريل 2007، ص106.

[2] عبد الحميد زعباط الشراكة الاورو متوسطية وأثرها على الجزائر، مرجع سابق، ص 62.

[3] جلطي غانم، مرجع سابق، ص 107.

[4] محمد فرحي، حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي هل من استراتيجية بديلة، مرجع سابق، ص 11.

[5] زايري بلقاسم، تحرير الاستيراد وانعكاساته على الأداء الاقتصادي للجزائر في ظل منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوربي، دفاتر *MECAS*، الصادرة عن مخبر البحث إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان العدد 01، أفريل 2005 ص251.

[6] *ABEDEALAZIZ Faycel, « les recettes pétroliers Algérienne en chute en 2009, l'Algérie affecté par la crise financière » L'ACTUEL N°104, juin 2009, page 20.*

[7] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2009/77 الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2009، ص 7.

للمعطيات الخاصة به؛ ويترأس هذه اللجنة الوزير المكلف بالتّجارة الخارجية وممثله، وممثلي الوزارات الأخرى مثل وزير الداخلية والجماعات المحلية، ووزير المالية ووزير الصناعة وترقية الاستثمار[1].

- كما أن تحرير التبادل لن يعطي صادرات الجزائر أيّة ميزة في السوق الأوربية نظرا لأنّ:
  - الرسوم المفروضة على الواردات في الدول الأوربية متدنيّة في الأصل وليس لها تأثير كبير على تقليص الواردات إلى أوربا.
  - أوربا منظمة إلى المنظمة العالمية للتجارة، مما يلزمها منح جميع الأعضاء في المنظمة المزايا التي تمنحها لأي دولة أخرى، مما يبقي الصادرات الجزائرية خاضعة للمنافسة في الأسواق الأوربية مع صادرات جنوب شرق آسيا، والدول الأخرى في إفريقيا، أمريكا اللاتينية.
  - الإتحاد الأوربي يستعين بمعايير صحيّة وبيئيّة وشروط فنيّة يمكن أن يؤدي تطبيقها إلى الحد من دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوربية في حال عدم تطابقها مع المعايير والمواصفات.
- أما في المجال الفلاحي، فيمكن أن يتأثر بصورة مباشرة، حيث أن أوروبا تضمن 48% من حاجياتنا من المواد الزراعية وأن العجز الموجود يقدر بين 01.3 و01.5 مليار دولار، ذلك أن القطاع الفلاحي الجزائري لا يستفيد من الدعم الكافي مقارنة بالقطاع الفلاحي الأوروبي، حيث أن 04.5% كدعم فقط في الجزائر مقابل 70% كدعم في أوروبا .
- بالنسبة لصرف العملة، فإن العملة الموحدة لدول الإتحاد الأوروبي"الاورو" التي تنافس في قوتها الدولار الأمريكي، بسبب الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني لدول الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى انضمام دول جديدة، وهناك دول أخرى تتفاوض من أجل الانضمام، هذا ما أثر بالإيجاب على العملة الأوروبية الموحدة، لهذا فالمنتج الجزائري وإن تحسّنت نوعيته وانخفضت تكلفته فإنه يبقى يعاني من عامل الصرف بسبب ضعف العملة الوطنية مقابل الأورو.
- فضلا عن ذلك يتوقع الكثير من الخبراء أنه من بين الانعكاسات السلبية المحتملة لهذا العقد هو تحول النسيج الصناعي الوطني والهزيل أصلا من اقتصاد منتج إلى اقتصاد بازار[2]، بسبب تفضيل المنتجين الجزائريين لقطاع الاستيراد، وتراجع ثقة المستهلك في الإنتاج المحلي، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليه، إضافة إلى الضغوط الجبائية والبيروقراطية، والتي لا تزال تقيّد النشاط الصناعي وما يقابله من تغاضي السّلطات عن القطاع غير الرسمي والأسواق الموازية[3] التي أصبحت تحتل مكانة هامّة في الاقتصاد، بتشغيلها 1078 مليون شخص مهيمنة بذلك على نسبة 22% من النسبة الكلية للتشغيل، حسب النشاطات التالية :35% في قطاع البناء، 20% قطاع التجارة و06% في قطاع النقل، و17% في مجال الحرف(الخياطة، النجارة، الحلاقة

---

[1] *ABEDEALAZIZ Faycel, « envolée de la facture des importations : quelle politique de substitutions ?» L'ACTUEL N° 113, mars 2010, ALGERIE, page 39.*

[2] براق محمد، عبيلة محمد، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي ، مرجع سابق، ص 127.

[3] يعرف الاقتصاد الموازي على أنه جميع الوحدات المنتجة التي ليس لها وجود قانوني أي غير مسجلة رسميا.

الحلويات.....الخ)، إضافة إلى عائدات يحصلها هذا القطاع – غير الرسمي– تتراوح بين 300 و600 مليار دينار، كل ذلك دون أن ننفي خسارة الدولة من الخزينة والميزانية بسبب عدم دفع الضريبة على المداخيل الإجمالية، والمقدرة بـ42 مليار دينار جزائري و120 مليار دينار جزائري للضمان الاجتماعي(أي حوالي 60 % غير مسجلين في الضمان الاجتماعي أي 70.0000 عامل من أصل 114.0000 غير مصرح بهم)، أما خسارة الضريبة على القيمة المضافة فتمثل حوالي 22 مليار دينار جزائري، بصفة عامّة فهي تؤثر سلبا على الاقتصاد الرسمي عن طريق [1]:

- المنافسة غير مشروعة للنشاطات التي تنشط في القطاع الرسمي وبالتالي تقييد السوق من النمو.
- الخسارة الجزئية للمداخيل التي تجنيها الدولة عن طريق الضرائب.
- فقدان المستهلك للحماية من نوعية هذه المنتجات والخدمات.
- نموّ الرشوة وبالتالي فساد مناخ الأعمال، مما يؤدي إلى هروب المستثمرين.

فقد ألحق هذا الاقتصاد خسائر فادحة بالاقتصاد الوطني كونه خارج عن رقابة الدولة، فأصبحت الجزائر تصنف في المرتبة 92 من مجموع 180 في ترتيب الدول حسب مستويات الرشوة [2]، والمضاربة والمضاربة في إفساد الاقتصاد.

إنّ انفتاح الاقتصاد الجزائري الذي بقي – ولمدة طويلة – محميّا عن طريق احتكار الدولة للتجارة الخارجية – كما تم توضيح ذلك سابقا–، والذي جاء بطريق استعجاليه وبدون اتخاذ إجراءات من أجل حماية المنتوج المحلي، سوف يكون له سلبيات على الاقتصاد، وذلك بإجماع العديد من الخبراء الاقتصاديين[3]من خلال انخفاض الموارد الجمركية، وانخفاض حصص المؤسسات الاقتصادية من السوق، السوق، إضافة إلى تراجع حماية السوق من التفكيك المتتالي للتعريفة الجمركية وانخفاض الإنتاج المحلي، وانتشار السوق غير الرسمية والتزوير وتقليد المنتجات الأصلية الناجمة عن الواردات المتدفقة من كل الجهات مست جميع المنتجات تقريبا من الغزل، النسيج ، قطع الغيار المواد الالكترونية والكهرومنزلية، العطور ومستحضرات التجميل، المواد الغذائية،الأدوية والسجائر....الخ، وقد تطورت هذه الظاهرة لانعدام أجهزة الرقابة من طرف إدارة الضرائب والتفتيش والضمان الاجتماعي[4].

كل هذه المعطيات أفرزت انعكاسات على الميزان التجاري الجزائري خلال هذه الفترة والذي نمثله في الجدول التالي:

---

[1] *ABEDEALAZIZ Faycel, « Ouverture de l'économie informel et la distribution» L'ACTUEL N° 105 Magasine de l'économie et du partenariat international, les nouvelles revues algériennes ANEP régie Presse Alger, Juillet 2009, page 18.*

[2] عبد رحمان مبتول:" انضمام الجزائر لمنظمة التبادل الحر مع أوربا يكتسي بعدا استراتيجيا" مجلة الأبحاث الاقتصادية ، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 12، جوان 2009، ص 76.

[3] *Nordine GRIM, l'interminable transaction, Op. Cit., pages 107.*

[4] *ABEDEALAZIZ Faycel, « ouverture de l'économie informel et la distribution» Magasine de l'économie et du partenariat international L'ACTUEL N° 105, Juillet 2009, les nouvelles revues algériennes ANEP régie Presse Alger, ALGERIE, page 18.*

الجدول رقم (3-43): الميزان التجاري للفترة (2000-2009).

الوحدة: 10^6 مليون دولار.

البيان / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الواردات(CAF)[1]	9173	9940	12009	13534	18308	20044	21456	27631	39479	29294
الصادرات(FOB)[2]	22031	19132	18825	24612	32083	44395	54741	60136	79298	45194
الميزان التجاري	12858	9192	6816	11078	13775	24351	33285	32532	39819	5900
معدل تغطية(%)[3]	240,17	192,47	156,76	181,85	175،24	221,49	255,13	217,64	200,86	154,28

المصدر: المركز الوطني للإحصائيات و الإعلام الآلي للجمارك (*CNIS*).

كما يمكن تحسين معطيات الجدول في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-14): الميزان التجاري للفترة 2000-2009.

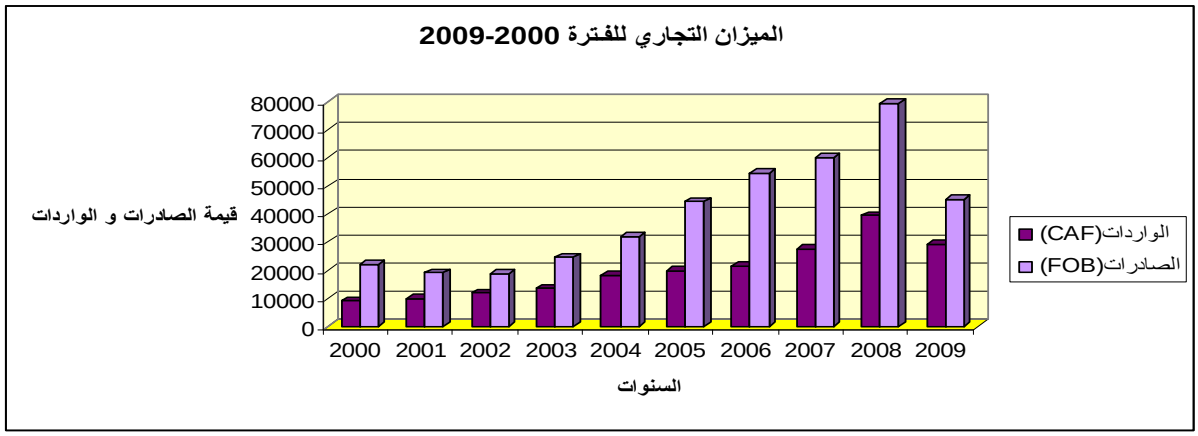

المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على معطيات جدول الميزان التجاري السابق.

من خلال تحليلنا للجدول والشكل السابقين، نلاحظ تذبذب رصيد الميزان التجاري خلال سنتي 2000 و2002، والذي نتج عن تذبذب الواردات مقابل التزايد المستمر للصادرات خلال هذه الفترة، وهو ما يظهره معدل التغطية. كما أن الفائض المسجل في سنة 2000 الذي وصل إلى 12858 مليون دولار، راجع إلى الارتفاع في أسعار النفط واستقرار الواردات، حيث استفادت الجزائر من الطفرة المستمرة في أسعار النفط منذ عام 1999، مما أسفر عن إيرادات للدولة لا سابقة لها، وعن تراكم هائل من صافي الأصول بعملات أجنبية؛ ثم بعد ذلك شهد هذا الفائض تزايداً مستمراً خلال سنوات 2003-2009 وهو ما

---

[1] *CAF* = الواردات: عادة ما يحسب على أساس نفقات النقل والتأمين في حدود البلد المستورد.

[2] *FOB* = الصادرات: عادة ما تحسب على أساس القيمة عند حدود البلد المصدر.

[3] يحسب معدل التغطية عن طريق العلاقة التالية: (قيمة الصادرات / قيمة الواردات) *100 إذا كان المعدل :اكبر من 100 فيعني أن الصادرات تغطي الواردات والميزان في حالة فائض، اصغر من 100 فيعني أن الصادرات لا تكفي لتغطية الواردات والميزان في حالة عجز، وحالة المساواة تعني التوازن في الميزان.

يعكس زيادة قيمة صادرات النفط الخام الجزائرية إلى 74.5 دولار أمريكي للبرميل في عام 2007 ، مقابل 65.7دولار في عام 2006 ، فبالنسبة للصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوروبي يواجه المصدر الجزائري صعوبات جديدة للتعريف بمنتجاته في أسواق دول الاتحاد الأوروبي، إلى جانب الصعوبات المتمثلة في المواصفات القياسية ومعايير الصحة والسلامة ومواعيد دخول السلعة ونظام الحصص والرسوم الجمركية ...الخ، مما يضعف تنافسية المنتجات الجزائرية أمام مثيلاتها الأوروبية، ويدفع الاتحاد إلى تغيير اتجاه وارداته من الجزائر إلى دول أخرى[1].

أما بالنسبة للواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي فإن الجزائر ستستفيد أكثر، لأن استخدام الأورو كعملة موحدة سيؤدي إلى زيادة المنافسة بين الدول الأوروبية، والشفافية في الأسعار مما سيؤدي إلى تنافس الدول الأوروبية من أجل التعريف بمنتجاتها من السلع المختلفة، وبالتالي تخفيض الأسعار وتحسين الجودة، وهي نقاط في صالح الجزائر، ولكن يجب مراقبة الأسواق الجزائرية عن كثب لتجنّب قيام بعض دول الاتحاد بإغراق الأسواق الجزائرية ببعض السلع.

إنّ ما سبق ذكره يمكن تفسيره بالمخططات التنموية التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية خلال الفترة (2001–2009)، من مخطط الإنعاش الاقتصادي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، إضافة إلى فتح مجالات الاستثمار المحلي والأجنبي في مختلف القطاعات، كان له الأثر البارز على الميزان التّجاري، خاصّة ما يتعلق باستيراد التجهيزات الصناعية والمواد الخام التي تحتاجها هذه المخططات وأعطى دفعاً قوياً للصّادرات من خلال ما أمكن تحقيقه في إطار الشراكات الأجنبية وترقية الاقتصاد الوطني، ففي الفترة الممتدة من 2001 إلى2007 ، وصل نمو القطاعات خارج المحروقات حسب الجدول التالي:

[1] زايري بلقاسم، انعكاسات وتحديات الأورو على الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الاورو– متوسطية، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة البليدة، 21–22 ماي 2002.

الجدول رقم(3-44): نسبة نمو القطاعات(2001-2007)

الوحدة:%

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الفلاحة %	**10.0**	6.8	5.0	3.1	1.9	4.9	5.9
الصناعة %	**1.7**	2.5	3.0	2.6	2.5	2.8	1.1
البناء و الأشغال %	**4.5**	5.7	6.6	8	7.1	11.6	9.5
الخدمات %	**5.5**	6.0	6.4	7.7	5.6	6.5	6.9

المصادر:

- *2004-2007, Rachid BENYOUBE, annuaire économique et social 2009 ,5ème édition, édition KALMA Communication, ALGER 2009, page 18.*
- *2001-2003 : Projet Loi De Finance 2002.*

لقد شهد قطاع الزراعة معدل نمو يقدر بـ 05.9% في سنة 2007، بينما كان النمو قويًا في قطاعي البناء والخدمات حيث بلغ معدله 09.5 % في سنة 2007 و 07.7% في سنة 2004 على الترتيب.

إضافة إلى هذا فقد تطور أيضا نصيب القطاع الخاص من الناتج الداخلي الخام مقارنة مع القطاع العام حيث الفرق موضح في الجدول التالي، وذلك في الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2006.

الجدول رقم (3-45): تطور الناتج الداخلي الخام بالقطاعات خارج المحروقات(2002-2006)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / القطاعات	2002		2003		2004		2005		2006	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
نصيب القطاع العمومي من الناتج الداخلي الخام	505.0	21.1	550.6	22.9	598.6	21.8	651.0	21.59	704.95	20.44
نصيب القطاع الخاص من الداخلي الخام	1679.1	**76.9**	1884.2	**77.1**	2146.7	**78.2**	2364.5	**78.41**	2740.06	**79.56**
المجموع	2184.1	100	2434.8	100	2745.4	100	3015.5	100	3444.11	100

***Source**: Rachid BENYOUBE, annuaire économique et social 2009 Op. Cit., page 48.*

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنّه على مدى الخمس سنوات كان نصيب القطاع الخاص من الناتج الداخلي الخام يفوق بكثير نصيب القطاع العام، حيث نجد أنه بلغ 76.9 ٪ في سنة 2002 واستمر في الارتفاع، إلى أن وصل إلى 79 ٪ في سنة 2006.

رغم ما حققه الاقتصاد الجزائري من فائض في الميزان التجاري، إلاّ أنه لا يمكن طمس حقيقة هشاشته واعتماده الكلي على عائدات البترول، ونلمس ذلك طبعا من خلال هيكل الصادرات والواردات والتوزيع الجغرافي لهما حسب المناطق الاقتصادية كالتالي:

1) **هيكل الصادرات: إن** المتفحص لهيكل الصادرات الجزائرية يجد أنها تعتمد أساسا على المحروقات – كما أسلفنا – وتأتي في المرتبة الثانية المنتجات نصف المصنعة، وهذا ما يظهره الجدول التالي:

الجدول(3-46): التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة(2000-2009).

الوحدة: 10^6 دولار

السنوات / الصادرات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المواد الغذائية	32	28	35	48	59	67	73	88	119	114
الطاقة والمحروقات	**21 106**	**18 529**	**18 098**	**23 972**	**31 305**	**45 731**	**53 557**	**59 197**	**77 256**	**44 399**
المنتجات الخام	44	37	51	50	90	134	195	169	334	178
منتجات نصف مصنعة	465	504	551	509	571	656	828	993	1384	659
سلع التجهيز الفلاحية	11	22	20	1	0	0	1	1	1	0
سلع التجهيز الصناعية	47	45	50	30	47	36	44	46	67	47
السلع الاستهلاكية	14	12	27	35	14	14	43	35	32	49
مجموع الصادرات	21 718	19 176	18 832	24 646	32 086	46 637	54 741	60 529	79193	45446

المصدر:- 2000-2007 وزارة المالية على الموقع *www.mf.gov.dz*

2008- 2009 على الموقع :*www.dgpp.mf.gov.dz*

ويظهر ذلك جليا من خلال الشكل التالي أيضا:

الشكل رقم(3-15): التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة(2000-2009)

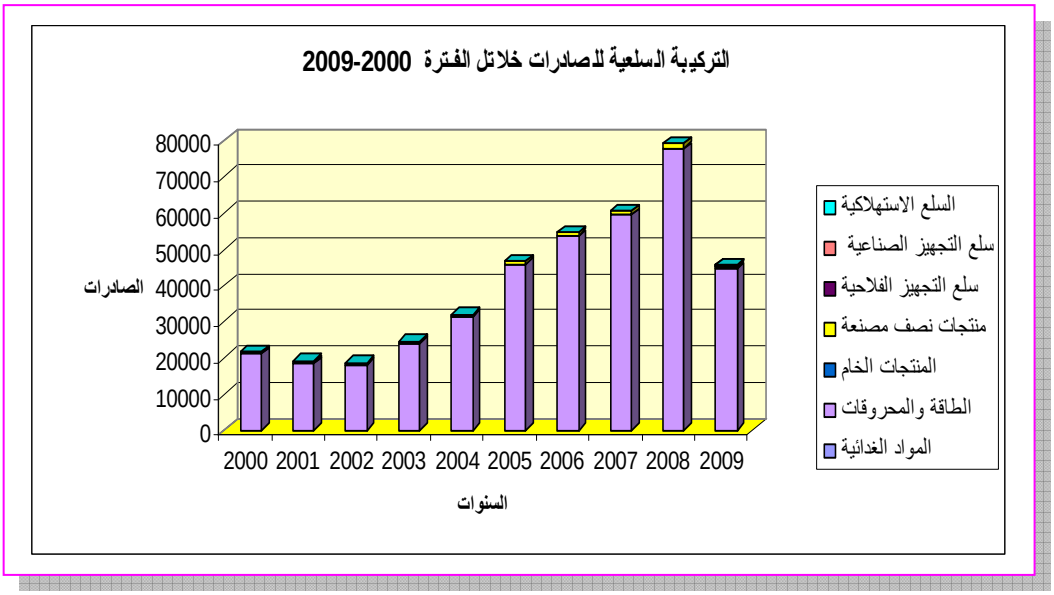

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من الجدول السابق .

ما يمكن استخلاصه من الجدول والشكل السابقين هو استمرار الاقتصاد الجزائري في تبعيته للمحروقات، إذ انتقلت من 21 106 مليون دولار سنة 2000، إلى 23 972 مليون دولار سنة 2003، لتقفز سنة 2005 إلى 45 731 مليون دولار، وذلك راجع إلى الارتفاع المذهل في أسعار البترول، إذ بلغ سعره في الأسواق الدولية حوالي60 دولار للبرميل، كما نلاحظ قيمة الصادرات مقارنة بقيمة صادرات المحروقات فإنها لا تتعدى في كل السنوات ما يقارب 1000 مليون دولار، إذ عرفت انخفاضا قدر بـ 32857 مليون دولار من سنة 2008 إلى سنة 2009 وذلك بسبب الأزمة العالمية[1] التي عرفها العالم، حيث لا تعتبر الجزائر في معزل عن ما يحدث في العالم؛ وإن لم تتأثر بالأزمة في بداية انتشارها، إلا أنها عرفت ذلك لاحقا من خلال" انخفاض أسعار المواد الأولية بما في ذلك النفط والغاز نتيجة تراجع الطلب على هذه المنتجات ومن خلال انخفاض الطلب على المنتجات المصنعة بسب تراجع عدد الطلبيات وأخيرا من خلال تراجع الطلب على الخدمات ولاسيما السياحة"[2].

---

[1] أزمة الرهن العقاري التي أصابت الاقتصاد الأمريكي حيث طالت أكثر دول العالم فمن المعروف أنه إذا عطست أمريكا أصيب العالم بالزكام!! ومن أهم أسباب ألازمه الأمريكية : أزمة الرهن العقاري: يعتبر هذا السبب الأول والمباشر لحدوث هذه ألازمه حيث تم بناء أكثر من 700 ألف وحده سكنيه دون التأكد من مقدرة المقترضين على التسديد مما أدى إلى إفلاس الكثير من البنوك، الدين العام على أمريكا حيث وصل الدين الى قرابة الـ 10 الاف مليار دولار، العجز في الميزانية عامي 2007-2008 بسبب ضعف صرف الدولار مقابل العملات الأخرى، نمو البطاله، فقد بلغت نسبة البطاله الى أكثر من 06% حيث شطبت أكثر من 150 ألف وظيفة في سبتمبر 2008 بسبب إفلاس الكثير من المصانع والشركات.

[2] قاشي فايزة،"الأزمة الاقتصادية وتداعياتها على التجارة الخارجية الجزائرية"، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة بشار، 28-29 ابريل 2010..

أما فيما يخص تراجع نسبة صادرات التجهيز الفلاحي، فيمكن تفسيره بالإصلاحات المتخذة من طرف وزارة الفلاحة، والتي كانت تسعى من خلالها إلى تنشيط قطاع الفلاحة عن طريق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي شرع في تطبيقه فعلياً ابتداءا من سنة 2000 كما أشرنا إليه سابقا، والذي تمّ تدعيمه بمخطط التنمية الريفية منذ سنة 2004، فقد ساهما هذين المخططين في ارتفاع صادرات المواد الغذائية نسبياً خلال تلك الفترة، ومع ذلك بقيت هامشية بنسبة 0.2% من مجموع الصادرات الإجمالية[1].

2) **هيكل الواردات** :إنّ المواد الغذائية تأخذ حصة لا بأس بها من مجموع الواردات ،إضافة إلى سلع التجهيز مما نلاحظه على الجدول التالي:

الجدول (3-47): التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة 2000-2009.

الوحدة: 10^6 دولار

السنوات / الصادرات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المواد الغذائية	2 415	2 395	2 740	2 678	3 597	3 587	3 800	4 954	7 813	5810
الطاقة والمحروقات	129	139	145	114	173	212	244	324	594	488
المنتجات الخام	428	478	562	689	784	751	843	1 325	1394	1188
منتجات نصف مصنعة	1 655	1 872	2 336	2 857	3 645	4 088	4 934	7 105	10 014	10248
سلع التجهيز الفلاحية	85	155	148	129	173	160	96	146	174	229
سلع التجهيز الصناعية	3 068	3 435	4 423	4 955	7 139	8 452	8 528	10026	13093	15044
السلع الاستهلاكية	1 393	1 466	1 655	2 112	2 797	3 107	3 011	3751	6397	6096
مجموع الواردات	9 174	9 941	12 007	13 533	18 309	20 357	21 456	27 631	39479	39103

المصدر:-2000-2007 وزارة المالية على الموقع *www.mf.gov.dz*

-2008-2009 على الموقع *www.dgpp.mf.gov.dz:*

ويظهر ذلك من خلال الشكل التالي:

[1] *ABEDEALAZIZ Faycel, «Développement de l'industrie agroalimentaire comment réduire l'importation et assurer la sécurité alimentation ?» L'ACTUEL N°103, Mai 2009, page 11.*

الشكل رقم(3-16): التركيبة السلعية للواردات خلال الفترة(2000-2009)

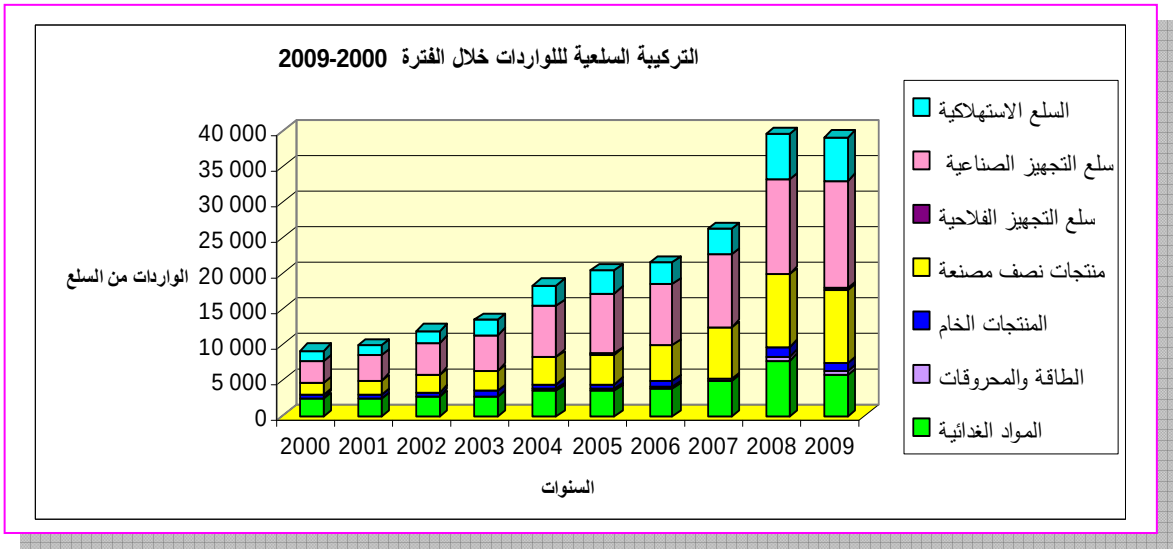

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقا من معطيات الجدول السابق.

من خلال القراءة الأولى لمعطيات الجدول والشكل الذي يعطي صورة أوضح، نلاحظ أنّ الواردات في تزايد بشكل تصاعدي خلال الفترة (2000-2009)، حيث انتقلت من 9174 مليون دولار خلال سنة 2000، إلى 20357 مليون دولار سنة ،2005 وصولاً إلى 39103 مليون دولار سنة 2009، هذا الارتفاع في الواردات بالدرجة الأولى يعود إلى الزيادة في واردات المواد الغذائية التي شهدت تزايداً معتبراً، وهو ما يعكس ضعف القطاع الفلاحي بالرغم من سياسات الإصلاح الفلاحي المنتهجة، فرغم أن كل المواد المستوردة يمكن إنتاجها محليا، فقد بلغت فاتورة استيراد المواد الغذائية 08 مليار دولار، وتمثل الواردات الغذائية نسبة 30% من مجموع الواردات في سنة 2008، إضافة إلى أنّ قطاع الفلاحة يستحوذ على إمكانيات تقنية ويد عاملة إضافة إلى العوامل المناخية المساعدة على الإنتاج. أما عن سلع التجهيز الصناعي فقد احتلت حصة الأسد من مجموع الواردات إذ بلغت 3435 مليون دولار سنة 2001، بعدما كانت 3068 مليون دولار سنة 2000، لتقفز سنة 2009 إلى 15044 مليون دولار، هذا ما يمكن تفسيره بحيوية القطاع الصناعي والمنشآت القاعدية وسياسة الاستثمار في مخطط الإنعاش الاقتصادي.

3) التوزيع الجغرافي للواردات والصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية :

يعطى التوزيع الجغرافي للواردات والصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية حسب الجدولين التاليين:

2009	2008	2007	2005	2004	2003	2002	السنوات / المنطقة

الاتحاد الأوروبي	56.06	58.99	55.55	56.81	52.2	53.2	52.8
دول أخرى من أوروبا	6.30	7.60	8.38	4.63	2.6	1.7	1.9
أمريكا الجنوبية	3.21	3.67	6.02	5.98	6.1	5.6	4.7
أسيا	7.85	7.21	8.54	11.43	15.6	17.5	19.2
غير منتمية الدول العربية المغرب العربي لـ	3.05	3.17	2.60	1.96	2.3	1.8	3.0
دول المغرب العربي	1.06	0.83	0.75	0.92	1.0	1.0	1.2
دول إفريقيا	0.72	0.37	0.71	0.50	0.8	1.0	0.9

الجدول رقم (3-48):التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية (2002-2009)

الوحدة %.

المصدر: -2007 -2009: على الموقع:*www.dgpp.mf.gov.dz*

- 2002 -2005 :المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك.

من خلال الجدول السابق نجد أنّ الاتحاد الأوروبي يشكّل النسبة الأكبر بالنسبة للتوزيع الجغرافي لواردات الجزائر، والتي مع ذلك سجلت انخفاضا من 56.06% سنة 2002 إلى 52.8 % في 2009، ثم تأتي آسيا في المرتبة الثانية، ثم تليها في المرتبة الثالثة أمريكا الجنوبية التي سرعان ما بدأت تعرف تحسنا ملحوظا ابتداء من سنة 2004 ، ثمّ دول أوروبا الأخرى غير المنتمية للاتحاد الأوروبي في المرتبة الثالثة، وبعدها دول أمريكا الجنوبية في المرتبة الرابعة، وقد احتلت المركز الخامس الدول العربية غير المنتمية إلى المغرب العربي، فقد أخذت وارداتها تتذبذب من 03.05 % إلى 2.60 % إلى 1.08% لتعود إلى 03% في سنة 2009، ومن ثم دول المغرب العربي في المركز السادس، وأخيرا دول إفريقيا وإن كانت نسبتها تكاد تنعدم.

أما التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3-49): توزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة (2002-2009) الوحدة %

السنوات / المنطقة	2002	2003	2004	2005	2007	2008	2009
الاتحاد الأوروبي	64.28	59.14	57.78	53.75	44.60	52.04	52.01
دول أخرى من أوروبا	0.69	1.24	0.55	0.14	0.01	0.01	0.01
أمريكا الجنوبية	5.05	5.28	4.67	5.30	4.31	3.62	3.63
أسيا	2.42	2.22	2.20	2.81	6.66	4.75	4.75
غير المنتمية الدول العربية للمغرب العربي	1.32	1.37	1.90	1.36	0.80	1.00	1.01
دول المغرب العربي	1.33	1.04	1.06	0.86	1.26	2.04	2.05
دول إفريقيا	0.27	0.0.3	0.08	0.09	0.07	0.46	0.46

المصدر:-2007 – 2009: وزارة المالية على الموقع *www.mf.gov.dz*

-2002- 2005 :المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه تبقى دول الإتحاد الأوروبي الشريك الأول للجزائر بحصة تفوق 50 % من الصادرات الجزائرية ، كما أن الصادرات نحو أسيا عرفت تحسنا ملحوظا من 2.42 % سنة 2002 إلى 6.66 % في 2007.

وما يلاحظ أيضا بالنسبة للصادرات مع بلدان المغرب العربي حيث نجدها ضئيلة، لكن إذا أولت الجزائر جانبا من الأهمية لهذه المنطقة فإنّ التعاون ألمغاربي من شأنه أن يسمح ببناء سوق لا بأس به[1]، كما أن تنسيق السياسات الاقتصادية في المغرب سوف يعطي لها وزنا أكبر في حواره الدائم مع الاتحاد الأوروبي. بالنسبة الدول الإفريقية، نجد الصادرات الجزائرية باتجاه هذه المنطقة من لا تتعدى 0.46% طيلة هذه الفترة.

فيما يخص الدول العربية غير المنتمية للمغرب العربي فإنّ صادراتها في انخفاض محسوس، فقد انتقلت من 1.32% سنة 2002 إلى 1.01 % سنة 2009، بالرغم من دخول الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الحرة رسميا اعتباراً من تاريخ 01 يناير 2009[2]، من أجل تسييّر وتطوير المبادلات التجارية بين الدول العربية، ونشير إلى أنّه من المبكر إجراء أيّ تقييم موضوعي لآثار انضمام

الجزائر إلى هذه المنطقة، إذ يجب مرور ثلاث سنوات على الأقل، فعلى العموم، فإنّ الصادرات نحو بلدان المنطقة انخفضت، وارتفعت الواردات بالنسبة للأشهر العشر الأولى من 2009 بـ 1.37 مليار دولار

---

[1] عبد اللطيف بن أشنهو،عصرنه الجزائر حصيلة وأفاق (1999-2009) ألفا *ديزاين ALPHA DESIGN* ، 2004 باريس، ص 78.

[2] أنشئ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية سنة 1964 ، وبلغ عدد أعضائه وقتئذ 14 دولة فقط، وفي نفس السنة أصدر قراره بإنشاء السوق العربية المشتركة، وانضم إليها عند الإنشاء أربع دول فقط هي : مصر والعراق وسوريا والأردن، وقد نجحت هذه الدول كمرحلة أولى في إنشاء منطقة تجارة حرة بينها مع بداية سنة 1971على أمل الانتقال بها إلى اتحاد جمركي ثم الوصول إلى السوق المشتركة المرجوة، وتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية ولكن شيئا من ذلك لم يتم. وعند انعقاد مؤتمر القمة العربي بالقاهرة في جوان 1996 أكد المؤتمرون على ضرورة الإسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية .

مقابل 1.05 مليار دولار بالنسبة لنفس الفترة من سنة 2008 منها 66% من سلع التجهيزات 24% أدوية 10% مواد غذائية، على عكس الصادرات التي انخفضت من 2.14 مليار دولار في سنة 2007[1] إلى 2.18 مليار دولار في سنة 2008 إلى 1.04 مليار دولار في 2009[2].

تمثل المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حوالي 70%[3] من التجارة الخارجية الجزائرية بمعنى أن معظم واردات الجزائر تأتي من الاتحاد الأوروبي كما أن معظم صادراتها تتوجه إلى دول الاتحاد الأوروبي، في حين أن التعاملات التجارية للاتحاد الأوروبي، مع الجزائر لا تتجاوز3% من مجموع مبادلاته التجارية، وهذا دليل على مدى تبعية الجزائر للاتحاد الأوروبي، وقد عرف حجم التجارة الخارجية انخفاضا بـ20 % لينتقل من 100518 مليون دينار جزائري إلى 80222 مليون دينار جزائري في غضون سنة واحدة (أي من سنة 2008 إلى 2009)[4]، فإذا لم تكن لأزمة الرهن العقاري انعكاسات سلبية حادّة على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة والتجارة الخارجية بصفة خاصة ، فقد كان لها دورا في هذا الانخفاض، فالفضل في عدم تأثر الاقتصاد الجزائري بصفة حادة بالأزمة يعود لضعف ارتباط القطاع المالي الجزائري بالأسواق المالية الخارجية والدفع المسبق للديون الخارجية منذ سنة 2006 والذي انخفض من 15 مليار دولار أمريكي إلى 400 مليون دولار، إضافة إلى تكوين صندوق ضبط العائدات في سنة 2004، والذي كان الهدف منه ادخار الفائض الناجم عن فارق سعر النفط المرجعي في إعداد الميزانية وسعره الحقيقي على مستوى الأسواق النفطية، حيث بلغ رصيده 60 مليار دولار في أواخر 2009.

نستنتج أنّ التجارة الخارجية الجزائرية مازالت تتميز بصفتين سائدتين وهما غياب التنوع في الهيكل السلعي للصادرات، والهيكل الجغرافي للمبادلات التجارية، وليست هاتان الصفتان وليدة سنوات قليلة، وإنما هي صفات ممتدة لزمن سابق، ويعتبر التحول من تصدير المنتجات الزراعية إلى تصدير المحروقات، الأمر الوحيد الذي طرأ عليه التغيير، فرغم أن الجزائر تمتلك احتياطي يخولها من تحقيق مدا خيل سنوية تقدر بـ 55 مليار دولار وهذا حتى سنة 2040[5] ، ورغم عائدات المحروقات التي تجاوزت 44 مليار دولار سنة 2010 بزيادة تقدر بـ 30% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية[6] ، فإن هناك سؤال يستحق أن نطرحه بدون توقف لمستقبل كل البلاد وهو ماذا يمكن أن تكون الجزائر بدون عائدات المحروقات؟ .وفي مايلي الجدول التالي يوضح أهم زبائن الجزائر وموردیها من سنة 2000 إلى سنة 2009:

---

[1] *AMMAR L « OMC : Algérie n'est pas pressée a adhérer » L' EVENEMENT; n° 212 juillet 2010 page 16.*

[2] *KAHINA B., « Conséquence direct de l'adhésion de l'Algérie à la ZALE» L'ACTUEL N°112, février 2010, page 28.*

[3] لمياء زكري، فضيلة عكاش،مرجع سابق.

[4] قاشي فايزة، مرجع سابق.

[5] *ABEDEALAZIZ Fayçal, « climat d'affaires propice, des recettes en augmentation et des mesures contre l'importation» L'ACTUEL N° 113, mars 2010, page 26.*

[6] *MOHAMED MAHDI BENAZZOUZ, « bilan des activités du secteur des hydrocarbures », L'ACTUEL N° 114, AVRIL 2010, page 52.*

جدول رقم (3-50): أهم زبائن الجزائر في الفترة 2000- الوحدة: 2009%

البلد	2000	البلد	2001	البلد	2002	البلد	2003	البلد	2004
إيطاليا	20,1	إيطاليا	22,5	إيطاليا	20,1	الو.م.أ	19,9	الو.م.أ	22,1
الو.م.أ	15,6	فرنسا	15,1	الو.م.أ	14,2	إيطاليا	19,2	إيطاليا	15,9
فرنسا	13,3	الو.م.أ	14,2	فرنسا	13,6	فرنسا	12,6	فرنسا	12
إسبانيا	10,6	إسبانيا	11,7	إسبانيا	12,1	إسبانيا	12,2	إسبانيا	11,3
هولندا	7,5	هولندا	7,1	هولندا	9	هولندا	6,9	هولندا	7,4
البرازيل	6,8	البرازيل	5,4	تركيا	5,1	كندا	5,7	كندا	6,1
تركيا	6,1	تركيا	5,1	كندا	5	البرازيل	4,6	البرازيل	5,9
كندا	3,5	كندا	3,6	البرازيل	4,8	تركيا	4,3	تركيا	4,2
ألمانيا	3,3	بلجيكا	2,9	بلجيكا	2,5	بلجيكا	2,9	بلجيكا	2,5
بلجيكا	3	بريطانيا	1,6	ألمانيا	2,3	البرتغال	2,2	البرتغال	2,5
البلد	2005	**البلد**	2006	**البلد**	2007	**البلد**	2008	**البلد**	2009
الو.م.أ	23	الو.م.أ	27,2	الو.م.أ	30,1	الو.م.أ	23,9	الو.م.أ	22.93
إيطاليا	16,4	إيطاليا	17,1	إيطاليا	13,2	إيطاليا	15,7	إيطاليا	12.62
إسبانيا	11	إسبانيا	11	إسبانيا	8,9	إسبانيا	11,5	إسبانيا	11.95
فرنسا	10	فرنسا	8,4	كندا	7,8	فرنسا	8	فرنسا	9.79
هولندا	6,6	كندا	6,6	هولندا	7,5	هولندا	7,8	كندا	5.40
البرازيل	6,3	هولندا	5,2	فرنسا	6,8	كندا	6,8	هولندا	-
كندا	4,9	بلجيكا	3,7	تركيا	3,4	تركيا	3,7	بلجيكا	2.51
تركيا	3,8	البرازيل	3,5	البرازيل	3	البرازيل	3,3	البرازيل	3.24
البرتغال	3,6	تركيا	3,4	بريطانيا	2,6	بريطانيا	2,8	تركيا	4.43
بلجيكا	3,4	بريطانيا	3	الهند	2,6	البرتغال	2,6	بريطانيا	2.53

***Source** : office national des statistique, évolution des échanges extérieur de marchandises de 1998 à 2008, Collection statistique N°148 Série E: Statistique économique, janvier 2010, Alger, page 122.*

من خلال القراءة الأولى لهذا الجدول نلاحظ أن الجزائر لم تغير زبائنها طيلة 03 سنوات الممتدة من سنة 2000 إلى 2002، حيث بقيت ايطاليا في مركز الصدارة، وتليها الولايات المتحدة الأمريكية وبعدها فرنسا، اسبانيا وهولندا، لكن ابتداءا من سنة 2003 تقفز الولايات المتحدة الأمريكية لتحتل مركز الصدارة ليبقى ترتيب الدول السابق على ما هو عليه، دون أن ننفي باقي الدول مثل البرازيل، كندا ، تركيا، البرتغال، بلجيكا وبريطانيا بنسب متفاوتة.

كما يعطي الجدول التالي أهم الموردين للجزائر خلال الفترة 2003–2009:

الجدول رقم (3–51): **أهم موردي الجزائر في الفترة** 2003–2009 الوحدة %

السنة / البلد	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
فرنسا	24.24	22.03	22.14	20.57	16.75	16.58	15.7
الصين	1.92	غ م[1]	غ م	8.10	8.37	10.41	**12**
إيطاليا	**10.49**	9.55	**47.7**	**8.84**	**8.63**	**10.99**	9.4
إسبانيا	5.26	**19.73**	4.75	4.84	5.64	7.44	7.5
ألمانيا	7.98	1.70	6.18	6.96	6.43	6.19	7.0
الو.م.أ	10.35	2.30	6.68	6.75	8.28	5.62	5.1
تركيا	3.82	4.54	2.95	3.37	3.21	3.44	4.5
اليابان	2.02	غ م	3.89	3.38	3.86	3.61	3.1
كوريا	1.62	غ م	غ م	غ م	2.94	3.61	2.9
البرازيل	غ م	4.98	غ م	غ م	2.24	1.89	2.3

المصدر: المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك.

بالنسبة لموردي الجزائر في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2009، نجد أن المرتبة الأولى تعود دائما إلى فرنسا ماعدا في سنة 2005، فقد عادت لايطاليا بـ 47.7 %، كذلك بالنسبة للمرتبة الثانية فقد عادت دائما لدول القارة الأوروبية فنجد ايطاليا في سنة 2003، 2005 و2006، 2007، 2008 و 2006 ثم اسبانيا في سنة 2004 ، ثم خرقت الصين العادة في سنة 2009، لتعود المرتبة الثانية بـ12%.

ويبقى في الأخير أن ننتظر إعادة النظر في بعض بنود هذا الاتفاق الذي يقر حرية انتقال السلع، لكن يقيّد تلك المتعلقة بالجزائريين في منطقة تعتبر الجزائر منظمة إليها، فالشراكة ليست اتفاقا تجاريا عابرا وليست توافقا سياسيا محددا، يشمل كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[2]، فهي مشروع يجب أن يؤدي إلى تفاهم الأطراف المشاركة، فقد كان يتوقع منه نتائج ايجابية بالنسبة للجزائر، كتحسين

[1] غ م : المعلومات لهذه السنة غير متوفرة .

[2] يوسف سعداوي، رفيق باشوندة ، مرجع سابق، ص 400.

النظام المصرفي، تأسيس قطاع خاص فعال، ومؤسسات في المستوى فكلها أهداف حققتها جيراننا تونس والمغرب اللّتان وقعتا الاتفاق من قبل، إضافة إلى تطوير الاستثمارات في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات، لكن ما حدث هو أن الواردات من الإتحاد الأوروبي استقرت في نفس المستوى ما بين 50 و55 % من الواردات الجزائرية، بينما تعرضت الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد لعدة عراقيل– كما أشرنا سابقا – ، فلهذا اتخذت الجزائر قرار بموجبه يتم الاحتفاظ بـ51 % لصالحها في أي مشروع استثماري مع الأجانب، بالإضافة إلى منح شركات الاستيراد والتصدير الأجنبية 30 %من حصصها لمستثمر جزائري، هذه الإجراءات من شأنها تعبئة رأس المال في السوق المالية المحلية من أجل تحقيق التوازن في النقد الأجنبي لصالح الجزائر طيلة حياة المشروع الاستثماري والمحافظة على السيادة الوطنية[1]. وقد تمّ التبليغ عن هذه الإجراءات رسميا في 20 ماي 2003، واعتبرت صارمة التنفيذ ولا رجعة فيها مهما تكن رد فعل هذه الشركات. ومن هنا أبدى الاتحاد الأوروبي اعتراضه، حيث أحدث ضجّة كبيرة ولم يتوانى عن تذكير الجزائر بنود الاتفاق خاصة البند32.1 ب[2] الذي يلزم الجزائر بتقديم المعاملة الوطنية لمقدمي الخدمات من الاتحاد الأوربي، والبند 39[3] الذي يلزم حركة رؤوس الأموال بين الطرفين؛ لكن الحكومة الجزائرية أعلنت أنها لن تتراجع عن الإجراءات التي اتخذتها لحماية اقتصادها في أي ظرف من الظروف، لأنها وجدت نفسها الخاسر الأكبر بالرغم من أن البنود تبين النتائج الإيجابية للطرفين، فالقارة العجوز هي الرابح الأكبر، فهي لم تستفيد من العقد، بل بالعكس فهي تراكم خسائر صرف العملات الأجنبية في السنوات الأخيرة، حيث أن لكل 01 دولار مصدر إلى القارة العجوز تستورد الجزائر 20 دولار، إضافة إلى أن تفكيك التعريفة الجمركية كلف 01.1 مليار دولار للجزائر كما أن إزالة الحواجز الجمركية أدى إلى انفجار فاتورة الاستيراد.

أما الآن فعلى الجزائر أن تستعمل كل الأوراق التي تملكها من أجل التفاوض من جديد مع الاتحاد الأوروبي، خصوصًا أنّ قيمة الأورو سجلت انخفاضًا لافتًا في الفترة الأخيرة بنسبة 20 %، وهو ما أدّى إلى خفض بعض حصص المنتجات الموجهة للتصدير الممنوحة للجزائر في إطار هذا الاتفاق. ويبقى هذا الاتفاق الذي مرّ عليه سنوات، يحمل العديد من المكاسب، ولكن أيضا نقاط سلبية تغطي كل تلك المكاسب، خاصةّ وأنّ الجزائر تستورد أكثر ممّا تصدر باتجاه هذه المنطقة، حيث تبقى البلدان الأوروبية أهم شريك تجاري، استيرادا وتصديرا، بنسبة تتراوح ما بين 65 و 66 ٪[4].

IV –2 التجارة الخارجية الجزائرية وانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة :

---

[1] *Hayat OUZAYED, « accord d'association avec l'Algérie, l'union européen en … désaccord », L'ACTUEL N°106, août 2009, page 47.*

[2] *Otmane BEKENNICHE, la corporation entre l'union européenne et l'Algérie, office des publications universitaires, ALGER, 2006, page 232*

[3] *Otmane BEKENNICHE, la corporation entre l'union européenne et l'Algérie, op.cit., page 242.*

[4] علي بن عبد الله "عائدات الجزائر الجمركية ترتفع بـ 04.46 % في 2009 "مجلة الأبحاث الاقتصادية، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر العدد 20 فيفري 2010، ص 05.

تدخل عملية التحرير الكامل للتجارة الخارجية ضمن الشروط الأساسية لعملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، التي من شأنها أن تمكن من الانتفاع من فوائد العولمة الاقتصادية والجزائر كغيرها من الدول التي تبحث دائما عن الانتفاع، قررت الانضمام إلى هذه المنظمة.

2-1 مفهوم المنظمة، أهدافها، ومهامها:

تعريف المنظمة: جاء رمز المنظمة العالمية للتجارة *OMC* اختصارا لـ *(Organisation Mondiale Du Commerce)* ومن أهم تعاريفها أنها منظمة دولية تعني بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء وتشكل منتدى للمفوضات متعددة الأطراف، كما يمكن أن يقال أنها مؤسسة دولية مستقلة من الناحيتين المالية والإدارية، وغير خاضعة لمنظمة الأمم المتحدة[1].

يقع مقر المنظمة في جنيف عاصمة سويسرا، وقد تأسست في 1995/01/01 نتيجة مفاوضات دورة أورغواي الممتدة من 1986 إلى 1994 في مدينة مراكش المغربية، فظهرت حيز الوجود بعدما كان العالم في عهد اتفاقية "الغات" يقوم على التكتلات، كدول الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية من جراء توتر العلاقات في كثير من الأحيان، حيث تعين البحث عن إطار أكبر يؤطر المبادلات التجارية ويحول دون النزاعات. ولقد نشأت هذه المنظمة لتحقيق جملة من الأهداف يمكن إجمالها في النقاط التالية:[2]

- إنشاء إطار لبحث مسائل المبادلات التجارية الدولية وإيجاد الحلول للمشاكل الموجّهة للمنظمة، وإيجاد هيكل لفض النزاعات التجارية التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء.
- متابعة السياسات التجارية الوطنية، و تقديم المساعدات التقنية والتكوين للدول النامية.
- تقوية الاقتصاد العالمي بتحرير التجارة من جميع القيود ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء وتسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية.
- الوصول إلى معرفة كاملة وشفافة بالتشريعات والنظم التجارية لكل دولة و إتاحة ذلك لجميع الأعضاء، إضافة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول الأعضاء.

كما تتولى المنظمة مجموعة من المهام من أجل قيادة المراحل المقبلة لتحرير التجارة العالمية وتتمثل هذه المهام في[3]:

- تسهل المنظمة تنفيذ وإدارة أعمال الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف، وتقوم بالإشراف على تنفيذها بين الدول الأعضاء، إضافة إلى تنظيم المفاوضات التي ستجري بينها.
- الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية.
- مراقبة و متابعة السياسات التجارية للدول الأعضاء.

---

[1] ناصر عدون دادي، منتاوي محمد، الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة، دار المحمدية العامة ،الجزائر، 2003 ، ص57.

[2] عياش قويدر وإبراهيمي عبد الله، آثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة شمال إفريقيا، العدد 2، ماي 2005، ديوان المطبوعات، الجزائر، ص 58.

[3] *Otmane BEKENNICHE, L'ALGERIE, le GAAT et L'OMC, OPU, ORAN, 2006, page 107.*

- التعاون مع الهيئات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين، بهدف تنسيق سياسات إدارة شؤون الاقتصاد العالمي.

2-2 مبادئ المنظمة: تتمثل أهم مبادئ المنظمة في:

أ) **مبدأ المعاملة الوطنية :** أي المساواة بين المنتجات المحلية والمستوردة، من حيث المواصفات الجودة ، التسعير والضرائب.

ب) **مبدأ الشفافية :**ويقصد به الإفصاح عن القوانين الوطنية ذات الأثر على التجارة الخارجية.

ج) **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** ويعني أنه في حالة منح أي دولة ميزة تجارية أخرى فإن عليها أن تمنح هذه الميزة لجميع الدول الأخرى.

د) **إلغاء القيود الكمية واستبدالها بالرسوم الجمركية :** ويقصد به إلغاء جميع القيود الكمية على الواردات والصادرات، كما أنه على الدول المنظمّة إلى المنظمة خفض الرسوم الجمركية وتحديدها ضمن جدول أو كشف يطلق عليه جدول الامتيازات.

هـ) **مبدأ التجارة العادلة:** ويتضمن هذا المبدأ أن تقوم التجارة بين الدول على أساس المقدرة والكفاءة النوعية والسعرية للصناعات المصدرة، وقد تم وضع قواعد خاصة بالإجراءات الاقتصادية المحلية التي تأثر على التبادل التجاري الدولي ومنها الدعم والإجراءات الحمائية وسياسات الإغراق.

و) **مبدأ التشاور والتفاوض** : حيث تدعو الاتفاقية إلى ضرورة التفاوض والتشاور بين الأعضاء لحل النزاعات حول السياسات التجارية.

3-2 دوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:[1] تتمثل الدوافع التي جعلت الجزائر تسرع في اتخاذ قرار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فيما يلي:

أ) **الاندماج في الاقتصاد العالمي:** أمام التطورات في الاقتصاد العالمي المتميزة بالسرعة في النمو نجد الجزائر مجبرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

إنعاش الاقتصاد الوطني: عن طريق ارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، وزيادة في الواردات من الدول الأعضاء، وبالتالي ارتفاع المنافسة التي يمكن أن تستعملها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني.

ب) **تحفيز وتشجيع الاستثمارات:** حيث أن تقوية الاستثمارات خاصة الخارجية منها عامل هام في الاقتصاد الوطني.

ج) **مسايرة التجارة الدولية** : فالتجارة الخارجية تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني للجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية من أجل الحصول على مستلزماتها من المواد والسلع، فلا يمكن لها أن تبتعد عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية إن أرادت أن تساير التطورات الحديثة.

---

[1] نصر الدين عدون دادي ومنتاوي محمد، مرجع سابق، ص 134

4-2 عضوية الجزائر في المنظمة:

1) شروط انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

إن الشرط العام لأي دولة ترغب في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، هو أن تقبل شروط التوقيع، وتلتزم بالتفاوض مع الدول الموقعة على اتفاقية الجات واتفاقيات حول تخفيض الرسوم الجمركية، والدخول إلى السوق الخارجية، كما يمكن للبعض اختيار مقعد ملاحظ[1]، أما بالنسبة للشروط الخاصة فنوجزها كالتالي:

أ) **الحقوق الجمركية:** على الجزائر أنّ تلتزم بتخفيض الحقوق الجمركية في أول الأمر وكذا مراعاة قوانين "الجات" التي تنص على أن القيمة في المبادلات التجارية يجب أن تكون السعر الواجب دفعه من الصفقة.

ب) **المرور إلى اقتصاد السوق :** إنّ الاستمرار في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري في جميع الميادين و اقتصاد السوق حسب الأخصائيين، لا يتلاءم مع النظام الاشتراكي الذي يجهل قوانين السوق.

2) تطور مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة :

تعتبر الجزائر من الدول الملاحظة في الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة ، حيث قامت بإيداع أول طلب لها بـ"الجات" في 03 جوان 1987، وفي 1987/06/17 تمّ قبول طلب الانضمام من طرف مجلس ممثلي أعضاء "الجات"، وعليه تم تنصيب فوج عمل[2]، وفي 1995/01/01 تمّ تحويل جميع أفواج العمل للانضمام "للجات" إلى أفواج عمل مكلفة بالانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وقد اتبعت الجزائر الإجراءات المعمول بها للانضمام كتقديم مذكرة حول نظام التجارة الخارجية والإجابة على الأسئلة المطروحة من طرف الأعضاء، وتقديم عروض أولية حول التعريف والخدمات، فكان مسار الجزائر للانضمام كالتالي :

- قامت لجنة وزارية مشتركة في نفس السنة بصياغة مذكرة حول التجارة الخارجية على إثرها تمّ طرح حوالي 500 سؤال من طرف الأعضاء، وتمت صياغة الأجوبة وقدمت لمجلس الحكومة الذي صادق عليها في1997، والتي على أساسها تمّ عقد أول اجتماع لفوج العمل المكلف بانضمام الجزائر يومي 22 و23 ابريل 1998، وقد طلب هذا الفوج من الجزائر تقديم عروض أولية حول التعريفة وتجارة الخدمات .

---

[1] أي القبول المؤقت دون أن تصبح طرفا موقعا حيث يمكنها الحضور في المجلس و يسمح لها بملاحظة الوثائق وأخذ الكلمة أثناء النقاش دون الحق في الانتخاب.

[2] *Otmane BEKENNICHE, Op. Cit.; Page .117.*

- تمتّ أيضا مراجعة مذكرة التجارة الخارجية للجزائر سنة 2001، وأرسلت نسخة منها إلى أمانة المنظمة في جويلية 2000.

- تمّ تشكيل هيكل تنظيمي جديد لمتابعة ومعاينة مسار الانضمام عن طريق عقد الاجتماع الثاني لفوج العمل في 07 فيفري 2002 وتقديم العروض الأولية لأمانة المنظمة يوم 20 فيفري 2002 والمعلومات الإضافية أرسلت في مارس2002، وتعهدت الجزائر بإعداد برنامج واسع للتحولات القانونية التنظيمية التي تمس إجراءات محاربة الغش والقرصنة، والإتاوات الجمركية، حقوق الملكية الفكرية والحواجز التقنية للتجارة، وأخيرا الوسائل القانونية للحماية التجارية.

- تمّ تقديم برنامج إضافي في نوفمبر 2004 يتشكل من 36 نص قانوني، منه 17 متعلق بحقوق الملكية الفكرية، وعلى مستوى المفاوضات الثنائية عقد فريق الخبراء عدّة اجتماعات ولقاءات تخص تحرير التجارة الخاصة بالسلع والخدمات، وقدمت الجزائر عروضها الأخيرة في يناير 2005 هنا تصل المفاوضات إلى مرحلتها الأخيرة.

وقد حققت هذه المفاوضات نتائج مهمّة، منها تحقيق أهم التحويلات القانونية بغرض توفير جو أكثر ملائمة للاستثمار، الإنتاج، التوزيع، تبادل السلع و الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية؛ كما سمحت هذه التحويلات برفع نظام التجارة الخارجية إلى المستوى المعمول به دوليا .

لكن لم تستطع الجزائر إلى غاية الآن الانضمام إلى المنظمة، برغم طلبها للانضمام منذ سنة 1987[1]، لأنّ المفاوضات بين الطرفين تعثرت، حيث أنّ الجزائر رفضت تقديم تنازلات تخص ثمانية بنود تتعلق بالطاقة ،الخدمات، النشاط التجاري لأنها تتعارض مع مصالحها وسيادتها الوطنية، وتتسع قائمة شروط منظمة التجارة العالمية التي تسعى إلى فرضها على الجزائر والضغط عليها للقيام بإجراءات في مجال توحيد أسعار الغاز وحقوق التسويق والنشاط التجاري والنظام الجبائي، والرسم على القيمة المضافة والرسوم الأخرى المطبقة على الاستهلاك، بالإضافة إلى المساعدات التي تمنحها السلطات العمومية لشركات التصدير والإجراءات الصحية والصحة النباتية والعراقيل التقنية التي تعترض التجارة، زد على ذلك الملكية الفكرية، وبلوغ مرحلة الفصل في البنود المتعلقة بحرية مبادلات لحوم الأغنام ومادة الحليب، إلى جانب مشكلات أخرى تتعلق بالحقوق الجمركية على الحليب والخمور.

كما اتهمت الجزائر دول الإتحاد الأوروبي بمعارضتها للانضمام إلى المنظمة، والتي كان من المفروض أن تساعد ها عليه مثلما كان متفقا عليه، ولكن أتضح إن الدول التي تعارض الانضمام تنتمي للإتحاد الأوروبي.

[1] *Mouloud HEIDIR, L'économie algérienne à l'épreuve de L'OMC, édition ANEP, ALGERIE, 2002, page 409.*

5-2 **انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على التجارة الخارجية :**

ينعكس انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته، وبالتالي ينعكس على التجارة الخارجية سلبا وإيجابا كالتالي:

1. الانعكاسات الإيجابية المتوقعة:

- بالنسبة للمجال الصناعي ومع تحرير التجارة الخارجية يمكن للجزائر أن توفر السلع الصناعية التي هي بحاجة إليها بتكاليف أقل وجودة عالية، ناهيك على أنّها بحاجة إلى رؤوس أموال واستثمارات حقيقية مباشرة لمنافسة مثيلاتها الأجنبية، وكذا خلق مجالات إنتاج جديدة للمساهمة في خفض معدل البطالة عن طريق إتاحة فرص للعمل.

- بما أنّ المجال الفلاحي الذي يعتبر المجال الأكثر تعقيدا، لأنه يحتل أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري ، نظرا لأنّ الجزائر من الدول المستوردة للغذاء، فالانضمام قد يؤدي إلى تحسينه وتطويره شيئا فشيئا بفضل تخفيض الدعم المقدم للمنتجات الفلاحية كفرصة للجزائر، مما يسمح لها كذلك بدعم داخلي لهذه المنتجات، عكس ما هو معمول به في الدول المتقدمة، حيث بإمكان الإنتاج الفلاحي الجزائري النفاذ إلى الأسواق الدولية على مدى 10 سنوات، على عكس 06 سنوات الممنوحة للدول المتقدمة. إضافة إلى الاستفادة من تقوية الأبحاث والاستثمارات في هذا المجال، أما رفع الدعم عن الصادرات الفلاحية، فمن المنتظر أن يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني الفلاحي وقدرته على منافسة المنتجات الأجنبية غير المدعمة، و يؤهله لاحتلال مكانة لا بأس بها في الأسواق الدولية.

- أما مجال الحواجز الجمركية التي كانت مطبقة من قبل، حيث أن دور الجمارك كان حمائياً للمنتوج الوطني أكثر منه اقتصاديا، وبما أنه من شروط المنظمة فتح الأسواق ورفع الحواجز، وجب على الدولة عصرنه إدارة الجمارك وتطويره على مستوى القطر الوطني، بما يتوافق وقوانين المنظمة العالمية للتجارة، حتى يكون له أثر ايجابي على الاقتصاد، حيث أنّ انضمام الجزائر إلى المنظمة يلزمها تخفيض تعريفتها الجمركية على سلعها، إضافة إلى أن توحيد التعريفة الجمركية قد يزيد من حركة السلع والخدمات وبالتالي اندماج الجزائر في الفضاء التجاري الدولي، ويرفع من نشاط الاستيراد ويسمح بدخول منتجات جديدة تعود بالفائدة على مدا خيل الجمارك والخزينة العمومية.

- وعن مجال الخدمات فإنه – ومما لا شك فيه– خطى خطوات عملاقة بفضل التفتّح الاقتصادي على العالم، فقطاع الاتصالات مثلا حقق استثمارات كبيرة ومعدلات نمو تعتبر الثانية في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا؛ ومما لا شك فيه أنّ قطاع الخدمات له أهميه وأثر ايجابي على ميزان المدفوعات لما يمثله من مورد هام للدولة، لذا وجب على الجزائر أن تنتقي مجوعة من القطاعات الخدمية – خاصة الجانب السياحي بشريط ساحلي طوله 1200 كلم والآثار العريقة لحضارة تستهوي إليها الزائر الوطني

قبل الأجنبي– لتكون البداية التي تلتزم بها عند الانضمام إلى المنظمة، وبما أن عنصر العمل الماهر يعتبر عاملا بارزا في هذا المجال، والجزائر تتوفر على عنصر بشري إذا تأهّل سيعطيها ميزة تنافسية.

- فيما يخص الجانب المالي والمصرفي، فإن من إيجابيات الانضمام تقوية المنافسة ورفع الاحتكار القائم على هذا القطاع بتوفير الخبرات المالية المؤهلة للتعامل مع أسواق المال العالمية و الانفتاح عليها ، لتحصل على الأموال لتمويل الاستثمارات المحلية، وترفع نموها الاقتصادي.

2. **الانعكاسات السلبية المرتقبة:** رغم ما سبق ذكره من آثار إيجابية متوقعة من انضمام الجزائر إلى المنظمة، فإنه سوف تنجرّ عنه لا محالة العديد من الآثار السلبية المحتملة على مختلف القطاعات التالية:

- في المجال الصناعي، بعد هذا الانضمام، ستفقد الجزائر القدرة على حماية الاقتصاد الوطني عامة والنسيج الصناعي خاصة، الذي يمتاز بالضعف وعدم القدرة على المنافسة وارتفاع تكاليف الإنتاج بالإضافة إلى اعتماده على أساليب تقليدية في التسيير، وضعف في التسويق إضافة إلى أنّ الصناعة الجزائرية ترتكز في أغلبها على المواد الخام (الصناعات البترولية) التي لا تدخل في اتفاقات المنظمة بل في منظمة الأوبيب، مما يعود بالضرر على التجارة الخارجية الجزائرية ، والمؤسسات الجزائرية العامة والخاصة التي سيتم حل الكثير منها لعدم مقدرتها على المنافسة ، خاصة بعد فتح السوق الوطنية أمام صناعات أكثر من 140 دولة منتمية إلى المنظمة ، وإغراق السوق المحلية بسلع أجنبية ذات جودة عالية وتنافسية كبيرة. لذا فسياسة التصنيع في الجزائر بحاجة إلى حماية ورعاية خاصة من قبل الدولة في ظل تقلبات السوق العالمية من جهة، وحماية الإنتاج الوطني من المنافسة من قبل الشركات المنتجة خارج الوطن[1]، كما أن تطبيق إجراءات إعادة الهيكلة والخوصصة وما نتج عنها من غلق للمصانع وتسريح للعمال، جعل من القطاع الصناعي العام قطاعا هشّا، إضافة إلى قطاع خاص، حديث وقليل الخبرة أحيانا، أو قديم وغير متطور أحيانا أخرى، كل ذلك يجعل من المنافسة التجارية شرسة وغير متكافئة لصالح البضاعة الأجنبية.

- إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يقضي على كل قرار سيادي لها فيما يخص التجارة الخارجي ، فمثلا لن تستطيع الجزائر مقاطعة السلع الإسرائيلية وذلك في ظل تطبيق مبدأ عدم التمييز

- من الناحية الاجتماعية، فإنّ مشكلة البطالة في المدى القصير سيتفاقم، نتيجة تسريح العمال من المؤسسات التي لن تستطيع الصمود أمام المؤسسات الأجنبية المنافسة لها[2]، إضافة إلى تضخم

---

[1] الطاهر ملاخسو، مرجع سابق، ص28.

[2] كمال رزيق ومسدور فارس، مرجع سابق ص 217.

الفجوة بين الأغنياء والفقراء نتيجة عدم تكافوء الفرص في اقتصاد تستولي فيه الطبقة الغنية على 20 % من ثرواته.

- أما عن الآثار السلبية المحتملة على القطاع الزراعي، فإنه من مجموع إيرادات المواد الغذائية يمثل 1/4 إيرادات الجزائر، أي ما يعادل 25.58 %، وما يمكن ملاحظته هو أن أكثر من 80 % من واردات المواد الغذائية تمثل المواد ذات الاستهلاك الواسع (حليب، سكر، حبوب،... الخ). وبما أن الجزائر تعاني عجزاً واضحاً في هذا المجال، فإن التغيرات التي تطرأ على الأسعار والعرض والطلب الخاصة بهذه المواد عالميا، ستؤثر بصفة مباشرة على الاقتصاد، وستصبح السوق الجزائرية محل أطماع المزارعين الأجانب بعد الانضمام، وهذا ما يعود بالضرر على المزارعين المحليين الذين ليست لديهم القدرة على تغطية الطلب المحلي، من جهة، والمنافسة من جهة ثانية، إضافة إلى الإجراءات والتدابير الصحية التي تعتبر من أهم التحديات التي ستواجه الإنتاج الفلاحي الجزائري، لأنه يفتقر إلى معايير الصحة والتطور التكنولوجي بسبب قلة الموارد المالية والأبحاث الخاصة بالمنتجات الفلاحية.

- فيما يتعلق بقطاع الجمارك، فالسلبيات عديدة أولا من حيث الخزينة العمومية التي ستتأثر سلباً بالرفع التدريجي والكلي للحواجز الجمركية، تماشياً مع الالتزامات التي يجب أن تلتزم الجزائر عند انضمامها، كما يجب عليها احترام سقف التعريفة الجمركية لمختلف السلع والخدمات الذي غالبا ما يكون منخفضاً، لأن تحديده يتم من خلال المفاوضات بين الأعضاء، و بما أنّ الجزائر ليست لديها أية وسيلة ضغط، فإنها سوف تقبل بما يعرض عليها، علماً بأن قطاع الجمارك يساهم بعائدات تقدر بـ 02 مليار دولار سنوياً من الجباية الجمركية؛ وثانيا فإن الجزائر تشتكي من غياب إطارات متحكمة في المادة الجمركية، وإن وجدت فإن نقص الوسائل صحيح لا غبار عليه ، من أجل إجراء التقييم الجمركي لكل الواردات، وتحديد القيمة الحقيقية للسلع، مما يعرقل العملية الجمركية.

- أما الحديث عن الانعكاسات السلبية على قطاع الخدمات فإنّ تحرير تجارة الخدمات الأخرى (النقل، السياحة، التشييد والبناء، وغيرها) تزيد من المنافسة في السوق المحلية، نظراً لصعوبة منافسة الخدمات الجزائرية للخدمات الموجودة في الدول المتقدمة.

- ولعل من سلبيات مسعى انضمام الجزائر إلى المنظمة على القطاع المالي والمصرفي هو صعوبة التحكم في رؤوس الأموال عند دخولها أو خروجها، مما سيؤثر لا محالة على السياسة النقدية التي غالبا ما تؤدي إلى زيادة التوسع النقدي وزيادة سعر الصرف الحقيقي، والذي قد يتسبب في حدوث أزمات اقتصادية خطيرة وفجائية، كما أنّ فتح الأسواق مباشرة سيؤدي إلى دخول بنوك أجنبية كبيرة، مما يجعل تلك المحلية غير قادرة على المنافسة و بالتالي إفلاسها .

إنّ انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ليس غاية في حدّ ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق أهداف السياسة التنموية الوطنية والتي يجب تحديدها بوضوح قبل البدء في عملية الانضمام، فضلا عن كونها سياسة معقدة، تتطلب تحضيرا جيدا بين قيادة الدولة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للدفاع بصورة فعالة عن المصالح الوطنية، كما تتضمن قضايا إستراتيجية ذات مدى بعيد التي يترتب عليها العديد من التنازلات الالتزامات.

ويبقى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من أولى أولويات المرحلة المقبلة في برامج الحكومة الساعية لتطوير قدرات الاقتصاد الوطني، فهي ترى أنّه يشكّل أنسب إطار الدفاع عن المصالح التجارية في الجزائر، رغم إعلانها بالرفض لتقديم المزيد من التنازلات قبولا بقواعد يريد بعض الأعضاء فرضها على الجزائر، خاصة الشروط الأمريكية والأوروبية، التي قد تمس بالسيادة الوطنية ، وربما أدرك المفاوضون أخيرا أن الجزائر ليست مستعدة للتخلي عن التسعير المزدوج للطاقة في الأسواق المحلية والدولية، كما لا تريد إقرار نمط آخر لمنظومة الخدمات، تبعا للمصاعب التي تواجهها البلاد جراء تحديث وتحرير الخدمات، لا سيما في مجال البنوك.

خاتمة الفصل

إن السياسة الاقتصادية المتبعة في الجزائر تتغير بتغير الظروف والوقائع الاقتصادية، فمن إتباع سياسة تخطيط التنمية الاقتصادية في ظل الاقتصاد الموجه، إلى إتباع سياسة التعديل الهيكلي وسياسة الإنعاش الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق ، حيث لجأت السلطات إلى صندوق النقد الدولي لمساعدتها على الخروج من وضعية الاقتصاد الصعبة، التي آلت إليها بعد تجربة التخطيط التي لم تجدي ثمارها، فأمضت معه عدة اتفاقات وبشروط كانت في بعض الأحيان تعجيزية فطالبها بإعادة هيكلة الاقتصاد وحل المؤسسات وطرد العمال ...الخ، لكن تلك المرحلة لم تدم طويلاً فعاود الاقتصاد الوطني انتعاشه بفضل الطفرة البترولية.

من هنا اتجهت الجزائر إلى التخفيف من الاعتماد على المحروقات، عن طريق تعبئة أكثر لجهود المواطنين، وتقليص الاعتماد على الخارج، وقامت بإصلاحات حتى تنتقل البلاد من عهد البترول إلى عهد مابعد البترول.

إن طريق الاصلاح الاقتصادي والمالي طويل، وقد بدأت الجزائر هذه المسيرة في بداية التسعينات وقد بينت مؤشرات التطور النقدي اتجاها ملائما للاستقرار تداخلت فيه العديد من العوامل لعل أبرزها احتياطات الصرف المتراكمة، وبالنسبة لمؤشرات التطور المالي فقد أظهرت كذلك اتجاها ايجابيا في بيئة المناخ الملائم للتطور المالي وتحقيق السلامة والاستقرار، ورغم ذلك يبقى منخفض الأداء فأمامها الكثير من المستويات والجهود المترامية للإصلاح، إضافة إلى طلب الانضمام إلى المنظمة العالمة للتجارة باعتبارها المنظّم للتّجارة العالمية، بعد أن خاضت تجربة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ، حيث أفرز هذا الانفتاح نتائج فعلية أثرت على الاقتصاد.

يأتي الفصل الرابع والأخير بدراسة تطبيقية ليسلط الضوء على أثر هذا الانفتاح التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر.

الفصل الرابع:
دراسة تطبيقية لأثر التحرير التجاري على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر

مقدمة الفصل

بعد عرض مختلف النظريات المفسرة للتجارة الدولية من خلال الفصل الأول، ثم التطرق إلى التجارة الخارجية الجزائرية ومختلف المراحل التي مرت بها من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، ارتأينا فحص العلاقة بين تحرير التجارة، وبعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، ولمعرفة ذلك سوف نتطرق إلى دراسة قياسية، التي أصبحت تحتل مكانة هامة في الدراسات الاقتصادية وترجع هذه الأهمية إلى استعمالها في المجال التحليلي والتنبؤي وفي اتخاذ القرارات لبناء سياسات إقتصادية ملائمة على أساس المتطلبات في كل المجالات الإقتصادية.

من أجل ذلك اخترنا استعمال طريقة التكامل المتزامن "*La cointegration*" لإيجاد العلاقة بين هذه المتغيرات الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية، ثمّ سنقوم بتحليل النتائج المتحصل عليها من خلال الفصل الرابع والأخير.

IV. مقدمة في الاقتصاد القياسي:

لم يعد حاليا علم الإقتصاد، مسرحا لاستعراض النظريات الإقتصادية المختلفة التي تبني أحكامها على الإستنباط والمنطق، ولا مجمعا للبيانات الإقتصادية المختلفة، بل أصبحت المهمة الأساسية للاقتصادي هي محاولة النفاذ إلى أعماق البيئة الإقتصادية لِتَفَهُم متغيراتها وضبط اتجاهاتها، وللوصول إلى ذلك وجب عليه اختبارها بالواقع لمعرفة مدى قدرتها على تفسير البيئة الإقتصادية الفعلية، مستعينا في ذلك بأساليب الإقتصاد القياسي، والتي قد تؤدي إلى تعديل النظريات القائمة، أو التوصل إلى نظريات جديدة.

I-1- تعريف الاقتصاد القياسي وأهدافه:

1-1 تعريف الاقتصاد القياسي:

استخدم لفظ الإقتصاد القياسي لأول مرة عام 1926 من طرف الاقتصادي الإحصائي النرويجي راجنر فريش "*Ragnar Frisch*"[1].

ويمكن تعريف الاقتصاد القياسي بأنّه "العلم الذي يدرس العلاقات الاقتصادية بأسلوب كمّي مستخدما النظرية الاقتصادية والأسلوب الإحصائي والحقائق المعبر عنها بإحصاءات منقحة، ويعد علم الاقتصاد القياسي أحد فروع علم الاقتصاد التي تستخدم الأدوات الإحصائية والرياضية للحصول على قيم رقمية لمعلمات المتغيرات التي تعبر عن العلاقات الاقتصادية.[2]

إضافة إلى ذلك، يمكن القول أنه ذلك العلم الاجتماعي الذي يهتم بقياس العلاقات التي تتناولها النظرية الاقتصادية بعد تحويلها إلى صيغ رياضية من خلال بيانات واقعية، بهدف اختبار مدى اتفاقها مع الواقع أو تفسير بعض الظواهر، أو التنبؤ بسلوك بعض الظواهر الاقتصادية في المستقبل، أو اتخاذ القرارات الاقتصادية.[3]

1-2-أهداف الإقتصاد القياسي:

تتمثل أهم أهداف الاقتصاد القياسي في أربعة نقاط كالتالي[4]:

1. **اختبار النظرية الاقتصادية**: تعتمد النظرية الاقتصادية في جزء كبير منها في التوصل إلى نتائجها عن طريق الاستنباط، هذه الطريقة التي تبدأ من افتراضات مبسطة يضعها الباحث بهدف تبسيط الواقع ثم يستنبط منها الاستدلال المنطقي، والمهمّة الحقيقية للقياس هي اختبار مدى صحة

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 03.
[2] محمد صالح تركي القرشي، مقدمة في الاقتصاد القياسي الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2004،عمان، ص 14.
[3] سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد القياسي - مدخل في اتخاذ القرارات، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997، ص 26.
[4] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 10 (بتصرف).

النظرية الاقتصادية، فإمّا أن تتفق النظرية مع الواقع، وفي هذه الحالة نقبل النظرية على أنها صحيحة، وإما أن تتعارض النظرية مع الواقع، وفي هذه الحالة، إما أن نرفض النظرية أو نعدلها لنعيد اختبارها من جديد.

2. **تفسير بعض الظواهر الاقتصادية**: بعد إكتشاف السبب المحتمل لوقوع الحدث، يصوغ الباحث فرضا قابلا للتحقيق يفسر كيف تعمل المتغيرات، فتكون نتيجة العمل التفسير وليس مجرد الوصف.
3. **رسم أو تقييم السياسات الاقتصادية:** يساعد الإقتصاد القياسي على تحديد القيم العددية لمعاملات العلاقات الإقتصادية، ويلزم معرفة هذه القيم لرسم سياسة إقتصادية سليمة من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية .
4. **التنبؤ بسلوك المتغيرات الاقتصادية[1]:** إن مهمة الاقتصاد القياسي ليست فقط اختبار مدى صحة النظرية الاقتصادية، ولكن أيضا يسمح بالتنبؤ بسلوك المتغيرات الاقتصادية، بوضع فروض متعلقة بالمستقبل لتخطيط السياسة الاقتصادية، ويعتمد على البيانات الواقعية المتاحة عن الفترات الماضية، وهناك عدة طرق لإجراء التنبؤات للمتغيرات الإقتصادية منها طريقة المقارنات التاريخية ، وأساسها أنّ الأنماط الماضية سوف تتكرر نفسها في المستقبل؛ بإعتبار أن المستقبل هو إمتداد للماضي.

I-2-منهج البحث في الإقتصاد القياسي:

إن أول مشكلة تواجه الباحث في الاقتصاد القياسي هي تشكيل نموذج القياس الاقتصادي[2]، لذا يجدر بنا قبل تعيين مراحل البحث القياسي تعريف النموذج فيعتبر" تقديم أو عرض مبسط وعام للوضعية المعقدة التي عادة ما تكون عليها ظاهرة في الطبيعة، و يعكس العناصر الأساسية التي تتحكم في هذه الظاهرة المدروسة وعلاقات التأثير المتبادل بينهم"[3]. توجد عدة تقسيمات للنموذج حسب معايير مختلفة، فمن حيث طريقة صياغة النموذج يمكننا التفرقة بين عدّة أنواع نذكر من بينها:

- **النماذج الهندسية:** دلالة على اسمها تكون الصياغة هندسية، ومن أبرز الأمثلة عليها النموذج الهندسي للسوق، الذي يعبر هندسيا عن سعر التوازن بين الكمية المطلوبة والكمية المنتجة.
- **النماذج الجبرية:** تمثل ظاهرة معينة في عدد من المعادلات الرياضية، هذا النوع من النماذج يتمتّع بمرونة كبيرة نظرا لقدرته على احتواء أي عدد من المتغيرات، وتتصف المعادلات الرياضية بأنها تعبر عن علاقات محددة أو مؤكدة وليست احتمالية.

---

[1] *Jérôme HERICOURT et julien REYNAUD, économétrie, édition dunod, Paris, FRANCE, 2007, page 03*

[2] تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1999، ص 02

[3] مكيد علي، الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 ، ص 09.

- **النموذج القياسي:** هو نموذج جبري احتمالي لاحتوائه على متغيرات عشوائية تجعل العلاقات بين المتغيرات احتمالية وليست مؤكدة، فهو يحتوي على متغيرات تابعة ومستقلة وأخرى عشوائية.

ويقصد بالنموذج الاقتصادي، ذلك النموذج الذي يُستخدم في دراسة النظرية الاقتصادية ويتضمن مجموعة من العلاقات بين مجموعة من المتغيرات، ويكون تمثيله إما رياضيا عن طريق المعادلات والرسوم البيانية، أو عن طريق المعادلات القياسية.

ويتميز هذا النموذج بمجموعة من الخصائص:

- أن يكون متماشيا مع قواعد وافتراضات النظرية الاقتصادية لكي يصف الظاهرة الاقتصادية محل الدراسة بدقة.
- أن يكون قادرا على تفسير الظواهر التي تحدث في الواقع.
- أن تكون تقديرات المعاملات دقيقة كي تمثل أفضل تقريب للقيم الحقيقية للمعلمات.
- أن يكون قادرا على التوقعات المستقبلية.
- أن يقدم العلاقة بين المتغيرات بأبسط طريقة ممكنة.

يمر البحث القياسي بأربعة مراحل يمكن إيجازها بالترتيب مثلما يلي[1]:

1. **تعيين النموذج** "***Spécification du model***" وتسمى مرحلة وضع الفروض: ويقصد بها صياغة العلاقات بين المتغيرات محل البحث صياغة رياضية، وهذه المرحلة تتطلب المرور بخطوات أهمها تحديد متغيرات النموذج، تحديد الشكل الرياضي للنموذج، تحديد التوقعات مسبقا.
2. **تقدير معلمات النموذج** "***Estimation des paramètres***" وهي مرحلة إختبار الفروض: ويعتمد الباحث في ذلك على بيانات واقعية يتم جمعها من المتغيرات التي يتضمنها النموذج، وعلى الفنون القياسية؛ هذه المرحلة بدورها تنطوي على ثلاث خطوات على الأقل تتمثل في تجميع البيانات، حل مشاكل التجميع، واختبار طريقة القياس الملائمة.
3. **تقييم المعلمات المقدرة للنموذج** "***Evaluation des estimations***": والمقصود بها تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الإقتصادية[2]، هناك عدة معايير تمكننا من عملية التقييم أهمها المعايير الاقتصادية، المعايير الإحصائية والمعايير القياسية.
4. ***إختبار مقدرة النموذج على التنبؤ*** "***Evaluation de la validité des prévisions du model.***": يتعين اختبار مدى مقدرة النموذج القياسي على التنبؤ، فربما يجتاز جميع الاختبارات السابقة ولا يكون له القدرة على التنبؤ، لأجل ذلك لابد من إختبار مدى إستقرار المعلمات المقدرة عبر الزمن.

يعتبر مجال تطبيق الاقتصاد القياسي واسعاً جداً حيث يشمل كافة الظواهر الاقتصادية:

---

1 نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002 ، ص15.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الإقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص42.

أ) على **مستوى الاقتصاد الجزئي** : يمكن استخدام تطبيقاته لتحديد دوال الإنتاج والتكاليف وكافة اشتقاقاتها، مثل دوال الناتج المتوسط والناتج الحدي والتكلفة المتوسطة والحدية، ويقيس تأثير العوامل المؤثرة على الإنتاج كمياً، ويحدد الحدود المثلى – من كل عامل – التي يجب إدخالها في العملية الإنتاجية، ويحدد التوليفة المثلى من العوامل مجتمعة التي تحقق أفضل عائدية.

ب) على مستوى الاقتصاد الكلي : باستخدام النماذج القياسية يمكن تقدير دوال الاستهلاك والطلب للسلع المختلفة على المستوى الكلي، كذلك دوال الإنتاج (بصيغها غير الخطية المختلفة)، ويمكن بناء نماذج قياسية (متعددة المعادلات) توصف الاقتصاد ككل وتتضمن دوال الدخل القومي والاستثمار والاستخدام والاستهلاك والتجارة الخارجية (الصادرات والواردات)، فالتطور في الاقتصاد القياسي مرتبط ارتباطا وثيقا بدراسة الاقتصاد الجزئي والكلي، فلا أحد من بين الاقتصاديين ينكر في الوقت الحاضر أهمية المدخل القياسي في دراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية[1].

I- 3 أهمية استخدام الاقتصاد القياسي:

تأتي أهمية الاقتصاد القياسي من نتائج التطبيقات المختلفة وإمكانية توظيفها للتحكم في الظواهر المدروسة:

أ) التقدير الكمي لتأثير العوامل المؤثرة على الظواهر الاقتصادية المدروسة من حيث حجم التأثير واتجاهه، مما يجعل عملية التحكم واضحة وسهلة، وكذلك العمليات الاقتصادية من خلال التحكم بالعوامل المؤثرة فيها.

ب) عند تقدير دوال الإنتاج على المستوى الجزئي، يمكن تقدير تأخير كل عامل من العوامل المؤثرة على الإنتاج، وتحديد المقادير المثلى التي يجب إضافتها للحصول على أعلى إنتاجية وأقل تكلفة.

ج) القرارات المتخذة استناداً إلى نتائج الدراسات القياسية تكون رشيدة لأنها تستند إلى نتائج وعلاقات دقيقة ومعنوية وتقديرات منطقية ومختبرة.

د) يمكن من خلال النماذج القياسية التنبؤ بتغيرات الظاهرة المدروسة بتغير العوامل المؤثرة عليها وبتغير الزمن.

هـ) سهولة قراءة الظواهر، إذ يعتبر النموذج اختصاراً واضحاً ورقمياً للعلاقة بين المتغيرات.

و) يعمل الاقتصاد القياسي على استبعاد أخطاء التقدير الشخصي للباحثين، وكذلك يقيس العلاقة الحقيقية، ومدى الارتباط الفعلي، وليس العلاقة الظاهرية بين المتغيرات.

---

[1] مكيد علي، الاقتصاد القياسي، مرجع سابق، ص 5

V. الطرق القياسية التطبيقية:

تتوجه الدراسة القياسية في تحديد نوع المتغيرات، واختبار إستقرارية السلاسل الزمنية بإدخال فرضية وجود الجذر الأحادي، ويستخدم إختبار التكامل المشترك لإيجاد العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل ولتفادي الانحدار الزائف بين المتغيرات.

لتحليل البيانات التي تكون على شكل سلاسل زمنية هناك خطوات يجب إتباعها لدراسة إستقراريتها ونوعية عدم الاستقرار إن كان على شكل*DS* (*Differency Stationary*) أو *TS* (*Trend Stationary*) فلكل نوع طريقة لإرجاعها مستقرة باستعمال عدة اختبارات منها *DF* (*Augmented Dickey Fuller*) *ADF* و*Philips Perron*، وهذه الخطوة ضرورية في الإقتصاد القياسي لأن التحاليل القياسية تتطلب إستقرارية السلاسل الزمنية، كأول شرط في التكامل المشترك.

II-1 السلاسل الزمنية:

1-1 تعريف السلسلة الزمنية: هي مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر ما، مأخوذ خلال فترات زمنية متتالية، وهي تعكس تطور ذلك المؤشر عبر الزمن.[1]

وتملك أغلب السلاسل الزمنية للمؤشرات الإقتصادية اتجاه عام يعكس التأثير طويل المدى لمجموعة من العوامل على ديناميكية هذه المؤشرات، مما يحدد اتجاههما العام المتزايد أو المتناقص، بغض النظر عن أي انحرافات أو تقلبات أخرى.

تعتبر السلسلة الزمنية مستقرة إذا لم تتغير مستوياتها عبر الزمن، أي إذا ما توفرت فيها الخصائص التالية:[2]

أ- ثبات متوسط القيم عبر الزمن.

ب- ثبات التباين عبر الزمن.

ت-أن يكون التغاير بين قيمتين لنفس المتغير معتمدة على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير (التغاير= *Covariance*).

2-1 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية : من المعلوم أن معظم المتغيرات الاقتصادية غير ساكنة (*non- stationary*)، ومنه تعتبر دراسة الإستقرارية أحد الشروط المهمّة عند دراسة السلاسل الزمنية، لأن غيابها يسبب عدة مشاكل قياسية، وتكمن الأهمية في التحقق من استقرار أوعدم استقرار السلسلة الزمنية ومعرفة نوعية عدم الاستقرار ما إذا كان من نوع *Trend Stationary TS* تمثل عدم

---

[1] مكيد علي، مرجع سابق ، ص 279.

2 *Régis BOURBONNAIS, Econométrie, 5ème édition DUNOD, Paris, 2004, page 225.*

الإستقرارية من النوع المحدد، أومن نوع *Differency Stationary DS*، عدم الإستقرارية من النوع العشوائي.

تعد اختبارات جذر الوحدة *The unit root test of Stationary* كفيلة بإجراء اختبارات الإستقرارية، فنقوم بهذه العملية من أجل تفادي الانحدار الزائف، والنتائج المضللة، اللذان ينتجان عندما تكون السلاسل الزمنية في النموذج غير ساكنة، وفي ذات الوقت لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعتبر شرط استقرار السلاسل الزمنية من نفس الدرجة، أحد الشروط الضرورية لإجراء اختبار التكامل المشترك، وإلا فلن تكون هناك علاقة بين المتغيرات.

هناك العديد من الطرق التي تستخدم في اختبار سكون السلسلة الزمنية وهي إما كيفية أو كمية:

1) **الاختبارات الكيفية:** ومنها الرسم البياني الذي قد لا يعطي نتائج قاطعة بشأن طبيعة وخصائص السلسلة الزمنية، وفحص دالة الارتباط الذاتي *ACF " Auto Corrélation Function"*، حيث تقترب الدالة من الواحد، إذا كانت السلسلة غير ساكنة، وتتناقص بالتدرج مع زيادة الفجوة الزمنية وتعتمد هذه الطريقة على الفحص النظري، ولكنها قد لا تؤدي إلى نتائج قاطعة.
2) **الاختبارات الكمية:** وهي أكثر دقة في تحديد الإستقرارية للسلسلة، ومن أهم هذه الاختبارات *ADF " Augmented Dickey-Fuller"* **وفيليبس بيرون** *Philips Perron (PP)* إذ تثبت هذه الاختبارات طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة.

أ- **اختبار ديكي- فولر المركب:** *ADF "Augmented Dickey Fuller"* : طور العالم **ديكي** عام 1981 اختبارا لتحليل طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية أطلق عليه *ADF*، والذي أصبح يعد من أكفأ الاختبارات لجذر الوحدة، محاولا تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي عن طريق تضمين دالة الاختبار عددا معينا من فروقات المتغير التابع[1].

ب- **اختبار فيلبس بيرون:** *" Philips Perron"*: طور فيليبس اختبارا للتخلص من آثار الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جذر الوحدة رقم 02، وذلك عن طريق استخدام لامعلمية *Non Parametinc-adjus*t، بإجراء تعديل معلمي تباين النموذج حتى يأخذ في الاعتبار وجود الارتباط الذاتي الذي يعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة، ويمكن إجراء هذا الاختبار بعدد من الصيغ بدون حد ثابت وحد الاتجاه العام.

تكمن الصعوبة في وجود مختلف أنواع عدم الإستقرارية، ولكل منها طريقة خاصة لإجراء عملية الإستقرارية، ويمكن التميّز بين نوعين من السلاسل غير المستقرة أي نوعين من المسارات هما: نوع *TS*

1 *Régis BOURBONNAIS, Econométrie, op. cit. , page 234.*

الذي يمثل عدم الاستقرارية من النوع المحدد "*Déterministe*" ونوع *DS* الذي يمثل عدم الإستقرارية من النوع العشوائي (الاحتمالي) "*Stochastique*.

- **المسار *TS*"*Trend Stationary***": يمثل عدم الاستقرارية من النوع الاتجاه المحدد "*Déterministe*" تكون فيه السلاسل الزمنية غير المستقرة متكونة من مركبتين على شكل التالي :

$$Y_t = f(t) + Z_t$$

حيث $f(t)$ هي دالة خطية محددة بدلالة الزمن، و Z_t هو متغير عشوائي يمثل مسار احتمالي مستقر، وهو عبارة عن الخطأ أو الضجيج الأبيض "*Le bruit blanc*"، هذا المسار غير مستقر فهو لا يحقق خصائص الإحصائية للاستقرار،لأن متوسط القيم $E(Y_t)$ مرتبط بالزمن (t)، كما أن من خصائصه أنه إذا تأثر بصدمة عشوائية في الزمن (t) يكون مفعولها عابر، أي يختفي بمرور الزمن، وتسمى هذه الخاصية بعدم إصرار الصدمات "*La Propriété de non persistance des chocs*" إذ تبين وجود اتجاه غير احتمالي، أي غير عشوائي، فالاتجاه محدد وأكيد ولا يسبب أي انقطاع مادامت الدالة$f(t)$ مستمرة، ويفسر هذا الأمر اقتصاديا، بأن المسار طويل المدى للسلسلة لا يتأثر بالتحولات الظرفية، ومن أجل تحقيق استقرار هذه السلسلة يجب التخلص من الاتجاه العام أي الاتجاه المحدد من السلسلة عن طريق الانحدار.

- **المسار *DS*" *Difference Stationary***" وتسمى هذه السلاسل بسلاسل المسار الاحتمالي أو العشوائي وتكتب على الشكل:

$$Y_t = Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

يوضح لنا المسار العشوائي أن مسار(Yt) عند اللحظة الزمنية (t) يبدأ عند توقف مسار (Y_{t-1}) ويتبع اتجاه الصدمة (ε_t)، بحيث (ε_t) تمثل الضجيج الأبيض أي "*Le bruit blanc*"، على عكس مسار *TS* الذي يتميز بالاتجاه المحدد، فأي صدمة عابرة في لحظة ما، لها أثر دائم على مستوى المسار بما أنه لا يعود إلى حالته الأولى بسبب الصدمة، إذن يتميز مسار*DS* بخاصية إصرار الصدمات[1] التي لا توجد في مسار *TS*، بحيث أن أثر الصدمة يكون له مفعول دائم على مستوى السلاسل المدروسة وأغلبية سلاسل الماكرو اقتصادية هي من نوع *DS*.

[1] *CLAUDIO ARAUJO, JEAN FRANÇOIS BRUN, JEAN LOUIS COMES, économétrie, Bréal Edition, Paris France, 2004, Page 115.*

ويمكن إرجاع هذا المسار مستقرا باستعمال الفروق أي التكامل أو التفاضل "*La différence* "وتكمن أهمية التمييز بين عدم الاستقرار المحدد *TS* وعدم الاستقرار العشوائي *DS* على كل المستويين الاقتصادي والإحصائي:

- على المستوى الاقتصادي – والذي يعتبر أهم من المستوى الإحصائي–فإنّ التمييز جد ضروري، فقد كان أغلب الاقتصاديين يحلّلون السلاسل الزمنية غير المستقرة على شكل مسار *TS* وذلك قبل اكتشاف التحليل من نوع *DS* حتى نهاية الثمانينات، وكانوا يقومون بعملية استقرار هذه السلاسل عن طريق التخلص من الاتجاه المحدد لأبرز سلاسل الماكرو اقتصادية مثل *PIB*.

ثم أصبح التساؤل يطرح عن معرفة ما إذا كانت السلاسل المستعملة في الاقتصاد الكلي هي سلاسل ناتجة عن مسار *TS* أو مسار *DS*، وللإجابة على هذا السؤال كان كل من "*Nelson* و*Plosser*" الأوائل الذين أجروا اختبار الجذر الأحادي، أي فرض مسار *DS* على 14 سلسلة ماكرو اقتصادية سنوية أمريكية تمتد على فترة 60 سنة إلى غاية 1970.

وكانت النتيجة أنّ كل السلاسل هي من نوع *DS* وليس *TS* ماعدا سلسلة معدل البطالة.

- أما على المستوى الإحصائي التمييز يشترط اختيار الطريقة القياسية المناسبة لكل نوع، لأن عدم التمييز وتجاهل نوعية المسار، يجعلنا لا نهتم باختيار الطرق القياسية المناسبة، فقد نطبق طريقة تكون غير مناسبة لنوع المسار مما يؤدي إلى نتائج وتحليل خاطئ.

فالاستقرار مسار من نوع *TS* نقوم بعملية التخلص من الاتجاه المحدد عن طريق الانحدار، وفي مسار *DS* نقوم بعملية التفاضل، وأي خلط في ذلك يؤدي إلى تضليل النتائج.

II-2 التكامل المتزامن :

2-1 تعريف التكامل المتزامن:

يعرف التكامل المتزامن على أنه تصاحب *association* بين سلسلتين زمنيتين $(Yt\ ,\ Xt)$ أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن[1]. فيمكن القول عنه أنه ربط مجموعة من المتغيرات من نفس الدرجة أو من درجات مختلفة، ويؤدي هذا الربط إلى تشكيل تركيبة خطيّة متكاملة برتبة أقل أو تساوي أصغر رتبة للمتغيرات قيد الدراسة.

ولقد قدمت هذه الطريقة من طرف كل من "أنجل وقرانجر *Angel/Granger*" في سنة 1987، ثم بعد ذلك اعتمدت كمفهوم جديد ومهم في الإقتصاد القياسي من طرف العديد من الاقتصاديين[2].

فقد قام*Granger* بإدخال مفهوم التكامل المتزامن، وإنشاء قاعدة موحدة لتحليل نموذج تصحيح الأخطاء للسلاسل الزمنية التي تمنح فيها المتغيرات توجها مشتركا، ثم أثبت كل من العالمين أن السلاسل المتكاملة زمنيا يمكن تمثيلها بنموذج تصحيح الخطأ، وفي نفس الوقت فإن هذه النماذج تنتج سلاسل زمنية تربط بينهما علاقة تكامل مشترك.

وتقوم فكرة هذا التكامل على المفهوم الإقتصادي للخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية، وقد تمّ الربط بين مفهوم التكامل المشترك، ومفهوم النظرية الإقتصادية، خاصة في الأجل الطويل، إذ ينصّ نموذج التكامل المشترك على إمكانية تباعد المتغيرات عن التوازن في الأجل القصير، ولا تتباعد عن بعضها في الأجل الطويل.

إذا كان لدينا متغيرين Yt و Xt متكاملين من الدرجة الأولى أي مستقرين بعد تفاضلهما من الدرجة الأولى، فنقول أنهما متكاملان تكاملا تزامنيًا، إذا كانت هناك معادلة خطية وحيدة من الشكل:

$$Xt = At + Byt + Zt$$

حيث:

Zt :متغير مستقر بمتوسط معدوم (ضجيج أبيض)

B,A:حقيقية أعداد

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الإقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، مرجع سابق ،ص670.

[2] *Régie BOURBONNAIS, op. cit. , page 277.*

فإذا كانت المعادلة $Xt = A + Byt + Zt$ تمثل علاقة توازن اقتصادي، فإن (Zt) يسمح بقياس الفرق بين المتغير (X) وقيمته التوازنية في اللحظة (t).

أما إذا كانت (Zt) لا تشكل ضجيج أبيضًا، أي متوسط معدوم وتباين يختلف عن الصفر، فهذا يعني أن المتغيرين المختبرين مرتبطين بعلاقة اقتصادية ثابتة، وبالتالي فإذا تحققت فرضية التكامل المتزامن فيمكن توقع تطور السلسلة (X) بمجرد معرفة اختلافات السلسلة(Y) بدرجة ثقة معينة.

2-2 شروط التكامل المتزامن:

نقول عن سلسلتان زمنيتان أنهما متكاملتان تكاملا زمنيا إذا تحقق الشرطان التاليان:

1) أن تكون السلسلتان متكاملتان من نفس الدرجة.
2) أن تشكل البواقي سلسلة مستقرة.

فإذا اتصف متغيرين بخاصية التكامل المشترك، فالعلاقة بينهما تكون متجهة نحو التوازن في الأجل الطويل بالرغم من وجود انحرافات في الاتجاه القصير، وتنعكس هذه الانحرافات على البواقي،أي ***I(0)*** أو متكاملة من الدرجة "0 "أما إذا لم تكن تحققها هنا نقوم بإجراء التكامل (التفاضل أو الفروق) للوصول إلى درجة الاستقرار، وتصبح "سلسلة المتكاملة من الدرجة الأولى أي$I(1)$.

فأي مزج خطي بين سلسلتين زمنيتين X_t و Y_t من نوع $I(1)$ ليس لها أي انحراف أو اتجاه في الوسيط ينتج عنه سلسلة زمنية من نوع $I(1)$، ولكن إذا وجدت علاقة توازن بين سلسلتين X_t و Y_t على الشكل:

$$Y_t = a + X_t + \varepsilon_t$$

فنتوقع أن تكون هذه العلاقة علاقة تكامل مشترك، بحيث تكون العلاقة:

$$\varepsilon_t = Y_t - a - bx_t$$

وتمثل البواقي وهي عبارة عن سلسلة مستقرة، أي متكاملة من الدرجة الصفر $I(0)$، وعندها نقول أنه يوجد تكامل مشترك بين X_t و Y_t، ووفقا لهذا المنطق فإن العلاقة تكون:

- في حالة توازن عندما $\varepsilon_t = 0$
- في حالة عدم التوازن عندما $\varepsilon_t \neq 0$.

إذن نتحقق من وجود التكامل المشترك عن طريق اختبار الجذر الأحادي على سلسلة البواقي ε_t، وذلك باستخدام اختبارات الاستقرار مثل اختبار ADF واختبار PP.

3-2 اختبارات التكامل المتزامن:

هناك عدة اختبارات للتكامل المشترك، وتستخدم بعد إجراء اختبارات جذر الوحدة لفحص درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات، من بينها:

1. **اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة" انجل جرانجر1987":*Granger and Engel*** ويسمى أحيانا أسلوب الخطوتين:*Two Step Engel –Granger test for cointegration* ويتمثل هذا الاختبار في خطوتين، أولا التحقق من سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات، باستخدام أي نوع من اختبارات جذر الوحدة " *Unit Root Test*"، فإن كانت ساكنة في مستواها الأصلي فهذا يعني أن المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا، وبالتالي يتم تقديرها بإحدى الطرق الإحصائية العادية، وفي حالة العكس، فالمتغيرات متكاملة من درجات مختلفة، ومنه عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وبالتالي يتم استخدام الأساليب الإحصائية والاقتصادية الحديثة للحصول على الاستدلالات المطلوبة.
2. **اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة "*Johansen*"** 1990: ويعتبر هذا الاختبار أوسع من المنهجية المطبقة من طرف اختبار" ***Engel و Granger***"، فهو يسمح بتحديد عدد علاقات التوازن في المدى الطويل بين عدة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة. وتعتمد منهجية "***Johansen***" على طبيعة العلاقة بين رتبة المصفوفة وجذورها بشكل أساسي، ويقوم بحساب عدد علاقات التكامل المشترك من خلال حساب عدد أشعة التكامل المشترك والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المشترك.

ولإجراء هذا الاختبار يتم حساب إحصائية "***Johansen***":

$$\lambda_{trace} = n \sum_{i=r+1}^{k} l_n(1-\lambda_i)$$

حيث

n :عدد المشاهدات،

r :رتبة المصفوفة،

k: عدد المتغيرات.

ويتم مقارنة قيم λ_{trace} المقدرة مع القيم الجدولية ونختبر الفرضيات الخاصة بـ***Johansen***.

3-II نموذج تصحيح الأخطاء وسببية *Granger* :

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك حسب إجراء جوهانسون، نقوم بتصميم نموذج الخطأ "***Error Correction Model ECM***"، وتعتبر هذه الخطوة واحدة من أدوات التحليل القياسي، فنقوم بإضافة تصحيح الخطأ الذي يمثل بواقي الانحدار لمعادلة الأجل الطويل للنموذج المستخدم في الدراسة بفجوة زمنية متباطئة لنموذج المفروقات.

فإذا وجدنا أن المتغيرات تتصف بخاصية التكامل المشترك، فإن النموذج الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينها هو نموذج تصحيح الخطأ، أما إذا كانت المتغيرات لا تتصف بهذه الخاصية، فإن النموذج لا يصبح صالحا لتفسير سلوك هذه الظاهرة.

يستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك قصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية، فالمتغيرات الاقتصادية المتصفة بالتكامل المشترك من المفروض أن تتجه في المدى الطويل نحو الاستقرار أو ما يسمى بوضع التوازن، ومن بين نماذج تصحيح الخطأ علاقة السببية لـ***Granger***، فلو أن كل من X_t و Yt بينهما علاقة تكامل مشترك، يتعين إضافة حد تصحيح الخطأ المقدر من علاقتهما في نموذج السببية، أي نقوم بدراسة السببية بين المتغيرات الإقتصادية، وهذا نظرا لتداخل العلاقات بين المتغيرات، فنبحث أي المتغيرتين تسبب الأخرى، إذا كانت X_t تؤثر على Yt أم إذا كانت Yt تؤثر على X_t، أم أنها علاقة تبادلية يؤثر فيها كل منهما على الآخر، ويتضمن نموذج سببية *Granger* على الصيغ التالية:

$$\Delta Y_t = \alpha_1 + \sum_{i=1}^{m} \beta_{1i} \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \delta_{1i} \Delta X_{t-1} + \theta_1 \varepsilon_{1t-1} + Z_{1t}$$

$$\Delta X_t = \alpha_2 + \sum^{p} \beta_{2i} \Delta X_{t-1} + \sum^{Q} \delta_{2i} \Delta Y_{t-1} + \theta_2 \varepsilon_{2t-1} + Z_{2t}$$

لاختبار العلاقة السببية (*Granger*) نقوم باستعمال الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0 : \theta_1 = 0 \\ H_1 : \theta_2 = 0 \end{cases}$$

فنكون أمام الحالات التالية:

- يكون المتغيرين (y_t) و(x_t) مستقلين عن بعضهما البعض، إذا لم نستطع رفض كل من الفرضيتين.
- تكون هناك علاقة سببية في الاتجاهين إذا تم الفرضيتين H_0، H_1 معاً.

- إذا تم رفض H_0 وقبول H_1 نقول أن هناك علاقة سببية بين المتغيرين وتكون هذه العلاقة من تفاضل المتغير الأول (y_t) إلى تفاضل المتغير الثاني (x_t).

ومنه يمكن تلخيص استراتيجيات اختبار الجذر الأحادي في الشكل التالي:

الشكل (4-15) : استراتيجيات اختبار الجدر الأحادي.

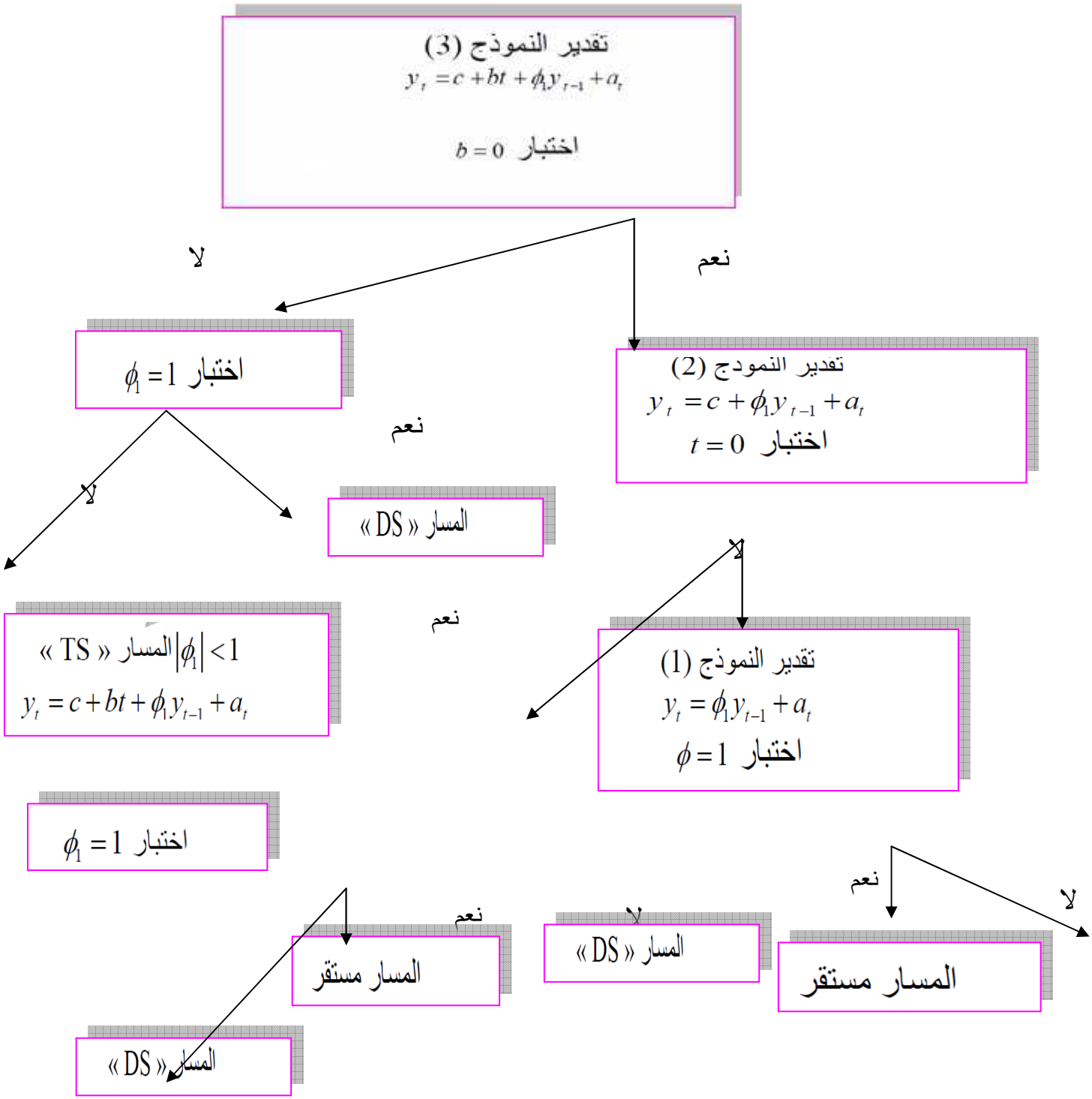

***Source**: Régie BOURBONNAIS, op. cit. , page 236.*

VI. الدراسة التطبيقية:

نقوم بتحليل النتائج القياسية إضافة إلى تحديد نوع العلاقة بين مؤشر الانفتاح التجاري وبعض المتغيرات الكلية من خلال استخذام المنهجيات الحديثة، وذلك باختبار سكون السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها واختبارات التكامل المشترك ومن ثم تصميم نموذج الخطأ.

III-1 وصف متغيرات الدراسة ومصادر البيانات:

تغطّي هذه الدراسة التطبيقية الفترة من 1970 إلى 2009، وسنستخدم بيانات سنوية تبدأ من الشهر الأول من عام 1970 الى الشهر الأخير من سنة 2009، ولقد تمّ الحصول على المعلومات من مصادر مختلفة، منها الديوان الوطني للإحصائيات، المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك والموقع الالكتروني لوزارة الخارجية الجزائرية، الموقع الالكتروني لوزارة المالية الجزائرية، إضافة إلى الكتب والمجلات المستخدمة في الدراسة، فندرس مدى ارتباط كل من :

- مؤشر الانفتاح التجاري:*INDOUV*

مع :

1. الناتج الداخلي الخام للفرد. (*PIBH*) *Produit Intérieur Brut*
2. معدل التضخم. *(INF) inflation*
3. معدل البطالة. (*TC) Taux de chômage*
4. معدل الفائدة *(TI) Taux d'intérêt*
5. الكتلة النقدية *(M2) Masse Monétaire*

حيث تعطى العلاقة:

$$(OUV) = f(PIB + TC + TI + M2 + inf)$$

أي دراسة أثر الانفتاح التجاري على كل متغيرة من هذه المتغيرات، باستعمال التكامل المشترك (على المدى الطويل)، ومنه فالدراسة تمر بالمراحل التالية:

1. دراسة استقرار السلاسل الزمنية من أجل لتفادي الانحدار الزائف والنتائج المضللة.
2. اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات إن وجد.
3. تصحيح الأخطاء و دراسة العلاقة السببية إن وجدت.

لكي نحلل قياسيا أثر تحرير التجارة على النمو الاقتصادي، ارتأينا فحص العلاقة بين متغيرين هما الانفتاح التجاري والناتج الداخلي الخام للفرد للجزائر، باعتبار أنّ النّاتج الداخلي الخام للفرد هو مقياس النمو الاقتصادي وذلك باستعمال السلاسل الزمنية.

1. مؤشر الانفتاح :

يحسب عن طريق العلاقة التالية:[(مجموع الصادرات +الواردات)/ الناتج الداخلي الخام]100x ويدرس مباشرة علاقة تحرير التجارة لاقتصاد ما، مع نموها الاقتصادي، بما أن بسط المؤشر يمثل الصادرات والواردات، وهما عوامل التجارة الخارجية وهي تدخل كذلك في حساب الناتج الداخلي الخام، أما المقام فهو يمثل الناتج الداخلي الخام، الذي هو مقياس النمو الاقتصادي.

فمؤشر الانفتاح يحاول معرفة ما إذا كان تحرير الصادرات والورادات يرفع من الناتج الداخلي الخام، كما له القدرة على تقييم القيود غير الجمركية، بما أنها هي التي تتحكم في كمية الصادرات والواردات.

وتحسّنت حصة التجارة الخارجية الجزائرية في إجمالي التجارة العالمية، رغم أن معدل زيادة الواردات أكبر من معدل الزيادة في الصادرات، ويرجع هذا التطور إلى زيادة قيمة الصادرات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية[1].

يوضح الجدول والشكل التاليين تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر في الفترة الممتدة من 1970 إلى غاية 2009:

[1]قاشي فايزة،" الأزمة الاقتصادية وتداعياتها على التجارة الخارجية الجزائرية"، مرجع سابق.

الجدول رقم(4-52) : مؤشر الانفتاح التجاري بالجزائر في الفترة 1970-2009.

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
indouv %	51.23	46.11	46.18	57.09	74.24	76.85	70.17	72.33	65.7	64.01
السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
indouv %	64.68	65.46	59.92	53.74	53.18	50.33	36.03	32.68	38.11	47.15
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
indouv %	48.38	52.72	49.19	44.92	48.58	55.19	53.71	52.24	45.09	50.49
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
indouv %	62.53	57.85	60.48	62.14	65.72	71.92	70.55	70.68	83.6	87.99

المصدر:

www.perspective.usherbrooke.ca/bilan

الشكل رقم(4-16) : مؤشر الانفتاح التجاري بالجزائر في الفترة (1970-2009).

المصدر: من إعداد الطالبة عن طريق برنامج *EVIEWS* باستعمال معطيات الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين تذبذب في درجة الانفتاح من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى عدم استقرار الاقتصاد، خاصة عدم استقرار الصادرات والواردات التي تدخل في حساب درجة الانفتاح، فقد كانت الجزائر تعاني من عجز في ميزان المدفوعات إضافة إلى الاعتماد على صادرات المورد الوحيد المتمثل في النفط ، والذي يتأثر بدوره بتقلبات الأسعار العالمية.

لكن ومنذ سنة 1990، نلاحظ أنّ للتجارة الخارجية الجزائرية دور كبير في النشاط الاقتصادي الجزائري فأخذ مؤشر الانفتاح في الجزائر يتزايد من سنة إلى أخرى إلى أن وصل إلى 87.99٪ في سنة 2009.

حيث ساهمت الفوائض المالية المتراكمة من جراء ارتفاع أسعار المحروقات إلى تحسين وضعية الاقتصاد الوطني.

2. **الناتج الداخلي الخام**"*Le Produit Intérieur Brut*":

ويعتبر المؤشر الأكثر استعمالا لقياس النمو الاقتصادي " يرمز له بـ *PIB*" ويعطى بالعلاقة التالية:

الناتج الداخلي الخام= الإنفاق النهائي الداخلي + الصادرات – الواردات

ويحسب هذا المؤشر بالنسبة للدولة أو بالنسبة للفرد.

وهو أحد طرق قياس حجم الاقتصاد ويحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من الموارد الموجودة محلياً في منطقة ما خلال فترة زمنية معينة، وهو بذلك على خلاف الناتج القومي الإجمالي والذي يحسب قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل سكان منطقة ما، بغض النظر عمّا إذا كان هذا الإنتاج الاقتصادي يتم داخل أو خارج هذه المنطقة. فارتفاع حجم الناتج الكلي في الاقتصاد يعني زيادة ما قام بإنتاجه الاقتصاد المحلي بإنتاجه من سلع وخدمات، ويقابل هذا الارتفاع زيادة في الدّخل الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية، هذه الزيادة ستؤدي أيضاً إلى خلق فرص عمل جديدة، وإلى المزيد من استهلاك السلع والخدمات، وارتفاع معدلات استهلاك الأفراد، والمزيد من الاستثمار وزيادة الإنتاج وهكذا، والعكس صحيح.

بالنسبة للجزائر يعطي الجدول والشكل أدناه تطور الناتج الداخلي الخام من 1970 إلى غاية 2009.

الجدول رقم(4-53) : تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1970-2009).

1979	1978	1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	1970	السنوات
18.58	25.46	22.59	9.37	22.06	**63.05**	22.34	18.23	22.22	26.42	% *PIB*
1989	**1988**	**1987**	**1986**	**1985**	**1984**	**1983**	**1982**	**1981**	**1980**	**السنوات**
0.74	-18.45	3.03	0.63	18.59	8.33	6.18	2.37	6.91	37.32	% *PIB*
1999	**1998**	**1997**	**1996**	**1995**	**1994**	**1993**	**1992**	**1991**	**1990**	**السنوات**
3.2	5.1	1.1	3.8	3.8	1.1-	2.2-	1.6	1.2-	1.1	% *PIB*
2009	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**	**2003**	**2002**	**2001**	**2000**	**السنوات**
5.0	4.6	5.8	5.5	5.2	5.1	6.8	4.7	2.7	2.15	% *PIB*

المصدر: أنظر الملحق رقم 02

الجدول رقم(4-54) : تطور الناتج الداخلي الخام/الفرد في الجزائر للفترة (1970-2009).

1979	1978	1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	1970	السنوات
1923.30	1848.50	1747.70	1714.10	1632.30	1603.40	1538.30	1527.60	1235.70	1436.10	*PIB/ h* بالدولار
3.89	5.45	1.92	4.77	1.77	**4.06**	0.70	19.11	16.22-	5.33	*PIB/ h*%
1989	**1988**	**1987**	**1986**	**1985**	**1984**	**1983**	**1982**	**1981**	**1980**	**السنوات**
1865.70	1833.90	1902.60	1970.00	2020.20	2008.40	1963.30	1924.30	1869.60	1876.0	*PIB/ h* بالدولار
1.70	3.75-	3.54-	2.55-	0.58	2.25	1.97	2.86	0.37-	2.49-	*PIB/ h*%
1999	**1998**	**1997**	**1996**	**1995**	**1994**	**1993**	**1992**	**1991**	**1990**	**السنوات**
1782.80	1752.30	1691.80	1699.90	1661.50	1631.90	1681.80	1757.40	1768.00	1834.00	*PIB/ h* بالدولار
1.71	3.45	0.48-	2.26	1.78	3.06-	4.50-	0.60-	3.73-	1.73-	*PIB/ h*%
2009	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**	**2004**	**2003**	**2002**	**2001**	**2000**	**السنوات**
3816.00	2190.70	2158.90	2127.60	2117.40	2045.00	1973.30	1873.60	1816.10	1796.00	*PIB/ h* بالدولار
42.59	1.45	1.45	0.48	3.42	3.51	5.05	3.07	1.11	0.73	*PIB/ h*%

sources :

- *PIB /H en dollars de la période du 1970-2008 : www.perspective.usherbrooke.ca,*
- *PIB /H 2009: www.Wekipidia.com .*
- ***Pib*%** للفترة (1970-2009) من إعداد الطالبة.

الشكل رقم (4-17): تطور الناتج الداخلي الخام/الفرد في الجزائر خلال الفترة 1970 -2009

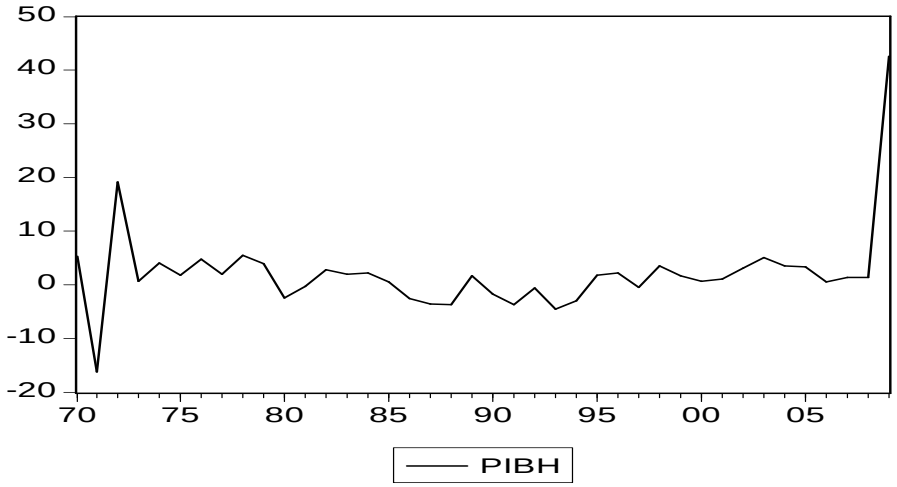

المصدر: من إعداد الطالبة عن طريق برنامج *EVIEWS* باستعمال معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل السابقين نقسّم تطور الناتج الداخلي الخام في الفترة الممتدة من 1970 إلى 2009 إلى بثلاثة مراحل:

- **المرحلة الأولى (1970-1980):** عرفت هذه المرحلة ارتفاعا مستمرا، فقدرت نسبة النمو سنة 1970 بـ26.42 %، ثم انخفض سنة 1972 إلى 18.23 % ، ثم عاود الارتفاع في السنوات الثلاثة الموالية وبعدها عرف انخفاض في سنة 1976 وقدّرت نسبة النمو بـ 09.37%، وهي أصغر نسبة في هذه المرحلة، أما أكبر نسبة نمو فسجلت سنة 1974 فقدرت بـ63.05 % بسبب ارتفاع المداخيل المتأتية من المحروقات سنة 1973، كما سجّل الارتفاع المستمر للناتج الداخلي الخام في هذه المرحلة بالاستثمارات الكبيرة والعديدة في إطار المخطط الرباعي الثاني.
- **المرحلة الثانية (1981-1999):** عرفت هذه الفترة تذبذبا في معدل نمو الناتج الداخلي، بسبب الأوضاع السياسية والأمنية المتدهورة التي شهدتها الجزائر. من خلال الجدول السابق نلاحظ أكبر قيمة للناتج الداخلي الخام في هذه المرحلة، والتي كانت في سنة 1985 بنسبة تقدر 18.59 %، ثم جاءت أحداث 1988 لتعصف بالأخضر واليابس، فسجل الناتج نموا سلبيا يقدر بـ18.45 %.
- **المرحلة الثالثة(2000-2009):** في هذه المرحلة أخذ معدل نمو الناتج الداخلي في التحسن بسبب برامج التعديل الهيكلي والإصلاح وإجراءات الدخول إلى اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية ، لكن بذلك كله فهو لم يتعدى نسبة 06.8 % في سنة 2003.

3. النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي على أنّه "الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين"[1]، ويعرّف أيضا على أنّه "حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي[2] الحقيقي مع مرور الزمن"[3]، وتتمثل أهم خصائص النمو في أنّه ظاهرة مستمرة وليست عارضة أو مؤقتة، فالزيادة في الدخل يجب أن تكون مستمرة لفترة طويلة كي تعتبر نموا اقتصاديا.

يركز مفهوم النمو، على التغيّر في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات، دون أن يأخذ في الاعتبار نوعيتها، كما أنّه لا يأخذ بعين الاعتبار هيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد، فالزّيادة في متوسط دخل الفرد لا تعني أن كل الأفراد سيستفيدون منها، فقد تتحصل الطبقة الغنيّة على كل الزيادة في الدخل الكلي وتحرم منها الطبقة الفقيرة.

ويجدر بنا عدم الخلط بين مصطلحي النمو والتنمية الاقتصادية التي تعرّف على أنّها سياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، بذلك تعتبر تفاعل مجموعة قوى معينة خلال فترة طويلة من الزمن، وتؤدي إلى إحداث تغيرات جوهرية وهيكلية على مجموعة من المتغيرات داخل الاقتصاد الوطني، وعليه يجب أن تكون هناك تنمية حتى يكون هناك نمو اقتصادي، وعلى عكس النّمو الاقتصادي الذي يرتكز فقط على التغيّر الكمي، فالتّنمية تنطوي على حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل الإنتاج وتغير في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد، إضافة إلى التّغير في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد.

ويستعمل المؤشر التّالي لحساب معدل النمو الاقتصادي من سنة إلى أخرى:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{الناتج الداخلي الخام للسنة التالية – الناتج الداخلي الخام للسنة السابقة}}{\text{الناتج الداخلي الخام للسنة السابقة}} \times 100$$

ونظرا للرواج الكبير بأنّ تحرير التجارة الخارجية يرفع من معدلات النمو، ارتأينا فحص هذه العلاقة بالنسبة للجزائر، أي كلما كان مؤشر الانفتاح كبيرا، فإنّ ذلك يرفع من معدل النمو الذي يعبّر عنه بالناتج الداخلي الخام للفرد، بما أنّ النمو الاقتصادي يرمي إلى زيادة رفاهية الفرد عن طريق زيادة نصيبه من الناتج الداخلي، فالناتج الداخلي الخام للفرد (PIB/h) يعتبر أكثر المعايير استخداما عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم الدول، وعن طريق هذا المؤشر يقوم البنك العالمي بترتيب وتصنيف الدول.

---

[1] *Jean Arrous, les théories de la croissance « la pensée économique contemporaine », éditions du SEUIL, 1999 page 9.*

[2] متوسط الدخل الفردي يساوي الدخل الكلي مقسوم على عدد السكان، أي أنه يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع.

[3] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، إتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 11.

4. التضخم:

يعرّف التضخّم بأنّه الارتفاع المستمر والمؤثر على المستوى العام لأسعار جميع أو معظم السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد، ويكون هذا الارتفاع في صورة مستمرة ولفترة زمنية طويلة ومؤثراً في ميزانية الأفراد بحيث يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للفرد.

وقد واجه الاقتصاد الجزائري خلال سنوات كثيرة من الفترة محل الدراسة ضغوط تضخمية شديدة مثلما هو موضح في الجدول والشكل الموالبين:

الجدول رقم (4-55): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970 -2009)

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
التضخم %	4.8	2.8	4	6.9	2.8	8.6	8.3	11	15.6	10.4
السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
التضخم %	9.2	14.7	6.2	6	8.2	10.5	12.3	7.5	5.9	9.3
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
التضخم %	20.2	25.5	31	21.6	29.4	21.7	18.7	7	5	2.6
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
التضخم %	0.34	4.2	1.4	2.58	3.6	1.6	2.5	3.5	3	4.2

- **المصدر**: أنظر الملحق رقم 03

الشكل رقم (4-18): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970 -2009

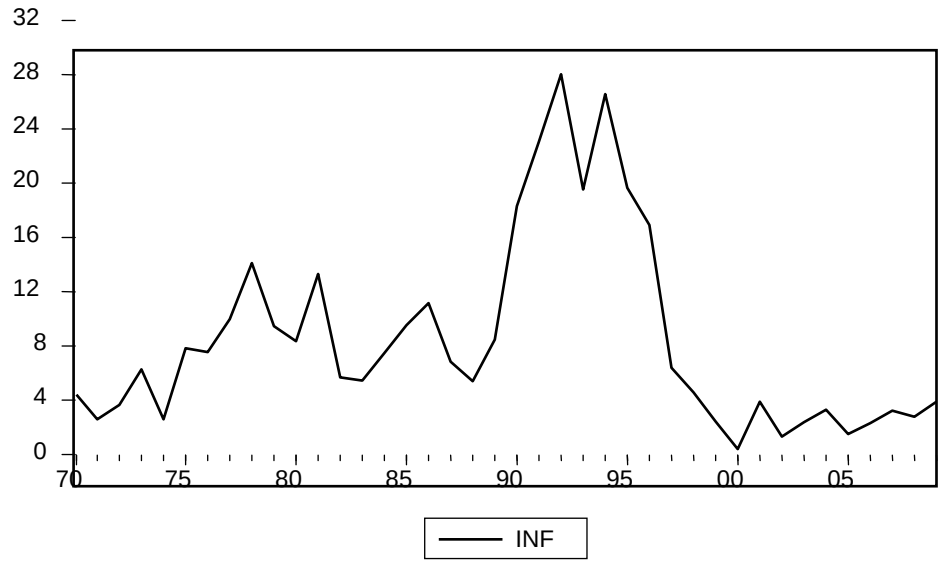

المصدر : من إعداد الطالبة عن طريق برنامج *EVIEWS* باستعمال معطيات الجدول السابق.

من خلال الشكل والجدول السابقين، نلاحظ تذبب معادلات التضخم طيلة الفترة محل الدراسات، والذي نجم عن تفاوت الإجراءات والسياسات المتبعة والمحاولات الرّامية للحد من الضغوط التضخمية، والتي نجحت في بعض السنوات وفشلت في سنوات أخرى، مثلما توضح المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى(1970–1980):** عرفت هذه الفترة تدبدباً في معدل التضخم، إذ أنّه بلغ 04.8 % في سنة 1970، ثمّ انخفض إلى 2.8% في سنة 1971، ليعود ويرتفع إلى 04% في سنة 1972.

في سنة 1973 بلغ معدل التضخم نسبة 6.9 % ثمّ بعدها عاد إلى نفس النسبة المحققة في سنة 1971، لكن وابتداءا من سنة 1975 عرف هذا المعدل تزايدا مستمرا ليصل إلى 10.4 % في سنة 1979.

- **المرحلة الثانية(1981–1999):** تواصل التذبذب في هذه الفترة أيضا ليسجل أعلى نسبة له في سنة 1994 بنسبة 29.4 % ويرجع ذلك لعدة أسباب منها تخفيض قيمة الدينار في 1994، والتوسع النّقدي والمتتالي، فقد عرفت سنة 1992 تلاشيا تاما للإنظباط النّقدي، وارتفاع معدلات السيولة، إضافة إلى تزايد حجم الطلب مع الركود في مستويات الطلب، وتعديل سعر الصرف دون أن نهمل الاستمرار في تحرير الأسعار الداخلية المسجلة في برنامج التعديل الهيكلي الذي بدأ منذ 1989 والذي كان سريعا خاصة عام1993، إذ بلغت نسبة الأسعار المحررة عند مؤشر أسعار الاستهلاك 77% مقابل 10% في 1988 .
- **المرحلة الثالثة(2000–2009):** ما يلاحظ في هذه الفترة أنّه بدأ التحكّم ظاهرا في معدلات التضخّم حيت نلمس انخفاضا ظاهرا للعيان، فبالرغم من أنّه ظلّ يتأرجح بين 0.34% في سنة 2000 إلى 4.2 % في سنة 2009، إلاّ أنّه لم يتجاوز 05% طيلة هذه الفترة، وترجع هذه النتائج المشجعة إلى الإجراءات المتّخذة من طرف السّلطات، حيث انخفضت وتيرة التوسّع النّقدي، بالإضافة إلى استقرار مستويات الطّلب الكلي، والتحكّم في السيولة الاقتصادية، لكن مع كل هذه الإجراءات ،إلّا أنّه يجب بذل المزيد من المجهودات حتى تصبح الجزائر من الدول ذات التضخم المنعدم.

ولإيجاد العلاقة بين التضخم ومؤشر الانفتاح، نجد أنّ تحرير التّجارة الخارجية يستوجب توسع البنوك التجارية في منح الائتمان والاعتمادات، الذي يعتبر عاملا مهما في تزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة، فقد ترغب الدولة في تنشيط الأعمال العامة وزيادة الانتاج، فتشجع هذه البنوك على فتح عمليات الائتمان بوسائلها المعروفة كتخفيض سعر الفائدة، فيزيد إقبال رجال الأعمال على الاستثمار، وهذا بدوره يؤدي الى ارتفاع الأسعار منبئا عن ظاهرة تضخمية. وبالتالي فإن زيادة الانفتاح التجاري تؤدي الى زيادة التضخم، لأنّ الانفتاح على العالم الخارجي، يخلق تضخما بالتكاليف.

والجزائر لا يمكن أن تتفادى التضخم المستورد، بسبب علاقتها الوثيقة بالعالم الخارجي خصوصا وأنّ أغلب معاملاتها تتم مع البلدان الرأسمالية، ومن خلال هذا التبادل يتغلغل التضخم داخل الاقتصاد الوطني عن طريق ارتفاع أسعار الواردات.

5. **الكتلة النقدية:**

تعبّر هذه الكتلة عن النقد المتداول خارج المصارف والودائع تحت الطلب(الحسابات الجارية) زائد الودائع الزمنية والادخارية، ويعود تطور الكتلة النقدية في الجزائر إلى تطور الميزانية العامة للدولة وتمويل الاستثمارات العمومية، والتوسع في اكتناز النقود من طرف الأفراد، وتعتبر العنصر المحدد للدخل القومي ومستوى الأسعار، لهذا تهتم السلطات بالكمية النقدية المتداولة في كل وقت.

يوضح الجدول والشكل التاليين تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة **1970 –2009:**

الجدول رقم(4–56): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970 –2009)

السنوات	**1970**	**1971**	**1972**	**1973**	**1974**	**1975**	**1976**	**1977**	**1978**	**1979**
% *M2*	7.31	10.62	32.07	22.90	19.68	9.04	29.18	19.17	2.25	13.25
السنوات	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**
% *M2*	55.36	16.68	26.39	20.37	17.28	14.99	1.38	13.56	13.65	5.2
السنوات	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
% *M2*	11.3	21.3	23.9	21.19	15.75	10.48	14.44	18.50	18.77	13.6
السنوات	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
% *M2*	37.7	22.3	17.3	13.7	10.5	11.7	18.6	24.2	16.0	4.3

المصادر : *sources*

- *2003 à 2008: ALGERIE en quelques chiffres, OP.CIT. ,54.*
- *1970 et 1989, 1973 à 1988,1990 et 1991, 1993 à 1998, 2000 à 2002: banque d'Algérie statistique monétaire 1964-2005 et statistique de la balance des paiements (1992-2005).*
- 2009: أسامة.و مرجع سابق ص .79
- 1989–1992 ،1999 : بوزعرور عمار، مرجع سابق ص 236.

الشكل رقم(4-19): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970 -2009)

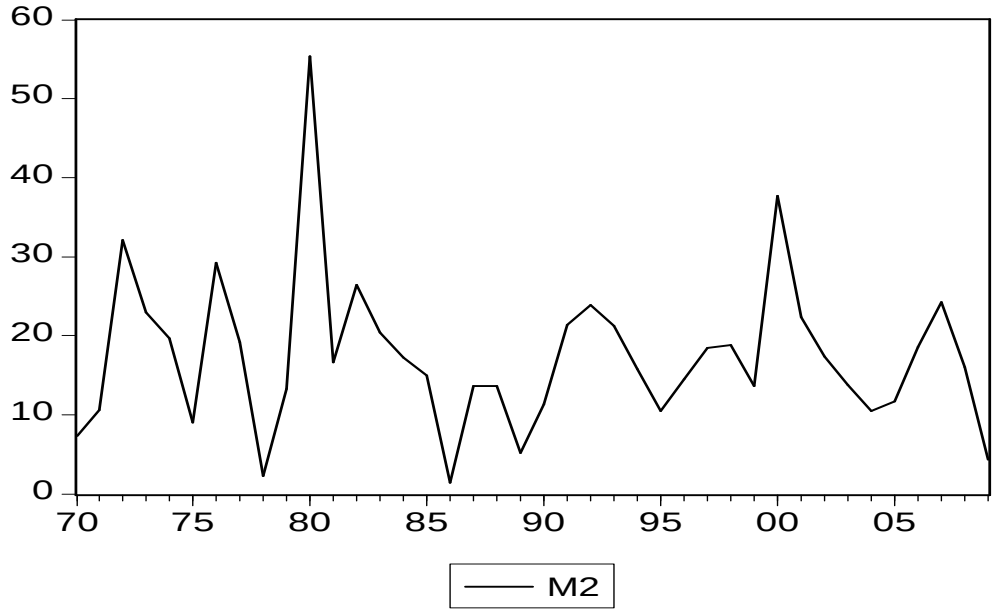

المصدر: من إعداد الطالبة عن طريق برنامج *EVIEWS* باستعمال معطيات الجدول السابق.

من الجدول والشكل السابقين أعلاه نلاحظ أنّ نمو الكتلة النقدية شهد تسارعا في الفترة مابين سنة 1979 وسنة 1970، فقد بلغت أقل نسبة نمو لها والمقدرة بـ7.31% وأعلى نسبة سجلت هي 29.18 % في سنة 1976، ثم تأتي الفترة الممتدة بين سنة 1980 وسنة 1989، فأخذت تتأرجح بين قيم مرتفعة مثل 55.36 % في سنة 1980 وقيم منخفضة مثل 5.2 % في سنة 1989، ويفسر ذلك بأنّ نمو الاقتصاد الجزائري كان في حاجة ماسة للنقود خاصة بعد أزمة النفط في سنة 1986، وأحداث أكتوبر 1988.

فشهدت الكتلة النقدية تطورا مستمرا نظرا لسياسة الإصلاح التي عرفها النظام المصرفي خاصة قانون النقد والقرض في سنة 1990، وهو ما يعكس الأهداف التي جاء من أجلها هذا القانون، والمتمثلة أساسا في التّحكم الجيّد في نمو هذه الكتلة، إذ يظهر جليّا من خلال التطور الذي عرفه في الفترة ما بعد 1990. ثم ابتدءا من 1994 عرفت هذه الكتلة انخفاضا ظاهرا، فبلغت نسبة نموها سنة 1995 نسبة 10.48% بعدما كانت سنة 1993 تعادل 21.19%، وهذا راجع لمحاولة الجزائر تطبيق بنود الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي (الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي) التي أقرّت ضبط السياسة النقدية بإتباع سياسة تقشّف صارمة، لكن سرعان ما عاد معدل نمو الكتلة النقدية إلى الارتفاع، ووصل إلى 18.77% سنة 1998 بسبب الصدمة النفطية التي شهدها العالم خلال هذه الفترة، لتنخفض هذه النسبة إلى 13.6% سنة 1999، وبعدها تصل إلى أعلى مستوى لها في سنة 2000 والمقدر بـ37.7%.

أما بالنسبة للفترة الممتدة بين 2001 و2008، نجدها تنحصر بين 10.5% إلى 22.3 %، وتنخفض في سنة 2009 إلى أدنى مستوى لها عرفته طيلة فترة الدراسة وهو 4.3% وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 .

يرتبط طلب العملة ويتأثر بعدّة عوامل، خاصّة بالنسبة للاقتصاد الجزائري الذي تميز في فترة سابقة بالتخطيط الاقتصادي، ومن ثمّ التّحول الذي عرفه بعد تبنّيه لاقتصاد السوق، فإضافة إلى العوامل المعروفة التي تؤثر في الكتلة النقدية كالتضخم وسعر الفائدة، هناك عوامل أخرى من بينها عادات وتصرفات الأفراد في تداول النقود، فهم يفضلون الدفع نقدا ولا يستعملون العملة الكتابية لذا يحتفظون بالسيولة، وهذا يرجع إلى عدة أسباب أهمها عادات ادخار(أو بالأحرى الاكتناز) النقود في شكلها السائل، عوض توظيفها في سندات أو حسابات، ولعل العقائد الدينية أحد أهم الدوافع لهذا التصرف، إذ يجتنبون بذلك استعادة فائدة من نقودهم، إضافة إلى كلفة الحصول على النقود، لأنّ سحبها من البنك أو البريد عند الحاجة– يكلف التنقّل والانتظار طويلا وضياعا للوقت، وهذا يرجع إلى التقنيات البنكية القديمة المستعملة في الجزائر– لذا يفضل البعض سحب كل ما في حسابهم مرة واحدة، مما يؤدي بهذه المصالح أحيانا إلى تحديد المبلغ المسحوب، هذا كله دون أن نهمل عادة اكتناز الذهب، فيتم شراء الذهب والاحتفاظ به للاعتقاد السائد بأنّه لا يفقد قيمته، دون توظيفه، مما يؤدي إلى الاحتفاظ بالنقود دون تداولها في سوق رؤوس الأموال، لذا تأخذ الدولة وحدها مكان الخواص في تمويل وإقامة المشاريع التنموية، وبالتالي تقلّ حركة التجارة الخارجية أو الداخلية بسبب قلة الاستثمار.

فكل هذه الأسباب تزيد من الطلب على النّقود بشكل كبير، وهي دوافع سلوكية من الصعب السيطرة عليها أو الحد منها ولعلّ التطور التكنولوجي والثقة التي تكتسبها المؤسسات القائمة على مثل هذه العمليات، كفيلة بتغير هذه التصرفات.

وفي محاولة لربط مؤشر الانفتاح التجاري بالكتلة النقدية، فرفع القيود والاحتكار وفتح المجال أمام الخواص في مجال التصدير والاستيراد، وتمويل الاستثمارات، كلها عمليات تحتاج إلى الإصدار النقدي، وبالتالي زيادة معدل الانفتاح يصاحبه زيادة في الكتلة النقدية.

6. معدل البطالة:

تمثل البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية هي التزايد المستمر في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه.

تعرف البطالة" بأنّها حالة عدم الاستخدام التي تمسّ الأشخاص القادرين على العمل وليس لديهم فرص سانحة للعمل، وهي بعبارة أخرى، توقّف غير طوعي عن العمل بسبب عدم وجود وظيفة "[1]، وبذلك

[1] محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية للكتاب مصر، 1975 ص 338.

يعتبر الشخص البطّال كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ويقبله عند الأجر السائد ولكن دون أن يحصل عليه، وقد عرّفت منظمة العمل الدولية العاطلين عن العمل بأنهم "الأشخاص الذين هم في سن العمل والراغبون فيه والباحثون عنه لكنهم لا يجدونه في فترة الإسناد".

أما معدل البطالة فيعرّف بأنه نسبة عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوى العاملة، فإذا كان هذا المعدل صغيرا، فهذا دلالة على أن سوق العمل قريب من التشغيل الكامل، وإذا كان كبيرا معناه أن سوق العمل في حالة اختلال وعدم الاستقرار.[1]

الجزائر كغيرها من الدول عرفت هذا المشكل وحاولت إيجاد الحل له بكل الطرق والأساليب، وتتمثل أهم خصائص البطالة في الجزائر في ما يلي:

- البطالة في عالم الريف في ارتفاع متواصل على الرغم من المخطط الوطني للتنمية الريفية الذي تمّ وضعه في سنة 2001، فقد بلغت نسبة البطالين من سكان الأرياف 37.8% من مجموع البطالين، وزادت نسبتهم إلى 42.4 % سنة 2005 .
- أكثر من 69% من البطالين، لم يسبق لهم العمل.
- البطالون هم الفئة العمرية التي تتراوح بين (16 و29 سنة)، ويمثلون 70.1 % من مجموع البطالين.
- أغلبية البطالين من فئة الذكور، ولا تمثل نسبة الإناث سوى 20.4% من طالبي العمل.

يمثل الجدول والشكل التاليين معدل البطالة خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2009:

الجدول رقم(4-57): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970 -2009

السنوات	**1970**	**1971**	**1972**	**1973**	**1974**	**1975**	**1976**	**1977**	**1978**	**1979**
البطالة %	1.28	12.8	28	26.6	25.8	26.6	27.4	28.3	22	22.6
السنوات	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**
البطالة %	23.33	24.03	16.3	13.0	15.1	16.5	18	17	18	17.2
السنوات	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
البطالة %	19.2	20.2	21.3	29.5	24.36	28	28	28.2	28	29
السنوات	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
البطالة %	23.7	23.7	17.3	15.6	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2

المصدر: أنظر الملحق رقم 04.

1البشير عبد الكريم ، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس السداسي الأول 2009 ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، ص 182 .

الشكل رقم(4-20): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970 -2009)

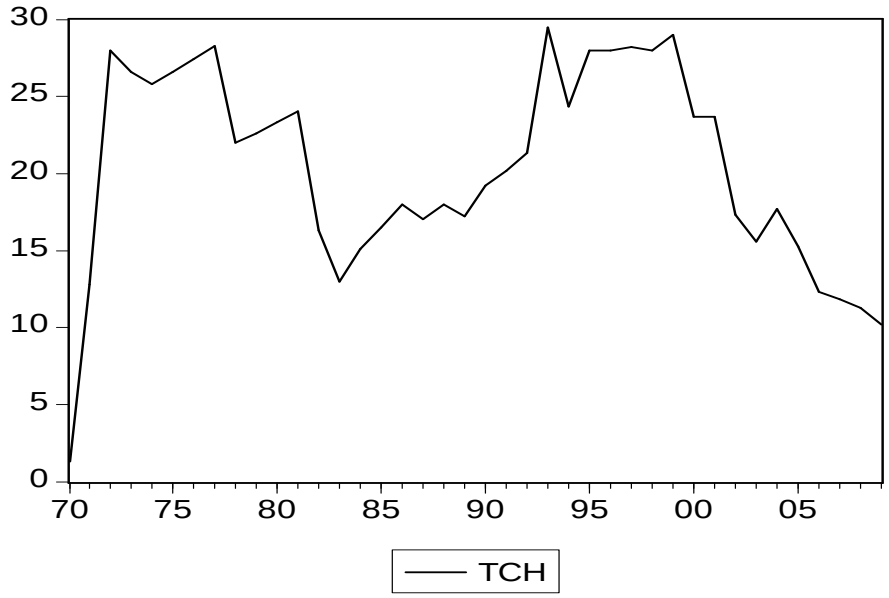

المصدر: من إعداد الطالبة عن طريق برنامج *EVIEWS* باستعمال معطيات الجدول السابق.

لقد شهدت الفترة الممتدة من 1970 إلى 1979 تزايدا مستمرا في معدل البطالة إلى أن وصل إلى 22.6% سنة 1979 مسجلا أعلى نسبة له في سنة 1977 مقدرة بـ 28.3 %.

تميّز سوق الشغل بالجزائر منذ النصف الثاني للثمانينات إلى غاية عام 1999 بارتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت في بعض الأحيان إلى29 %، فالأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها خلال هذه الفترة، والتي اتسمت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات، وانخفاض أسعار النفط أدت إلى بروز إختلالات كبيرة في سوق الشغل بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بدرجة كبيرة في نفس الوقت الذي سجل فيه تزايد أكبر لطالبي العمل، إضافة لما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر، وشروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة، الذي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال، ففي غضون 03 سنوات من 1992 إلى 1995 انتقل عدد البطالين من 1.5 مليون إلى 2.1 مليون شخص، أي بزيادة 582000 عاطل إذ تمثل فئة الشباب بنسبة 80 % (أقل من 30 سنة)[1]. فتفاقم ظاهرة البطالة مسّ كل الفئات الاجتماعية لاسيما الشباب وأصحاب الشهادات العليا، فمن مجموع العاطلين عن العمل والبالغ عددهم الآن 1.7 مليون شخص نجد أن أكثر من 73 % منهم تقل أعمارهم عن 30 سنة، وأصبحت البطالة تهدد المجتمع، مما اضطرّ الحكومة إلى الشروع في إجراءات وتدابير استثنائية للتخفيف من حدتها وانعكاساتها السلبية، تمثلت في وضع برامج عديدة لترقية الشغل وإنشاء هياكل متخصصة

[1] *Abdelmadjid BOUZIDI, les années 90 de l'économie algérienne, édition ENAG, ALGER 1999. Page 145*.

لتنفيذها، مع التركيز على حملة واسعة للتحسيس والتوجيه من أجل إنجاح هذه البرامج؛ وقد ساعد على ذلك عودة الهدوء والأمن والاستقرار إلى كامل التراب الوطني بعد عام 1999 والجهود الكبيرة التي بذلتها السلطات من أجل تحقيق الوئام المدني ثم المصالحة الوطنية.

وبالفعل أتت هذه الإجراءات ثمارها، فمنذ سنة 2001 تمّ إنشاء عدد كبير من مناصب العمل تجاوز 03 مليون منصب حسب وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وقامت الدولة بعدّة تعديلات على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة، فقدمت عدّة تسهيلات تسمح للشباب بإنشاء مؤسسات ذات أحجام مهمة. فبفضل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ثمّ إنشاء أكثر من 90000 مؤسسة مصغرة تشغّل 300000 عامل، إضافة إلى برنامج عقود إدماج الشباب الذي تمّ طرحه في سنة 2008 للشباب الذي يبحث عن عمل من 18 إلى 35 سنة، علما أنّ 120000 حاصل على شهادة جامعية يقبلون على سوق العمل، إضافة إلى المتخرجين من معاهد التكوين المهني الذين يتجاوز عددهم 500000 طالب سنويا[1].

وشجعت الدولة تشغيل الشباب من طرف المؤسسات التي منحت امتيازات وإعفاءات مثل تخفيض حصة 20 % من المساهمة في الضمان الاجتماعي عند تعيين طالب عمل لمدة سنة، وخصّت مناطق الجنوب بنسبة 36%.

بالنسبة للفترة الممتدة بين 1999 إلى غاية 2004، فقد عرفت انتعاشا اقتصاديا وانفتاحا تجاريا معتبرا، إذ تمّ تجنيد إمكانيات مالية كبيرة سواء عن طريق الاستثمار المباشر للدولة أو بمساهمة الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، وهذه الجهود استثمرت في إطار البرنامج الخماسي (2005–2009) الخاص بالبرنامج الإضافي لدعم النمو الاقتصادي، بتخصيص إمكانيات مالية أخرى أكثر أهمية (55 مليار دولار حسب تصريح رئيس الجمهورية). فالانخفاض متوا صل في نسبة البطالة التي تقلصت من 30% من مجموع السكان العاملين سنة1999 إلى 11.8 %سنة 2007 ، وأنشأت الدولة 132.713 وظيفة في إطار عقود مساعدات إدماج الشباب في جوان 2008، مع 14.075 في إطار عقود ما قبل التشغيل، و83.778 وظيفة في إطار العقود المصغرة.[2] وتراجعت البطالة إلى 10% في 2009، وتهدف السلطات العمومية في الجزائر إلى تقليص النسبة إلى أقل من10 % .[3]

---

[1] *Fayçal ABEDEALAZIZ, «lutte contre le chômage (1999-2008) plus de 3 millions d'emplois crée» L'ACTUEL N°102, avril 2009, page 22.*

[2] *Fayçal ABDELAZIZ « le bilan positif du gouvernement » L'ACTUEL N°104, page 14.*

[3] علي بن عبد الله "رهان انشاء 3 ملايين منصب عمل إلى غاية 2014 وخفض معدل البطالة إلى أقل من 9 بالمائة" مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 24 جويلية 2010، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 28.

أما بالنسبة للأهداف المسطرة خلال الخمس سنوات المقبلة، فإنّ برنامج الحكومة يسعى إلى خلق 03 مليون منصب شغل و لبلوغ ذلك تمّ:

- تجنيد أكبر لكل الطاقات من أجل تفادي النقائص المسجلة تماشيا مع متغيرات سوق الشغل والتطورات الجديدة.
- ربط الشغل بظاهرة الفقر وهو التداخل الذي دعمته المنظمة الدولية للعمل من خلال توصيتها:"**التحرر من الفقر عن طريق العمل**"، وهو أسلوب انتهجته كل الدول اليوم.
- تدعيم إستمرار كل برامج التشغيل السابقة وتحسينها لبلوغ نتائج أحسن وتوفير العمل لأكبر عدد من المواطنين وخفض البطالة إلى أدنى مستوياتها. فقد قدرت قيمة النفقات المسجلة لصالح المستفيدين من التشغيل بـ 193.7 مليار[1] مقسمة كالتالي:
  - 53.5 مليار دج خلال الفترة (1999-2003).
  - 140.2 مليار دج خلال الفترة (2004-2008).

وأولت الجزائر عناية بالغة لملف التشغيل، وهو ما خولها لاحتلال مكانة مرموقة على مستوى الوطن العربي، إذ أصبح القضاء على البطالة من الأولويات الوطنية.

إن مشكل البطالة اليوم أصبح الشغل الشاغل لكل الدول على اختلاف مستوياتها، وهو محلّ نقاشات عديدة ، فتذهب بعض الآراء إلى تكثيف النشاطات التي تحتاج إلى يد عاملة، كالفلاحة والأشغال العمومية والبناء والري والصناعات التقليدية على حساب النشاطات التكنولوجية، ويرى البعض الآخر أنّه يجب التركيز على أشكال جديدة للعمل غير الرسمي والعمل المؤقت وتقليص وقت العمل لصالح يد عاملة جديدة، كحل لمشكلة البطالة.

في زمن احتكار النشاط التجاري من طرف الدولة التزمت دستوريا بضمان مناصب الشغل لكل طالبيها، مما ساهم في خفض معدلات البطالة، ففي تلك الفترة لم تكن هناك بطالة إلا لمن أرادها، فالتشغيل لم يكن يخضع للعرض والطلب، وإنما كان يستجيب لتسيير إداري محض، بمعنى أنّ المؤسسات الوطنية تستوعب أكثر من طاقاتها بكثير، ممّا أدّى إلى ثقل ميزانياتها بأجور ليس لها مردرودية من العمل، ومع ذلك فقد كانت تحظى بدعم من الدولة لرفع هذا العجز عن ميزانيتها، لكن وغداة الإعلان عن فكّ الاحتكار، والدخول إلى اقتصاد السوق تخلت الدولة عن هذه المؤسسات وأصبح البقاء للأقوى، ومن ثمّ وجدت نفسها غير قادرة على تسديد التزاماتها، فكان عليها تسريح العمال مع بداية الاصطلاحات الهيكلية والتطهير المالي لها، وفتحت الأبواب على العالم، واجتاح الإنتاج الأجنبي الأسواق المحلية وتوقف الإنتاج المحلي الذي لم يعد له مكان مقارنة مع نظيره الأجنبي. فبهذا نجد أنّ الانفتاح زاد من حدّة البطالة. لكن التراجع الذي نلاحظه ابتداءا من سنة 2000، إنما هو راجع للتدابير التي اتخذتها الدولة والتي

---

[1] عبد العزيز شرابي، دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تشغيل الشباب العربي، المؤتمر العربي الأول حول تشغيل الشباب منظمة العمل العربية ووزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الجزائر فندق الأوراسي من 15 إلى 17 نوفمبر 2009.

أشرنا إليها سابق من أجل تدارك الوضع، خاصة بعد تراكم الفوائض المالية في الفترة الأخيرة نتيجة ارتفاع سعر البترول.

7. معدل الفائدة :

يعرّف سعر الفائدة على أنّه السعر الذي يدفعه البنك المركزي على إيداعات البنوك التجارية سواء أكان استثمارا لمدة ليلة واحدة، أم لمدة شهر أو أكثر. ويعدّ هذا السعر مؤشرا لأسعار الفائدة لدى البنوك التجارية الذي ينبغي ألاّ يقل عن سعر البنك المركزي، إضافة إلى ذلك، يساعد سعر الفائدة البنك المركزي على التحكّم في عرض النقد في التداول من خلال تغيير هذا السعر صعودا ونزولا على المدى المتوسط.

وتتم السيطرة على السيولة برفع معدلات الفائدة بتشجيع الفوائض المالية العالية لإيداعها بالبنوك وأخذ فوائد عليها بنسب مرتفعة نسبيا بعد اتخاذ قرار رفع الفائدة، ومن ناحية أخرى رفع أسعار الفائدة على الإقراض، فيقلّ الطلب على القروض، ويتمّ التّحكم في نسب السيولة، إضافة أن رفعها من أهم السياسات التي تلجأ إليها السلطات النقدية لمعالجة التضخم عن طريق تخفيض الكتلة النقدية.[1]

أما بالنسبة لخفض الفائدة فهو قرار يتخذ عندما ترى الدولة تباطؤا ملحوظا في معدلات النمو الاقتصادي، فتبدأ في تخفيض نسب الفائدة حتى يتمّ ضخّ السيولة بمعدلات كافية تشجع على رفع الإنتاج والاستهلاك، وترتفع معها معدلات النمو الاقتصادي، حتى يتم الوصول لمرحلة الانتعاش الاقتصادي.

ويمثل الجدول والشكل التاليين تطور معدل الفائدة خلال الفترة 1970–2009:

[1] مروان عطون، الأسواق النقدية والمالية البورصات ومشكلاتها في عالم النقد و المال، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2005 ، ص 82.

الجدول رقم(4-58): تطور معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1970 -2009)

السنوات	**1970**	**1971**	**1972**	**1973**	**1974**	**1975**	**1976**	**1977**	**1978**	**1979**
معدل الفائدة **%**	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5
السنوات	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**	**1985**	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**
معدل الفائدة **%**	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.75	5	5	6
السنوات	**1990**	**1991**	**1992**	**1993**	**1994**	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**
معدل الفائدة **%**	10.5	11.5	11.5	11.5	15	14	13	11	9.5	8.5
السنوات	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
معدل الفائدة **%**	6.75	6.00	5.503	3	1.9	4.0	4.0	4.0	4.0	4.0

المصادر : *sources*

- 1970 à 2004 :*Banque d'Algérie « Indicateurs monétaires et financiers » Revues Media Banque N°49 à 53.*
- 2005-2009: أسامة و. ، مجلة الأبحاث الاقتصادية، مرجع سابق، الجزائر 79.

الشكل رقم(4-21): تطور معدل الفائدة في الجزائر خلال الفترة (1970 -2009)

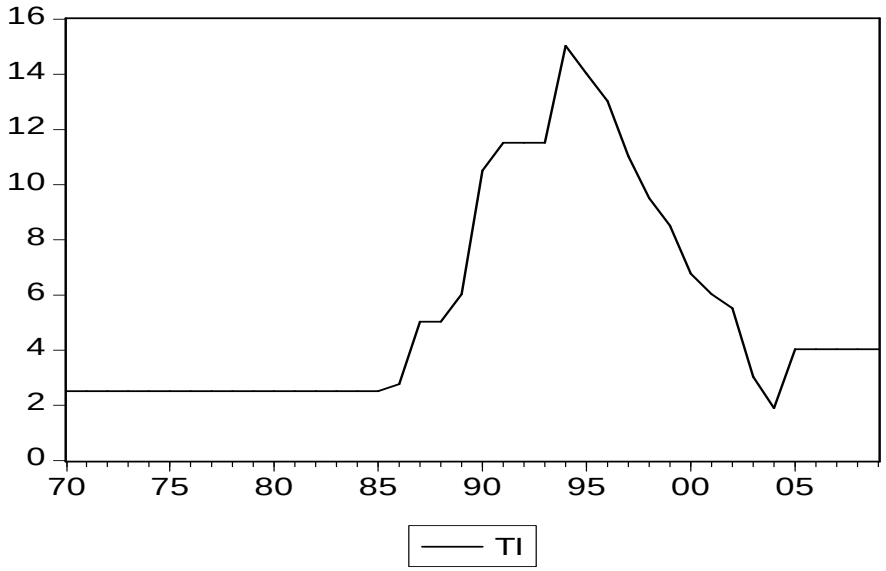

المصدر: من إعداد الطالبة عن طريق برنامج *EVIEWS* باستعمال معطيات الجدول السابق.

ما يلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين، أنّ معدل الفائدة ظل ثابتا طوال الفترة (1970–1985) مقدرا بـ 2.5%، إلى أن جاءت الإصلاحات النقدية في سنة 1986، وبعدها قانون النقد والقرض سنة 1990، إذ فسح المجال للاستثمار الخاص، وتغيّرت نظرة السلطات النّقدية إلى سياسة الإقراض، وتوسعت حرية البنك المركزي، وأصبح معدل الفائدة يعرف انتعاشا يساير الظروف الاقتصادية والانفتاح التجاري، فقدر في سنوات 1986،1987، 1988، 1989 على التوالي بـ2.75%، 05%، 05% ،06 %. وقد كان الهدف الرئيسي من تحرير معدلات الفائدة في الجزائر تعبئته الادخار بغرض توجيهه نحو تمويل الاستثمار من جهة، ومن جهة ثانية إرغام المؤسسات على عقلنه سلوكها بإعطاء الاقتراض تكلفته الحقيقية.

أما بالنسبة للسنوات 1994،1995،1996 فنلاحظ أن معدل الفائدة كان مرتفعا فبلغ على التوالي 15 %، 14%، 13% والسبب يعود إلى نقص الطلب على النقود وبالتالي نقص القروض المقدمة للاقتصاد، وابتداءا من سنة 1997، بدأت معدلات الفائدة في التراجع، وهذا تماشيا مع انخفاض معدل التضخم وتطبيق السلطات سياسة نقدية صارمة من أجل التحكم في نمو الكتلة النقدية، إلى أن استقرت إلى 4% طيلة السنوات الأخيرة.

إن التذبذب في هذا المعدل هو المخاطرة بحد ذاتها، وكلما زاد هذا التذبذب، ارتفعت مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف بالنسبة للمؤسسات المالية، ويمكن أن تؤثر أسعار الفائدة العالمية في درجة انكشاف النظام المالي في الأسواق الناشئة إلى الهزات العالمية، كما أنّ انخفاض مستوى أسعار الفائدة

العالمية يزيد من التدفقات المالية التي تزدهر فيها عمليات الاقتراض الخطر، وإنّ ارتفاع المستويات الحقيقية لأسعار الفائدة المحلية قد يؤدي إلى الإعسار المالي في المؤسسات المالية، إلا إذا كان هناك معدلات نمو اقتصادية عالية من خلال زيادة نسبة القروض غير العاملة، وفي المقابل فإن المستوى السالب لمعدلات الفائدة الحقيقية قد يعكس نوعا من الكبح المالي بسبب وجود سياسة تثبيت أسعار الفوائد من قبل الحكومة .

إن الانفتاح التجاري يؤدي الى ارتفاع الاستثمارات الأجنبية، مما يترجم بمعدلات فائدة منخفضة، لكنّ ارتفاع معدلات الفائدة من شأنه أن يكبح الاستثمار، وبالتالي يؤثر ذلك على حركة رؤوس الأموال، والتجارة الخارجية. فالعلاقة عكسية بين مؤشر الانفتاح وسعر الفائدة.

III-2-تحليل نتائج الدراسة:

بإدخال كل المعطيات السابقة من أجل إيجاد العلاقة بين مؤشر الانفتاح، والمتغيرات المذكورة باستعمال برنامج *EVIEWS*، حصلنا مبدئيا على الشكل البياني التالي:

الشكل رقم(4-22): العلاقة بين معدل الفائدة، معدل البطالة، الكتلة النقدية، التضخم ومؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970 -2009)

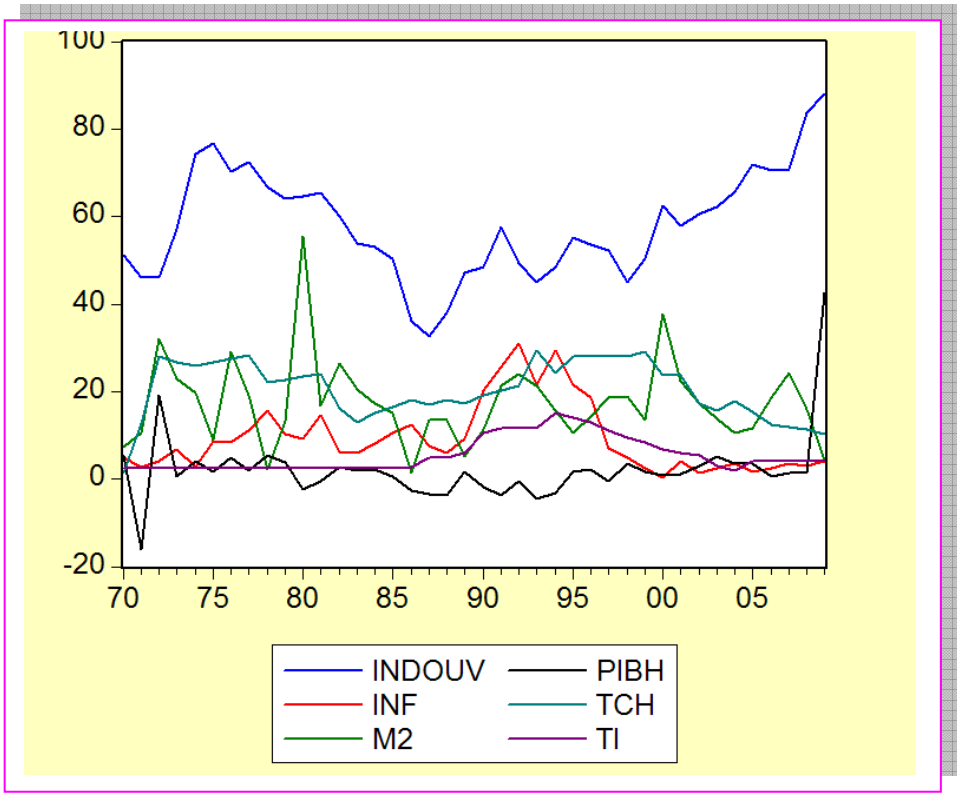

المصدر: من إعداد الطالبة عن طريق برنامج *EVIEWS* باستعمال معطيات الجداول السابقة.

من خلال الشكل السابق نلاحظ قيمة التباين بين معدل الفائدة، معدل البطالة،الكتلة النقدية، التضخم ومؤشر الانفتاح بعيدة نوعا ما، ممّا يفسر مبدئيا عدم وجود علاقة تكامل بينهما، بينما نجد هذه القيمة متقاربة بين المتغيرات فيما بينها مما يفسر وجود التكامل المشترك بينها.

1-2 اختبار استقرار السلاسل الزمنية:

من أجل اختبار السلاسل الزمنية قيد الدراسة، استعملنا اختبار «*ADF*» للجذور الوحدوية (*Unit roots*) وباستعمال برنامج *Eviews 5.1*، على كل من متغيرة *INDOUV* والمتغيرات *PHBH*،*INF*، *TCH*،*TI*، *M2* وذلك بإدخال الإحصاءات لفترة الدراسة من سنة 1970 إلى 2009 لكل من المتغيرات محل الدراسة.

ويعتبر شرط استقرار السلاسل الزمنية من نفس الدرجة، أحد الشروط الضرورية لإجراء اختبار التكامل المشترك، وإلا فلن تكون هناك علاقة بين المتغيرات، كما أشرنا إلى ذلك سابقا.

نقوم باختبار هذه الصيغ بالترتيب على الفرضتين H_0 يوجد جذر أحادي، وH_1 لا يوجد جذر أحادي، نبدأ الاختبار بالمستوى (*Level*) ، فإن قبلت السلسلة الفرضية H_0 ، فهدا يعني أنّها تحتوى على الجذر الأحادي، وبالتالي هي غير مستقرة، فنقوم بإرجاعها مستقرة بالتفاضل الأول "1^{st} *différence*" وإن لم تستقر، نجرى التفاضل الثاني عليها "2^{nd} *différence*"، ونختبر في كل مرة الصيغ الثلاث بالترتيب ، ونقارن الاحتمال المتحصل عليه مع القيم الحرجة عند مستويات المعنوية 1%، 5%، 10%.
بعد الاختبارات لخصنا النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (4-59): إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لمؤشر الانفتاح والمتغيرات الأخرى.

المتغيرات	اختبار ADF		
	المستوى *Level*	التفاضل الأول *1st difference* I(1)	التفاضل الثاني *2st difference* I(2)
INDOUV	-1.598634	-4.742904	
الاحتمال	0.1189	0.0000	
PIBH	-2.084443	-3.565575	-3.869797
الاحتمال	0.0445	0.0011	0.0005
INF	-1.785544	-3.584133	-6.696332
الاحتمال	0.0828	0.0010	0.0000
TCH	-2.344925	-3.401009	-6.807073
الاحتمال	0.0248	0.0034	0.0000
M2	-5.008448		
الاحتمال	0.0000		
TI	-1.467049	-3.405679	-7.817454
الاحتمال	0.1513	0.0017	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبة عن طريق برنامج *EVIEWS* باستعمال معطيات الجداول السابقة.

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أنه بالنسبة لـ :

- متغيرة *INDOUV* فهي غير مستقرة عند المستوى (*Level*)، لأن القيمة المحسوبة(*-1.598634*) أكبر من القيم الحرجة[1] ،أي القيم الجدولية عند 1%، 5%، 10%، وهناك إحتمال ***[0.1189]*** لقبول فرضية العدمية القائمة على وجود الجذر الأحادي ،ولأستقرارها، أجرينا التفاضل الأول فأصبحت مستقرة.
- متغيرة ***PIBH*** **أيضا** غير مستقرة عند المستوى (*Level*)، لأن القيمة المحسوبة(2.084443-) أكبر من القيم الحرجة، وهناك إحتمال *[0.0445]* لقبول فرضية العدمية القائمة على وجود الجذر الأحادي ولأستقرارها، أجرينا التفاضل الأول، لكن سجلت نفس النتائج، فقمنا بالتفاضل الثاني، وبقيت السلسلة غير مستقرة.
- متغيرة *INF*، وهي سلسلة غير مستقرة أيضا، فاتبعنا نفس الخطوات السابقة، من أجل إرجاعها مستقرة، فقمنا بالمفاضلة من الدرجة الأولى، ثم من الدرجة الثانية، بعدها أصبحت مستقرة، لأن القيمة الحسوبة أقل من القيم الحرجة المسجلة في الملحق، وسجل احتمال **(0.0000)** لوجود الجذر الأحادي.
- متغيرة *TCH*، أصبحت مستقرة بعد إجراء المفاضلة من الدرجة الثانية، وذلك بعد مقارنة القيمة المحسوبة(**-6.807073**) مع القيم الجدولية عند 1%، 5%، 10%، المسجلة في الملحق، واحتمال **(0.0000)** لوجود الجذر الأحادي.
- متغيرة ***M2*** مستقرة عن المستوى (*Level*)، لان القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، إضافة إلى أنها سجلت نسبة (0.0000) بأن تحقق *H0* وبالتالي نرفض *H0* ونقبل *H1* أي استقرار السلسلة.
- أما بالنسبة لمتغيرة ***TI*** نجد أنها بقيت غير مستقرة بالرغم من إجراء التفاضل الأول، والثاني، لكن في كل مرة نسجل احتمالات لقبول الجذر الحادي ، مما يعيق شرط الاستقرارية.

من خلال النتائج السابقة نستخلص أنّه لا وجود لعلاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات قيد الدراسة، لأنه ليس من بين المتغيرات السابقة من تحقّق شرط الاستقرارية من نفس درجة مؤشر الانفتاح التجاري، وبالتّالي ليس هناك علاقة تكامل مشترك بين الانفتاح التجاري، وكل من معدل البطالة، والكتلة النّقدية، ومعدل الفائدة، والنمو الاقتصادي عكس ما كان متوقع خاصة المؤشر والنّاتج الداخلي الخام باعتباره مقياس النّمو الاقتصادي، خاصة وأنّ بسط المؤشر يمثل الصادرات

والواردات، وهما عوامل التجارة الخارجية وهي تدخل كذلك في حساب الناتج الداخلي الخام، أما المقام فهو يمثل الناتج الداخلي الخام، الذي هو مقياس النمو الاقتصادي. فيمكن إرجاع عدم وجود العلاقة

[1]أنظر الملحق رقم *05* لمعرفة القيم الجدولية أو القيم الحرجة عند 1%، 5%، 10%.

بينهما في الجزائر في اعتماد الاقتصاد في التصدير على مادة أولية وحيدة تتمثل في المحروقات للحصول على الموارد اللازمة، مما يعني أنّ نسبة كبيرة من إنتاج الجزائر يتحدد بعوامل خارجة عن سيطرتها، هذا ما ينعكس على قوة الدولة في السيطرة على النشاطات الاقتصادية في الإنتاج والتوزيع والتشغيل، كما أن حجم الأضرار التي تخلفها هذه التقلبات الواسعة في حصيلة الصادرات من النفط كبيرة على الوضع الاقتصادي الداخلي وعلى انتظام دولاب التنمية الاقتصادية بالجزائر.

إضافة إلى ذلك فأنّ قطاع المحروقات في الجزائر برغم الأهمية التي يكتسيها ،إلا أنّه لا يشغّل سوى 03%من مجموع العمالة المحلية لذلك لم تظهر العلاقة بين المؤشر و البطالة.

أما بالنسبة لسعر الفائدة والتّضخم والكتلة النقدية، فربما لم يظهر أثر الانفتاح عليها في الوقت الحالي، لقصر فترة التحرير الممتدة من 1990 إلى 2009 ، ولعدم استقرار الاقتصاد الجزائري ، وفي انتظار أن تظهر العلاقة في المستقبل، خاصة بعد انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، نكتفي بنتائج الدراسة النظرية في توضيح أثر الانفتاح التجاري على هذه المتغيرات في الجزائر.

خاتمة الفصل

جاء هذا الفصل الرابع والأخير من أجل توضيح أثر التحرير التجاري في الجزائر على بعض المتغيرات مثل معدل البطالة، والكتلة النقدية، ومعدل التضخم، وسعر الفائدة، والنمو الاقتصادي.

بالرغم من ترابط هذه المتغيرات نظريا، إلا أنّ الدراسة التطبيقية لم تستطع توضيح ذلك باستعمال علاقات التكامل المشترك ، وذلك لأسباب عرفنا منها قدرا وجهلنا قدرا آخرا.

ومهما تكون نتائج التحرير التجاري سلبييه على المتغيرات الاقتصادية سواء الكلية أو الجزئية، فإنها تبقى أقل ضررا من بقاء الجزائر في قوقعة الاحتكار، وسيطرة الدولة على التجارة الخارجية، في زمن أصبح يتميز بقوة التكتلات الاقتصادية، وحدة المنافسة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تطورت النظريات الاقتصادية عبر السنوات، كما عرفت تفسيرات مختلفة حول مفهوم وطبيعة التجارة الخارجية، وتعددت المدارس والاتجاهات فيما يخص النظريات المتعلقة بذلك، وكذا العوامل المؤثرة فيها، من مدرسة إلى أخرى، ابتداءاً بالمدرسة الكلاسيكية التي رأت أن كل دولة لها القدرة على إنتاج السلع التي تملك ميزتها النسبية، والتجارة بالتخصص والتقسيم الدولي للعمل تسمح بتقوية التبادل الذي ينهض باقتصاد كل بلد، إلى أن وصلت إلى الاتجاهات الحديثة التي درست تطور التجارة، والأهمية الكبيرة التي تلعبها في تقدم الدول، من خلال مفكريها ووجهات نظرهم في تفسير أسباب الاختلاف في التكاليف النسبية بين دولة وأخرى. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تواصلت الدراسات، ولازالت إلى حد الساعة لإعطاء حقيقة وطبيعة التجارة الدولية.

تباينت الآراء حول نوعين من السياسة التّجارية، فهناك من يرفعون شعار الحمائية، وهناك الدّاعين إلى حريّة التّجارة، حيث أنّ لكل منهما حجج يدعّم بها رأيه. فهناك من المتفائلين من يرى مثلا أنّ تحرير التّجارة بين الدول المتقدمة والنامية سيكون له من الآثار الإيجابية ،إذ يساعد على تنشيط الاستثمار وتحديث أساليب الإنتاج من خلال استخدام التكنولوجيات الحديثة، فيمّكّن الدول النامية من منافسة منتجات الدول المتقدمة؛ في حين أنّ المتشائمين، يرون أنّ ذلك لن يجعلها تعدو أكثر من مجرّد سوق لتصريف منتجات الدول المتقدمة، كما أنّ الخضوع للمعايير والمواصفات الدّولية سيضعف قدراتها التنافسية ويقيّد حركتها التجارية، بدل أن يدفعها لإنجاز الأهداف التي تصبو إليها، كأن تحقّق تنمية اقتصادية مستدامة، وترفع مستواها المعيشي، وتكتسب مقومات وإمكانيات تمكّنها من مواجه المنافسة العالمية؛ لكن التركيب الهيكلي لأغلب الاقتصاديات بالبلدان النامية لم يساعدها على ذلك، بل حمل بداخله عوامل الركود، وهكذا واجهت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي وسيطرة الأحادية القطبية لأمريكا التي فرضت بدورها النظام الرأسمالي، الذي ينتهج اقتصاد السوق، وتحتّم على الدول النامية الخضوع لهذا النظام الجديد وتقبّله بكل مزاياه وعيوبه، وخير مثال على هذه الدول الجزائر.

باعتبار الجزائر كغيرها من الدول النامية التي تطمح إلى تحقيق نفس هذه الأهداف، تعرضت هي الأخرى إلى فشل النظام الاقتصادي القائم على التخطيط المركزي، وعجزت سياساتها الاقتصادية في تحقيق التنمية، ففرض عليها الواقع ضرورة تغيير هذا النظام، وانطلاقا من ذلك وضمن مسار كلي، أدركت أهمية القيام بإصلاحات عميقة خاصّة في مجال التجارة الخارجية التي تعتبر المورد

الوحيد والأساسي لتصريف فائض الإنتاج الوطني وكذا تموين القطاع الإنتاجي بالمواد الأولية والمنتجات الصناعية والاستهلاكية والآلات والأجهزة، فهي فبذلك تعتبر عصب الاقتصاد الوطني، إضافة إلى أنها تعتبر أيضا أهم مورد للدخل الوطني.

من خلال عرضنا لمسار التجارة الخارجية بالجزائر، في الفصلين الثاني والأول ،تبيّن لنا بأنّها تطورت من مرحلة احتكار الدولة إلى التحرير المقيد تمّ التحرير التام في ظل كل الإصلاحات التي بادرت بها الدولة منذ الاستقلال بإتباعها سياسة المخططات المركزية، وما صاحب تلك المرحلة من أحداث، بفتح مجال التدخل في عمليات الاستيراد والتصدير لتجار الجملة والوكلاء المعتمدين لدى بنك الجزائر. جاءت هذه الإصلاحات بمعيّة صندوق النقد الدولي، الذي فرض شروطه على الجزائر لمساعدتها للنهوض باقتصادها، الذي ظهرت هشاشته بانهيار أسعار البترول سنة 1986، فأبرمت معه أربع اتفاقات من سنة 1989 إلى غاية سنة 1998، بغية الوصول الى التحرير التجاري والتخلص من المشاكل التي ظل يتخبط فيها الاقتصاد الوطني.

من أجل بلوغ أهدافها، سعت الجزائر إلى تجسيد آليات التحرير التجاري فقامت بعقد اتفاقية الشراكة ثم عمدت إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وماراطون المفاوضات الذي لا تزال تخوضه إلى يومنا هذا.

عرفت الجزائر تفتحا كبيرا على العالم الخارجي ارتكز أساسا في عقد اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي، الذي كانت تسعى من وراءه إلى تعزيز تنافسية اقتصادها بالاستفادة من المزايا الاقتصادية التي تتمتع بها الدول الأوروبية، وتقلل المنافسة التي تهدد اقتصادها، لكن ما نتج عنها من آثار سلبية كان أكثر منها إيجابية على الاقتصاد الوطني. هذه الشراكة التي لم تكن وليدة اليوم، ولكن كانت قائمة بذاتها منذ الاستقلال، ولكن ازدهرت وتنامت في العهدة الأخيرة، نتيجة الظروف التي يمر بها الاقتصاد الجزائري، إذ أنّه يجب إعادة النظر في التوجّهات المستقبلية التي يجب أن تتخذها هذه الشراكة من حيث النوعية والكيفية والاستراتيجيات وغيرها، ومدى نجاعتها في تمكين الاقتصاد الجزائري من مواجهة تحديات المنافسة، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

ولم يكن طلب الجزائر، وإصرارها المستمر للانظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة – والذي مازالت تخوض غمار مفاوضاته إلى يومنا هذا – إلاّ تأكيدا منها على خيارها في التحرير التجاري، وإزالة كل القيود في هذا المجال ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي، الهادف إلى إعداد الأرضية المناسبة للاستثمار، وبالتالي التأقلم مع هذا الانفتاح. لكن بالرغم من تعدد الإصلاحات الهادفة إلى القضاء على تبعية الاقتصاد الوطني للبترول، إلاّ أنّ الصادرات خارج المحروقات لحد الآن مازالت هامشية ولا تمثل إلا

نسبة ضئيلة من الصادرات الجزائرية، وهو التّحدي الأكبر الذي التي تواجه التّجارة الخارجيّة الجزائرية في الفترة المقبلة.

بالنسبة للأسئلة الفرعية المطروحة سابقا في المقدمة، فقد تناولنا في الفصل الأول الإجابة على السؤال الفرعي الأول والمتعلق بمفهوم التجارة الخارجية، وأهم النظريات المفسرة لها وما المقصود بالتّقييد والتّحرير، بالنسبة للسؤال الفرعي الثالث الخاص بمعرفة وسائل، أسباب وأهداف الدولة في سياسة الاحتكار، فقد تمت الإجابة عنه في الفصل الثاني، وفيما يخص السؤال الثاني المتعلق بوضعية التجارة الخارجية الجزائرية في مرحلة الاقتصاد المخطط، وكيف تطورت في ظل اقتصاد السوق، والسؤال الرابع الذي يحتوي على أهم الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الدولة في ميدان التجارة الخارجية للوصول إلى التحرير، وماهي إيجابياتها وسلبياتها على هذا الاقتصاد، .فقد تمّت الإجابة عنهما في الفصلين الثاني والثالث على التوالي.

ولاختبار صحة الفرضيتين، نجد أنّ الدراسة أكّدت الفرضية الأولى من النّاحية النظرية بينما حالت المعطيات دون ذلك، من الناحية التطبيقية، فبعد الدراسة التّطبيقية اتضح أنّ التحرير التّجاري في الجزائر لم يؤثر على معدل النمو والكتلة النقدية وسعر الفائدة، والتضخم والبطالة لعدم تحقق شرط استقرارية السلاسل من نفس الدرجة، وبالتالي تعذّر وجود التكامل المشترك بين هذه المتغيرات.

وفيما يخص الفرضية الثانية القائلة بأنّ تحرير التجارة الخارجية يؤدّي إلى تحسين وضعية الاقتصاد الجزائري، فقد أثبتتها الدراسة من خلال الفصلين الثاني والثالث إلى حد ما، لأننا لا يمكننا نفي تراكم الفوائض المالية بسب ارتفاع أسعار البترول في الفترة الأخيرة، والتي أعطت نتائج إيجابية على الاقتصاد الجزائري.

وبهذا يمكن إجمال نتائج ما أفضت إليه الدراسة من الناحية النظرية في:

1. تعددت النظريات والاتجاهات المفسرة لقيام التجارة الخارجية، وانقسمت هذه النظريات إلى عدة مدارس، حيث اقتصرت النظرية الكلاسيكية إثر تحليلها لظاهرة التبادل الدولي في تباينها بأن الاختلاف في النفقات النسبية للإنتاج في البلدان المختلفة هو سبب قيام التجارة الخارجية، ثم جاءت النظرية النيوكلاسيكية لتعميق وتكملة التحليل الكلاسيكي ببحثها في أسباب اختلاف النفقات النسبية والتي تتمثل في تفاوت الدول في مدى وفرتها على عناصر الإنتاج المختلفة، إلا أنّ الواقع يخالف ما توصلت إليه هذه النظريات، حيث نجد أنّ جانبا كبيرا من التجارة الخارجية يتم بين الدول المتقدمة، وفي هذا الصدد ظهرت عدة محاولات لتقديم تفسير ملائم، في هذا الشأن أهمها ، الاتجاه الذي يرى ضرورة تطوير النظريات التي سبقته، والذي يضم نظرية عناصر الإنتاج الجديدة التي تفترض انقسام عنصر العمل إلى عمل ماهر وعمل غير ماهر، ونظرية اقتصاديات الحجم والتي

تقوم على إدخال عنصر الزمن في التحليل، ونموذج الفجوة التكنولوجية والذي يركز على الاختلاف في المستوى التكنولوجي في تفسير التبادل الدولي.

2. إن الأزمة التي مرت بها الجزائر بسبب الاعتماد على المورد الوحيد في التصدير، وهو البترول دفعت بها إلى تحرير تجارتها الخارجية، وبالتالي عملية التحرير جاءت كحتمية وليست خيار بالنسبة للجزائر.
3. حرية التجارة تتطلب نجاعة المؤسسات الاقتصادية وأنّ تكون مؤهلة للمنافسة الخارجية.
4. إنّ نجاح عملية تحرير التجارة الخارجية مرهون بالقيود التي تقع على الدولة وبطبيعة السياسة الاقتصادية المتبعة والاستقرار على كل المستويات، الاجتماعية، السياسية والأمنية وغيرها، والجزائر بدأت في تحرير التجارة الخارجية وإرساء قواعد اقتصاد السوق في ظروف جد صعبة، كانت بمثابة عائق حقيقي للقيام بعملية تحرير التجارة الخارجية وضمان نجاحها.
5. أبدت الجزائر إرادة قوية وبذلت جهودا معتبرة لتطوير وترقية التجارة الخارجية، وذلك بانتهاج سياسة إصلاح اقتصادي، وبسنّ التشريعات والقوانين، وتخصيص الأموال اللازمة من خلال برامج الدعم والإنعاش الاقتصادي، لكن راوسب وتبعات عملية التحول من نظام مركزي إلى اقتصاد السوق والإرث الكبير الذي ورثته عن نظام التسيير السابق، حال دون تحقق النتائج بالقدر المطلوب، مما انعكس بعدم الفعالية عند تطبيق القوانين وبالتباطؤ عند تجسيد سياسة الإصلاح الاقتصادي، وأضفى نوعا من الركود على التجارة الخارجية التي لم تواكب الحاجات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.
6. إنّ انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتّجارة، لا يعني إلاّ فتح أسواقها أمام الدول المتقدمة كما أنّه لا يتوانى عن وضع المؤسّسات المحلية الهشّة في امتحان صعب، حيث العديد منها سيفشل فيه، فتحرير التجارة الخارجية الذي تقرر دون إعطاء الوقت لهذه المؤسسات سوف يرمي بها في مواجهة الشركات المتعددة الجنسيات الأقوى والأفضل والأكثر استعدادا على خوض عمليات التسويق الدولي.
7. إن لعملية تحرير التجارة الخارجية آثار سلبية على عديد النشاطات الاقتصادية نظراً لرفع القيود على السلع الأجنبية التي ترد إلى الأسواق المحلية، مما دفع بالسلع الوطنية التي هي في معظمها غير قادرة على منافسة سلع ذات جودة عالية وأسعار منخفضة نوعاً ما،إلى الركود وهو ما سوف يخلق مشاكل للمؤسسات الجزائرية التي ستضطر إلى الغلق، وبالتالي تسريح العمال مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة.
8. ينجم عن تحرير التجارة آثار إيجابية حيث يمكن للفرد المستهلك الاختيار بين عدة سلع محلية ومستوردة، كما أنّ تحرير التجارة يحفز المؤسسات الجزائرية على بذل مزيداً من الجهود لأجل إنتاج منتوج مقبول لدى المستهلك.

9. تتأثر التجارة الخارجية الجزائرية بأسعار المحروقات حيث أن الفائض المسجل في الميزان التجاري نتيجة لارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية الذي يعد المورد الأول من العملة الصعبة حقق الاستقرار الاقتصادي وساهم في انتعاش الاقتصاد الوطني، وهو ما خلق عدة فرص للنهوض به والخروج من الأزمة.
10. حتى بعد إتباع سياسة تنمية الصادرات لم يتحقق التنويع ولا الزيادة في الصّادرات الجزائرية خارج المحروقات حسب النسب المأمولة، فلحد الآن مازالت هذه الصادرات تطغى على الصادرات الكلية للجزائر رغم الجهود المبذولة في تنميتها وتنويعها.
11. على ضوء ما تقدّم، نستخلص عدم توازن اتفاق الشراكة السارية المفعول بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، بخروج الجزائر خاسرة من هذه الشراكة باعتبارها سوقا لتصريف المنتجات الأوروبية.

أما بالنسبة لنتائج الدراسة التطبيقية فقد أفضت إلى أنّه لا توجد أي علاقة بين مؤشر الانفتاح ومعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، من خلال عدم تحقق شرط الاستقرارية من نفس الدرجة، وبالتالي عدم التوصل إلى علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، كما أنّ نفس النتائج سجلت بالنسبة لمعدل البطالة، والكتلة النّقدية، ومعدل الفائدة، والتضخم بعكس ما توصلنا إليه في الدراسة النظرية، وقد يرجع تفسير ذلك إلى نوعية الصادرات، التي لا تخرج عن نطاق المحروقات ،إضافة إلى عدم استقرار الاقتصاد الجزائري.

في الختام فإنّ بحثنا هذا ما هو إلا فاتحة ومقدمة لمن يهمه البحث في هذا الموضوع، إذ يمكن للمهتم في هذا المجال أن يواصل تقييم وضعية التجارة الخارجية الجزائرية في ظل النظم المحاسبية الجديدة ، كما يمكن مقارنة ذلك مع دول المغرب العربي تونس و المغرب اللتان سبق لهما وأن طبقتا هذا النظام من قبل.

تمّت بحمد الله .

الملحق رقم 01

مصادر الجدول رقم (3-39): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1998 -2005)

مصطفى عبد اللطيف، "الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مرجع سابق، ص 126، ما عدا:

- الكتلة النقدية : 1999 : بوزعرور عمار، **السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر: 1990-2005**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر2008/2007، ص 236.
- *1998 et 2000 à -2002: banque d'Algérie statistique monétaire 1964-2005 et statistique de la balance des paiements (1992-2005).*
- *2003-2005: ALGERIE en quelques chiffres, office national des publications, édition 2009 N°39 page 54.*
- معدل الفائدة: 2005: أسامة و.، **"الجزائر حققت نموا معتبرا خارج المحروقات، صندوق النقد الدولي يكشف أهم مؤشرات توقعاته"** مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد، 22 أبريل 2010، دار الأبحاث للترجمة و النشر و التوزيع، الجزائر ص .79
- *1998-2004 : Banque d'Algérie « Indicateurs monétaires et financiers », Revues Media Banque. N°49 à 53.*

الملحق رقم 02

مصادر الجدول رقم(4-51) : تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1970-2009.

- *1970: www.tradingeconomics.com consulter le 24/05/2009.*
- *1971-1989 : la banque mondial.*
- *1993-1990 : Projet de la loi de finances 2003, ministère des finances sur le site www.mf.gov.dz ,*
- 2003-2009 : *Abdelatif BENACHENHOU, «les nouveaux investisseurs », ALPHA DESIGN, Paris FRANCE, 2006 page 28.*
- *1984 :B.HAMEL : économique de l'état et socialisation en Algérie, office des publications universitaires, Alger, 1985, page 104.*
- 2000-2002 : مولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية دراسة حالة الجزائر دفاتر *MECAS* العدد رقم 4، ديسمبر 2008 مخبر البحث إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ص .402
- 1991-1993-1999 دراسات اقتصادية الملف الإحصائي، العدد 06 جويلية 2005 مركز البصيرة دار الخلدونية للنشر الجزائر ص .134
- 1994-1998 الديوان الوطني للإحصاء على الموقع الالكتروني

الملحق رقم 03

مصادر الجدول رقم (4-53): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970 -2009

- *1994: ABEDEALAZIZ Faycel, « quelle riposte pour maintenir le pouvoir d'achat ? » L'ACTUEL N°104, juin 2009, page 26.*
- *2004-2007 :Rachid BENYOUBE, annuaire économique et social 2009 ,op.cit, page 18.*
- *2008: MUSTAPHA El Hachimi ,« la loi de finance 2008 reflet la politique financière et socio-Économique de l'état » L'ACTUEL N°86, novembre 2009.*

- 1970-1993: الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر، *www.ons.dz*
- 1995- 1997: عبد الحق بوعتروس، الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية –حالة الجزائر- دراسات اقتصادية ، العدد 11 أوت 2008 مركز البصيرة دار الخلدونية للنشر الجزائر ص 54.
- 1998-2002: مصطفى عبد اللطيف" الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث العدد 06 ص 126.
- 2003: مولاي لخضر عبد الرزاق، متطلبات تنمية القاع الخاص بالدول النامية دراسة حالة الجزائر دفاتر *MECAS* مرجع سابق ص .402
- 2009: عبد الرحمان تومي الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق 2000-2009، مرجع سابق ص 80.

الملحق رقم 04

مصادر الجدول رقم(4-55): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970 -2009

- *2004-2007 : Rachid BENYOUBE, annuaire économique et social 2009, op.cit., page 18.*
- *2008:FAYCEL ABDELAZIZ, le bilan positif du gouvernement, L'ACTUEL, N°110, décembre 2009.page 14.*
- *1985-1992-1995-1996-1997 : Abdelmadjid BOUZIDI, les années 90 de l'économie algérienne, page 144.*
- 1978,1982 ,1983: *Rafik Boukila Hassane Fatiha Talahite, labour and market economic growth in Algeria, eight Mediterranean social and political research meeting , Florence – Montecatini Terme, 21 25 march 2007 , European university institute Robert Schuman Center for advanced studies .*
- *1970-1979 ET -1981-2009: www.ons.dz .*

- 2003-2000 : منظمة العمل العربية، الكتاب الدوري لإحصاءات العمل في البلدان العربية ،العدد السابع، 2007 مركز التوثيق و المعلومات ،مصر ص .376
- **1984**-1987-1989-1990-1991: محمد بلقاسم بهلول ،الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية ص 33.
- **1998**-1999: مصطفى عبد اللطيف" الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث العدد 06 ص .126
- 1977: دراسات اقتصادية ، العدد 06 جويلية 2005 مركز البصيرة دار الخلدونية للنشر الجزائر ص .134
- 1993-1994: روابح عبد الباقي وعلي همال، أثر إعادة الهيكلة على سوق العمل في الجزائر،الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي والمسألة الاجتماعية ، جامعة قسنطينة يومي 29 و30 ماي 2000.
- 1986، 1988: عبد العزيز شرابي، دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تشغيل الشباب العربي،المؤتمر العربي الأول لتشغيل الشباب، الجزائر أيام 15 و17 نوفمبر 2009، منظمة العمل الدولية ووزارة العمل.

والتشغيل والضمان الاجتماعي الجزائر.

الملحق رقم 05

إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لمؤشر الانفتاح والمتغيرات الأخرى باستعمال اختبار *ADF* :

ADF Test Statistic	**-1.598634**	1% Critical Value*	
		5% Critical Value	
		10% Critical Value	

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INDOUV)
Method: Least Squares
Date: 12/02/10 Time: 23:50
Sample(adjusted): 1972 2009
Included observations: 38 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INDOUV(-1)	-0.154247	0.096487	-1.598634	**0.1189**
D(INDOUV(-1))	0.324508	0.172033	1.886307	0.0676
C	9.698706		5.590737	1.734781
R-squared	0.112135	Mean dependent var		
Adjusted R-squared	0.061400	S.D. dependent var		
S.E. of regression	6.380186	Akaike info criterion		
Sum squared resid	1424.737	Schwarz criterion		
Log likelihood	-122.7786	F-statistic		

ADF Test Statistic	**-4.742904**	1% Critical Value*	**-3.6171**
		5% Critical Value	**-2.9422**
		10% Critical Value	**-2.6092**

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INDOUV,2)
Method: Least Squares
Date: 12/02/10 Time: 23:52
Sample(adjusted): 1973 2009
Included observations: 37 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INDOUV(-1))	-1.008222	0.212575	-4.742904	**0.0000**
D(INDOUV(-1),2)	0.279560	0.171366	1.631364	0.1120
C	1.002026	1.075635	0.931567	0.3581
R-squared	0.434327	Mean dependent var		0.116757
Adjusted R-squared	0.401052	S.D. dependent var		8.343767
S.E. of regression	6.457387	Akaike info criterion		6.645931
Sum squared resid	1417.727	Schwarz criterion		6.776546
Log likelihood	-119.9497	F-statistic		13.05268
Durbin-Watson stat	1.949384	Prob(F-statistic)		0.000062

ADF Test Statistic	**-1.785544**	1% Critical Value*	**-3.6117**
		5% Critical Value	**-2.9399**
		10% Critical Value	**-2.6080**

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 12/02/10 Time: 22:42
Sample(adjusted): 1972 2009
Included observations: 38 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.180426	0.101048	-1.785544	**0.0828**
D(INF(-1))	-0.009215	0.168867	-0.054568	0.9568
C	1.772386	1.236672	1.433190	0.1607

R-squared	0.092978	Mean dependent var	0.036842
Adjusted R-squared	0.041148	S.D. dependent var	4.791345
S.E. of regression	4.691732	Akaike info criterion	6.005137
Sum squared resid	770.4322	Schwarz criterion	6.134420
Log likelihood	-111.0976	F-statistic	1.793908
Durbin-Watson stat	1.995221	Prob(F-statistic)	0.181264

ADF Test Statistic	**-3.584133**	1% Critical Value*	**-3.6171**
		5% Critical Value	**-2.9422**
		10% Critical Value	**-2.6092**

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 12/02/10 Time: 22:51
Sample(adjusted): 1973 2009
Included observations: 37 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-0.895611	0.249882	-3.584133	**0.0010**
D(INF(-1),2)	-0.184961	0.168193	-1.099698	0.2792
C	0.012340	0.802844	0.015370	0.9878

R-squared	0.565136	Mean dependent var	2.22E-16
Adjusted R-squared	0.539555	S.D. dependent var	7.196674
S.E. of regression	4.883379	Akaike info criterion	6.087157
Sum squared resid	810.8114	Schwarz criterion	6.217772
Log likelihood	-109.6124	F-statistic	22.09266
Durbin-Watson stat	1.975899	Prob(F-statistic)	0.000001

ADF Test Statistic	**-6.696332**	1% Critical Value*	**-3.6228**
		5% Critical Value	**-2.9446**
		10% Critical Value	**-2.6105**

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(INF,3)

Method: Least Squares

Date: 12/02/10 Time: 22:53

Sample(adjusted): 1974 2009

Included observations: 36 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1),2)	-2.029491	0.303075	-6.696332	**0.0000**
D(INF(-1),3)	0.239402	0.167549	1.428849	0.1624
C	-0.064582	0.935149	-0.069061	0.9454

R-squared	0.829700	Mean dependent var	-1.97E-16
Adjusted R-squared	0.819379	S.D. dependent var	13.20135
S.E. of regression	5.610514	Akaike info criterion	6.366817
Sum squared resid	1038.769	Schwarz criterion	6.498777
Log likelihood	-111.6027	F-statistic	80.38786
Durbin-Watson stat	2.020754	Prob(F-statistic)	0.000000

ADF Test Statistic	**-5.008448**	1% Critical Value*	-3.6117
		5% Critical Value	-2.9399
		10% Critical Value	-2.6080

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(M2)

Method: Least Squares

Date: 12/02/10 Time: 22:58

Sample(adjusted): 1972 2009

Included observations: 38 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2(-1)	-1.154005	0.230412	-5.008448	**0.0000**
D(M2(-1))	0.204323	0.166156	1.229712	0.2270
C	20.56391	4.426525	4.645611	0.0000

R-squared	0.492954	Mean dependent var	-0.166316
Adjusted R-squared	0.463980	S.D. dependent var	13.57299
S.E. of regression	9.937248	Akaike info criterion	7.506114
Sum squared resid	3456.212	Schwarz criterion	7.635397
Log likelihood	-139.6162	F-statistic	17.01364
Durbin-Watson stat	1.861647	Prob(F-statistic)	0.000007

ADF Test Statistic	**-2.084443**	1% Critical Value*	**-3.6117**
		5% Critical Value	**-2.9399**
		10% Critical Value	**-2.6080**

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIBH)
Method: Least Squares
Date: 12/02/10 Time: 22:59
Sample(adjusted): 1972 2009
Included observations: 38 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIBH(-1)	-0.930230	0.446273	-2.084443	**0.0445**
D(PIBH(-1))	-0.206283	0.274938	-0.750289	0.4581
C	2.444070	1.353679	1.805501	0.0796

R-squared	0.376297	Mean dependent var	1.547632
Adjusted R-squared	0.340657	S.D. dependent var	9.656672
S.E. of regression	7.841211	Akaike info criterion	7.032320
Sum squared resid	2151.960	Schwarz criterion	7.161603
Log likelihood	-130.6141	F-statistic	10.55824
Durbin-Watson stat	0.964017	Prob(F-statistic)	0.000258

ADF Test Statistic	**-3.565575**	1% Critical Value*	**-3.6171**
		5% Critical Value	**-2.9422**
		10% Critical Value	**-2.6092**

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIBH,2)
Method: Least Squares
Date: 12/02/10 Time: 23:01
Sample(adjusted): 1973 2009
Included observations: 37 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIBH(-1))	-1.670723	0.468570	-3.565575	**0.0011**
D(PIBH(-1),2)	0.128123	0.236077	0.542718	0.5909
C	0.880287	1.238192	0.710945	0.4820

R-squared	0.665375	Mean dependent var	0.157027
Adjusted R-squared	0.645691	S.D. dependent var	12.60397
S.E. of regression	7.502366	Akaike info criterion	6.945919
Sum squared resid	1913.707	Schwarz criterion	7.076534
Log likelihood	-125.4995	F-statistic	33.80316
Durbin-Watson stat	1.104007	Prob(F-statistic)	0.000000

ADF Test Statistic	-3.869797	1% Critical Value*	**-3.6228**
		5% Critical Value	**-2.9446**
		10% Critical Value	**-2.6105**

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(PIBH,3)

Method: Least Squares

Date: 12/02/10 Time: 23:18

Sample(adjusted): 1974 2009

Included observations: 36 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIBH(-1),2)	-1.639762	0.423733	-3.869797	**0.0005**
D(PIBH(-1),3)	0.108542	0.186660	0.581497	0.5649
C	1.200733	1.325953	0.905562	0.3717

R-squared	0.793112	Mean dependent var	2.635556
Adjusted R-squared	0.780574	S.D. dependent var	16.86487
S.E. of regression	7.900006	Akaike info criterion	7.051259
Sum squared resid	2059.533	Schwarz criterion	7.183219
Log likelihood	-123.9227	F-statistic	63.25341
Durbin-Watson stat	1.309538	Prob(F-statistic)	0.000000

ADF Test Statistic	**-2.344925**	1% Critical Value*	**-3.6117**
		5% Critical Value	**-2.9399**
		10% Critical Value	**-2.6080**

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(TCH)

Method: Least Squares

Date: 12/02/10 Time: 23:03

Sample(adjusted): 1972 2009

Included observations: 38 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCH(-1)	-0.253574	0.108138	-2.344925	**0.0248**
D(TCH(-1))	0.243797	0.142664	1.708889	0.0963
C	5.225854	2.353773	2.220203	0.0330

R-squared	0.166746	Mean dependent var	-0.068421
Adjusted R-squared	0.119131	S.D. dependent var	3.909611
S.E. of regression	3.669350	Akaike info criterion	5.513563
Sum squared resid	471.2446	Schwarz criterion	5.642846
Log likelihood	-101.7577	F-statistic	3.501992
Durbin-Watson stat	2.088983	Prob(F-statistic)	0.041078

ADF Test Statistic	**-3.401009**	1% Critical Value*	**-3.6067**
		5% Critical Value	**-2.9378**
		10% Critical Value	**-2.6069**

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TCH,2)
Method: Least Squares
Date: 12/02/10 Time: 23:37
Sample(adjusted): 1971 2009
Included observations: 39 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCH(-1)	-0.302572	0.096651	-3.130571	**0.0034**
C	6.468679	2.086749	3.099883	0.0037

R-squared	0.209410	Mean dependent var	0.228718
Adjusted R-squared	0.188042	S.D. dependent var	4.280910
S.E. of regression	3.857472	Akaike info criterion	5.587821
Sum squared resid	550.5633	Schwarz criterion	5.673132
Log likelihood	-106.9625	F-statistic	9.800476
Durbin-Watson stat	1.344655	Prob(F-statistic)	0.003399

ADF Test Statistic	**-6.807073**	1% Critical Value*	**-3.6171**
		5% Critical Value	**-2.9422**
		10% Critical Value	**-2.6092**

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TCH3)
Method: Least Squares
Date: 12/02/10 Time: 23:04
Sample(adjusted): 1973 2009
Included observations: 37 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TCH(-1))	-1.086352	0.159592	-6.807073	**0.0000**
D(TCH(-1),2)	-0.020422	0.118560	-0.172247	0.8643
C	-0.491216	0.505503	-0.971736	0.3380

R-squared	0.682092	Mean dependent var	-0.440541
Adjusted R-squared	0.663391	S.D. dependent var	5.287040
S.E. of regression	3.067434	Akaike info criterion	5.157165
Sum squared resid	319.9111	Schwarz criterion	5.287780
Log likelihood	-92.40754	F-statistic	36.47456
Durbin-Watson stat	2.049795	Prob(F-statistic)	0.000000

ADF Test Statistic	-1.467049	1% Critical Value*	-3.6117
		5% Critical Value	-2.9399
		10% Critical Value	-2.6080

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TI)
Method: Least Squares
Date: 12/02/10 Time: 23:07
Sample(adjusted): 1972 2009
Included observations: 38 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TI(-1)	-0.077741	0.052991	-1.467049	**0.1513**
D(TI(-1))	0.323305	0.158856	2.035214	0.0495
C	0.459196	0.358213	1.281909	0.2083

R-squared	0.136383	Mean dependent var	0.039474
Adjusted R-squared	0.087033	S.D. dependent var	1.320941
S.E. of regression	1.262150	Akaike info criterion	3.379167
Sum squared resid	55.75581	Schwarz criterion	3.508450
Log likelihood	-61.20418	F-statistic	2.763608
Durbin-Watson stat	2.050586	Prob(F-statistic)	0.076846

ADF Test Statistic	-3.405679	1% Critical Value*	**-3.6171**
		5% Critical Value	**-2.9422**
		10% Critical Value	**-2.6092**

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TI,2)
Method: Least Squares
Date: 12/02/10 Time: 23:08
Sample(adjusted): 1973 2009
Included observations: 37 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TI(-1))	-0.696552	0.204527	-3.405679	**0.0017**
D(TI(-1),2)	-0.020927	0.171461	-0.122053	0.9036
C	0.028239	0.217011	0.130125	0.8972

R-squared	0.356002	Mean dependent var	2.30E-17
Adjusted R-squared	0.318120	S.D. dependent var	1.597394
S.E. of regression	1.319064	Akaike info criterion	3.469327
Sum squared resid	59.15763	Schwarz criterion	3.599942
Log likelihood	-61.18255	F-statistic	9.397608
Durbin-Watson stat	2.011554	Prob(F-statistic)	0.000564

ADF Test Statistic	**-7.817454**	1% Critical Value*	**-3.6228**
		5% Critical Value	**-2.9446**
		10% Critical Value	**-2.6105**

*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TI,3)
Method: Least Squares
Date: 12/02/10 Time: 23:09
Sample(adjusted): 1974 2009
Included observations: 36 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TI(-1),2)	-1.999310	0.255749	-7.817454	**0.0000**
D(TI(-1),3)	0.460199	0.154549	2.977696	0.0054
C	3.13E-17	0.229433	1.37E-16	1.0000

R-squared	0.751398	Mean dependent var	2.40E-17
Adjusted R-squared	0.736331	S.D. dependent var	2.680885
S.E. of regression	1.376600	Akaike info criterion	3.556765
Sum squared resid	62.53589	Schwarz criterion	3.688725
Log likelihood	-61.02178	F-statistic	49.87109
Durbin-Watson stat	2.274356	Prob(F-statistic)	0.000000

المصادر والمراجع

المراجع :

أولا : المراجع باللغة العربية :

1) الكتب :

1. أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر1993.
2. أحمد هني، **تجربة الجزائر مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية حول القطاع العام والخاص في الوطن العربي، الطبعة الأولى، من تنظيم وطبع ونشر مركز الدراسات للوحدة العربية بالتعاون مع صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي لبنان 1990.
3. أشرف أحمد العدلي، **التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، مؤسسة الرؤية للطباعة والنشر المعمورة ، مصر،2006.
4. الهادي الخالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة للنشر، الجزائر ، 1996.
5. جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دارهومة للطباعة والنشر الجزائر،2000.
6. جمال داوود سلمان وطافر فاضل حسون، **التخطيط الاقتصادي**، بيت الحكمة للنشر والتوزيع العراق 1989.
7. تومي صالح ، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1999.
8. حمدي عبد العظيم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، مكتبة زهراء الشرق، مصر، 1996.
9. زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1998.
10. زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية مصر، 2008.
11. سامي خليل، الاقتصاد الدولي، **نظرية التجارة الدولية**، الجزء الأول، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، 2001.
12. سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**، قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الكتاب الثالث، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية القاهرة ،مصر 2005 .
13. سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الكتاب الأول، الطبعة الأولى الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1991.

14. سمير محمد عبد العزيز، **الاقتصاد القياسي** ، مدخل في اتخاذ القرارات، ، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،1997.
15. سعد طه علام، **التخطيط مع حرية السوق**، دار طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة ،2003.
16. طالب محمد عوض، **التّجارة الدّولية**، نظريات وسياسات، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.
17. عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر 2002.
18. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، مصر، 2005.
19. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة الإسكندرية ،مصر، 2005.
20. عبد العزيز وطبان، **الإقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره (1830–1985)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة طبع .
21. عبد العزيز عبد الرحيم سلمان، **التبادل التّجاري الأسس، العولمة والتّجارة الإلكترونية**، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن ،2004.
22. عبد اللطيف بن أشنهو، **عصرنه الجزائر حصيلة وأفاق(1999– 2009)** ألفا ديزين *ALPHA Design* ، باريس، فرنسا فيفري 2004 .
23. عبد اللطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط في الجزائر(1962–1980)** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
24. عبد اللطيف بن اشنهو ،**الجزائر اليوم بلد ناجح**، بدون طبعة،
25. عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
26. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
27. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر 1999.
28. عجة الجّيلالي، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**، الطبعة الأولى ، الدار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2007.
29. علي الكنز، **حول الأزمة خمسة دراسات حول الجزائر والعالم العربي**، دار بوشان الجزائر1990.
30. علي عبد الفتّاح أبو شرار،**الاقتصاد الدولي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان 2007.

31. فريد بشير طاهر، **التخطيط الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان 1998.
32. فريد بن يحي، ترجمة مشري الهام، **الاقتصاد الجزائري الرّهانات وشروط انضمامه للمنظمة العالمية للتجارة** ، دار الهدى، عين مليلة ،2009.
33. كامل البكري، **الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية مصر، 2000.
34. لازاك بالسرويز أي *أل Lezek Balcerowicz Et Al*، **اقتصاديات انتقالية**، ترجمة نادر إدريس النّل، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، عمان، الأردن، 2009.
35. محمد بلقاسم حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية (تشريح وضعية)** مطبعة حلب، الجزائر، 1993.
36. محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الأول ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
37. محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزء الثاني ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1999.
38. محمد زكي الشافعي، **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، بيروت 1970.
39. محمد سيد عابد، **التّجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، المعمورة، مصر، 1999.
40. محمد صالح تركي القرشي، **مقدمة في الاقتصاد القياسي**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع ، عمان،2004.
41. محمد صفوت قابل، **تحرير التجارة الخارجية بين التأييد والمعارضة**، دار الحكمة للنشر القاهرة مصر، 2002.
42. محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1975.
43. مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشز، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2006.
44. مروان عطون، **الأسواق النّقدية والمالية البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال**، الجزء الثاني، الطّبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 .
45. مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية**، الطبعة الأولى دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
46. مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار هومة الجزائر، 2008.

47. مصطفى العبد الله الكفري، **عولمة الاقتصاد والتّحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية** منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2008.
48. ناصر عدون دادي، **اقتصاد المؤسسة**، الطبعة الثّانية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.
49. ناصر عدون دادي، متناوي محمد، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، دار المحمدية العامة الجزائر، 2003 .
50. نعمة الله نجيب إبراهيم، **مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي**، مؤسسة شباب الجامعة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002.
51. نعيمي فوزي، غرّاس عبد الحكيم، **التّجارة الدولية**، دروس في قانون الأعمال الدولي، الجزء الأول، (بدون دار النشر وبلد النشر) ، 1999.
52. هوشيار معروف، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،الأردن 2006.

2) الرسائل و الأطروحات:

53. العيدي خليفة، **تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على تطور ميزان المدفوعات الجزائري** ماجستير علوم اقتصادية فرع التخطيط، جامعة الجزائر،2001–2002 .
54. بن عزوز محمد، **الشّراكة الأجنبية في الجزائر واقعها وآفاقها**، رسالة ماجستير في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2001.
55. بوزعرورعمار، **السّياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حالة الجزائر 1990–2005** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر2007–2008.
56. دراوسي مسعود، **السّياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ، حالة الجزائر: 1990–2004** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر2005–2006.
57. جاري فاتح، **الإصلاحات الاقتصادية على التجارة الخارجية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2001-2002.
58. فارس فوضيل، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، حالة الجزائر**، رسالة ماجستير معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998.
59. عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييميه لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية** أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي جامعة الجزائر، 2005–2006.

60. عبد الله الوتّاس، **الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

3) الدّوريات و المقالات :

61. البشير عبد الكريم، **دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل** مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف العدد رقم 06، السداسي الأول، 2009 .

62. أحمد فتحي عبد الحميد وبشار أحمد العراقي، **التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبّحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية مصر، العدد رقم 2008/42.

63. أسامة و.، **الجزائر حققت نموا معتبرا خارج المحروقات، صندوق النقد الدولي يكشف أهم مؤشرات توقعاته**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر العدد 22، أبريل 2010.

64. الطاهر ملاخسو، **سياسة التصنيع بين النظرية والتطبيق في الجزائر**، مجلة الأبحاث الاقتصادية دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 21 مارس 2010.

65. إيزابيل بياجيوتي، ستيفان قينو، سارة مونقرول، **العولمة والتنمية المستديمة**، 12 بطاقة للفهم للتوقع للنقاش، ترجمة المركز الوطني للبحوث الانتربولوجية، الاجتماعية والثقافية، وهران الجزائر، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة، موبولي ، سولاقرال ،1998.

66. بحوث وأوراق عمل المؤتمر الإقليمي حول **سياسات تحرير الاقتصاد واتفاقيات التجارة الحرّة في المنطقة العربية، الآثار والآفاق**، جمهورية مصر العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، يناير 2009.

67. براق محمد وعبيلة محمد، **دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد رقم 04 جوان 2006.

68. بودلال علي، **مكانة وأهمية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر**، دفاتر *MECAS*، مخبر البحث إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، العدد رقم 02 ، 2006.

69. جلطي غانم، **التجارة الخارجية للجزائر كمتغير استراتيجي في رسم السياسة الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي، السياسات الاقتصادية واقع وآفاق**، مجلة الاقتصاد والمناجمنت منشورات كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان ،العدد رقم 06 أبريل 2007.

70. حاكمي بوحفص و عبد القادر دربال، **أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، دفاتر *MECAS* مخبر البحث إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، العدد رقم 03،2007 .
71. دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، الدار الخلدونية للنشر والتوزيع الجزائر،العدد رقم 06 جويلية 2005.
72. دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، الدار الخلدونية للنّشر والتوزيع، الجزائر، العدد رقم 10 2008.
73. زايري بلقاسم، **تحرير الاستيراد وانعكاساته على الأداء الاقتصادي للجزائر في ظل منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوربي**، دفاتر *MECAS*، مخبر البحث إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، العدد رقم01، أبريل 2005.
74. صالح تومي و عيسى شقبقب، **النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر**، خلال الفترة 1970–2002 ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد رقم 04، 2006.
75. عبد الحميد زعباط، **الشراكة الاورومتوسطية وأثرها على الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد رقم 00 السداسي الثاني ، 2004.
76. عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق 2000–2009** دراسات اقتصادية، مركز البصيرة ،دار الخلدونية للنشر، الجزائر، العدد رقم 12 فيفري 2009.
77. عبد الرحمان مبتول، **انضمام الجزائر لمنظمة التبادل الحر مع أوربا يكتسي بعدا استراتيجيا** مجلة الأبحاث الاقتصادية، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، العدد رقم 12 جوان 2009.

78. عبد الحق بوعتروس، **الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية– حالة الجزائر**– دراسات اقتصادية مركز البصيرة دار الخلدونية للنشر، الجزائر، العدد رقم 11 أوت 2008.
79. عياش قويدر وإبراهيمي عبد الله، **آثار انظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم**، مجلة شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف العدد رقم 02 ماي 2005.
80. علي بن عبد الله، **عائدات الجزائر الجمركية ترتفع بـ 4.46% في 2009**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، العدد رقم 20 ، فيفري 2010.

81. علي بن عبد الله، **رهان إنشاء 3 ملايين منصب عمل إلى غاية 2014 وخفض معدل البطالة إلى أقل من 9٪**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر العدد رقم 24 جويلية 2010.

82. محمد حابيلي، **الاقتصاد الجزائري، تبعية متزايدة لقطاع المحروقات**، مجلة الإصلاح الاقتصادي إصدار مركز المشروعات الدولية، القاهرة، مصر، العدد رقم 20 أبريل 2008.

83. محمد فرحي ، **حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي، هل من استراتيجية بديلة**
Revue des reformes économiques et intégration en économique mondiales ; Ecole supérieure de commerce Alger, n° 02, Année 2007.

84. محمد عماري، **تعبيد الطريق لمرحلة ما بعد البترول**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، العدد رقم 21، مارس 2010.

85. مصطفى عبد اللطيف، **الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد رقم 06، 2008.

86. منظمة العمل العربية، **الكتاب الدوري لإحصاءات العمل في البلدان العربية**، مركز التوثيق والمعلومات، مصر، العدد رقم 07، 2007.

87. منور أو سرير وعليان نذير، **حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد رقم 02، ماي 2005.

88. مولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر** دفاتر *MECAS*، مخبر البحث إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، العدد رقم 04، ديسمبر2008.

89. ناصر مراد، **الإصلاحات الضريبية في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة ،العدد رقم 02 2003.

90. وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، الواقع والتحديات**، مجلة الباحث جامعة ورقلة، العدد رقم 01، 2002.

91. يوسف سعداوي ورفيق باشوندة، **واقع وأفاق الشراكة الاورو–متوسطية الجزائرية**، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، السياسات الاقتصادية، منشورات كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان ،العدد رقم04، مارس 2005.

4) الملتقيات:

92. الأخضر عزي، **طبيعة الإصلاحات الجبائية في الجزائر مع إشارة إلى الجباية البترولية في الجزائر**،الملتقى الوطني حول السياسات الجبائية للجزائر في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 10 و11 ماي2003 .

93. الطيب لوح، وزير العمل والضمان الاجتماعي، المنتدى الدولي الثالث حول **دور الموارد البشرية المؤهلة في ترقية التشغيل**، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الجزائر فندق *MERCURE Gd HÔTEL*، أيام 26 و27 ماي 2010.

94. روابح عبد الباقي وعلي همال، **أثر إعادة الهيكلة على سوق العمل في الجزائر**، الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي والمسألة الاجتماعية، جامعة قسنطينة يومي 29 و30 ماي 2000.

95. قاشي فايزة، **الأزمة الاقتصادية و تداعياتها على التجارة الخارجية الجزائرية** ، الملتقى الدولي الثاني حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرازات الأزمة المالية العالمية ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بشار، 28 و29 ابريل 2010.

96. عبد العزيز شرابي، **دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تشغيل الشباب العربي**، المؤتمر العربي الأول لتشغيل الشباب، منظمة العمل الدولية ووزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الجزائر، أيام 15 و17 نوفمبر2009.

97. كمال رزّيق وفارس مسدور، **الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي**، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة البليدة، 21 و22 ماي 2002.

98. لمياء زكري وفضيلة عكّاش،"**آثار الانفتاح الاقتصادي على مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر** ، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، أيام 16 و17 ديسمبر 2008.

5) القوانين، الأوامر ، المراسيم و القرارات:

أ) القوانين:

1. الميثاق الوطني الجزائري 1986.
2. قانون المالية لسنة 1971 الصادر بالأمر رقم (93/70) المؤرخ في1970/12/31، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 109 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1970.
3. القانون (02/78) الصادر في 1978/02/11، المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 07 الصادرة بتاريخ 14 فبراير 1978 .

4. القانون (11/82) المؤرخ في 1982/08/21، المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، الجريدة الرسمية رقم 34 الصادرة في 1982/08/24.
5. القانون (19/87) المؤرخ في 1987/12/08، المتعلق بضبط كيفية استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 1987/50.
6. القانون(01/88) المؤرخ في 1988/01/12 ،المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 1988/02.
7. القانون(02/88) المؤرخ في 1988/01/12، المتعلق بالتخطيط، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 1988/02.
8. القانون(03/88) المؤرخ في 1988/01/12 ،المتعلق بصناديق المساهمة، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 1988/02.
9. القانون (04/88) المؤرخ في 1988/01/12 المعدل والمتمم للأمر (59/75) المؤرخ في 1975/09/26، المتضمن القانون التجاري، والمحدد للقواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 1988/02.
10.القانون (05/88) المؤرخ في 1988/01/12 يعدل ويتمم القانون 84-17 المؤرخ في 1984/07/07 والمتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 1988/02.
11.القانون (06/88) المؤرخ في 1988/01/12 يعدل ويتمم القانون 86-12 المؤرخ في 1986/08/19 المتعلق بنظام البنوك والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 1988/02.
12.القانون (29/88) المؤرخ في 1988/07/19 والمتعلق بممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 1988/29.
13.القانون (12/89) المتعلق بالأسعار، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 29/ 1989، الصادرة بتاريخ 19 جويلية 1989.
14.القانون (10/90) المؤرخ في 1990/04/14 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم الجريدة رقم1990/16، الصادرة بتاريخ 18 أبريل 1990.
15.قانون المالية التكميلي لسنة 1990 المؤرخ في 1990/08/07.
16.القانون (21/91) المؤرخ في 1991/12/04، يعدل ويتمم القانون 86-14 المؤرخ في 1986/08/09 والمتعلق بأنشطة التّنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب الجريدة الرسمية الجزائرية رقم1991/63.

ب) الأوامر :

17. الأمر رقم(93/70) المؤرخ في 1970/12/31، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 109 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1970.

18.الأمر (25/95) المؤرخ في 1995/09/25 والمتعلق بتسيير رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة،الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 1995/55.

19.الأمر (03/01) المؤرخ في 2001/08/20 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 2001/47.

ج) المراسيم:

20. المرسوم (223/64) المؤرخ في 1964/08/10، الخاص بالتجمعات المهنية للمشتريات الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 68 الصادرة بتاريخ 21 أوت 1964 .

21.المرسوم (175/80) الصادر في 1980/07/15، المتعلق بإنشاء كتابة الدولة للتجارة الخارجية، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 30 ،الصادرة بتاريخ 22 جويلية 1980 .

22. المرسوم (242/80) المؤرخ في 1980/10/04، الخاص بتقسيم المؤسسات الوطنية ذات الحجم الكبير، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 41 ،الصادرة بتاريخ 07 أ كتوبر 1980 .

23. المرسوم (257/81) الصادر في 19 سبتمبر 1981، الذي حدد صلاحيات كتابة الدولة للتجارة الخارجية، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 38 الصادرة بتاريخ 22 سبتمبر 1981 .

24.المرسوم التشريعي (12/93) الصادر في 1993/10/05 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 1993/64، الصادرة بتاريخ 1993/10/10.

25.المرسوم التنفيذي (207/94) الصادر في 1994/07/16، الجريدة الرسمية الجزائرية عدد1994/47 الصادرة بتاريخ 20 جويلية 1994، المتعلق بمهام وزارة التجارة.

26. المرسوم التنفيذي (327/96) الصادر في 01 أكتوبر1996، الدي يحدد مهام الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد1996/58 الصادرة بتاريخ 06 أكتوبر 1996.

27.المرسوم التنفيذي (93/96) الصادر بتاريخ 03 مارس 1996، المتعلق بإنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 1996/16 ،الصادرة بتاريخ 03 مارس 1996.

د) القرارات:

28.القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1999/02/13 والمتضمن إنشاء شهادات المصدر لبعض المنتجات،جريدة رسمية رقم 1999/32.

29.القرار رقم 429/09 الصادر في 2009/12/30، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2009/77 الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2009.

هـ) متفرقات:

30.برنامج عمل الحكومة الجزائرية برئاسة بلعيد عبد السلام في 1992/09/19، التعليمة 625 المؤرخة في 1992/08/18.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية :

1. *Les Ouvrages* :

1. *Abdelatif BENACHENHOU, **la fabrication de l'Algérie**, ALPHA DESIGN, Paris FRANCE. 2009*
2. *Abdelatif BENACHENHOU, **Algérie la modernisation maîtrisée** ALPHA DESIGN, Paris FRANCE, 2004.*
3. *Abdelatif BENACHENHOU, **pour une meilleure croissance**, édition ALPHA DESIGN Paris, FRANCE, 2008.*
4. *Abdelatif BENACHENHOU, **les nouveaux investisseurs**, ALPHA DESIGN, Paris FRANCE, 2006.*
5. *Abdelmadjid BOUZIDI, **les années 90 de l'économie algérienne**, édition ENAG, ALGER, ALGERIE, 1999.*
6. *Abderrahmane IDDIR, **L'industrie algérienne bilan et perspectives**, imprimerie HASNAOUI, ALGER, ALGERIE, 2008.*
7. *Abdelhamid BRAHIMI l'économie Algérienne, Office des publications universitaires, Algérie, ALGERIE, 1991.*
8. *ANDREW HARISON et autres, **Business international et mondialisation** traduite par SIMEON FONGANE, édition de boeck, 1ère édition, paris, FRANCE, 2004.*
9. *B.HAMEL, **économique de l'état et socialisation en Algérie**, Office des publications universitaire, Alger, ALGERIE, 1985.*
10. *Claude Danièle ECHANDEMAISON : **dictionnaire de L'économie et de science sociale**, BERTI édition, ALGERIE, 2009.*
11. *Claudio ARAUJO, Jean FRANÇOIS BRUN, Jean LOUIS COMES, **économétrie**, Bréal Edition, Paris, FRANCE, 2004.*
12. *Centre national de l'informatique et des statistiques des douane : CNIS.*
13. *Djilali SARI, **la crise algérienne économique et social diagnostic et perspective,** édition PUBLISUD, FRANCE 2001.*
14. *Hocine BENISSAD, **la reforme économique en Algérie**, 2ème édition, Office des publications universitaire, ALGER 1991.*
15. *Jean ARROUS, **les théories de la croissance, la pensée économique contemporaine**, éditions du SEUIL, France, France, 1999.*

16. *Jean PIERE PAUWELS,* ***réflexions sur les nouvelles orientations économiques du plan quinquennal (1980-1984) et sur l'organisation de l'économie algérienne****, entreprise national du livre, Alger, 1983.*
17. *Jean pierre BOURCIER, Jean DUPOUX,* ***Pratique des marchés internationaux****, Edition MONITEUR, Algérie 1981.*
18. *Jérôme HERICOURT et julien REYNAUD,* ***économétrie****, édition DUNOD, Paris, FRANCE, 2007.*
19. *LASARY,* ***le commerce international à la portée de tous****, ouvrage imprimé à compte d'auteur, 2005.*
20. *Michel RAINELLI,* ***le commerce international****, édition la Découverte, 8ème édition PARIS, FRANCE,* 2002.
21. *Michel RAINELLI,* ***l'organisation mondiale du commerce****, édition la Découverte, 6ème édition, Paris, FRANCE, 2002.*
22. *Mustapha MEKKIDECHE,* ***l'économie Algérienne à la croisée des chemins****, édition DAHLAB, ALGER, 2008.*
23. *Mouloud HEIDIR,* ***L'économie algérienne à l'épreuve de L'OMC****, édition ANEP ALGERIE 2002.*
24. *Mohamed Elhocine BENISSAD* ***économie de développement de L'ALGERIE (1962-78)*** *ECONOMIA, Paris, FRANCE, 1979.*
25. *Mohamed Elhocine BENISSAD* ***,économie de développement de L'ALGERIE****, 2ème édition, Office des publications universitaire, ALGER, 1991.*
26. *Nachida M'HAMSADJI BOUZIDI,* ***Le Monopole De L'état Sur Le Commerce Extérieur****, Office des publications universitaire ALGERIE, 1988.*
27. *Nordine GRIM,* ***l'économie algérienne otage de la politique****, CASBAH édition, Alger, 2004.*
28. *Nordine GRIM, l'ALGÉRIE,* ***l'interminable transaction****, casbah édition, ALGER, 2009.*
29. *Otmane BEKENNICHE,* ***L'ALGERIE, le GAAT et L'OMC****, Office des publications universitaire, ORAN, 2006.*
30. *Otmane BEKENNICHE, la corporation entre l'union européenne et l'Algérie, office des publications universitaires, ALGER, 2006.*
31. *Office National Des Statistiques :ONS.*
32. *Patrick A. MESSERLIN,* ***commerce international****, THEMIS Economie, 1ère édition, 1998.*
33. *Rachid BENYOUB,* ***Algérie état des lieux****, Annuaire économique et social 2007-2008, 4ème édition KELMA Communication Edition, Algérie 2007-2008.*

34. *Rachid BENYOUBE,* ***annuaire économique et social 2009****, 5ème édition, KALMA Communication édition, ALGER, 2009.*
35. *Régie BOURBONNAIS,* ***économétrie****, 5ème édition, DUNOD, Paris, FRANCE, 2004.*
36. *Rachid BENDIB,* ***l'état rentier en crise****, Office des publications universitaire, Alger 2006.*
37. *Youcef BENHAFSI,* ***L'Algérie un développement pas comme les autres****, Editions HOUMA, Alger, 2008.*

2. Les Revues et les périodiques :

38. *ABEDEALAZIZ Faycel,* ***Développement de l'industrie agroalimentaire comment réduire l'importation et assurer la sécurité alimentation ?,*** *Magasine de l'économie et du partenariat international L'ACTUEL N°103, les nouvelles revues algériennes ANEP régie Presse Alger, Mai 2009.*
39. *ABEDEALAZIZ Faycel,* ***les recettes pétroliers Algérienne en chute en 2009, l'Algérie affecté par la crise financière****, Magasine de l'économie et du partenariat international L'ACTUEL N°104, les nouvelles revues algériennes ANEP régie Presse Alger, juin 2009.*
40. *ABEDEALAZIZ Faycel, Ouverture de l'économie informel et la distribution, Magasine de l'économie et du partenariat international L'ACTUEL N°105, les nouvelles revues algériennes ANEP, régie Presse Alger, ALGERIE, Juillet 2009.*
41. *ABEDEALAZIZ Faycel, envolée de la facture des importations : quelle politique de substitutions ? , Magasine de l'économie et du partenariat international L'ACTUEL N°113, les nouvelles revues algériennes ANEP régie Presse Alger, mars 2010.*
42. *ALGERIE en quelques chiffres, N°39, office national des statistiques, édition 2009.*
43. *Ammar L., A quand une économie diversifiée ? , Magasine de l'économie et du partenariat international L'ACTUEL N°116, les nouvelles revues algériennes ANEP régie Presse Alger, juin 2010.*
44. *AMMAR L., OMC : Algérie n'est pas pressée à adhérer magazine d'informations L' EVENEMENT, N° 212, la société à responsabilité limite EVENEMENTS DZ, juillet 2010.*
45. *A.ZAKIA, Mise en place d'une économie productive cap sur les grands groupes économiques, Magasine de l'économie et du partenariat international L'ACTUEL N°109, les nouvelles revues algériennes ANEP régie Presse Alger, novembre 2009.*

46. *Collection statistique évolution des échanges extérieur de marchandises de 1998 à 2008, Série E: Statistique économique N°148, Office national des statistique, janvier 2010 Alger.*
47. *EL HACHEMI Mustapha, fond national d'investissements un plus pour le dispositif d'encouragement des investissements ,Magasine de l'économie et du partenariat international L'ACTUEL N°102, les nouvelles revues algériennes ANEP régie Presse Alger, ALGERIE, avril 2009.*
48. *FAYCEL ABDELAZIZ , le bilan positif du gouvernement ,L'ACTUEL N°110, magasine de l'économie et du partenariat international, les nouvelles revues algériennes et ANEP régie presse, Alger, décembre 2009.*
49. *HAYAT OUZAYED, accord d'association avec l'Algérie, l'union européen en … désaccord, Magasine de l'économie et du partenariat international, L'ACTUEL N°106, les nouvelles revues algériennes ANEP régie Presse Alger, août 2009.*
50. *HAYAT OUZAYED, L'amélioration de l'environnement économique booste les échanges commerciaux, Magasine de l'économie et du partenariat international L'ACTUEL N°116, les nouvelles revues algériennes ANEP régie Presse Alger,juin 2010*
51. *SAAD OUALI, les exportations hors hydrocarbures peinent à décoller, Magasine de l'économie et du partenariat international L'ACTUEL N°86, les nouvelles revues algériennes ANEP régie Presse Alger, décembre 2007.*
52. *KAHINA B., Conséquence direct de l'adhésion de l'Algérie à la ZALE, Magasine de l'économie et du partenariat international L'ACTUEL N°112, les nouvelles revues algériennes ANEP régie Presse Alger, février 2010.*
53. *MOHAMED MAHDI BENAZZOUZ, bilan des activités du secteur des hydrocarbures Magasine de l'économie et du partenariat international L'ACTUEL N° 114, les nouvelles revues algériennes ANEP régie Presse Alger , AVRIL 2010.*

3. *les Colloques :*

54. *Rafik, Boukila, Hassane, Fatiha, Talahite, labour and market economic growth in Algeria, eight Mediterranean social and political research meeting, Florence – Montecatini Terme, from 21 to 25, march 2007, European university institute Robert Schuman Center for advanced studies.*

ثالثا: المواقع الالكترونية:

1. *www.mincommerce.gov.dz/**arab**/fichiers09/zale1sem09ar.pdf consulter le2010/07/21*
2. *www.mf.gov.dz consulter le2010 /06/10*
3. *www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution96.htm*
4. *www.dgpp.mf.gov.dz consulter le 2010/06/10.*
5. *www.cnis.dz consulter le2009/05/24*
6. *www.ons.dz consulter le 06/06/2010*
7. *www.wekipedia.org consulter le 24/05/2009.*
8. *www.perspective.usherbrooke.ca, consulter le 24/05/2009*
9. *www.bank-of-algeria.dz consulter le 24/05/2009*
10. قلش عبد الله، أثر الشراكة الأوروجزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم انسانية السنة الرابعة، العدد 29 يوليو2006 ،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف– الجزائر. *www.ulum.nl:*

رابعا: مراجع تم الاطلاع عليها :

1. *Michel BEAUD, l'art de la thèse, comment préparer et rédiger une thèse de doctorat, de magistère ou un mémoire de fin de licence, casbah édition Algérie, ALGER 2005.*

2. رشيد زرواتي، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، دار الكتاب الحديث، الجزائر 2004.

3. إبراهيم بختي، الدليل المنهجي في إعداد وتنظيم البحوث العلمية، قسم العلوم الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2007/2006.